

# الْجَنَائِزُ وَمُضَيَّرُ الْعَرَبِ







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الجات ومصير العرب

(المجلد العاشر)

إعداد

مركز المحروسة النشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
نشر أب المعادي - ت : ٢٨٠٢٠٢٣





المجلد رقم ١٠	البان ومصر العرب (المجلد الحادى عشر)	العنوان	المؤلف
		شبح البان " يهدد مهنى الصحافة فى الوطن العربى !	
٩٦٠٠١-٠١	١	امانى الطويل	العربى
		هموم المهنة .. تفرض نفسها على اجتماعات المطابع العرب اقترحات بإعادة هيكلة الاتحاد .. وتحذير	
٩٦٠٠١-٠١	٢	محمد عصمت	الوفد
		قضية ورأى	
٩٦٠٠١-٠٤	٤	محمد العتر	الاخبار
		مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية الوليدة وعدم الموافقة	
٩٦٠٠١-٠٤	٥	الاهرام	
		حول "البان والتحديات ومسئول المشاركة مع أوروبا والولايات المتحدة تعقد أكاديمية السادات للعلوم	
٩٦٠٠١-٠٨	١٠	الاهرام الاقتصادى	
		الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية	
٩٦٠٠١-١٤	١١	محمد عرفة	الاخبار
		الصناعة المصرية والتجارة الحرة	
٩٦٠٠١-٣١	١٣	الاهرام	
		ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات البان	
٩٦٠٠١-٣٢	١٥	الاهرام	
		شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات البان ومنظمة التجارة العالمية	
٩٦٠٠١-٣٣	١٧	جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى
		سلوك مصر الدفاعى فى اتفاقية التجارة يحد من الآثار المحتملة على قطاعها	
٩٦٠٠١-٣٨	٢٣	باسر صبحى	الاهرام
		منطقة حرة أحلامها مر	
٩٦٠٠١-٣٩	٣١	العربى	
		سوق التأمين	
٩٦٠١٢-٠٥	٢٧	زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى
		تأثير اتفاقية البان على خدمات التأمين	
٩٦٠٢٠-٠٥	٢٩	زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى



المجلد رقم ١٠	البحات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	"البحات" والاقتصاديات العربية			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	٢٥	٩٦-١٢-٠٥	
الإنتاج المصرى .. بين "متطلبات" تحرير التجارة ومواجهة خطر الإغراق !				
على محمود	الاهرام المسائى	٢٨	٩٦-٠٢-٠٧	
إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلى فى ظل سياسة تحرير التجارة				
	الاهرام المسائى	٣٩	٩٦-٠٢-٠٧	
اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية "الملكية الفكرية"				
مرفت عبدالعزيز	العالم اليوم	٤١	٩٦-٠٢-٠٩	
٣٦ دولة فى قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارة العالمية				
	العالم اليوم	٤٢	٩٦-٠٢-١٢	
يمكننا أن نطفو على سطح طوفان البحات				
	الاهرام الاقتصادى	٤٤	٩٦-٠٢-١٢	
الحظر القادم !				
صبرى عبد الله فنديل	الاحرار	٤٧	٩٦-٠٢-١٢	
إناحة فرص للدول البامية الأعضاء للاستفادة من البحات				
	العالم اليوم	٤٩	٩٦-٠٢-١٥	
اكتوبر تفتح ملف قضية نزوير الكتاب المصرى !				
مهني انور	اكتوبر	٥١	٩٦-٠٢-١٨	
مراجعة جميع قوانين للنهشى مع اتفاقية البحات				
حسين عبد المنعم	الاهرام	٥٦	٩٦-٠٢-٢٢	
وبدأت مشاكل "البحات" ! اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والاجنبية حول اسعار السلع !				
طارق نهامى	الوفد	٥٧	٩٦-٠٢-٢٦	
حكاية الإغراق				
	الوفد	٦٠	٩٦-٠٢-٢٦	
اتفاقية "جات" أزالت معوقات إقامة تكتل تجارى عربى				
عاطف عبدالله	الاهرام	٦١	٩٦-٠٢-٢٨	
اتفاق وشيك لتفتح أسواق الاتصالات فى إطار البحات				
	الاهرام	٦٢	٩٦-٠٢-٢٩	
الدواء يشكو مرارة "البحات" !				
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٣	٩٦-٠٢-٠١	
الدواء يشك مرارة "البحات" !				
محمد حسان	الاهرام المسائى	٦٤	٩٦-٠٢-٠١	



المجلد رقم ١٠	الجات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و ٥٠ % انخفاض فى الإنتاج	لبنى عبدالحمد	٦٥	٩٦-٠٢-٠٥
	نصاعد خسائر مصر والدول النامية بسبب اتفاقية "الجات"	الشعب	٦٧	٩٦-٠٢-٠٨
	علاء البحار	الشعب	٦٨	٩٦-٠٢-٠٩
	دول مجلس التعاون الخليجى تبحث تأثير "الجات" على تجارتها الخارجية	الاهرام	٦٩	٩٦-٠٢-١٠
	٥,٥ مليار دولار الواردات العربية من الدول عام ٢٠٠٠	عبد الناصر محمد	٧٢	٩٦-٠٢-١١
	عدوى المنقذين اصابت رجال الاعمال	الاهرام الاقتصادى	٧٦	٩٦-٠٢-١٢
	العلم فى حياتنا قانون براءات الاختراع بعد اتفاقية الجات	الاهرام	٧٧	٩٦-٠٢-١٨
	ندوة حول "الجات" وأثارها على الاقتصاديات العربية	الاهرام الاقتصادى	٧٩	٩٦-٠٢-١٨
	الترجمة .. فى خطر !! "الجات" ترفع التكلفة .. على حساب الفارئ والمؤلف	المساء	٨٢	٩٦-٠٢-١٨
	إنذار على يد محضر لسفير إسرائيل	روزاليوسف	٨٢	٩٦-٠٢-١٩
	المؤتمر السنوى الأول بحقوق المنصورة يناقش مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية "الجات"	المساء	٨٧	٩٦-٠٢-٢٠
	مصطفى عزت	الاهالى	٨٨	٩٦-٠٢-٢٠
	خباياقات ناشرين ومؤلفين وكتب	الاهالى	٩٠	٩٦-٠٢-٢٥
	"التبريس"	الاهالى	٩١	٩٦-٠٢-٢٧
	جهان الصاوى	الاهرام	٩٢	٩٦-٠٢-٢٧
	صباح الخير	الاهالى	٩٤	٩٦-٠٢-٢٧
	سعد سنبل	الاهرام		
	فصيله المفى : الإسلام يرحب بالاستثمار الذى يقوم على النفع العام	الاهرام		
	عزة على	الاهالى		
	.. والجات يوم الإثنين	الاهرام		
	وندوة بالبحرين عن تقديم أثار الجات على الاقتصاد العربى	الاهرام		



المجلد رقم ١٠	الجات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)	العنوان
المؤلف	المصنف	رقم الصفحة التاريخ
مؤتمر بالقاهرة لمناقشة أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية	الاهرام	٩٥ ٩٦-١٠٢-٢٧
الجات لا تمنع الرقابة	الاهرام	٩٦ ٩٦-١٠٢-٢٨
التجارة الدولية بعد دورة أوروغواى	الحياة	٩٧ ٩٦-١٠٢-٢٩
حسين عبد الله	الحياة	٩٩ ٩٦-١٠٢-٣٠
أثر "غات" على الصناعة والواردات العربية	الحياة	٩٩ ٩٦-١٠٢-٣٠
حسين عبد الله	حريتى	١٠١ ٩٦-١٠٢-٣١
مستقبل الاقتصاد المصرى .. والجات	الاهرام المسالى	١٠٢ ٩٦-١٠٢-٣١
الإدارة المصرية .. تواجه الجات !	الاهرام المسالى	١٠٤ ٩٦-١٠٤-٠١
رشا حسنى	الاهرام المسالى	١٠٩ ٩٦-١٠٤-٠٢
الجات ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش (١)	المساء	١١٢ ٩٦-١٠٤-٠٣
أسامة المحجوب	الاهرام	١١٤ ٩٦-١٠٤-٠٣
الجات أكبر التحديات التى تواجه مصر والعالم العربى	الاهرام	١١٧ ٩٦-١٠٧-٠٤
ليبية شاهين	الاهرام	١١٨ ٩٦-١٠٤-٠٧
مندور ليس أول المتهمين بالسرفات !	الاهرام	١١٩ ٩٦-١٠٤-٠٨
أثر "غات" الصادرات النفطية	الاهرام	١٢٩ ٩٦-١٠٤-٠٨
حسين عبد الله	الاهرام	١٢٤ ٩٦-١٠٤-٠٨
اتفاقية الجات والطب فى مؤتمر يفتح ٤ وزراء !	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
السبتمانيون يلعبون فى الوقت الضائع	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
عدلى المولد	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
زينب ابراهيم	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
الجات ... ومصر والبدان العربية من هافان إلى مراكش	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
أسامة المحجوب	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
ندوات صناعة الدواء وتحديات المكية الفكرية	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩
نماذج د. مندور مأخوذة من مكاتب كالفية ما عدا نموذجاً واحداً !	الاهرام	١٢٥ ٩٦-١٠٤-٠٩



المجلد رقم ١٠	الجات ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
	أمريكية تنافس أوروبا على سوق الأفعار الصناعية بالمنطقة	مجدى عبيد	١٣٦	٩٦٠٠٤-١١
	ضغوط أمريكية لإجبار مصر على تطبيق الجات فوراً !!	أحمد فرغلى	١٣٩	٩٦٠٠٤-١١
	كارثة تهدد صناعة الدواء بسبب الجات ١؟	الاهرام	١٤٢	٩٦٠٠٤-١٢
	الدواء المصرى هل يصبح ضحية الاسراع فى تطبيق الجات ؟	سالم وهبى	١٤٤	٩٦٠٠٤-١٥
	عاصفة على "صناعة الدواء المصرية"	شهبه الرفعى	١٥١	٩٦٠٠٤-١٥
	قالو عن صناعة الدواء	الاهرام الاقتصادى	١٥٨	٩٦٠٠٤-١٥
	بسبب براءات الاختراع - كندا تخسر ٤=٧ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠	الاهرام الاقتصادى	١٦٠	
	منتجو الأدوية يرفضون التنازل عن ١٠ سنوات فترة سماح وقبول شروط الجات	جلال راشد	١٦١	٩٥٠٠٤-١٥
	صناعة السيارات المصرية مهددة بالجات والمشاركة الأوروبية	محمد قاسم	١٦٤	٩٦٠٠٤-١٥
	الجات .. ومصر والبلدان العربية من هانا إلى مراكش (٢)	أسامة المحجوب	١٦٦	٩٦٠٠٤-١٥
	"الجات" تفتح الطريق للسوق العربية المشتركة	سعيد غزلان	١٧٠	٩٦٠٠٤-١٥
	اتفاقية "الجات" .. خسائر كثيرة .. منافع أقل !	الاهرام المسائى	١٧١	٩٦٠٠٤-١٦
	قانون الفيديو .. لـ "حماية الفيلم الأمريكى" .... لية ١١؟	الجمهورية	١٧٢	٩٦٠٠٤-١٦
	د. على سليمان وكيل وزارة الاقتصاد : الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة فى عصر الجات	الاهالى	١٧٤	٩٦٠٠٤-١٧
	اتحاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريفية الجمركية	الاهالى	١٧٥	٩٦٠٠٦-١٧
	مخاوف من ارتفاع الاسعار وتهديد الاحتكارات العالمية للادوية المحلية	الوفد	١٧٦	٩٦٠٠٤-١٧



المجلد رقم ١١٠	الجنان ومصير العرب (المجلد الحادى عشر)	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
العنوان				
الانفاقية فى مصلحة الصناعة المصرية وفترة السماح حتى وليست منحة طارق فتحي	الاهرام	١٧٧	٩٦-٠٤-١٧	
هل تنهار صناعة الدواء المصرى بسبب الضغوط الأمريكية ؟	العالم اليوم	١٧٩	٩٦-٠٤-١٨	
صناعة الدواء المصرية فى مهب الريح رمضان عبد العال	الاحرار	١٨١	٩٦-٠٤-١٨	
أمريكا إسرائيل و "الجنان" عدوان ثلاثى على الدواء المصرى !	صباح الخير	١٨٢	٩٦-٠٤-١٨	
وقفه للتأمل الحماية كافية .. ولكن !!	الاهرام	١٨٧	٩٦-٠٤-٢١	
عادل ابراهيم				
صناعة الدواء فى مصر .. على موعد مع أوجاع انفاقية	الاهرام المسانى	١٨٨	٩٦-٠٤-٢٢	
تساؤلات				
عبد الله نصار	الجمهورية	١٨٩	٩٦-٠٤-٢٢	
تساؤلات.....				
عبد الله نصار	الجمهورية	١٩٠	٩٦-٠٤-٢٢	
المنتجون المصريون يطالبون حماية اتحاد المنتجين العالمى	العالم اليوم	١٩١	٩٦-٠٤-٢٢	
ناصر حسين ابراهيم				
الاعلام فى اسبوع ندوة للتعريف بأحكام انفاقية الجان	الاذاعة والتليفزيون	١٩٢	٩٦-٠٤-٢٧	
ابو بكر عمر				
شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة "الجنان"	الوفد	١٩٤	٩٦-٠٤-٢٨	
صادق حشيش				
التكامل العربى فى صناعة الادوية غير ممكن التحقيق	الحياة	١٩٥	٩٦-٠٤-٢٨	
السينما المصرية فى المزاد العلنى اسرائيل تخصص ٢ مليارات دولار أمريكى للفوز بالصيغة	السياسى المصرى	١٩٦	٩٦-٠٤-٢٨	
هينم وحيد				
الجنان .. قادمة	الاهرام	٢٠٠	٩٦-٠٥-٠١	
نظام الجودة الشاملة كيف تأخذ به	الاهرام	٢٠١	٩٦-٠٥-٠١	
فؤاد ابو اسماعيل				
صحة المصريين فى خطر ارتفاع اسعار الدواء بنسبة ٢٠٠ % والمصانع تغلق ابوابها بسبب "الجنان"	الشعب	٢٠٢	٩٦-٠٥-٠٧	
احمد عبد المنعم				



مجلد رقم ١٠	الجات ومصير العرب (المجلد الحادي عشر)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
القرصنة الفكرية ظاهرة جريئة ومفضوحة	العالم اليوم	٢٠٥ ٩٦-٠٥-٠٨
علينا مواجهة الجات بخفض التكلفة وزيادة الجودة	الاهرام	٢٠٦ ٩٦-٠٥-١٢
بانوراما اقتصادية جامعة تناقض اثر الجات	الاهرام الاقتصادي	٢٠٧ ٩٦-٠٥-١٢
مصطفى امام		
بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء مهلة العشر سنوات باقية ؟	الاهرام الاقتصادي	٢٠٨ ٩٦-٠٥-١٢
شهيره الرفاعي		
ندوة اسلامية حول حقوق المؤلف !	المسلمون	٢١٠ ٩٦-٠٥-١٢
وزارة النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربى	الاهرام	٢١١ ٩٦-٠٥-١٥
سلامة حسن		
حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام	الاهرام	٢١٢ ٩٦-٠٥-١٥
حسن البدراوى		
فران وسنة	الجمهورية	٢١٢ ٩٦-٠٥-١٥
عبد الله النجار		
فائورة الاستهلاك سترفع الى ١٢ مليار جنيه بعد "الجات" خفايا أزمة الدواء	المصور	٢١٤ ٩٦-٠٥-١٧
صفاء لويس		
اصحاب المصانع: "الجات" ستحرمان من إنتاج ٢٥٠ مستحضراً جديداً و"الأسبرين" ستصبح بجنية مصر	المصور	٢١٩ ٩٦-٠٥-١٧
صفاء لويس		
العلم وتحديات المستقبل	الاهرام	٢٢١ ٩٦-٠٥-١٩
عضام الجناوى		
استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية	الاهرام المسائي	٢٢٢ ٩٦-٠٥-٢٠
محمد خراجه		
صناعة "البتروكيماويات" الاسيوية فى مازق "الجات"	العالم اليوم	٢٢٤ ٩٦-٠٥-٢٠
مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجات على اقتصاديات الدول الاسلامية	الاهرام	٢٢٦ ٩٦-٠٥-٢٠
ممدوح الولى		
مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة	الاهرام	٢٢٧ ٩٦-٠٥-٢٢
حسن عبد المنعم		
استراتيجية جديدة للصناعات المصرية	الاحرار	٢٢٩ ٩٦-٠٥-٢٢



المجلد رقم ١٠	الجان ومصير العرب (المجلد الحادي عشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصنر	
٢٢٠	٩٦-٠٥-٢٤	الاعتبار	المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة
٢٢١	٩٦-٠٥-٢٤	الاعتبار	نعيمه خليل
٢٢٤	٩٦-٠٥-٢٤	الاعتبار	السوق الإسلامية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف العالمية الراهنة
٢٢٥	٩٦-٠٥-٢٤	الاعتبار	جسام سليمان
٢٢٦	٩٦-٠٥-٢٥	الجمهورية	أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية
٢٢٧	٩٦-٠٥-٢٦	الجمهورية	صلاح ضار
٢٢٨	٩٦-٠٥-٢٦	الاهرام المسالي	مؤتمر أثر "الجات" على اقتصاد العالم الإسلامي يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة
٢٤١	٩٦-٠٥-٢٧	الاعتبار	عبد الرحمن الراشد
٢٤٢	٩٦-٠٥-٢٧	الجمهورية	قرآن وسنة
٢٤٢	٩٦-٠٥-٢٨	الاهرام	عبد الله النجار
٢٤٤	٩٦-٠٥-٢٨	عقيدتي	قرآن وسنة
٢٤٥	٩٦-٠٥-٢٩	العالم اليوم	عبد الله النجار
٢٤٧	٩٦-٠٥-٣٠	لواء الاسلام	"علاج" مشاكل صناعة "الدواء" !
٢٥٠	٩٦-٠٥-٣١	المصور	أمنية عادل
٢٥١	٩٦-٠٥-٣١	الجمهورية	الجات من منظور إسلامي لصالح الكبار أم الصغار
٢٥٨	٩٦-٠٥-٣١	المصور	نعيمه خليل
			قرآن وسنة
			عبد الله النجار
			الجات وحكايتها معنا
			أمنية شفيق
			السوق الإسلامية العربية المشتركة جبر على ورق .. ولكنها خيارنا الوحيد
			مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربى مالبا وفنيا
			محمد فتيدل
			التكامل الاقتصادى هو المخرج الوحيد للعالم الإسلامى
			أحمد عبد الرحمن
			بدلا من إحالة علمائنا للمعاش مصر وعلوم القرن الحادى والعشرين
			محمد فتحي
			مشكلة تواجه الصناعة المصرية وتعرقل المنافسة
			محمد العزاوى
			رئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية يكشف أبعاد اللعبة فى سقى الدواء المحلى
			صفاء لوبس



المجلد رقم ١٠	الجان ومصير العرب (المجلد الحادي عشر)	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
(انترنيل ٩٦)	بناقش الحات والسوق الشرق اوسطية وتنمية الصعيد	العربي	٣٦٥	٩٦-٠٦-٠٢
	بنوراما اقتصادية مؤتمر بالأزهر يطالب باقامة السوق الاسلامية المشتركة	الاهرام الاقتصادي	٣٦٦	٩٦-٠٦-٠٢
	بورصة زراعية .. فى مواجهة الجائ : أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة	الاهرام المسائى	٣٦٧	٩٦-٠٦-٠٥
	عبدالرؤف خليفة مصر تحذر من استخدام الحات فى الإضرار بمصالح الدول النامية	الاحبار	٣٧١	٩٦-٠٦-٠٥
	ندوة بأكاديمية ناصر العسكرية حول مواجهة التكتلات الاقليمية	الاهرام	٣٧٢	٩٦-٠٦-٠٦
	ردود فعل إيجابية للبدأة الجادة فى تطبيق قانون حماية حقوق مؤلف برامج الكمبيوتر	الاهرام	٣٧٢	٩٦-٠٦-٠٦
	باسر صبحى وضع استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية	لواء الاسلام	٣٧٤	٩٦-٠٦-٠٦
	مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المترتبة على نيف انقياات "الجان"	الاهرام	٣٧٧	٩٦-٠٦-٠٩
	حسن عبد المنعم خذاً افتتاح معرض كمبيوسكوب السابج للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٩٩٦/٦/١٦	الاهرام	٣٧٨	٩٦-٠٦-١٢
	"الجان" الثقافة تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربى	الشعب	٣٧٩	٩٦-٠٦-١٤
	الكمبيوتر .. فى انتظار فض الاشتباكات الحاسب الإلى فى الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الر	وطنى	٣٨٢	٩٦-٠٦-١٦
	سامح فوزى الفقة وضع مقاييس علمية لمن يريد النقل والاقتباس	لواء الاسلام	٣٨٥	٩٦-٠٦-١٦
	محمد الشندوبلى غرفة تجارة القاهرة تحذر من الآثار السلبية للجان على الفصح المصرى-واردات الفصح ثابتة	الاهرام الاقتصادي	٣٨٨	٩٦-٠٦-١٧
	تجار مصر مع الدول العربية .. الواقع وأفاق المستقبل	الاهرام	٣٩٠	٩٦-٠٦-٢٠
	صفاء حمال الدين تأثير اتفاقية الجان على النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية	الاهرام	٣٩٢	٩٦-٠٦-٢٢





العدد

للصدر

1 يناير 1997

التاريخ

للبحوث والتدريب والعلوم

# «شيخ الجات» يهدد مهنة المحاماة في الوطن العربي!

معمر القذافي هذا الشاب وقال لأعضائه  
المكتب القديم في اجتماع لم يسمح  
للصعدين بحضوره بأنه يولي طرد  
بقية العاملين الفلسطينيين من ليبيا  
وذلك بتنسيق مع سوريا وأبدان لترح  
طف اللاجئين الفلسطينيين مجدداً في  
مفاوضات المرحلة النهائية من اتفاق  
أوسلو ويقيم عدم رغبة الرئيس الليبي  
في نشر المعلومة إلا أن تلفزيون

التلفزيون عاد ووثق القاء كاملاً  
في المجلس  
المهني كانت الجات  
تشكل شعباً يهدد  
مستقبل مهنة

المحاماة في الوطن العربي حيث بدأ  
المحامون الأجانب في تزايد القضاة  
على الأرض العربية وبالخاصة في  
تونس كما أكد عبد الوهاب البياضي  
نقيب المحامين فيها وذلك في ظل  
أوضاع معيكة للمستوى المهني  
للمحاماة في الوطن العربي.. وقد  
صدرت أدريس الخوي نقيب المحامين  
في طنجة للمعنى أن المجلس أمام  
محكمة باريس يستطيع التعامل مع  
مجل الخطوات الإجرائية لتسوية غير  
الكمبيوتر وكون حضور جلسات  
المحاكمة وكذلك مخالطة جهاز تنفيذ  
الاحكام للبدء في خطواتها القانونية.  
وأي مراجعة هذه الخطوات طرحت  
الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب  
مشروعة لإنشاء معهد عربي للمحاماة  
يضمن تواصلاً بين الاتحاد في الهرم  
وغيره للمحامين في الأطراف ويؤهل  
الاخريين للتجديد المهني. وقد حاز  
المشروع على جدل ساخن فيما يتعلق  
بطرق التمويل والبرامج المهنية  
والدراسة حيث لا تفرح المشروع أن

الهموم المهنية للمحامين العرب والتوجهات القومية للاتحاد شكلت ما السجال  
الساخن الذي تميزت به اجتماعات مكتب المحامين العرب في دورته الثانية لعام  
١٩٩٥ بباريس. في الجانب القوي ديمت حصار الشعبين الليبي والعراقي على  
مناقشات الأعضاء في جانب ملف التطبيع مع العدو الصهيوني والذي حظي  
بإدانة مطلقة من الامانة العامة والأعضاء، وظلوا بتشديد الجماعة  
العربية في مواجهة مشروعات الشرق اوسطية عبر اجندة عمل محددة  
وتتم بقطاع الأعمال العربي في جانبه العام والخاص وتحول دون  
خلق مصالح اقتصادية مشتركة مع العدو الاسرائيلي وقد اقترح  
لمعد يحيى عضو الامانة العامة عن مصر عقد آلية لتسهيل بين  
المنظمات الاقليمية العربية ضد التطبيع وعقد مؤتمر يضم التجمعات  
المهنية والأهلية والتي تعكس مواقف الشعوب الشعبية العربية ضد  
التطبيع.

ملف الجريات استعوز على مناقشات اعضاء المكتب حيث ادانوا  
اعتقال ايت شيلاث نقيب المهنيين والازمن ومحمد مولاعة رئيس  
الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس وذلك الى جانب كل سجوناء  
الرأى في المنطقة العربية. وقد اشار عدد الحفيم المصري عضو

المكتب القديم في هذا الاطار الى ادلة  
لحالة المروان المدني أمام القضاء  
المصري ومحاكمة لسماع الرأي  
وخاصة الصحفيين في ظل قانون ٩٢  
لسنة ١٩٩٥ وهو ما اعتبره المصري ذا  
مردود سلبى على حرية الرأي في  
الوطن العربي كله.

أوضاع المعاملة العربية حظيت  
بنقاش ساخن بين اعضاء المكتب  
القديم من الليبيين وأصحاب الجسديات  
الاخرى حيث ادان صابر عمار طرد  
العامل العرب وقال ما ذنب العامل  
السوداني والمصري والفلسطيني  
الذي صدق الشعارات الوعدية الليبية  
ويوقع اليوم الثمن مرتين في الحرب  
من قوته ودراسة في العمل والرخاء  
وفي السلام تحت الزعم الليبي  
بتمديد الأزمة الى المعاييريين في  
أوسلو.. وقد تناول الرئيس الليبي



طوبى لأمير المؤمنين:

امانی الطویل

ويكون المعهد على شكل شركة بين الاتحاد والقطاعات الدولية للمحامين A.B.A. وبنائية المحامين الأمريكيين على قرار تجرية الاتحاد في تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان ونوس وقد تحدث الأمانة العامة للمعهد في تقديم المقاضيات اللازمة لنشاطات وجمعيات المحامين وذلك بهدف تحقيق ما يلي كلها ووراءها هو العمل على توحيد المقاضيات المطلوبة لهذه النشأة، وكذلك تعزيز ودعم أهل القانون وتبادل الخبرات بين القابلات للمحامين العربية من جهة والقابلات الدولية من جهة ثانية وكذلك توفير دورات تدريبية للمحامين الشباب عن طريق دراسة الخارج ودورات مهنية متخصصة ود الفتح المشروع على نطاق الأمانة مجلسا إدارية يمثل كافة الأطراف المشاركة في التأسيس على أن يكون العنصر الرئيسي في التأسيس.

وقد حثي مقترح إنشاء المعهد بصراحه ماخزين بين نشاطات المحامين ذات الصلة للقانون والقابلات للمحامين المشتركة بالقطاعات الأوروبية والتي وقعت فورسمة سهلة بالمثل للاتصالات الشراكة الدولية.

وقد أقرز السجلان حول المعهد ثلاثة قرارات أولها يرفض فكرة المعهد ويرمته بتعويض أن التحويل الأجنبي يسقط على التأسيسات الأوروبية للمحامين. ومعهذه أقرز

التطبيع التي تتماشى مع الاطراف  
الاخرى ومنها نقابة المحامين  
الامر بكم.

وإلى مواجهة هذا الاتجاه فلا بد من أن يركز الرضا الحزبي على المحرك الأساسي للحزب العربي وهو الرضا لثقلات العربية في السلطة، لكي تستطيع الحكومة الجديدة أن تملك القدرة على التغيير والتجديد في الحياة السياسية، وأن تكون قادرة على مواجهة هذا الاتجاه الذي يهدد الديمقراطية في الوطن العربي.

أما الفريق الثالث فقد قدم مشاريعاً عملاقة لضمان السيطرة العربية على العراق سواء أباقتل بتفسير المصالح أم أبرامه التأسيسية حيث طالب هؤلاء بالتفويض اسم المصالح من المعهد العربي للتعاونيين إلى المعهد العربي للمحامين وذلك بهدف عدم اختراق الحكومات العربية للمعهد وذلك لتقليل لضعفها القانوني الذي على تشكيل لجنة من الفرق أبو عيسى أمين عام الاتحاد ود. كمال ناصر الدين محامي الزاين وعدد النواب البهائي ان يذهب الى صياغة أهداف المشروع بشكل ملموس يضمن سيطرة الجامعات العربية للاتحاد على المكتب كما قد تستلبي جبراً للاتحاد لم يحده له والى العربية دور الفراق التدرجوني بين محاسن ليبيا وأيضاً لابد من عقد فني على أبو عيسى أمريكي بشكل المعهد. ولكن بعض المحامين يفتقد العربي على جدية الدور الليبي نظراً لانتعاج ليبيا على تصديق مصحتها في اتحاد المحامين منذ عشر سنوات. ويؤمن بعض الفلاحين على أنه طالب من الحكومات العربية دعم معهد المحامين لتطوير الفنون التأسيسية المحامين العرب في مواجهة الحق وتجنبه الفنية العربية في البحث الصالح القومية العربية.



## هموم المهنة.. تفرغ نفسها على اجتماعات المحامين العرب اتصالات بإعادة هيكلة الاتحاد.. وتحذيرات من أثار الجات على المهنة



أحمد يحيى ميخائيل



حامد الزهراني



فاروق أبو غصن

### رسالة طرابلس: محمد عصمت

علي أن توجع بسعة دورية لبحث كافة القضايا المطروحة على الاتحاد. وأنتم سليمان حفر ثقب منقبة اوجهة بالعرب، بمخالفة الفكر مهككة الاتحاد بلعل مستغلب للثقافات، علي أن يتم تقديم ورقة واحدة تجمع كل الفكر القضائي لاختصاصه في اجتماعات الكونف العام، وأكده حامد الزهراني أن علينا أن نعمل على وحدة للثقافات العربية لا لتفكيكها، وقال رنا علي أحمد دقيقة للشرب، إذ لويس من الممثلون أن تأتي الآن لتعويض عمل السنوات الماضية.

وفي نهاية المناقشات، اتفق الأعضاء على تشكيل لجنة من كافة الاتجاهات لبحث كافة الجوانب القضائية، والخروج بورقة عمل يتم بمعلها في اجتماعات للكتب العام القادم.

وكان فاروق أبو غصن الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، قد أكد على ضرورة إلقاء التراتل مجلس الأمن بغرض العمل على لوجيا، ودعا إلى تعاون المحامين العرب للتمسك بولسا الموحد، وبحث أبو غصن هذه القرارات بأنها مللة وتستههدف الأضرار بمصالح الشعوب العربية، وأكد على ضرورة دعم مسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة حقوقه في كل القاع العربية، جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها أبو غصن خلال افتتاحه أعمال للكتب العام لاتحاد المحامين العرب في طرابلس باليوب.

قالت تهنلي الجبيلي رئيسة لالة بالاتحاد، بأنها بدأت تنظمي جديد يكون حلقه اتصال بين الأمانة العامة والمؤتمر العام، وأكدت أنها لاتوافق علي تغيير مهمة المؤتمر العام باعتباره محفلا سياسيا مفتوحا، وظللت بضرورة تنظيم العمل بلعل المؤتمر العام الذي أصبح لوجه مصروفات في إتخاذ القرارات بسهولة، بسبب زيادة حجم حضوره بشكل كبير، وأكد ميخائيل حمادي المغربي عضو للكتب العام والذي تم اختياره لخصب الأمين العام المساعد لاتحاد أن فكرة الجمعية العمومية لم تقنع بما يكفي والمطروح للزود من الجهد لتنظيم المؤتمر العام، وشهد المغربي على ضرورة التمسك بتروجيات الاتحاد في القضايا السياسية للخطوة لأنها محل تكويد كل للمامين العرب، وأشار لعدد يحيى عضو للكتب العام الذي أن تنسيق دور الأمانة العامة هو الحل،

غلبا: اجتماع مجلس إدارة اقتصاد المهن الطبيعية  
وعقد مجلس إدارة اتحاد الثقافات الطبية اجتماعا غدا، يناقش الاجتماع شراء أسهم جديدة في شركة الاستثمار للمهن الطبية كما يناقش الاجتماع موعد لفتح النق للجدد للاتحاد بشارع الجلاء، صرح بذلك المتحدث نيول المحامي أمين صندوق الاتحاد للصاعد.

عرفت القضايا للندية نفسها بخصة، على اجتماعات للكتب العام لاتحاد المحامين العرب، الذي عقد جلسات في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦، ديسمبر الجاري. أكد فاروق أبو غصن الأمين العام للاتحاد للمامين العرب، استمرار الجهود لإنهاء للهد العربي للمهنة، الذي يستهدف الإبقاء بالمستوي للوبي والمالي للمامين الشباب وتنظيم دورات تدريبية لهم لند تصل مديتها إلى عام كامل، وحضر أبو غصن من أن الاتحاد بتركيته القديمة مع زيادة عدد المامين كل عام في نفس الوقت الذي تتدهور فيه الأحوال الاقتصادية في معظم الأنظار العربية، كان لها تأثيرا سلبيا على شباب المامين، وظل أبو غصن وكافة نقلا واسع بين مختلف المامين العرب لوضع حلول لهذه المشاكل، وأبعد من ذلك في أن يستمر اتحاد المامين العرب في أداء دوره كمؤسسة فورية لتي لتهديات وتطلعات المامين في كل الأنظار العربية.

وأشار ميخائيل حمادي المغربي محامي تونس إلى أن لتفاني الجات، سراد يكون لها تأثيرات سلبية على مدة الماملة في الحكم العربي، وأكد أن للكتاب القانونية الاستشارية في أوروبا، تحصيل الآن مؤسسية لتضطها بلعل تونس، بعد أن وقعت الحكومة التونسية على إتفاقية الجات، وطلب اليامي للمامين العرب بمناقشة آثار هذه الإتفاقية على المامين العرب، وما يتاح لمامهم من اختيارات لوجهة لانتظار هذه الإتفاقية على مهنتهم. كما طالب اليامي اتحاد المامين العرب بتنظيم دورات للتربية ليد بدل الدرب العربي، لبحث أكثر القرارات العامة على الصعيد القانوني في الدول القارية.

كما أثرت قضية مهككة الاتحاد العام للمامين العرب مناقشات سائفة، لفي حين طالب فاد ياسين عضو للكتب العام - سوريا - بتشكيل «مكتب نازح جديد للاتحاد لتكن مخصصة من الأمانة للمامين، أو تقليس عدد أعضاء للكتب القديم بتركيته الحالية،





### قضية ورأي

الجات أو الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة دخلت حيز التنفيذ منذ  
ما يقرب من عام .. بعد توقيع مصر عليها في مراكز بلغريب .  
وفي خلال عشر سنوات سيتم إزالة الحواجز الجمركية بين الدول ..  
وستتعرض الصناعات المحلية في الدول النامية لخساسة شرسة وعقيلة  
من صناعات الدول المتقدمة .  
ومصر وهي دولة نامية ستواجه صناعاتها نفس الخساسة .. وقد علا  
الصراخ والمويل في الفترة الأخيرة من جانب بعض الصناع  
والمستثمرين .. وبدأ بعضهم يهلم الجات رغم أنهم يعلمون أنها  
اتفاقية دولية .  
والحق أن هذا الصراخ والمويل ليس له ما يبرره .. للصناعة في  
مصر لديها من القومات واليزات النسبية ما يجعلها قادرة على المنافسة  
في الأسواق الدولية ..  
خذ مثلا .. إن سامة الحمل في صناعة الأتوبيس تكلف في مصر عشرة  
جنيهات في حين تكلف في إنجلترا ١٥٠ جنيها استرايانيا .  
لكن هل ما يبدو أن بعض الصناع والمستثمرين استراحوا للمكاسب  
الخفيفة التي يحققونها في الأسواق المحلية .. ويحاولون بكل جهدهم  
فلل ألبس والسوق عليهم .. في الوقت الذي لم يعد ذلك مسوحا ..  
لكن هناك من يحاولون الهزم في الوقت الذي يحققون فيه مكاسب ربح  
عاليا جدا لا يسمح به السوق المحلي ولا يمكن لأي شركة أن تنمو في ظل  
هذا الربح الكبير ... إن أماني إحدى المبادرات المتطورة بالمصنف  
لواحدة من شركات الإسمنت إحدى المدن الصناعية توضح أن الشركة  
أنتجت خلال عام حوالي ٢ مليون طن وأن أرباحها ١٨٠ مليون جنيه أي  
أن الشركة تكسب في كل طن ٩٠ جنيها .. ومستثمر لشري يفتخر في إحدى  
الأنشآت أنه يحقق عسبا يصل إلى ٢٥٪ .. فهل هذا هو مكاسب الربح  
لذلك فإن هؤلاء الذين يبريرون في ظل السوق المحلية لحسابهم  
مهدمون يهدم موالهم التي حققوها لما يملك إذا انتلج عليهم تيار  
الأسواق الدولية .. اعتكك لهم سيذهبون مع الربح .

محمد العتر





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر:

التاريخ:

حتى لا تقع صناعة الدواء المصرية مبكراً في مصيدة الجائحات!  
مطلوب الالتزام بالفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات لحماية الصناعة المصرية  
الواحدة وعدم العودة على ضغوط تخفيض الحدة لأسباب مالية واجتماعية ومستملة



**البحوث والتدريب والعلوميات**

التاريخ :

۱۹۹۱-۱۹۹۲



في هذا اليوم: أسبوعا،

المؤتمرات بالأمس على  
البحث والتطوير للتواصل  
وتنقل المعرفة الفنية بين دول  
العالم.

وكالة الأنباء تأسست  
ببرامج اختراع بعضها  
استقبلت اللجنة الثانوية  
والجيش الآخر لم تستطع  
منها. ومن الجدير أن وكالة  
التراخيص التي في أيدنا  
الآن، كخبير كانت أيدنا في

الجمعية منحت بموجب القانون  
س وعلى هذا الأساس فإن  
الجمعية للملكية الفكرية فإن  
التي ما زالت برامة اختراعها  
ة لها وفقاً للقواعد الجديدة  
تتولى رخصة تصنيعها  
انتاجها بقية القانون بقى  
الاستهلاكاتها إليها من عدمه  
من القدرة على استثمارها

● 漢語 - 英語 - 日語 - 英語 - 漢語

تتعدد الحماية بطرق زمنية  
بر سنوات ومع مستشارين به  
إنهاء في الدول المتقدمة من  
واسعة النطاق على اكتشاف  
في بعض الدول أو شركات  
تخصص استثمارات كبيرة  
وت التطوير لأن الأضرار

تتأخر وتطوّر وتواكب

من البحث والتطوير والاجتهاد.

تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية  
الصناعة التراثية من ملاحظة  
ية على الأقل عشرين عاما هي  
في الذكريات.

دار المنتجات النوانية عسما  
د صاحب البراة واعطاه

مطلوبه للنمط في كماله  
بإمالة بمصر عام وخاص  
مطلوبه على امتيازات الخصال

بواسطة الاستيراد وترفع من سعره.

تمثل ٩٢٪ من الاستهلاك

كانت الشركات المصرية تتقدم لتصنيع القواء، مما ساعد على أن تغطي صناعة القواء المحلية ٩٢٪ من الاستهلاك عام ١٩٩١ بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٨٧ وظلت استيراد القواء منخفضة عن مثيلاتها بالقول للجاويز حيث وصل سعر القواء في مصر ١/١ مقعره

لذلك فإن الوزارة الفورية على الانتخابات  
سوف تستمر مرور من العشر سنوات  
التيلا واستغلالها في عمل مستحضرات  
جديدة سوف تزيد على ٢٠٠ مستحضر  
بالاسعار التي تتوافق للاقتصاديات الشعب  
للصحة .

(٢) تطبيق القسري للانكماشية القسري  
مما يجعله صانعاً لقرار الانكماشية القسرية  
بعد إبرائه انكماشاً عام ١٧ سنة (المعروف أن  
إبرامه الانكماش عام ١٧ سنة انكماشاً عام ٧٠  
والمتعة والصحة بعد انكماش عام ٧٠  
سنة) أن ما كان فوق ثلاث سنوات (ان  
DELTA PERIOD) القسري على  
DELTA PERIOD- نفس المدة  
LON ويعني الانكماش قد تمت فعلاً  
عدد الفترة وانكماش القسري على الطريق إلى  
ذلك ما على الشركة أن تلزم بتجديد  
الانكماش على ما كان في نفس القسرية  
والانكماش الشركة مع صانعاً إبرامه  
٢٠٢٢

أي أن مجرد التطبيع ليس هو البراءة  
المترواح في مصروف تزايد الأسعار  
بالنسبة لبعض المستحضرات للتداول في  
السوق فعلا والتي قاربت معتها أو على  
الافتقار إلى 60٪ انخفاض السعر الحالي  
نظرا لزيادة فترة عمالة البراءة إلى عشرين  
عاما.

(١) الدول التي لها نصيب تاريخي في التصنيع الهائل والهدم والصين. وتعارض التطبيق القوي لبراهات الاختراع وتطالب بحق التصنيع الأدبائي، استحضرت الشركات العالمية وكذا المساهمة المالية والفنية في الابتعاد والتطوير والامتلاك من القدرة التنافسية ومعتها عشر سنوات والتي سوف تملح بها. الثانية، منذ التأسيس.

(٤) الأهمية الخاصة للأفراد، في حماية  
الإنسان فهو سلطة أساسية لاغنى عنها  
والتي يجب استهلاكها بطرق مسهولة  
وعلى الالتزام بتجدد العمل عليها باستمرار  
معين كما أنه يجب غير قابل لتكرارها  
أو البحث ولا تخضع لقوانين المنافع الحدية  
وتتفقها مع زيادة المستويات منها.

(٥) خصوصية البحث والتطوير في  
الصناعة الدولية حيث تدارم الصناعات

على الرغم من أن جودة البعثات الأجنبية  
في عقدت في كل دولة أوروبية تدهور  
بمئات ألاف قتلى حياحة استثنائية  
من سنو سنو من خلال الإبادة،  
وتمت البعثات الأجنبية في 14 من  
أسرورات البعثات الأجنبية في 14 من  
تأليس جميع البعثات الأجنبية  
في تسجها بها إرمان منطقة البحيرة  
إسائية. وسكان البعثات في بعض  
وحدة وعلى الأخص في مجال بركات  
اختراقوا تحقيق للفترة التي  
من يجب أن تكون ضمن البعثات  
أسرورات البعثات الأجنبية في  
تأليس جميع البعثات الأجنبية  
في تسجها بها إرمان منطقة البحيرة  
إسائية. وسكان البعثات في بعض  
وحدة وعلى الأخص في مجال بركات

[illegible]

وتمت الموافقة على هذه التوصيات من قبل المجلس التنفيذي للجمعية العامة للامم المتحدة في دورته السابعة والثلاثين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. وقد تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. وقد تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(١) كانت الانتفاضة السابقة والخاصة  
والله الاختراع للمسحوشات الصيدلانية  
لهي في مصر بعد مضي عشر سنوات  
ناريخ التقدم بها حينما تسقط البراعة

[illegible]





بعض منها مازال له براءة الاختراع ولهذا  
الأنواع الجديدة للفرجة لذا سوف تخلق  
على هذا الجزء لتلبية براءات الاختراع  
مما سوف يزيد من الأسعار للتجارة حالياً  
بالسوق.

وفي سمبول المثال ماحدث في أمريكا  
حيث طالبت إحدى الشركات بمنع الشركات  
النافسة من طرح أحد الأبردة.

وأولحت هذه الحالات في الكونجرس  
الأمريكي مما يكفل للبلدان الأمريكية  
٢٠٠٠ مليون دولار سنوياً كتكلفة إضافية  
نتيجة للانتقال من أوضاع النظام القديم  
الذي يحس براءات الاختراع لمدة ١٧ عاماً  
إلى النظام الجديد والذي يحق الحماية  
الحالية لمدة عشرين عاماً بزيادة ثلاث  
سنوات.

أما في مصر فسوف يكون الفرق كبير  
سنوات تؤدي إلى تحميل للبلدان المصرية  
أعباء شتمة مالية في تكلفة الدواء في  
الوقت الذي تسمى فيه الدولة إلى منع  
زيادة الأعباء المالية على المواطن بكافة  
الطبقات والفئات للمكتة.

(٧) بالتطبيق الفوري سوف ينسحب للبلدان  
المصرية ميزة السعر الاقتصادي لعدد  
بترافج بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف  
تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها وللمعدة  
حالياً لمدة (مستحضر سنوات) وهذا للبلدان  
للحلي وسوف تنتج هذه للمستحضرات وهذا  
لأنواع براءات الاختراع الجديدة التي ترفع  
مدة الحماية إلى ٢٠ عاماً مما يلزم إلى  
رفع أسعار أدويةها بنسبة تتراوح بين  
خمس وستة أضعاف على الأقل.

وفي ضوء المصالحات السابقة فإن هناك  
حاجة إلى استغلال الفترة الانتقالية المتاحة  
كأها عشر سنوات وخلافاً يتم -

(١) تقوية الأبحاث الدوائية مسود  
بالجسمات أو بالفراكن العلمية التابعة  
لوزارة البحث العلمي.

(٢) تشجيع جميع مراكز الأبحاث الدوائية  
والغفر بجدة إلى الأبحاث التي تضر والتي  
لها مجال تطبيقي.

(٣) العمل على دمج بعض الشركات بهدف  
لشراكة الفعلية في الأبحاث والتطوير.

(٤) توسيع قاعدة صناعة الدواء الخام إما  
بإستغلال المصانع لثلاثة للشركات المحلية  
أو إنشاء شركات جديدة للدواء الصيدلانية  
والتي تعتمد على الأبحاث الطبية وكذلك  
الاستفادة ببعض الشركات العالمية وتلزم أن  
تشارك الشركات العالمية إذا كانت ترغب  
في المساهمة البناءة في الأبحاث والتطوير  
وأن تستثمر في هذا المجال الحيوي.





1997

التاريخ

للبحوث والتدريب والتعليمات

ندوة بالقاهرة تبحث دور منظمات الأعمال في ظل الجات

د. عاطف عبيد

# «الجات» أصبحت واقعا علينا التعامل معه



محمود هيد العزيز



د. عاطف عبيد

محمود هيد العزيز:

## لا تنازلات أخرى في مجال الخدمات المصرفية

السمينيات بصور القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته ثم ما لبثت عمالية التكيف الاقتصادية أن سارت بمعدلات متسارعة منذ أوائل التسعينات في ضوء الاتفاق الموقع مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مايو 1991 بشأن برنامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي فيالنسبة للإصلاح المالي والتدبير ثم تحرير أسعار الفوائد على الجنيه المصري وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب مما أدى للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية والقضاء على ظاهرة الدوارة في الاقتصاد المصري كما تم تحويل

مع الأسواق الأخرى ولكن عموما نستطيع القول أن التكتلات الإقليمية هي نموذج مصغر لتجربة الجات وهي بالمعنى تكيف الاقتصاد المصري استعدا لتطبيق بنود اتفاقية الجات.

وأكد محمود عبدالعزيز رئيس البنك الأهلي المصري ورئيس اتحاد المصارف العربية في ورقة بحث مقدمة للمؤتمر أن تحرير التجارة الدولية والمعاملات الاقتصادية بشكل عام لن يشكل طفرة مفاجئة بالنسبة لمصر بل تديما لاتجاه تم تتيه منذ أكثر من عشرين عاما حيث كانت مصر قد أخذت بسياسة الانفتاح من منتصف

□ كتب.. خالد حسن

دعا خبراء المال والاقتصاد في مصر إلى ضرورة الاهتمام بنظم المعلومات وتطويرها لمساعدة المصدات المصرية على الحركة في الأسواق الدولية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة خاصة فيما يتعلق بنود اتفاقية الجات الأخيرة وأكد الخبراء أهمية المشاركة المصرية في التكتلات الإقليمية التي يجري التشاور بشأنها حاليا. جاء ذلك في مؤتمر القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال في مواجهة آثار اتفاقية الجات والذي أقامته كلية التجارة جامعة القاهرة وأشار الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشؤون البيئة إلى أننا يجب أن نعي تماما أن الدول الصناعية الكبرى قررت أن ترفع حواجز التجارة فيما بينها وتوصلت لاتفاقية الجات ومن ثم فعليا أن تعمل بجدية للدخول إلى السوق العالمية خاصة وأن العالم يتجه الآن إلى إقامة تكتلات إقليمية تزيد قوة لتصبح قادرة على الوجود العالمي وهذه التكتلات لها الآن أسماء مختلفة مثل الشركاء والتحالف والسوق الشرق أوسطية والسوق البحر المتوسطية وكل هذا عبارة عن اهتمام لتجميع أكبر مستطوع العمل والسوق الأوروبية الأمريكية يتم تشكيله الآن. وأضاف أنه في ظل تلك المعلومات لابد أن نحدد ماذا نعمل هل نبقى إلى أن يكون لنا دور مهم في سوق إقليمي أم نتحالف





### تطوير الإدارة

ولقد الدكتور علي السلمي نائب رئيس الجمعية العربية للإدارة أن اتفاقية الجات بما تشمله من إزالة جميع الحواجز وفتح الأسواق والتركيز على قضايا التصدير وفتح القنصلية للتفاكية إدارة فإن ذلك يتطلب بالتأكيد إدارة متطورة قادرة على التعامل مع متطلبات الوضع الجديد ولكن للأسف فإن عملية خلق المدير المصري مازالت متركزة للمصادفة لذلك فلا بد من العمل على إعادة إحياء المعهد القومي للإدارة العليا ليرتد دور كرسية قومية لتفريع وتنمية واحتضان المديرين الشباب للقطاع العام والخاص وأن تكون عونه بشكل جديد يتفق مع النظم العالمية الجديدة وأن يرتبط أيضا أيضا بجهة عالمية متطورة لكي ينقل عنها كل ما يتعاون مثلا مع المؤسسات اليابانية أو الأمريكية أو الأوروبية كما يجب زيادة الوعي بضرورة تدريب وتنمية المديرين بالخارج عن طريق عمل دورات تدريبية لهم في الدول الأجنبية من خلال المنح والمعلومات مع ضرورة وجود برنامج متكامل لاعادة التأهيل الواسع والتفصيلي.

حجم تجارة الدول الاعضاء في الاتفاقية يمثل 90% من حجم التجارة العالمي فإذا لم تخضع مصر لها فإنها لن تستطيع دخول أسواق الدول كذلك فإنا لن نستطيع غزو هذه الأسواق الواسعة في ظل غياب المعلومات وبالتالي فإن انضمام مصر للاتفاقية سيترجم بشكل مباشر بتأسيس مراكز معلومات من هذه الأسواق ودولها وحجم الطلب السلمي ونظرا لأنه لا يوجد لدينا هذه الجمعية من مراكز المعلومات كما أن للوجود منها يتسم بعدم الفعالية فقد أن الأوان

لتأسيس مثل تلك المراكز وهناك بالفعل نقطة للتجارة التي تم تأسيسها في بداية 1995.

كما أشارت الدكتورة منى قاسم إلى أن مصر سوف تستفيد من خفض مستوى التعريف الجمركية لصادراتها من المنتجات للتسوية للدول المتقدمة كما تستفيد من إلغاء الحصص والقيود على صادراتها علاوة على إعفاءات مصر بحظها في حظر استيراد الأقمشة حتى عام 1998 والملابس الجاهزة حتى عام 2002 الأمر الذي يتيح مصر فترة انتقالية لتطوير صناعاتها النسيجية وصناعة الملابس الجاهزة.

وطالبت الدكتورة منى قاسم بضرورة قيام مكاتب التمثيل التجاري بالدول الاعضاء بالمنظمة بعدد القطاع الصناعي بجميع المعلومات عن الفرص التسويقية للصادرات المصرية من حيث النوع والنوعية والكيف مع فتح مكاتب تمثيل تجاري بالدول التي لا يوجد بها تمثيل تجاري.

عجز الموازنة العامة من موارد حقيقية لتكبح جماح التضخم كذلك تم الانتهاء من تعدد أسعار الصرف نهاية عام 1991 مع تخفيف قيود الرقابة على النقد وإفصاح المجال للتعامل في

النقد الأجنبي خارج نطاق البنوك وذلك بإنشاء شركات الصرافة.

وأشار محمود عبدالعزيز إلى أنه في سبيل تدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية تم إصدار القانون رقم 37/1992 الخاص بتعديل قانون البنوك والائتمان وتم رفع رؤس أموال البنوك لتدعيم مراكزها المالية مع السماح لفرع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية ومن ثم تؤكد هذا أن ما التزمت به مصر في مجال الخدمات المصرفية يتفق تماما مع ما جاءت به اتفاقية الجات الأمر الذي يعني أن التزامنا بتنفيذ اتفاقية الجات لن يتطلب تقديم أي تنازلات أو تحويلات جذرية في مجال الخدمات المصرفية بل سوف يتعامل الجهاز المصرفي مع الاتفاقية على أنها اتفاقية دولية فقط وليست شروطا.

### قضية المعلومات

وأشارت الدكتورة منى قاسم مديرة مركز البحوث ببنك مصر إلى أنه لا يجب التخوف من انضمام مصر لمنظمة الجات إذ أن ذلك سيقدم المجال بشكل أوضح أمام الشركات المصرية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة الأمر الذي يتطلب أن تكون المنتجات المصرية بالجودة والسعر المناسب بما يناسب المنافسة في الأسواق الخارجية للفرصة والمنافسة داخل أيضا لذا من الضروري التركيز في السياسة الانتاجية للقطاع الصناعي على الزايات النسيجية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري عن الدول الأخرى وأفضالت أن





للبحوث والتدريب والعلوم

للمصدر:

الأمم المتحدة

التاريخ:

أ ١٩٩٢

### حول: الجسات

#### والتحديات

ومستقبل الشراكة مع أوروبا  
والولايات المتحدة، تعقد  
أكاديمية السادات للعلوم  
الإدارية بطنطا ندوة يحضرها  
وزراء الاقتصاد والتمويل  
والإدارة المحلية ورئيس  
الأكاديمية.

الندوة ستناقش موضوعات  
مختلفة تتعلق بمستقبل في  
الشراكة مع الاتحاد الأوروبي  
 وأمريكا وماهى التحديات التى  
يمكن أن يواجهها الاقتصاد  
المصرى وذلك لأخذ الاحتياطات  
المطلوبة مستقبلا.



## د. يوسف غالى في مؤتمر تأثير اتفاقية اورو جوى على الدول العربية : الاقتصاد المصرى يملك القدرة على اللحاق بركب التجارة العالمية

من المفروض ( ١٠ سنوات ) .. ايماننا من ان هذه الفترات ليست في صالح الدول المنضمة للجات .. لا انه كلما اسرعت الدولة في الانضمام للجات كان ذلك في صالح شعبها واقتصادها . جاء هذه في الكلمة لاني انما الدكتور يوسف غالى - صباح اسس - في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر المكسات دورية اورو جوى على الدول العربية والذي يتلوه قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة والمملكة حاليا ولادة ثلاثة ايام يتركز بصوت التنمية والتخطيط التكنولوجى بالجامعة .

ولما الدكتور غالى في كلمته ان دورية اورو جوى وضعت قواعد عالمية لتحرير التجارة والتعامل الدول ومن خلال معايير محددة لهذه القواعد فان الجهات تتحكم في التصاريح الدول الاعضاء بها مرتبطة بمؤشرات محلية حيث تدعى - الجات - وايضا في أي متغير الاقتصادى مثل عجز الميزانية العامة لاي دولة .. وانه لاستقبل لاي دولة من الدول لاقترن بهذه المعايير .. واكد ان تأثير الجات على مصر سيكون ايجابيا

كتب محمد عرفة :

اكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء ان تأثير اتفاقية دورية اورو جوى على الاقتصاد المصرى تعتمد على القرارات التى ستتخذ لتحرير التجارة المصرية .. وان هذه الاتفاقية تمثل انجازا جديدا في الاقتصاد المصرى ..



الدكتور يوسف غالى والدكتور على الدين هلال والدكتورة همام خير الدين يجلسون امام الجلسة الافتتاحية - تصوير : مناع محمد -



## في إطار اتفاقيات أجنات :

### السماح بزيادة مساهمة الأجانب في البنوك إلى ٥١%

كتبت أميمة كمال :

اتفاقيات أجنات على الدول العربية ، والذي نقله قسم الاقتصاد بكتلة الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة شارك فيه عدد كبير من أساتذة الجامعات وخبراء الاقتصاد ورجال البنوك .

ودعت د . فاطمة الراساس الى الاندماج الإقليمي للبنوك العربية بحيث تشكل قوة مصرفية تستطيع منافسة البنوك الأجنبية التي تستطيع المنافسة المنطقة طوقا لاتفاقية الخدمات المالية في إطار العمل الى جانب ان ذلك سيمكن البنوك العربية من فتح بنوك في الخارج وفهم عالم تنظيم الدول العربية تحقيقه حتى الآن . وقالت انه من بين الـ ٥٠٠ بنك الأول في العالم لا يوجد سوى ١٨ بنكا عربيا . ولا يوجد بنك عربي واحد من بين الـ ١٠٠ بنك الأول في العالم . وأشارت الى أهمية الاحتكاك بين البنوك العربية والأجنبية بماله من أهمية في خلق روابط قوية بين أسواق المال العربية والأجنبية .

أكدت د . فاطمة الراساس وكامل محافظ البنك المركزي انه طبقا لجدول الالتزامات الذي تقدمت به مصر انظمة التجارة العالمية في إطار اتفاقيات العمل فإنه سوف يتم السماح بزيادة مساهمة الأجانب في البنوك إلى ٥١٪ وذلك بالنسبة للبنوك التي نشأت منذ عام ١٩٩٢ أما البنوك التي نشأت قبل ذلك فإن تجاوز المساهمة الأجنبية ٤٩٪ ، الى جانب التزام فروع البنوك الأجنبية في مصر والتي ترغب في التعامل بالأجنبية المصري بالالتزام بالحد الأدنى لرأس المال وسأعطي التي يطبقها البنك المركزي على البنوك المصرية الأخرى ولا يتم السماح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها اذا كان لديها فروع في مصر . مع قيام البنوك الأجنبية في مصر بتوفير التدريب للأفراد العاملين بها من المصريين . جاء ذلك في مؤتمر انعكسات





٢١ جنة ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتحريب وللعلوم

من البعدييات التي لا تقبل الجدل ان الصناعة في اي بلد هي عماد الاقتصاد فيها، وان التنمية الصناعية امر حتمي لنمو الاقتصاد لقومي والتنمية الصناعية لا تتأتى الا باستخدام التكنولوجيا التي اصبحت سمة العصر في كل قطاعات الحقل الاقتصادي.

ولقد جاء النظام العالمي الجديد بتكتلات اقتصادية عديدة منها منظمة التجارة العالمية و النافتا والاتحاد الاوربي، ولم يعد في امكان اي بلد بالعالم ان يعيش بمعزل عن هذه التكتلات والا فقد سوقا واسعا لمنتجاته وخسرميزات ضخمة في وارداته، متمثلة في اعفاءات جمركية ولم يحصل على مساعدات فنية ومالية، كما فقد استثمارات كبيرة، ويمكن القول ان العالم كله قد اصبحت سوقا واحدا للتجارة.

## الصناعة المصرية.. والتجارة الحرة

اما الجانب السلبى لتأثيرات لشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية فلقد عرلت السوق للمصرى امام التكتلات الأجنبية وعدم قدرة الإنتاج الوطنى بمنتجاته المحلية على المنافسة داخل مصر او في الاسواق العالمية لعدم تحسنه بالقرىب التي يتفتح بها الإنتاج الأجنبى في بلد.

وأما فان واجبا جميعا سواء من جانب الدولة او من جانب المصانع الوطنية ان تبدأ فوراً في اتباع سياسات بهدف انشاق الإنتاج كما وكيفا لتتقل في الخسائر ما وصلت اليه للتكنولوجيا في البلاد للتنمية صناعية لتتصالحا لقرىب والارسل و الاستفادة بالتأثيرات لشاركة المتكورة في المصنوع على هذه التكنولوجيا.

العمل على رفع مستوى جودة الإنتاج باستخدام أحدث الآلات وأحدث أساليب الإنتاج، وتدريب العمالة ورفع مستوى كفاءتها.

العمل مل خفض تكلفة الإنتاج لتكون القرىب لاسم المنافسة الأجنبية عن طريق مراجعة جميع مراحل الإنتاج وتخصيص التكلفة المصنوع لتتصالحا لقرىب واخصها والعمل على خفض سعر الفائدة الذى يصل حاليا الى ١٢ في المئتين.

بمضا ينور حول ٥٠ في اوروبا وامريكا، وتقليد الحى الشورى الذى يصل حاليا الى ٢٥ في المئتين بينما يقل عن هذه النسبة بكثير في معظم بلاد العالم وقلة شديدة للبحوث والرسوم على الآلات المستوردة وتقليد الحى على الخدمات ومستلزمات الإنتاج وهو لا نترعه لقلل الاخرى على مصانعها وأعمالها تركة تكلفة لآلة المصانع وتدى ملاصقا لاربع الصناعة في مصر.

تحليل التضريرات والارواح الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر بما يلائم التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة.

وايس محلى لك ان نخلل من كفاءة الصناعة المصرية حاليا فقد ارتقت كثير من مصانعنا الى المستويات العالمية واصبحت تصنع منتجاتها الى دول عربية في اوروبا وامريكا والقرىب العربي ومنها صناعات السجاد والجلود والابواب الخرازية واللباس الجاهزة، وانما ما اردنا ليشملها في حماية نهضة الصناعة للمصرية الى المستوى المتفاح العالي، فلم يعد الامر يتصل مزيدا من الترخي او التكتل وانما الامر يستلزم ان تسرع بالآخذ بأسباب النهضة الصناعية لتلف في صف المصنوع الاقتصادي، لفسنا اقل منها من حيث الموارد الطبيعية

ولم يكن لمصر ان تقل في عزلة من العالم وكان عليها ان تتعلم لبعض هذه التكتلات الاقتصادية فانشأت لآلة الاقتصادية لشاركة ضمن ١٩٧٦ دولة، التي من أهم مسماتها تصدير للتجارة بين طرفيها تروچيا سواء من حيث رفع الحظر عن تبادل السلع او تخفيض الرسوم الجمركية تروچيا. وتقوم الحطة الأخيرة من المفاوضات مع الاتحاد الاوربي لتوقيع اتفاقية مفاصلة مع تصدير للتجارة تروچيا كمالا بين مصر وبارد ان اوروبا خلال اثنتى عشرة سنة، كما تروى للتأثيرات حاليا لتدريج اطلاق مفاصلة مع القرىبات للخدمة الأمريكية، والقرىب ان يلقى وقت القرىب مما نفل تواف في اتفاقية للشاركة وحرة للتجارة بين مصر والدول العربية او دول القرىب الاوسط.

والنسبة لاتفاقية للشاركة مع الاتحاد الاوربي فقد سبق ان تارينا مالا وما عليها في مقال سابق بالأمم والاميتها للقرىب فلما فيها عدو على يده في مقال لفس.

والقرىب ان دخول مصر في مفاصلة مع تكتلات عالمية له ايجابياته بالنسبة للصناعة التي يمكن ان تجعلها في الاستفادة من المزايا الفنية التي تقدمها اطراف هذه الاتفاقيات في المجالات الصناعية والعلمية والتكنولوجية مما يساعد على تحديث اساليب الإنتاج وفتح المصنعة للمصرية القرىب على منافسة للتكتلات الأجنبية وفتح اسواق هذه الاطراف امام منتجاتها.

اجتازت استثمارات جديدة لمصر من الدول اطراف هذه الاتفاقيات وخاصة بعد ان بدأ المحاس لآلة مفاوضات الاستمرار بعد تولى السيد رئيس الجمهورية رئاسة للمحاس الاطى الاستمرار وبعد القرارات الأخيرة لجلاس الوزراء في هذا الموضوع.

وهذه هى هذا والضرورة الى ايجاد دورى عمل جديدة على القومية لرتفاع مستوى للميشة ومصل مصر على مزايا مالية وفتح لا تروى مما يساعد على تطوير المصنوع وتزايمة الاستمرار وفتح كفاءة للتكتلات العلمية والتدريش عن الرسوم الجمركية التي ستقلها مصر نتيجة لتصدير للتجارة وتخفيض هذه الرسوم الى الفلتها على السلع الواريد.



سيد جروچة





أو كتلة العمالة ويكتنفها أو الفكر الاقتصادي.  
ثم إن هذا الإنتاج المصري للتميز، وكذلك الإنتاج المستورد،  
يأخذ أن يعرض كسا يعرض الإنتاج الأوروبي في بلاده، يأخذ  
أن يعرض بأسلوب، عرض متميز في متاجر حشوية لخدمة  
مكة الهواء تنساب فيها الهوى الهوائية وتقدم فيها الخدمة  
الزبون بأسلوب، حشوي.. فالمصنعة والتجارة الدخيلة  
ويجانب لسلعة واحدة كل منهما تكمل الأخرى.  
وهذا ما جعلته شركة عمر ١ الفدي وثائق التجارة الداخلية  
بفروعها العملاقة الحشوية مكة الهواء.. فلقد جعلت شركة  
عمر الفدي ثورة في التجارة الداخلية بداية من حكم الرئيس  
مباركة فانضات متاجر جديدة عملاقة وجدت مظهرها الفاتحة  
على أعلى مستوى حشوي عالمي، فكلت ذلك مع متاجر  
أوروبا وأمريكا، وأحل الأرقام تنطق بما تحقق منذ عام ١٩٨١  
حتى عام ١٩٩٥.  
سنة ١٩٨١ كان عدد الفروع ٥١ وفي ١٩٩٥ أصبح ٨٢، أما  
بالنسبة للسيارات فقد كانت في سنة ١٩٨١ ١٠٨ ملايين جنيه  
ووصلت إلى ١٢٠ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، أما بالنسبة  
لأحد العاملين فقد كان في سنة ١٩٨١ ٤٠٠٠ ووصل إلى  
٨٢٠٠ في سنة ١٩٩٥، وكان متوسط لهر العامل بالجنيه في  
سنة ١٩٨١ يصل إلى ١٩٨١ وأرتفع إلى ٤٠٩٦ جنيه في سنة  
١٩٩٥، لذلك أزداد إجمالي الربح من ١٧ مليون جنيه في  
١٩٨١ إلى ٩٠ مليون جنيه في سنة ١٩٩٥، وأرتفع مصافي  
الربح من ١٢ مليون جنيه في ١٩٨١ إلى ٢٤ مليون جنيه سنة  
١٩٩٥، وبالنسبة للاحتياجات والمخصصات فقد زادت من ١٨  
مليون جنيه سنة ١٩٨١ إلى ١٦٨ مليون جنيه في سنة ١٩٩٥،  
ولقد كان للتواجد الدولي لشركة عمر الفدي في السوق  
المصري وتبناها مواقع الرقابة والقيادة فيه أن حصلت الشركة  
على جائزتين بل وسامتين من مؤسسات مختلفتين من عام  
١٩٩٥ هما جائزة الرأي العام الدولية للتشويق والتعاين  
الاقتصادي الدولي لعام ١٩٩٥ التي منحها مركز الرأي العام  
الدولي للبحوث والدراسات والملاقات الدولية بجمهورية مصر  
العربية للسيد رئيس مجلس إدارة شركة عمر الفدي با عزم به  
الشركة من دور بارز وجهود مخصصة في خدمة الاقتصاد  
الوطني والتعاين الدولي، وجائزة للتشويق الدولي التي منحتها  
مؤسسة للتجديد للأعمال والتسويق البريطانية للصناعة  
لشركة عمر الفدي وذلك بعد الدراسة التي أجرتها المؤسسة  
لإستبيان ورصد الأنشطة الاقتصادية في مصر التي أكدت أن  
شركة عمر ١ الفدي بقيادة المؤسسة قد فازت بجائزة للتشويق  
الدولي للتشويق والمط، الأفضل مائة نهجوا من أجل مصر  
لعام ١٩٩٥ جليل هذا ويسر كيف أصبحت شركة عمر الفدي  
سنة المصير ولجها حشوية لمصر ومزارا ومعرض عليه  
الساترون وأصبحت مملكة الشراء بطلقة متعة وسجاسة  
ورامة وأصبح أسم عمر الفدي يعني الجودة.. والثقفة..  
والعصرانية.

السيد أحمد جرشية  
رئيس مجلس الإدارة  
والعضو المنتدب شركة عمر الفدي



## ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة في اتفاقيات الجات

بناء على ما ذكره في السابق من أن مجلس الأمن الدولي في ١٩٩٦ قد اعتمد قراراً بشأن حقوق الإنسان في فلسطين، فقد تم إنشاء اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في ١٩٩٦، وهي منظمة دولية غير حكومية، تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد تم إنشاء اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في ١٩٩٦، وهي منظمة دولية غير حكومية، تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد تم إنشاء اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في ١٩٩٦، وهي منظمة دولية غير حكومية، تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

والتي الإقالات التي بلغ عنها مديرين لثاقفة، تقع في حوالى أربعين سنة، صفة من مدير الأمن، لتخرج من جامعة عين شمس، والسعيدة، وأمير الجداري في بعض الجامعات المسلحة من السبع الزبانية والنسوجات واللاس الجارمي، والخدمات فضلا عن إلقاء بعض تعليمات مضمونة التجارة الناجمة بسقوط الليرة السورية. ومنذ أولية الختمانية لتدور أرواحي لا تلاحق، لها يسقط بالتمسك في التمسك في التمسك، ملاحق، والخدمات والجوانب للخدمة بالتمسك من حق الليرة السورية، 20 ملاحق، باقوة على الإرجاء التي تحكم أصوله التماسك والذات خاص في السببية الفجارية، ومنذ هذه التماسك جميعها التجار الدولية التي تقوم أساسا على احترام مبادئ التماسك أوفضلة الإلتزام وسعادة الليرة المصرية ليضعها عمالة لا تقل سبعة إلى دولة أخرى من زبانية والتفصيلات الصراط الدولية





الأول من يناير سنة ١٩٩٦، فاعلمة بالاستعداد لفترة إسرائيلية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبرامج الإختراج في مجال الآلية والمنتجات الزراعية الزراعية. ويبدو أن الحصول على هذه الآلية الإسرائيلية مرسوم بموجب مجلس الجوانب المتحدة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في ضوء ما تم تقييده من قبل الدولة التونسية المعنية في هذا الصدد. وقد أكد رئيس اللجنة المشتركة للجان المعنية بمجلس الشعب والتي شكلت بالقرار من مجلس الشعب في ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٥ في القرار الذي عرض على المجلس ملحقاً للجمعية العامة ٧٤ في ١٦ من أبريل سنة ١٩٩٥، بأن مصر قد حصلت على هذه الفترة الزمنية لمواجهة ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا وارتفاع أسعار المواد الأولية المدخلة على وجه الخصوص، وقد قضى هذه اللجان وزير الاقتصاد وممثلون لكل الجهات المعنية وبعد ثلاثة اجتماعات انتهت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب إلى ما تقدم. وقد هذا لصفي سرحد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مضبطة الجلسة الرابعة والستين، ١٦ من أبريل سنة ١٩٩٥ من ١٩٩٥، ورئيس مجلس الوزراء عند تقييده على هذا القرار مضبطة الجلسة الرابعة والستين، ١٦ من أبريل سنة ١٩٩٥ من ١٩٩٥.

وأما كان الأمر بشأن تاريخ الإلزام بالتقيد الذي بدأ بالفعل بالنسبة لاختصة التجارة الخارجية في الأول من يناير سنة ١٩٩٥، وبالنسبة لإتفاقية الملكية

الفكرية في الأول من يناير سنة ١٩٩٦، فإن النظام الدستوري المصري يتضمن بخصوصية بغيرها بها منح مثل هذه الاتفاقيات الدولية بقوة القانون الداخلي بعد الانضمام إليها والتصديق عليها ونشرها وفقاً لأوضاع المرسوم. ولا كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدأ تنفيذها بالرغم من ملاحقتها الخارجية والعشرون في مصر، طبقاً لقرار نشرها في الجريدة الرسمية الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ من الأول من يناير سنة ١٩٩٥، لأن مفاد ذلك أنها

إستجاراً من الأول من يناير سنة ١٩٩٥، واجب التطبيق. وقد استقر الفقه والقضاء في مصر على إلزام التطبيق الوطني بتطبيق هذه الاتفاقية بكل ماورد فيها من التزامات محددة كإقامة للتنفيذ بذاتها بإمضاءها قانوناً وطنياً مطبقاً في الجريدة الرسمية للدولة. حيث لم يرغب المشرع الدستوري المصري في طلب إصدار قانون داخلي للتأكد الوطني للاتفاقيات الدولية كما فعلت الكثير من الدول بل اكتفى بمجرد نشر الاتفاقية الدولية في الجريدة الرسمية الوطنية للتأكد في حق مصر. وهذا هو ماحدث بالفعل بالنسبة إلى إتفاقيات الجات وعلى هذا الأساس لم يعد هناك مجال لإستصدار أية تشريعات إضافية أو التحميل في التشريعات القائمة إلا بهدف واحد وهو الإستفادة من الاعكام الإستثنائية المقررة للدول النامية في الدول خلافاً بتدعيم حماية من أي نوع لكل ما لا تحمي بالفعل بموجب تشريعاتها الوطنية لتعمول بها لحصة التبادل الدولي فإذا انتهت هذه الفترة وجب التطبيق الكامل والقصر على ما ورد في هذه الإتفاقيات توحيداً للقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

ولأما أعمالاً هذا البعد الدستوري فبالنظر عن السجلات ومازال البعض وجود نص للمادة ١٥١ من الدستور المصري الحالي الصادر عام ١٩٧١ يتجاهل وجود نص إلهام صعب وجيه لهذا التجاهل. وقد كثر على هذا المسك سبغة الفكر، دون إلهام صعب وجيه لهذا التجاهل. وقد كثر على هذا المسك المعبى أن أصبح صعب المقويات سلطاناً على رؤية مصر من قبل منظمة التجارة العالمية التي أن تصبح مصر بأن تتجاهل التزاماتها الدولية حيث انضمت وصعدت على إتفاقيات الجات أو التزاماتها الوضعية حيث عجلت بتنفيذ إتفاقية الجوانب المتحدة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في مصر لبدء العمل بها لنسبها في الأول من يناير سنة ١٩٩٥ قبل تاريخ الإلزام الدولي بتنفيذها في الأول من يناير سنة ١٩٩٦. والأمل ما زال قائماً في أن تترك اللجان المصرية الرسمية لتجارت التي شكلت وقضت عدداً من الممثلين الرسميين للجهات المعنية هذه الحقيقة وحترم أمرها وأن تتطلع بمهامها دون أن تشيع الفوات في شأن

د. محمد حسام محمود لطفي

استاذ بحقوق بلو سويل، جامعة القاهرة





المصدر :

الإسم : رام

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ :

٢٢ يناير ١٩٩٦

بحث مسألة جنوى الأخذ بالقرارات الاقتصادية أو التدخل فيها حيث جسم هذا الموضوع بداية لدى حصول الحكومة على موافقة مجلس الشعب على إشتمام مصر إلى اتفاقيات الجات عام ١٩٩١، فلم يعد من حق أي شخص مهما علا شأنه أن يبلر إرادة مجلس الشعب التي اعتمدها بالموافقة على هذا الإشتمام بناء على تكليف من السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس الوزراء على أن مصر لم حصلت بالفعل على أقصى فائدة اقتصادية متوقعة طبقا للاتفاقيات الجات عام ١٩٩١، ولم يعد أمام مصر سوى أن توجه إلى المنظمة العالمية للتجارة كل الإجراءات المناسبة للتصوف عليها في خصوص الحق ١ ج. ٤ من اتفاقيات الجات عام ١٩٩٤ الخاص بالتمسك بالقرارات.

فإننا بذلك نتمسك بالقرارات الاقتصادية بما فيها من خصوصية تشريعية ملازمة قد أصبحت كغيرها من اتفاقيات الجات الواقعة في نورة أوروبا، قانونا وطنيا تلزم للحكم الوطني بتطبيقه التزام منظمة التجارة العالمية بتوليع المعلومات على من يخالفه، وينون توجيه هذه الإجراءات أن يكون من حق مصر التمسك بأية حقوق تكررت أصحها البلدان النامية. وهذا كله يؤكد حقيقة تدخل الحكومة دون إبطاء بإصدار التشريعات الوطنية التي تضمن لها أقصى استفادة من الفترات الاقتصادية والميزات المتاحة للبلدان النامية مع إخطار منظمة التجارة العالمية بذلك، وننوه بالاحتياج إلى إصدار قوانين جديدة لتعديل القوانين القائمة حيث عدلت بالفعل كل القوانين القائمة بنسب هذه الاتفاقيات في الجريدة الرسمية لصدرية ومما ذلك أن الذي نرجوه هو إضمار الدولة رسميا عن نهجها في الاستفادة من الحقوق المقررة للبلدان النامية في اتفاقيات الجات وليس سكونها إلا عزولا عن هذه الاستفادة لا يرتضي من يجعل مصلحة مصر فوق الرأوس والأحقاق. فهل من عجيب لهذه الدعوة الصادقة التي تستند إلى صريح نص المادة ١٥١ من الدستور المصري الحالي الصادر عام ١٩٧١ لها وقضاء وإلغاء باتها جعل للاتفاقيات الدولية قوة القانون الفلد نشرها في الجريدة الرسمية لصدرية ١٩٩٤ لا حل بلغت فلهم فاضله.



شرح النصوص الإنجيلية  
الاتفاقيات الحياتية ومنظمة التجارة العالمية

- بصفتها عامة - النصوص  
القانونية لكل الاتفاقيات  
التي تم التوصل إليها في  
ختام جولة أوروبية في ديسمبر  
١٩٩٢. واحتوى على القرارات المتعلقة  
بذلك والتي تم اتجاهاها في ختام جولة  
أوروبية رئيسية بعدما وذلك في  
المنتدى الوزاري الذي عقد في مراكش  
في أبريل سنة ١٩٩٤.

كما تم التوقيع على النص  
لجولة أوروبية واتفاقية مراكش  
لتأسيس منظمة التجارة العالمية في  
مؤتمر مراكش الدولي.

يضمان أن يحضر الوافدون قد وقعت على واحد أو أكثر من اتفاقيات الأربعة متقدمة الحراك كما في الملحق رقم ٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. ويؤمن القسم الإنجليزي القرارات والمعاملات الوزارية التي اتخذتها لجنة المفاوضة للتجارية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والقسرات الوزارية التي صدورها الوزاء في مراكش يوم ١٤ أبريل عام ٩٤.

ويؤمن القسم الإنجليزي من هذا الاتفاقية، نهائية، لصحة، اتفاقية



کٲ

\_\_\_\_\_ : اشراف  
جمال فاضل

تكتسب النصوص الإنجليزية  
الاتفاقيات الجات ومنظمة  
التجارة العالمية أهمية كبرى  
لأربعة أسباب جوهرية كما  
يحصنها المستشار عبد الفتاح  
مراد، ولها أن اللغة الإنجليزية  
هي إحدى ثلاث لغات نصت  
الاتفاقيات الجات ومنظمة

التجارة العالمية على أنها هي اللغات الرسمية المعمول بها بين الدول الموقعة على الاتفاقيات وما ينشأ عنها من منازعات. ويورد صراحة ذلك في نصوص مواد اتفاقيات الجات في المحق الثاني حيث نصت المادة على أن اللغات الرسمية للاتفاقيات هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ولأنها أن لكل اللغة الإنجليزية كلغة أتي في النصوص القانونية سابقا على اللغتين الفرنسية والإسبانية وإن كان لكل منها ذات القيمة القانونية. كما أن اللغة الإنجليزية هي أكثر اللغات الجية انتشارا في نول العالم وهو السبب الثالث بينما الرابع أن اللغة الإنجليزية باعتبارها أهم اللغات العالمية سوف تكون هي الفصيل من الناحية العملية عند الاختلاف في تفسير النصوص القانونية لمنظمة التجارة العالمية بين النص العربى على سبيل المثال - وبين أى نص آخر بلغة غير رسمية أخرى مثل اللغة المالطية أو البانامية.

ويقسم د. عبدالفتاح مراد كتابه وشرح التخصيص الانجليزية لاتفاقيات الجاهة الى مجلدين احدهما انجليزي والاخر عربي.





## البحوث والتدريب والعلوم

## للصدر

## التاريخ

٢٩ يناير ١٩٩٦



- اتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية.
- اتفاق بشأن الوثائق.
- ويتضمن القسم الإنجليزي أيضا من الكتاب الملحق رقم واحد (ب) الخاص باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. والملحق رقم ٢٠ ويتضمن وثيقة التفاهم بشأن قواعد والإجراءات التي تحكم تسمية المنتجات التي تنشأ بين الأطراف الموقعين على الاتفاقية.
- والملحق رقم ٢٠ ويتضمن آلية مراجعة السياسات التجارية.
- والملحق رقم ٤٥ ويتضمن الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وهي:
- اتفاق بشأن الطائرات المدنية.
- اتفاق بشأن المشتريات الحكومية.
- اتفاق على بشأن الأبن.
- اتفاق على بشأن لعموم الأبن.
- ويتضمن القسم الإنجليزي من الكتاب القرارات والإعلانات الوزارية التي اتخذتها لجنة للمفاوضات التجارية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ وهي:
- قرار بشأن إجراءات في مصالح الدول الأقل نموا.
- إعلان بشأن مساهمة منظمة التجارة العالمية في تحقيق أكبر تماسك في صنع السياسة التجارية العالمية.
- قرار بشأن إجراءات الاضطرابات.
- إعلان بشأن علاقة منظمة التجارة العالمية بصندوق النقد الدولي.
- قرار بشأن إجراءات خاصة بالتدابير السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على الدول النما والدول النامية المستعدة للانخراط.
- قرارات بشأن أخطار من دول تتكامل بشأن المادة رقم (٢) فقرة ٦ من اتفاقية للتسويق والملابس.
- قرارات بشأن الاتفاقية للحلقة بالمرافق الفنية للتجارة.
- قرارات بشأن تفاهم مقترح ومتعلق بنظام معايير المعلومات لنظمة التجارة

- الجات لعام ١٩٩٦ كما تم تعديله فيما بعد من الأطراف الموقعين على اتفاقيات الجات.
- ويتضمن القسم الإنجليزي من هذا الكتاب تفصيلا لمصوص الاتفاقية التي تحوي إعلانات مراكز والوثيقة القاتمة.
- ومن وثائق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ المعروفة بـ «جات» وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة الثانية وأحد (ب) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بشأن تفسير المادة السابعة عشرة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المدفوعات في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الثامنة والعشرين من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وبروتوكول مراكز الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤. ويتضمن وثائق وإعلانات مراكز:
- اتفاق بشأن الزراعة.
- اتفاق بشأن تطبيق تدابير صحة الإنسان والصحة النباتية.
- اتفاق بشأن للتسويق والملابس.
- اتفاق بشأن الفهرس الفنية على للتجارة.
- اتفاق بشأن للتسويق وإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
- اتفاق بشأن تطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- اتفاق بشأن تنظيم المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
- اتفاق بشأن للفحص قبل الشحن.
- اتفاق بشأن قواعد المنشأ.
- اتفاق بشأن إجراءات تراخيص التصدير.





## للبحوث والتدريب والعلوم

المصدر:

التأليف:

١٩٩٦

وقد أختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد مؤلفه عن شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات بلحقين اولهما ترجمة الاختصاصات القانونية الواردة في النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات الى اللغة العربية. واتيهما رسم ليعمل التنظيم الدخلى لنظمة التجارة العالمية.

الكتاب: شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية المؤلف: د. عبد الفتاح مراد المؤلف: دار النهضة العربية

اعداد: نجوى نظمي

- بحركة الاشخاص الطبيعيين.
- قرار بشأن الخدمات المالية.
- قرار بشأن المفاوضات الخاصة بخدمات النقل البحري.
- قرار بشأن المفاوضات الخاصة برسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الرئيسية.
- قرار بشأن الخدمات للتخصيصية.
- قرار بشأن الانضمام للاتفاقية المتعلقة بالمشتريات الحكومية.
- قرار بشأن تنفيذ ومراجعة التقليم الخاص بالتقواعد والاجراءات التي تحكم تصوية المنازعات.
- قرار بشأن قبول الانضمام للاتفاقية التي نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية.
- قرار بشأن التجارة والبيئة.
- قرار بشأن الآثار التنظيمية والمالية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية التي نشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية.
- قرار بشأن تأسيس لجنة تهييضية لنظرة التجارة العالمية.
- أختتم المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد هذا القسم من مؤلفه بإيراد نصوص التقليم بشأن الاتفاقيات في الخدمات المالية وأورد كذلك نصوص الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة أو اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧.
- ويتضمن القسم العربي من هذا الكتاب شرحاً تفصيلياً باللغة العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية الواردة في القسم الانجليزي من هذا الكتاب وكيفية تفسيرها وتطبيقها من خلال خمسة أبواب خصصها د. عبد الفتاح مراد - لرصد التطور التاريخي لاتفاقيات الجات واميتها في النظم القانونية والاقتصادية المعاصرة وبمضمون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وامدادها وآثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على النظام القانوني والاقتصادي لجمهورية مصر العربية وآثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على النظام القانوني والاقتصادي في دول العالم والنظام القانوني لنظمة التجارة العالمية.

المالية والمنظمة العالمية للتوحيد القياسي.

- قرار بشأن مراجعة مركز نشر المعلومات للمنظمة العالمية للتوحيد القياسي واللجنة الدولية للكهرباء.
- قرارات واعلانات متعلقة بالاتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة ١٩٩٤.
- قرار بشأن محاربة الغش.
- قرار بشأن مراجعة المادة ١٧ فقرة ٦ من الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة ١٩٩٤.

- اعلان بشأن التصويبة المتعارفات الملحق بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة ١٩٩٤ أو القسم الخاص من الاتفاق الخاص بالكم والاجراءات للتوضيحية.
- قرارات متعلقة بالاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتوريدات والتجارة ٩٤.

العامه للتوريدات والتجارة ٩٤. قرار خاص بالحالات التي تتوافر فيها الاسباب التي تدعو ادارة الجمارك للشك في صحة أو دقة القيمة المقدرة.

- قرار بشأن النصوص المتعلقة بالحد الأدنى للقيمة والواردات عن طريق الوكلاء الوحيدين والموزعين الوحيدين وأصحاب الاستياز الوحيدين.
- قرارات متعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- قرار بشأن التدابير التاميسية الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- قرار بشأن بعض اجراءات تصوية المتارعات الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- قرار بشأن التجارة في الخدمات والبيئة.
- قرار بشأن المفاوضات الخاصة





للبحوث والتدريب والمعلومات

الصدر،

التاريخ،

١٩٩٨

ممثل صندوق النقد الدولي في دراسة حول أثر دورة أورو جواي على مصر:

## بطولة مصر الدافئ في اتفاقية التجارة العالمية بعد من الأثر المحتملة على نظامها

زيادة واردات الغذاء إلى ٢٦ مليون دولار وصادرات الملابس ٤ ملايين فقط نتيجة الاتفاقية.. والأدوية هي الأكثر تأثراً!



**کٹیف - داسر صحیح :**

لقد أضاف موريتانيان مثال صندوق  
العملي في مسعود في جولة  
البريد، من خلال الخلية ذات جولة  
في أثار حدودية في السبيلات  
الصحريه فيما يخص البترول والنفط  
والخدمات يضاف ذلك إلى أكثر  
الأمهية في البترول الكفيرة. وأضاف  
أنه لا كانت الزاينات مبرر من خلال  
منظمة التجارة العالمية (مركب سكي)  
بفاعلية من جانب مصر إلا هذا ولا  
يكون مفيداً وبالنسبة للاقتصاد  
الغالبية تقاسية متزايدة مع اتجاه  
العملي الاندماج مع أكبر.  
وإضافة إلى أن لمزات العملي في  
الأنجاز نمو لتقليل لتجارة الدول  
الأنجاز مع الخلية البريدي في مرديد  
والتي من الأنجاز في  
التي الهدف من الاستفادة من الفرص  
التي تتجهها جولة البريدي للام  
السبيلات أكثر من الزاينات.

اليابانيين ان هذا الوضع يزيد من أهمية اتفاقية التجارة الحرة التي تجرئها مصر مع الاتحاد الأوروبي.

ومن ناحية القواعد الكمية فمن المنتظر إزالتها تماما مع انتهاء تنفيذ التزامات جولة أورو جوباي في عام ٢٠٠٥ على أن ينتهي الحظر على منتجات اللوازم قريبا وعلى التسيجات بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الملابس الجاهزة بعد عشر سنوات.

[illegible]

ولادات الفداء سوف يكون طفيفا وإن  
توجد آثار ملحوظة خاصة في السنوات  
الخمس الأولى.

[illegible]

وفي الأقاليم كافة من التلوث ان يلقى تحوير (نتيجة التلوثية فقط) إلى ارتفاع الحشرات للصبرية من الملابس المنسوجات حوالي ١٠ ملايين دولار فقط في الاسواق الثلاثة الرئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان).

الأسوية الأكثر تأثراً  
و توضيح الدراسة أن حماية حقوق  
الملكية الفكرية من خلال الاتفاقية لها

أثر هامة بالقضية لمصر، وأمل أكثر هذه الحالات والتي لا تتعدى مسجولات المحكمة، أنباء القضاة من جهة، متعجبات الدنيا، فيوجدت تهود على ترفض قضية شفعة ومزانية على تلك المتجملات مثل الدولة الصاعدة إلى كثيرًا من الدول النامية ومن بينها مصر إلى تورعها المالية وأنها لا توفرها على الإطلاق، ولكنني من قطاعات أخرى إلى متعجبات الأنوية من الأكثر احتياجها للخدمات القانونية على لا تقوم الشركات المنافسة بتسليم على تقديم التصاريح التركيبية وتطابق برخص التصدير من حفاظ على الشركة صافية التركيبية والتي تكلفت الكثير من الحوادث والأمراض.

ويبلغ مجموع السجون المصرية من الأوقاف ما يقرب من ٦٧٠ مليون وحدة في عام ١٩٩٢، ويوزع كالتالي ويتوزع على الشركات الأربع، والتأثير يتوزع في عائلته الأولى من حيث مجموع القيمة الطبية التي ستفهم للمريض، وتسجيل الأثر لها في المستقبل، حيث أوضحت إحدى الدراسات العلمية أن حوالي ٦٠٪ من مبيعات الأدوية الطبية في الدول النامية تأتي يجب أن تخضع لتسجيل برائتها إن كان ذلك في الدول النظم للمعاملة. فإذن كان هذا في الوضع في مصر إن التأثير سيكون كبيراً.

أما العامل الآخر فهو درجة التنافس داخل السوق. فكلما كثرت الشركات في السوق،

حالة تنافس كبير قبل تطبيق القواعد الجديدة في العملية ثم تحول بعد ذلك إلى احتكار فإن التأثير سيكون أيجابيا كبيرا. وتضيف الدراسة أنه على أي الاحوال فإن الآثار المدفوعة لعملية حقوق الملكية الفكرية لن تظهر في المستقبل من عام ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ بعد تطبيق الكامل للاتفاقية والتي سمحت لفترة طويلة لتصحيح المشاكل الداخلية.

وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم من جعل التزامات مصر في اتفاقية الخدمات تعد من أفضل وأشمل التزامات مع الكويت والمغرب بالمقارنة بتوسط الدول القائمة الأخرى، فإن شيئا من الأمور الحمائية لا يزال يضمنها الجداول المصرية مما قد يربحها من كثير من الفوائد التي تؤدي تحسن قطاع الخدمات.

وبصفة عامة فإن الآثار للمتحلة  
الاجلالية للخدمات على الاقتصاد  
مصري سوف تكون محدودة، وقد  
تحت مصر التزامات لا تتعدى ٢٠٪  
حجم قطاع الخدمات. ومن ضمن  
مورد العمالية التي ظلت باقية وتمثل  
سعة مثل تحديد نسبة مساهمة





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر:

مصر

التاريخ:

١٩٩٦

الاجنبي في الشركات الأجنبية والا  
تتضمن مساهمة رأس المال الاجنبي  
٢٤٩ في كثير من الصناعات ( البناء  
والخدمات الهندسية التابعة له  
والخدمات السياحية في منطقة  
سيناء والقاهرة) ورأسه مدى الحاجة  
الاقتصادية في مجال السياحة او فتح  
فروع جديدة لبروك اجنبية او لشركات  
التأمين ( الشركات الجديدة يجب ان  
تعمل دون منافسة تزدى الى ايداء  
الشركات القائمة). بعض القيود حول  
العملات التي تقيم بها مكاتب التشغيل  
الاجنبي ويرى الباحثان ان هناك  
الكثير من الاجراءات التي يجب القيام  
بها لرفع المنافسة في قطاع الخدمات  
والذي ضمن خدمة مميزة وذلك  
تكلفة أقل والكسوة للصناعة المصرية  
والشجيع تنمية الصادرات.  
ولاك الباحثان ان مصر لديها وسائل  
متعددة لتحقيق مزيد من التحرير في  
قطاعاتها سواء عن طريق الانفتاح  
الجماعي او الخاصة بوزارة او تجمع  
معين وان عليها اختيار الشغل ما  
يناسبها. كما انك انشاء الاتفاق في  
التجارة مع الحرة مع الانشاء الاولاني  
خاصة مع السلوك الدفاعي الذي اتخذته  
من خلال جولة اورو جوي في اتفاقية  
الحات وحتى تسير بصورة اكبر في  
سياسات التحرير الاقتصادي.





العدد

للعدد

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

١٩٩١

## منطقة حرة

### أعلام

تمحل مصر بالامكانيات الهائلة رغم ضوالتها وما تعانيه.. فإمكانياتها علمية وفنية وبشرية هائلة، وتتميز أيضاً بين رومها معالم قوة اقتصادية.. بل ربما لا يتقصها سوى للتكنولوجيا والمال وليس من تنظيم للوارد وإفادة هذا التنظيم وعندها تكتمل لديها أسباب التقدم الحقيقي..

ولكن الشرق أوسطية والجات كليهما تتكران على مصر لمتواها لذلك والتدأرها عليه.. وتصر كل من الجات والشرق أوسطية على تطبيق امكانياتها واقتزالها.. فالشرق أوسطية تعطي إسرائيل حق امتكار للتكنولوجيا والهيمنة العلمية والخبرة، وتعتمد على الدول العربية البترولية، الأيبية كممول وتتعامل مع مصر وبقية الدول العربية غير الخفية ولكنها أيبية أيضاً على أنها مصدر للأيدي العاملة الأخرى، أما الجات فوفق بنورها تفتح أسواقها للسلم الأوروبية المبهمة وترفع عنها الجمارك ومعها رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر..

ويدعى الشيوعيون طليعته أن في هذا حالاً للمستثمر والمثلج الحلي للتمسيع وتجويد متجه حتى يرتقي لستوى المنافسة بينما ليس خالياً على أحد أن أحد صوائق التقدم لدول العالم الثالث حكومات أو متجيب هو الانتقار إلى التكنولوجيا التي تشكل العامل الأساسي في تجويد وتطوير الإنتاج.. والتي يصر الغرب على حجبها عن هذه البلاد حتى الغنية منها.. فكيف للمستثمر الحلي أن يجرى على المنافسة أيضاً.. واقع الحال يؤكد أن ٢٠٪ من شعبنا نفراً لتدني مستواه المعيشي، سيظل لاهناً وراء التلج للحلي مهما كان متواضعا إلى جوار التلج الغربي.. فليسوف تملينا البنية الاجتماعية والاقتصادية حاجة شموينا القفيرة لهذا المستثمر الذي يتأصل لإنتاج سلعة تشيع في غياب الشروط الأساسية للمنافسة وهي التكنولوجيا.. هذا المستثمر والذي يستحق المزاوة تعمل على خلفه وفقر أسواقه وبدلاً من أن تتدفق به وتعضه نزاعه في عقر داره باستجلاب المستثمر الأجانب ليحتجب إليه الأيدي العاملة والمواد الأولية ليتبع سلعة يتم تصريفها أيضاً في أسواقنا وفق تقييده هو لأسعار متجيه لا وفق إمكانات الفقراء أو متوسطي الدخل عندنا فأسواق العالم مفتوحة أمامه ويبقى أن يدفع أكثر..

فأجابه مغيث





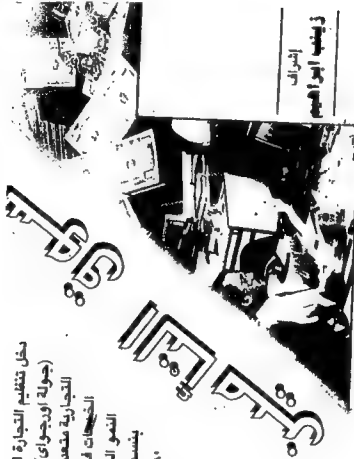
للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر :

الإحصاء الاقتصادي

التاريخ :

شباط ١٩٩٦



إشراف  
زيهنا إبراهيم

دخل تنظيم التجارة العالمية للخدمات في مفاوضات الجات  
(جولة أورجواي) بعد ثماني جولات من المفاوضات  
التجارية متعددة الأطراف وذلك نتيجة لزيادة أهمية  
الخدمات في التجارة الدولية حيث يصل معدل  
النمو السنوي في المتوسط إلى ٨,٣٪ مقارنةً  
بنسبة ٥,٥٪ لتجارة السلع ما بين أعوام  
١٩٨٠ إلى ١٩٩٢، كما ارتفع نصيب  
الخدمات في التجارة العالمية من ١٧٪  
عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٣،  
وتستحوذ الدول المتقدمة على  
النصيب الأكبر من تجارة  
الخدمات العالمية من  
حيث حصصها  
ونسبتها ٧٨٪  
والواردات ٧٥٪.





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر: الإعتماد الاقتصادي

التاريخ: نوفمبر ١٩٩٦

الكتاب : اتفاقية الجات  
وأثارها على البلاد العربية  
المحرر : د . سعيد النجار  
الناشر : الصندوق العربي  
للانماء الاقتصادي  
والاجتماعي

عرض: إتياب السعوي





# تأثير اتفاقيات الجات على خدمات التأمين

التي تستفيد من هذا الشرط

ويشمل اتفاق تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات عدة التزامات هي :

- تحديد مجال الخدمات في الاتفاقية. وتعتبر اتفاقية جولة أورجواي أول اتفاق تجاري دولي لتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية (بنوك)، تأمين، سوق المال....، وخدمات النقل والاتصالات، والخدمات الاستشارية والمقاولات والانشاء والتعمير، والسيلحة، والخدمات المهنية....

- تحديد مجموعة الالتزامات العامة (المبادئ) والأحكام العامة الخاصة بالجات مثل شرط الدول الأولى بالرعاية، والشفافية، ونشر المعلومات والتدرج في تحرير التجارة الدولية في الخدمات. وتعتبر الالتزامات العامة لكل الأعضاء، وتشمل تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلي، وتصديق المزمعات الطمعية والخيبرات العملية اللازمة في مجال الخدمات.

- تحديد مجموعة الالتزامات المحددة لتحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل شروط التحرير، الجدول الزمني المرتبطة بها والمرافق مع انضمام الدولة. ولا تصعب أي دولة عضوا في الاتفاقية بدون التقدم بجعل أو ببرنامج في قطاع من قطاعات الخدمات.

- تقديم مجموعة للملاحق للتضمين الأحكام الخاصة. ولا يجوز التفرقة في المعاملة بين الأجنبي والوطني في مزاوله أنشطة التجارة الدولية في الخدمات إلا

عن اثر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة خدمات التأمين، وموقف شركات التأمين المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين، واستراتيجيات المنافسة لشركات التأمين مواجهة اثار اتفاقيات الجات في مجال الخدمات... تحدث الدكتور حلمي بوزق للدرس بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة، في المؤتمر السنوي لكلية التجارة عن الفترات التنافسية لمنظمات الأعمال في مواجهة اثار اتفاقية الجات فقال :-

أن اتفاقيات الجات في مجال تجارة الخدمات تضمنت عدة محاور منها:

توفير القواعد الملزمة لتجارة الخدمات وخاصة من حيث الانشاء وهو الحق في فتح فروع في الأسواق الخاصة بالدول الأعضاء مع تحديد القطاعات التي يمكن أن يغلطها الاتفاق والاجراءات والممارسات المرغوبة وغير المرغوبة، وتحديد نطاق التغطية عن طريق تحديد أشكال الدخول في أسواق الخدمات، وتحرير تجارة الخدمات في الأسواق العالمية كشرط للحصول على ميزة الدولة الأولى بالرعاية، والتفرد على المستوى الدولي

مصادر التكنولوجيا الحديثة في قطاعات الخدمات للمصريين

المصادر التكنولوجية	مصر				مجموع			
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الخدمات	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الخدمات (الاصناف الجديدة)	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الخدمات	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
الخدمات	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠





تظهر أهمية الخدمات في مصر من حيث المساهمة في الناتج القومي وقد تطورت النسبة ما بين ٤٩.٥٪/٥٢ مقارنة بالزراعة ١٦.٥٪، والصناعة والتعدين ١٧.٤٪ في عام ١٩٩٣. بالإضافة إلى ارتفاع العمالة المستخدمة في الخدمات حتى وصلت إلى ٤٥.٩٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بالزراعة ٢٢.٤٪، والصناعة ١٢.٩٪. وزادت أهمية الخدمات في مكونات الصادرات والواردات بما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري غير للنظر (الخدمات) وتمثل الاستثمارات في مجال الخدمات ٤٨٪ من إجمالي الاستثمارات. كما واحتلت مصر مكانا بارزا بين الدول النامية من حيث الصادرات والواردات في مجال الخدمات حيث احتلت مصر المركز الخامس بين أكبر عشرين دولة نامية مصدرة للخدمات علي مستوى العالم (٤.٦٪ لصادرات، ٢٪ للواردات). وتمثل الواردات من الخدمات ١٢.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الصادرات ٢١.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٣.

وقد تمت مصر ملاحق عند الانضمام إلى اتفاقيات الجات (جولة أوروپي) في مجال تحرير الخدمات، وتشمل الملاحق الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة. وتشمل خدمات التأمين في الخدمات المالية، وتشمل خدمات التأمين حماية حقوق الأطراف في اتخاذ إجراءات وقائية تستهدف حماية المستثمرين وأصحاب بوالص التأمين لضمان

في عدد من الحالات الاستثنائية التي تعدد جدول الالتزامات للمدينة. وتعدد أسس التحرير التدريجي في مجال الخدمات حيث يتم التعديل والتطوير في الالتزامات بعد ثلاث سنوات.

ويؤثر تحرير التجارة في الخدمات علي الميزة التنافسية والتطور التكنولوجي، وما يستلزم من انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجية والافراد للزمن لتقديم الخدمات.

ولذلك ظهرت المخاوف من المنافسة غير المتكافئة في صناعة الخدمات بين الدول المتقدمة، وعارضت الدول النامية ائصال تحرير تجارة الخدمات في إطار مفاوضات الجات بسبب عدم توازن القدرة التنافسية لديها في هذا المجال، وبسبب تشكل الدول النامية من المكاسب التي ستعود عليها من تجارة الخدمات نتيجة سيطرة الدول المتقدمة علي التجارة الدولية للخدمات من الصادرات والواردات. واختلف موقف الدول النامية وموقف الدول المتقدمة حول الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة التفضيلية، والمعاملة بالمثل والمزايا المتجانسة، والمعاملة الوطنية للشركات الأجنبية، والتغطية القطاعية للمفاوضات في مجال الخدمات كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال.

وتقدم الدول للتقدمة بإنشاء مراكز اتصال لتسهيل حصول الدول النامية علي المعلومات في اسواق الخدمات في الدول المتقدمة، وتقوم امانة منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات

فنية في مجال تجارة الخدمات للدول النامية. ويؤتي مجلس تجارة الخدمات الاشراف علي تنفيذ اتفاقية الجات في تجارة الخدمات بجانب المؤتمر الوزاري واللجان الخاصة بالخدمات لتطبيق المواد التنظيمية والمقاسمية الخاصة بإدارة الاتفاق وتسوية المنازعات (جهاز تسوية المنازعات).

عن موقف مصر من تحرير تجارة الخدمات : قال الدكتور حلمي رزق :

سلامة واستقرار النظام من الاحتكار في تجارة الخدمات المالية والتأمين وإعانة التأمين.





وتم

الاتفاق على فتح الباب للشركات الأجنبية للدخول في مشروعات مشتركة مع الشركات المصرية على أن تكون نسبة لشركاء المصريين ٥١٪، والأجانب ٤٩٪ في قطاع البنوك والتأمين... وبعد خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية (يناير ١٩٩٥).

وتظهر القبول عند تحرير الخدمات في التأمين بالنسبة للشركات

المصرية في مدى الاعتماد على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، بما يؤثر على القدرات التنافسية مع الشركات الأجنبية بسبب اقتصاديات الحجم في الإنتاج والتسويق. ويظهر أثر الشركات العالية الفعالة في نفاذ السوق في مجالات البنوك والتأمين والاتصالات كما تظهر أهمية المنافسة في الأسواق النشوية في مجال الخدمات مقارنة بالسلع، حيث أنها تعتمد على كثافة المعرفة والمعلومات (رأس مال المعرفة الناتجة من البحوث والتطوير، والتي تعتبر خدمات كثيفة المعرفة ويؤكد مستوى الخدمات على القدرة على الابتكار في تقديم الخدمات، وعلى سرعة انتقال المعلومات بما يوضع أهمية التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

#### مزايا الجات

ويؤثر تحرير تجارة الخدمات على المنافسة غير المتكافئة في قطاع الخدمات المصرية من حيث الصادرات والواردات، وبما يؤثر بالسلب على الميزان التجاري عند التعامل مع العالم الخارجي في مجال الخدمات. وتساعد الرقعة في التطبيق، والالتزام بمعدن

القطاعات الخدمية، على تنمية القدرات التنافسية في المجالات التي تم تحريرها في برنامج الإصلاح الاقتصادي مثل السياحة، والتأمين، والبنوك، والتشييد والبناء، والنقل البحري.

ويساعد تحرير التجارة في مجال الخدمات على تشجيع الأجانب للاستثمار في هذا المجال، حيث تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة المحلية في مجال التأمين.

وتحقق إتفاقية الجات في مجال الخدمات عدة مزايا للدول النامية (منها مصر) من حيث التنازلات المحلية في إتفاقية الجات منها أن من حق الدول المشاركة التخلي عن جميع التزاماتها العامة في حالة مواجهة عجز حاد في ميزان المدفوعات، أو اتخاذ إجراءات الحماية بسبب الطوارئ، أو في حالة الأمن القومي.

ويمكن للدول النامية تصديق ضوابط لكل قطاع من قطاعات الخدمات، أو تحديد التغطية القطاعية في المفاوضات. وتطبيق للدول النامية عدة مزايا من تحرير تجارة الخدمات العالمية عن طريق:

- توفير الحماية لقطاعات للخدمات الحديثة والاستراتيجية من طريق تطبيق القوانين واللوائح المحلية، وعدم اعتبارها عقبة في سبيل تحرير تجارة الخدمات، والاعتراف بحق الدول النامية في فتح أسواقها أمام الشركات الأجنبية بشرط المساواة في تنمية قطاع الخدمات، وتيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بما يحقق نموا تنافسيا في السوق العالمية للخدمات.

- أن تجرى للتغطية القطاعية بشكل تدريجي لتحقيق ميزه نسبية عند تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في ضوء ظروف كل دولة خلال الفترة الزمنية المسموح بها (خمس سنوات).

ويظهر للتأثير الواضح على مجالات التأمين في عدة نواحي تشمل:

- تحرير قطاع التأمين المصري وتطويره

- فتح فروع لشركات التأمين الأجنبية للعمل في السوق المصرية وزيادة المنافسة في مجال التأمين بالإضافة إلى





الخدمات في مجال التأمين، وخاصة أن مشاركة الدول النامية على أساس المساواة، وليس هناك معاملة تفضيلية بغض النظر عن طول الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية لتطوير تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات النظام التجاري العالمي الجديد، وبمضي انضمام أى دولة الى إتفاقية الجات للخدمات قبولها لجميع الاتفاقيات ككيان واحد لا يميز في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

ويخل قطاع التأمين المصرى التأمين، وإعادة التأمين، والمعمرة في التأمين في إتفاقية الجات للخدمات، وقامت مصر بتحديد الشروط والقواعد التي يسمح بها بدخول الموردين للخدمة الأجنبية في السوق المصرية، والشكل الذي يسمح له ولها لا هو قائم فعلا في القوانين الوطنية، وما يتماشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتي تقدمت فيها مصر بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

ويساعد تهرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة التنافسية لشركات التأمين المصرية عن طريق:

تزايد اعداد الدول العربية المشتركة في اتفاقية الجات للخدمات، وبالتالي إتساع الاسواق العربية امام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولية (السوق الإقليمية)، وزيادة قدرة الشركات المصرية في تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمي، وخاصة في الدول المتقدمة (السوق العالمية)، واستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الإيجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات، وحتمت شركات التأمين لتبنى إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق.

- زيادة القدرة التنافسية لقطاع التأمين عن طريق:

- زيادة الوعي التأميني، وتنوع خدمات التأمين

- تطوير الاستثمارات والاتجاه نحو الخصخصة في قطاع التأمين

- إدخال التكنولوجيا الحديثة في شركات التأمين

- زيادة كفاءة العاملين والإدارة في مجال التأمين.

- إتساع سوق التأمين الاقليمي بدخول عدد كبير من الدول العربية في إتفاقيات الجات، وإتساع سوق التصدير لخدمات التأمين المصرية.

وعن الجات وخدمات التأمين يقول الدكتور حلمى زقزق:

تعتبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية في التجارة الدولية (خدمات تجارية) وخدمات تتميز بتركز الطلب حيث تتطلب إنتقال عارض الخدمة الى أماكن تركز العملاء، بمعنى التواجد في الأسواق والاستثمار للبلد المصاحب بالحركات الدولية للعمل ورأس المال، وتصنف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية لتقديم الخدمة بلتها خدمات المعرفة أو المهارة وتعتبر خدمات ذات معامل تزامن صغير نسبياً حيث تحتاج الى وقت إتصال أو تفاعل قصير نسبياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. وتعتبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس المال.

وتلعب إتصانبات الحجم أو النطاق دورا كبيرا في القدرة التنافسية في تقديم الخدمات، كما ترتبط بتوافر الأسواق جيدة التنظيم. ويعتبر توافر رأس المال الكافى للتمويل شرطاً لدخول مجال خدمات التأمين.

ويؤثر تطبيق قواعد ومبادئ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مجال التأمين من حيث: دخول شركات التأمين الأجنبية في سوق التأمين المصرى، ودخول شركات التأمين المصرية في أسواق التأمين العالمية، والإقليمية، والعربية. وتظهر أهمية كيفية مواجهة شركات التأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقية



### مواجهة الآثار السلبية

وتحتاج شركات التأمين المصرية الى مواجهة الآثار السلبية والناجمة عن تحرير التجارة الخارجية في مجال خدمات التأمين من حيث: إلغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الأسواق بما يزيد المنافسة للقائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة في مجالات الأسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير في الانتاج والتسويق وتخفيض للتكاليف في الأسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة أو للصغيرة.

ويظهر تأثير تحرير التجارة في مجال خدمات التأمين على المنتج (خدمات التأمين)، وعلى الأسواق (العالمية، والإقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التأمين مواجهة ذلك عن طريق:

١- مواجهة المنافسة للشركات الأجنبية في الأسواق المصرية والعربية سواء سعرياً أو غير سعرياً (الجودة).

٢- الموازنة بين الأعباء المالية (الضرائب)، ودخول الأفراد، ومستوى الأسعار (تكلفة الانتاج)، بما يؤثر على القرارات التنافسية.

٣- الاهتمام بتصنيع الخدمات للأسواق الإقليمية (العربية والأفريقية)، والأسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية (عربية، أفريقية، شرق أوسطية، بحر متوسطية.....)

٤- الاستفادة من المرحلة الانتقالية في التطوير أو الاستفادة من المنح والتعويضات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة في مجال الطوابع والتكنولوجيا الحديثة.





الاصحاح الرابع

المصدر :

٥ تموز ١٩٩٦

التاريخ :

للبحوث والتدريب والمعلومات

#### جدول رقم (٢)

موقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات في الأسواق الجديدة .

المراف	تطبيق حالياً	لاتطبق	الوزن النسبي
١ - تقديم منتجات جديدة في أسواق جديدة .	٨	(١٠)	٣
٢ - تقديم المنتجات القائمة في أسواق جديدة .	٦	(١٠)	٢
٣ - تقديم منتجات جديدة في الأسواق الحالية .	١٠	٤	٤
٤ - تقديم للمنتجات القائمة في الأسواق الحالية .	(١٧)	٤	٥
٥ - تقديم للتكامل الأمامي مع المستهلك أو السوق	٨	٦٠	٣
ب - تقديم للتكامل الخلفي مع الموردين .	٨	١٠	٣





## «الجات»

# والاقتصاديات العربية

الى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً  
وارتفاع المصارف بنحو ٢٠  
مليار دولار ولا شك ان الدول  
النامية ستحصل على جزئى من  
هذا الائتمان.

● فتح الأسواق المتقدمة امام  
صناعات الدول النامية.

● استفادة الدول النامية من  
خبرة قواعد السلوك فى التجارة  
الدولية

يرى د. سميد النجار ان  
الشكوك حول الآثار السلبية من  
الاتفاقية محدودة خاصة ان قطاع  
الخدمات مثلاً يخضع لتحريره  
لرغبة الدول النامية كما فى جداول  
الالتزامات الخاصة بكل دولة. كما  
ان الاتفاقية اصطلت الدول النامية  
منه لحوال للتنفيذ مع نسبة اصغر  
فى التحرير. اما الدول الأقل نمواً  
فان الاتفاقية تعفيها تقريباً من أى  
التزام.

ويركز البحث الثانى لجهوس  
سياد نائب مدير عام منظمة  
التجارة العالمية على نتائج الجولة  
ويشير البحث ان جولة أوروجواى  
ادت الى خفض التعريفات الجمركية  
بنسبة ٤٠٪ فطى سبيل اللثال كان  
متوسطا للتعريفات المرجحة قبل  
الجولة فى الدول المتقدمة ١٠,٢٪  
واصبحت بعد الجولة ٢,٨٪ وعلى  
المستويات واللايس انخفضت من  
١٥,٥٪ الى ١٢,١٪ وعلى الالات  
الكهربائية من ١٦,٦٪ الى ٢,٢٪.



### كتب

أفارقة  
جمال فاضل

للبنائى، الرئىسية لاتفاقية الجات  
فى ثلاث مبادئ، رئيسية هى  
تحرير التجارة الدولية مما يريد عليه  
من قيود جمركية وغير جمركية.  
وعلم التميز بين الدول فى  
المعاملات التجارية وهو ما يعرف  
بشروط هادلى الدول بالمراعاة،  
تحرير كل انواع السلوك الجائر  
مثل ظاهرة الاغراق غيران الدول  
النامية لم تحجب بهذه البنائى على  
اساس انها لا تراجى ظروفها ومن  
ثم تم انشاء مؤتمر الأمم للتحدة  
للتجارة والتنمية (الاتحاد) عام  
١٩٦٤ بهدف تنظيم للتجارة الدولية  
على اسس مختلفة تماماً عن  
الاساس الذى قام عليه الجان.

روختم د. سميد النجار البحث  
بمناقشة آثار نتائج جولة أوروجواى  
على الدول العربية مشيراً الى ان  
الاتفاقية ستؤدى الى الأتى:

● انتعاش الاقتصاد العالمى.  
وتشير الدراسات الى زيادة الدخل  
الصافى العالمى ما بين ٢٥٠ مليارات

تعد جولة أوروجواى ونتائجها من  
أهم التطورات الاقتصادية الدولية  
التي حدثت النصف الأول من  
التمويلات نتيجة الآثار الجوهرية على  
هيكل النظام الاقتصادى العالمى وتأثر  
كل دول العالم بنتائج تلك الجولة. حيث  
تعد أحد الجوانب العامة لما أسفرت  
عليه جولة أوروجواى من نتائج  
هو السير فى تحقيق العالمية وسيادة  
مبدأ المنافسة بين دول العالم. وهو ما  
ينافس الانجلاءات الحمائية التي كانت  
سائدة.

ويأتى كتاب «الاتفاقية الجات وأثارها  
على البلاد العربية» ليعتدق لهذه  
القضية من خلال أعمال ندوة اشرف  
عليها د. سميد النجار بالتعاون بين  
«مركز النقد العربى» و«المنتدى  
العربى للقضاء الاقتصادى  
والاجتماعى» و«البنك الدولى» ويضم  
الكتاب سبعة ابحاث تتناول اثر جولة  
أوروجواى على الدول العربية.

يتناول د. سميد النجار فى بحثه  
القديم تطور اتفاقية الجات  
وارتباطها بالتغيرات التي حدثت  
فى النظام التجارى الدولى. ويحدد





ويتناول البحث الثالث المعنون بـ «التنائج الممكنة لعودة أوروغواي بالنسبة للبلدان العربية والمقدم من

بول شاربيري ومحمد العريان وراقية علي لطيفي نتائج الجولة بصيغة عامة والنتائج للزئيرة على البلدان العربية بصيغة خاصة ويشير البحث إلى أن جولة أوروغواي أسفرت عن اتفاقيات ذات آثار بعيدة المدى منها: تحرير التجارة، وتوسيع القواعد التي تحكم التجارة متعددة الأطراف وتعميم القواعد المطبقة وخاصة الدعم المالي والرسوم التعويضية، وأخيراً تعميم البنية الأساسية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. ومن ناحية أخرى فإن أثر الاتفاقية على الدول العربية تتوقف على مدى انفتاح اقتصاديات البلدان العربية والتغيرات في الأولويات التجارية.

ويشير البحث إلى أن التحرير التجاري يؤثر على البلدان النامية من ثلاث زوايا رئيسية هي:

- المكاسب الناجمة عن تعمير فرص الحصول على أسواق الدول الشريكة.
- مكاسب الكفاءة الاقتصادية المرتبطة إلى حد كبير بسياسات التحرير التجاري.

● التغيرات المتوقعة في معدلات التبادل التجاري والمرتبة خصوصاً بتحرير القطاع الزراعي. وينتهي البحث إلى نتائج أوروغواي مستمسك في توسيع التجارة، والتمو وسيخلف توزيع المكاسب والخسائر على قدرة كل قطاع في البلدان العربية على الاستجابة للتغير، وهيكل تجارتها وميزانها التجاري والزراعي ونمط التفضيلات التجارية.

ويبرز البحث الرابع لجمال نذوق بمنزلة آثار دوره أوروغواي على البلاد العربية، للعالم الرئيسية لنتائج جولة أوروغواي مشيراً إلى أن هناك احتمالات للتحسن في

الرفاهية الاقتصادية للدول النامية نتيجة تزايد القدرة على المنافسة، وزيادة الشفافية، وتحقيق مستوى أعلى للتكامل بين الأسواق، ومن ناحية أخرى يوضح البحث أن أكثر من ٥٠٪ من الصادرات الزراعية للعربية ونحو ٥٢٪ من الصادرات الصناعية العربية تلعب إلى الدول للصناعة. كما تعد أوروبا الغربية أكبر سوق للمنتجات الزراعية والصناعية العربية عليها أمريكا الشمالية وأسيا وتشكل نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية نحو ١٨,٩٪ لصادرات النفط و١,١٪ لصادرات الزراعة والكيماويات، و١,٧٪ للمنتجات والملابس.

ويرى البحث أن الآثار السلبية على الاقتصاديات العربية تتمثل في:

- تكاسل الأولويات
- المنوحة للمنتجات العربية في أسواق البلدان الصناعية.

- زيادة الاتفاقية على الفداء نتيجة الارتفاع المحتمل في أسعاره خاصة مع ارتفاع الواردات العربية من الفداء.

ويقترح البحث الاستفادة من الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال استراتيجية لتدعيم الانتاج إلى جانب ضرورة التعاون الاقليمي لمواكبة التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي...

ويتناول البحث الخامس الهام للغاية «دورة أوروغواي والتجارة الدولية في المنتجات الزراعية وأثارها على البلاد العربية» وهو مقدم من أيام هولدين وماكين خير الله، ويبدأ البحث برصد أثر جولة أوروغواي على تحرير القطاع الزراعي مشيراً إلى الحصول للتحريفية الجمركية، وتخفيض الدعم للانتاج الزراعي، وتخفيض دعم الصادرات الزراعية إلى جانب التغييرات في معدلات الحماية والأسعار العالمية، ويوضح البحث أن الفترة من عام ١٩٨٦ إلى فترة الأساس المستخدمة في حساب التخفيضات في التعريفات

الجمركية وتدابير الدعم للحماية أما فترة الأساس بالنسبة لدعم الصادرات في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠.

ويقدم البحث تحليلاً قوياً لكل دولة من المجموعات على فعلي سبيل المثال يطل البحث الآثار على مصر مشيراً إلى تخفيض التعريفات الجمركية سيخفض الأسعار المستهلكين.. ولكن زيادة الأسعار العالمية قد يخفضها وهذا يرتبط ببدء استمرار استعادة مصر من الصادرات الزراعية الأمريكية المصصة من خلال برنامج تمرين الصادرات وغيره من البرامج. ومن ناحية الصادرات فوفقاً لدراسة بيتس فانخفاض متوسط معدلات التعريفات للمنوحة للدول الأكثر رعاية بنسبة ٢٧٪ فمن المتوقع أن تزيد صادرات مصر الزراعية بنسبة ٧,٤٪

أوروغواي،

٢٠,٢٪

للوالات

المتحدة،

ويخلص

البحث





## اتفاقية الجات



وإحداثيات  
على  
البلد العربي

التي  
تسبب  
المياه

والأراضي

الصالحة للزراعة في مصر يصم  
عليها الاستخدام الأكثر كثافة ورغدا  
لعمل الانتاج غير المتجددة.

ويوضح البحث الأساس بعنوان دور  
أورجواي والتجارة الدولية في  
المسوحات والملابس، مقدم من نايف  
كرمانى ورويساندا، أهمية تجارة  
للمسوحات التي بلغت قيمتها ١٨٧ مليار  
دولار عام ٩٢ أى نحو ٧٪ من  
الصادرات السلعية العالمية. ويوضح  
البحث العملي للزيادة التي تعرض لها  
هذا القطاع في إطار اتفاقيات  
للمسوحات لثلاثة الألف والتي تعيد  
مصادر الدول النامية إلى الدول  
الصناعية. وقد وصل المعدل الكلي  
لاتفاقيات التقييد للقطعة بالمسوحات  
نحو ٢٧ اتفاقا حتى عام ١٩٩٢.

والجدير بالملاحظة أن التخليص من  
الاتفاقيات سيتم على مدى عشر سنوات  
يكون التركيز الأكبر في التحرير في  
القسام الأخير من المراحل كما يتبع  
مجالا واسعا للدول الصناعية لتمارس  
سلطانها التقديرية فيما يتعلق بتنظيم  
التحرير.

والنسبة لآثر التحرير فعلى الرغم من

أن يترك أثرا ايجابيا على الدول العربية  
المصدرة للمسوحات والملابس فتتغير  
مجموعة منتج زبانة صادرات الدول  
العربية بنحو ١٠٪ - ٣٦٪ إلا أن دراسة  
للبات الدول تشير إلى أن مصدري  
للمسوحات والملابس في تونس والمغرب

غير قادرين على المنافسة من حيث  
التكلفة مع منافسيهم. وذلك بسبب  
ارتفاع التكلفة التي ترجع لعوامل  
عديدة منها انخفاض لتجارية العمالة.  
وارتفاع تكلفة الطاقة والنقل وزيادة  
الاستثمار البشرى.

ويركز البحث الأخير على اتفاقية  
الخدمات والدول العربية، وعرضه  
برنارد هو كمان وكارولس برلجا، على  
موضوع تجارة الخدمات، حيث وصول  
معدل النمو السنوى لتجارة الخدمات  
الى ٨,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٢-٨٠ مقابل  
٥,٥٪ لتجارة السلع مما أدى لارتفاع  
نصيب الخدمات في التجارة العالمية من  
١٧٪ عام ٨٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٢. ومن  
ناحية الاتفاقية العامة بشأن التجارة في  
الخدمات حتى تتكون من أربعة عناصر  
رئيسية هي:

● مجموعة المفاهيم والقواعد التي  
تسرى على التدابير التي تمس تجارة  
الخدمات

● للزامات محدودة بصدد المعاملة  
الوطنية وبخول السوق.

● تقاهم بشأن اجراء مفاوضات  
دورية لتحرير التجارة في الخدمات  
بشكل متزايد

● مجموعة من الريفات تضم الملاحق  
التي تلغى في الحسبان السمات  
الخاصة للقطاعات.

وبتيجة وجود وجدول التزامات لكل  
دولة فيرى البحث أن العناصر  
الديناميكية للتحرير في اتفاقية الخدمات  
أضعف من مثيلاتها في اتفاقية الجات  
أما من ناحية الأثر على الدول العربية  
نهج الحد الأدنى بالنسبة لتدابير  
سياساتها في مجال الخدمات.





# الإنتاج المصري.. بين «مطالبات» تحرير التجارة و«واجبة» حظر الإفراج!

بين ضرورة تحرير التجارة الخارجية  
والحد من الإفراج عن السلع في السوق  
المحلية، يواجه الإنتاج المصري في السوق  
المحلية تحديات عديدة في مجال الحماية  
سواء كانت اقتصادية أو سياسية. فالتجارة  
الخارجية لها دور كبير في مجال الحماية  
والتجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية. فالتجارة الخارجية  
لها دور كبير في مجال الحماية الاقتصادية  
والتجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية.



د. كمال الجنزبدى

في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها  
القطاع الصناعي في مصر، فإن  
التجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية. فالتجارة الخارجية  
لها دور كبير في مجال الحماية الاقتصادية  
والتجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية.

يتميز قطاع الصناعة في مصر بكونه  
من القطاعات التي تحتاج إلى  
حماية اقتصادية. فالتجارة الخارجية  
لها دور كبير في مجال الحماية الاقتصادية  
والتجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية.

إن قطاع الصناعة في مصر يواجه  
تحديات عديدة في مجال الحماية  
اقتصادية. فالتجارة الخارجية لها دور  
كبير في مجال الحماية الاقتصادية  
والتجارة الخارجية لها دور كبير في مجال  
الحماية الاقتصادية.

على مستوى





١٩٩٦ / ٢ / ٧

للإرشاد:

للبحوث والتدريب والمعلومات

# إجراءات هامة لحماية الإنتاج المحلي في ظل سياسة تحرير التجارة

الجنزوري يلتقى برجال الصناعة مساء اليوم لبحث توفير  
ضمانات جديدة للمنتجين وتطبيق قواعد منع الإغراق

في إطار خطة الحكومة لدعم الصناعة المحلية يجري حالياً وضع مجموعة من الإجراءات الهامة لحماية الإنتاج المحلي، وتحقيق المنافسة العادلة للمنتجات المصرية في ظل تحرير التجارة الخارجية، وضمان حصول المستهلك على السلع المختلفة بالجودة والسعر المناسبين. يأتي ذلك بعد الاتجاه نحو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والتحرير الكامل لسياسات التجارة الخارجية، ووجود شكوى من بعض المنتجين من عمليات تحرير التجارة وبخول بعض السلع الاستهلاكية، والراسمالية للسوق المحلية، قال في جوبتها عن النتائج المحلى.





للبحوث والتدريب والعلوم

للصحة :

الزراعة والصناعة

التاريخ :

٢٠٠٠

أسعار حكومية للواردات تحدد أسعارها، ويتم احتساب الرسوم الجمركية على هذا السعر، إضافة إلى ذلك سيتم تعديل الفئات الجمركية لبعض السلع المستوردة خاصة التي لا تمتثل للمواصفات المحلية. وكان اتحاد الصناعيين قد تلقى خلال الأيام الماضية عدة شكاوى من المنتجين بعد خفض الرسوم الجمركية على ٢٥ سلعة وأسعارها، خاصة من الشركات الربطية المنتجة لمركبات الدبابة والمسيكوكات والصناعات الهندسية والمعدنية، والتسليم إضافة إلى منتجات الطائرات والمضخات.

المستأنه أن الدكتور عفيف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والوفد للتنمية الاقتصادية وافق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة من وزارات الصناعة والاقتصاد والتجارة والمالية واتحاد الصناعيات لوضع المقترحات اللازمة لإزالة هذه العقبات وتحقيق قواعد الاتفاق. وقد تم إرسال مذكرة بهذا الشأن إلى اتحاد الصناعيات رداً على الشكاوى التي تقدم بها منتجو المضخات ووحدات الري. وعلم للندوب أن المقترحات المطلوبة تتضمن خفض رسوم تصديرية على السلع، والمنتجات المستوردة التي يأتي خضوعها على المنتج المحلي، وتحديد

وإلى هذا الإطار يلتقي مساء اليوم الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء برجال الصناعة والانتاج على إظهار عمل. المناقشة هذه للمشكلات التي تواجه الصناعة المحلية في ظل تصدير التجارة، حيث يجري رئيس الوزراء حواراً مفتوحاً مع المنتجين حول هذه المشاكل، والمقترحات التي تم وضعها في هذا السند لتوفير الحماية للانتاج المصري وتوفير المنافسة الشريفة في السوق المحلية من خلال تطبيق الضمانات، والضوابط اللازمة لتحقيق ذلك. وعلم على محمود عفيف، الأهرام





للبحرث والتحرير والعلومات

للصدر: العالم اليوم

التاريخ:

٩ شوال ١٤١١

## اتحاد الصناعات المصرية يطالب بتأجيل تطبيق اتفاقية «الملكية الفكرية»

□ كتبت - مرفت عبدالعزیز:

بهذا التأجيل يتمكن المصانع المصرية من الاستفادة من استثماراتها وسداد ديونها للبنوك، وأن تكون أكثر قدرة على مواجهة متطلبات السوق المحلية والتصدير. وأشار إلى أن تأجيل تطبيق الاتفاقية لمدة عشر سنوات في مجال صناعة الدواء سيؤدي إلى الحفاظ على المستوى الحالي لأسعار الدواء المتداول محليا لصالح المواطن، وإعطاء الفرصة للشركات القائمة لاعادة ترتيب أوضاعها الداخلية استعدادا لتطبيق الاتفاقية.

طالب اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس بتأجيل تطبيق اتفاقية التجارة العالمية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على الصناعات المصرية . بالنسبة لجميع الصناعات مع مد هذه الفترة إلى عشر سنوات بالنسبة لصناعة الدواء. وأوضح اتحاد الصناعات المصرية أن مطالبته





## أبرزها الصين وروسيا

## 27 دولة في قائمة الانتظار للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

بإصدار تقريرين عن التقدم في برنامجها للتخصخصة وكان هذا شرطاً لدخولها للمنظمة.

وتوجد بعض الحالات الأخرى التي لها وضع خاص وأبرزها الصين التي تمثل صداماً للمنظمة، ولكن بفضل سجلها السيئ، لحقّق الإنسان ومخاوف الإفراق المصنّعات الصينية الترخيص كل دول العالم ويتمتع الموظفون فإن دخول المنظمة مثير للجدل سياسياً خاصة في أمريكا، والتعريفات الجمركية في الصين لا تتطوّل لدخول المنظمة وكما تريد أمريكا بالنسبة لمعظم الدول، فهل تقبل الصين الالتزام بجداول التعريفات كما تريد أمريكا ويكون هذا لها لدخولها للمنظمة؟

لا أحد يستطيع التكهّن بذلك. وتوجد مسائل أخرى متعلقة بانضمام الصين ومنها انضمام تايلان، فقد لقررت الجات في عام 1992 عدم انضمام تايلان للجات إلا بعد انضمام الصين، ومن حسن الحظ أن المفاوضات مع تايلان سارت جارية بشأن قبولها على الواردات الزراعية والحظر على السيارات اليابانية ولكن توجد مخاوف من أن تسبق تايلان الصين في الالتزام بشروط المنظمة ومن ثم تستغل الصين الموقف.

وكسنت الصين قد حقلت تقنياً كبيراً في العام الماضي ومن ثم يبدو أن قبول الصين في المنظمة يتوقف على عوامل تجارية وأبست سياسية لأنه مازال أمامها الكثير، فالمصنّ قدمت عرضاً بخفض التعريفات

السوفيتي السابق فإنه يوجد التزام بتحرير التجارة باعتبار ذلك من أساسيات مرحلة التحول الاقتصادي التي تمر بها.

وتستفيد الدول المنتظمة بالفعل لمنظمة التجارة العالمية من انضمام الدول الأخرى خاصة الصين وروسيا حيث سيؤدي انضمام هذه الدول إلى جعل التجارة أكثر تحدياً واستقراراً، وتوجد بعض الدول التي أصبحت مؤهلة حالياً للانضمام للمنظمة، وربما تدخل بلغاريا للمنظمة هذا العام بعد أن حُرقت بسبب الجات منذ عشر سنوات، كما ربما تدخل للمنظمة كل من منغوليا وبنما، أما والنسبة لباقي الدول فربما عليها الانتظار طويلاً. وتوجد أسباب عديدة تمنع بعض الدول من دخول منظمة التجارة العالمية ومنها أن للدول الأن للمنظمة أصبح أكثر صعوبة من الانضمام للجات في الماضي، حيث يجب على الدول التي تريد الانضمام التوقيع على الاتفاق الذي يغطي التجارة في الخدمات والزراعة والافتتاح من القيود غير الجمركية كما يجب على هذه

الدول حماية الملكية الفكرية وإزالة دعم المصنّعات، وهذا يبدو صعباً لأي دولة تعيد تشكيل نفسها أن تتلزم بكل ما جاء في اتفاق الجات، والنسبة للدول الشيوعية أو التي كانت شيوعية فإن هذا يعدّ مثبطاً للهمة، ولكن بالنسبة لبعض هذه الدول فإنها قدمت ضمانات بتخفيض سيطرة الدولة على الاقتصاد المحلي ومن ثم على التجارة، وقدمت سلوفينيا التي انضمت للجات عام 1994 وهذا

أكثر اتفاق الجات في 15 ديسمبر 1993 إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) باعتبارها مؤسسة تطرف على التعريفات المعدلة من خلال المفاوضات وكذلك جميع الاتفاقيات والالتزامات التي أسفرت عنها الجولات.

وتعد منظمة التجارة العالمية بمثابة نادر ترفيع جميع الدول في الانضمام اليها، وبعد عام من انشائها كان عدد الدول التي انضم للمنظمة 112 دولة ثم انضم بعد ذلك 16 دولة من الدول الثمانية والتي لم تكن مستوفية لظروف العضوية في اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، وتوجد 27 دولة تترقب في الانضمام للمنظمة ولكن مازال هناك وقت طويل حتى تقي شروط العضوية، ومن أهم هذه الدول الصين وروسيا، وقد أدى سقوط الشيوعية إلى زيادة عدد دول العالم ومن ثم زيادة عدد الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن عدم انضمام هذه الدول لا يقيد تجارتها، فقول البلاطير الثلاث تتسلّح أكثر مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتجارها مع روسيا. وتلزم منظمة التجارة العالمية الدول التي تنضم إليها بتحرير التجارة والدول التي تزيل القيود التجارية تستفيد من ذلك ولكنها لا تحتاج لدخول منظمة التجارة العالمية حتى تزيل القيود وهي ملزمة أدبياً عند عقد أي معاهدة دولية بالاتفاق مع المصنّعات، وإن اقتصادات دول الاتحاد





الجمركية إلى 17٪ أي نصف  
مستواها المالي وإعطاء  
الاجساد حق التجارة مع  
الشركات الصينية والأفراء  
وبازالة احتكار الدولة للتجارة  
الخارجية بعد خمس سنوات من  
انضمامها للمنظمة. وترى  
امريكا أن اذعان الصين بالتوقيع  
على اتفاقية الملكية الفكرية في  
العام الماضي يعد بمثابة اختبار  
لمصدق نواياها.

وتشتكي الدوائر التجارية  
للغربية من تغير الصين لنظمها  
التجارية بشكل غير متوقع  
وأحيانا إلى الأسوأ. ومثل ذلك

قيام الصين بحماية وتشجيع  
صناعة السيارات بها وهو ما  
يحطم قواعد منظمة التجارة  
العالمية بشأن الدعم.

وبالنسبة لجمهوريات  
الاتحاد السوفيتي السابق تعد  
دول البلطيق من أقرب الدول  
للانضمام إلى منظمة التجارة  
العالمية. ولكن الدول الأخرى  
وتتضمن روسيا وامريكا تعد في  
المرحلة الأولى للمحادثات  
انضمامهم إلى المنظمة. وبالنسبة  
لروسيا وأوكرانيا فإن دخولهما  
للمنظمة يحلله للمشاكل  
السياسية الخلفية لهما كما أن  
طموح روسيا في إقامة اتحاد  
جمركي خاص بها والذي يضم  
حاليا أربعة أعضاء قد يصبح  
عقبة أمام انضمامها للمنظمة.

التجارة العالمية.  
وكانت أوكرانيا قد وقعت على  
اتفاق الملكية الفكرية كما تتوى  
اصدار قوانين جديدة للتعريف  
الجمركية وتجارة الخدمات  
والاستثمار الاجنبي. وبالنسبة  
لروسيا فإن لديها قيودا قليلة  
وتعريفاتها ليست مرتفعة ولكن  
ترى للدوائر المعلوماتية  
التجارية الغربية أن وارادت  
روسيا تتم إدارتها بشكل ما  
ويبدو أنه مازال هناك بعض  
الوقت أمام دخول روسيا  
منظمة التجارة العالمية.





للبحوث والتدريب والعلوم

المصدر :

الإشعاع الاقتصادي

العدد ١٢

١٩٩٦

# يمكننا أن نطفئوا على سطح طوفان البحات

على، إذ يكفى أن نشوق في جانب  
منها تترابط خيوطه وتصل فيه إلى  
الشمس تطوير ثم  
نسلم عليه للحصول  
على تكنولوجيا أخرى  
بما نصله لنا لما نملكه من  
تكنولوجيا.

٤ - على الدولة بصفتها عامة  
والمؤسسات العامة والخاصة أن  
ترصد الميزانيات المناسبة واللائمة  
للبحوث، فقد أصبح هذا استثماراً  
مالياً ومستقبلياً، ويجب أن يحل  
مستثمراً للبحوث الجيدة للتحسين  
والتكامل في مجال البحوث عندما  
تتخلى هذه ميزانيات تلحق طاقة  
أحدهم بغيره.

هذا على المستوى القومي

٥ - أما على المستوى الاتحادي  
فهناك مجالات لا تخص للبحوث  
البحثي تم فائقها على الجميع  
سواء بسواء، فعلاً مصر بشمسها  
السلطة وسعواها التي الملأى التي  
تال على بحر واسعة تشابه مع  
لؤلؤ الخليل التي لها نفس الظروف  
وجميعهم مرشحون للانحدار في

يحمونا من الآثار الخطيرة للاقتصادية  
التجارة المتعلقة بمشوق للكلية  
الفكرية، وبهذا ينتقل الكفاح أساساً  
إلى لدخل الدولة وتصيب خيوطه  
الأساسية في إيدنا وتتمثل في:  
١ - وضع السياسة التي تتيج  
للكليات أن تتجلى القيادة وليس  
معنى هذا أن تكون هذه القيادات فنية  
فقط فالشخصية ذات للفترة الإدارية  
التي تعرف كيف تستخرج من الفئتين  
الشمس ما لديهم قد تكون أكثر أهمية  
من الفئتين أنفسهم، وقد يقول البعض  
أن هذا من الخيال فاعل الشقة ما

زادوا يمحسون في أعلى المناصب  
وأغلبهم يقصر تفكيره عن أدراك  
أهمية هذا الأمر، ولكن هذه معاملة  
حياة أو موت والقيادة السياسية تلك  
فرصة هذا التغيير.

٢ - ليجتذب الفعيرات للصورة  
للمهجرة للمساهمة في نقل  
للتكنولوجيا إلى الوطن مع تطويرها  
بحيث تصبح مصرية الصفة يسمى  
الأخرون إلى شرائها منا.

٣ - ليس مطلوباً أن نشوق في  
جميع نواحي التكنولوجيا، فهذا غير

شكراً للتكنولوجيا ملجئة شاهين  
على كل ما حاولت تركيزه في  
ملحق عدد ٢٢ يناير ١٩٩٦  
بعنوان منظمة التجارة  
العالمية ومستقبل الدول  
النامية، الذي سمعت فيه إلى  
القناعة - كنولة نامية - بأن  
الطريق أمامنا ما زال و عرا  
ويحمل زخماً من المخاطر  
والصعاب طويلاً لما نصت عليه  
في مقدمة الملحق.. ولكن  
عندما تلقى عاصفة بركاب  
سفينة في خضم المحيط فلا  
مناص من أن يسعى كل فرد  
منهم إلى النجاة بحياته  
والطفو على السطح، ويعنى  
هذا أننا هنا يجب أن نتحدث  
عن مصر وكيف نجد طريقها  
في هذا الخضم كما سوف  
يعمل الآخرون حتماً بعد أن  
سخت منظمة التجارة العالمية  
إلى حيز الوجود في مؤتمر  
مراكش الوزاري في أبريل  
١٩٩٤.

وأنا لا أملك إلا أن أقدم بعض  
التنطاد:

أولاً: المتحدون من الدول النامية  
يتكلمون كل الدول النامية سيقبى  
دائماً في محيط اليأس والتفكك كان  
هذا مفهوماً عندما كان العلم كهنوتاً  
يبدو في دوائر مغلقة ولكن العلم  
وتطور التكنولوجيا أصبح يعرض  
الآن في المجالات التخصصية و  
للتوترات، ومصر بالذات لها إبنائها  
الذين يعملون فعلاً في كثير من  
مراكز التكنولوجيا في العالم و  
يعرفون أسرارها ويعملون على  
تطويرها، وهم وغيرهم يمكنهم أن





## د. حافظ يوسف

بيتنا هو السيارات، إن طرقتا توج بعشرات النوعيات من السيارات المستوردة من الشرق والغرب حولنا فيها إلى خارج البلاد طيارات الدولت منذ الانفتاح، وعلى الله من مسؤولي شركة النصر للسيارات التي كانت تنتج سيارة فيات بنسبة تصنع بسيطة كان يجب أن تتطور إلى أن تصبح مثالة في المائة كما فعلت الهند لولا أننا أوقفنا لنصنعا في مطب تغيير موديلات للفيات كل فترة قصيرة، فلم نعرف طريق الاستكمال الله عندما تزدور السيارات هذا طرازين للثمن من السيارات هذا موريس الأيطالية موديل ٤٧ وفيات الإيطالية موديل ٦٠ بعد أن ثبتت الهند - بصفتها دولة فقيرة على الشكل وأصبحت تتجه من الآلاف إلى الياء، والذي يرغب في سيارة حديثة اليوم فانه يشتري أيا من السيارات تصنع ١٩٩٦، وهو ما يملسه الأثنياء ويحسبون العاليه وإن كان قلة من الاثنياء يفتقون بعض النوعيات الأخرى ولكن ليس كالخليط العجيب الذي يزعم طرق مصر، فلما قسرت الهند هذه الخطوة بسيرة خضراء زوعت فيها غذاءها من القمح بعد أن كانت تسبب مداعا للعالم للتقدم بسبب احتياجها للرعيه من القمح انماقت من الفحة وحفظت ثروتها وصنعت القذيلة الذرية وحافظت على مكانتها ككبير ديمقراطية في العالم.

ما كان احرانا بتثبيت اول موديل فيات انتجناه ورعا اشغنا ليه

موديل بيجو ٤٠٤ الذي ثبت مناسبه لنا إن لحفظنا ثروتنا وادخلنا مجال تصدير السيارات، ولما أصبحنا الآن نتكلم على تنبؤ ما يقرره الكونجرس الأمريكي لنا من مساعدات لم تعد لدينا القدرة على التصريح بإمكانية الاستفادة عنها رغم أننا ندفع في السيارات المستوردة أكثر مما نحصل عليه من المعونة الأمريكية، لقد كنا ثلث دولة في العالم صنعت سيارات الفيات خارج إيطاليا في اول الستينيات ولكن للأسف ومثل بنا الامر أن استوردناها من الدول التي صنعتها بعنا: يوغوسلافيا وإسبانيا وتركيا وجماليا السوق المصرية غارت بسيارات فيات الروسية ولأداء التي

تصانف أن كنت في زيارة روسيا سنة ١٩٧٢ عندما كانت شركة فيات لا زالت تشره مصنعها هناك، على أن الفرصة لم تضع نهائيا فما زال بإمكاننا لختيار موديل لسيارة صغيرة وأخرى متوسطة نصنعهما بالكامل في خلال خمس سنوات نطلق بهما هذا اللك الكبير من السند، وتصحب للسيطرة على صناعة السيارات كاملة.

ثالثا: تمتلك مصر مصدرا للثراء لا تضهر انتفاية منظمة التجارة العالمية وهي الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والإسلامية حيث تعوى مصر أكثر من ٧٠٪ من آثار العالم للكشفة وربما أكثر آثار الغير مكتشفة بعد، ونعجب عندما نكون بالخارج من أن خبرنا عن أي كشف

مجال البحوث التي تزدى إلى التوصل إلى تجلية مياه البحار ب استخدام الطاقة الشمسية في جميع الخطوات بحيث تصبح العملية أوتوماتيكية وإقتصادية في ذات الوقت، تروى لنا أراضنا تمنحنا زراعة تخربنا من حزام الجوع والعوز فلا نفلد أرمالنا يتقدم على هذه الزراعة صناعات لا تحتاج من تلك التكنولوجيا المتطورة إلا للقليل، وحتى نصل إلى هذا يجب أن ينهوى السد في مياه الري بالدمر والقتل الله في شعبنا وأجياله القائمة عندما تتوالى مشاريع تخرينية قد تقضيها دول أخرى على رؤفد النيل.

والبيترول الذي تملك المنطقة منه أكبر احتياطي في العالم يسمى هذا العالم بحساس للتحول عنه كمصدر للطاقة سميا إلى الطاقة النظيفة محافظة على البيئة، ونع مرشحون لقيادة البحوث في مجال صناعات البترول ككيماويات، وهذه الصناعات اللانهاية التي نملك مادتها الخام دون أن ندفع فيها مليها واحدا لا يملك لحد في العالم فرصة السيطرة عليها كما نملكها نحن.

ثانيا: لقد رسمت لنا الدول التي تقود العالم في المرحلة الحالية الصورة المثالية لرعاية الإنسان الحديث، ورغم أن هذه الصورة ثابتة أساسا من خليطهم التاريخي ونظهم الاقتصادية إلا أنهم استطاعوا أن يستقيروا في نفوس أبناء العالم الثامى رغبات وتطلعات لا تتماشى مع ظروفهم، وأكثر ما قاسمنا منه في مصر في هذا المجال وخرب





عندما نجد أن أقصى مدد من  
السياح حققناه ظل في منطقة الثلاث  
ملايين بينما يزور إسبانيا خمسة  
وخمسون مليون سائح، فإن هذا يدلنا  
على أن هناك خطأ ما في إدارة هذه  
العملية من الأول رغم أن نصر أكتوبر  
قد فتح لنا سبيلًا وسواحل البحر  
الأمير حيث السياحة الدائمة على  
مدى العام، وبالمناسبة فقد لاحظت  
عندما كنت في الولايات المتحدة  
صيف هذا العام إعلانًا لتذاكر  
الطيران المخفضة إلى الشرق الأوسط  
وذايت سعر الرحلة لعابا وإيابا من  
نيويورك إلى القاهرة هو ٥٠٠ دولار،  
بينما التذكرة إلى تل أبيب ٢٠٠  
دولار رغم أن المسافة واحدة، ولكنه  
توجيه مصوب إلى السائح الأمريكي  
بأن الطريق إلى القاهرة يمر  
بإسرائيل.

وأبعد: أن تكوين الفئات في كل  
مجال سواء بالاقتصاد فيما ليس  
منتجا وبالمصرف فيما هو مضمون  
الكسب في ظل التخطيط الذي يصاهم  
فيه الجميع دون احتكار للفكر أو  
الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى  
أن نطو على سطح الطوفان الغام

فرعونى كانت أهميته يمثل وسائل  
الإعلام في العالم لأيام عديدة أكثر  
مما يستلزمه لخطر كبير حيث من  
مصر، وما زالت مصر هي حلم أي  
سائح مثقف في العالم، فليس عجيبا  
أن نرى شركات السياحة تقدم نفسها  
في وسائل الإعلام المالية بأنها يمكن  
أن تتبع أزيائها زيارة مصر، ولكننا





# الخطر القادم!

مخيمته للمصادر والإعداد - دون أن تكون لهذه الرسالة استخباراتية القافية علمية تتناول لها خطر

التحذير والتربية وتنمية الفئات ورعاية اللوازم على مدى سنوات التعليم بحيث تنهض بالمعلم والد تامل لتعليمه يجعله قادراً على أداء دور كاعل ومؤثر في إطار المنظومة الاجتماعية محلياً ووطنياً والتي تتكبد للتعليم برؤية متجددة وفكر مبتكر يتناول بالقرارة والابتكار خاصة أن القرن القادم لن يروج في قواعده الإمبريالية إلا للجماعات التي تخلصت من لعبة التعليم وأصبحت ناسها للامانة والفتنة الخالقي إنا لبريد الاقتصادي فهو الذي يهرن مواجهة القضية بالقرارة والعبارة للجمع والابتكار على ذلك الخط بل يعكس تأثيره الاخطر على المتعلمين الذين فهووا لتعليمهم والابتكار والولا في طابور - التوزيع الشؤالي - نظام القيمين الحكومي والذي وصل بالشعب لحركة سد لو الذين يشعرون للخروج من الظلور بحثاً عن عمل شريف دون الاعتذار لسنوات التعليم التي استنزفتهم تطلعتهم من خزانة المهرقة والذين بالجمول على - رخصة - تعلم خاصة أن سوق العمل هو الذي يفرس أن متطلباته التي تحقق له

مكعبية الاقتصادية الآتية ولا والامانة للمكتسب الاستقلالية للوطن الا من منطلق تأمين مصالحه كان الدولة تعد تعليمها للمواطن! على ضوء ذلك لم تعد القضية محصورة في هذا الطوفان الذي يبللت لاهراً بفعل الشفرواات الاجتماعية وبشكل متزايد من تعلم القرارة والتكثيف بل أنها تطلعتهم بأهمية التعليمين فإذا كان الصوت الناطق بيمينته - قضية المال - يواصل أفعاله بلذا نريد أن لفتنا بالتكديرات في التاريخ السلمي لهذا الصوت وللجسمه التي الاستمرار في الصياح الزلزال لا

مالاً يعني ذلك من التطور البائس للقضية يعني أن تعليم القرارة والكتابة إن شأته طائر التعليم أصبح هدفاً مستخدماً في ترتيب أولويات المواجهة الجديدة للقضية الأمية بمفهومها المعاصر رغم القرارة والقضية ماذا سيفعل أو يضيف ولما لحسابات المعمر وهو يعاش أمة تكبر وانخفاض حد في الذكاء إن لم تكن لديه تجربة ثقافية اجتماعية عملية مكسبة من ضرورات الواقع الذي يعينه وعلما بما يجري حولها حتى يتمكن من مجاراةه والفاعل معه هذا تكون للقرارة والكتابة للفصح للقضية مدرجات الوعي وتعميق الرؤية في إطار التجربة الاجتماعية والتي أصبح الوقت يمثل لحركتها عاملاً فاصلاً يفرس على الإنسان لادرك كيف يجعل من يومه الهادي (٢١٠) ساعة بدلاً من (٢٤)

ولكن القضية تحتاج تضميناً من التطور غير البائس مجسدة في - امة للتضمن بجعلها الجرار والتي صارت تحير عن الفصح الحقبالي الذي يمثل قمة الخطورة على مستقبل الوطن وإبنائه هذا الفصح هو البائس دون الخول في تفاصيل - الفز سر - منظومة لزمات ثقافية متشابكة وبالقوة للتقيد يتناول موجزاً ما ليدل ثلاث يأتي في مقدمتها البعد السياسي الذي يمثل في التوسع الكفي في تعليم الاجيال كحق دستوري ملابحة للزائد السكان الزاحف كطولان دون الاهتمام بالقوسم الكافي التربوي للحاكم لهذا النسق وقد أكد الواقع خطورة غياب الكيف التربوي بالقرارة لتقويات. لاند والظرف

لم يأتي الجمع التعليمي وهو ينطلق من نوازع القصور الذي يفرسه البعد السياسي حيث لزال رسائله منحصرة في تفريج مخات الألواف من مستويات تعليمية -

لم يعد صوب القضاء على الفصح من خطورته يمثل في تقدير معمر لاستحلال الذي تتلحق به الامال في الاتصال بالمشهور التي تصابي الامرين - من ذلك المرض القمين التي مرحلة وعى ونهوض جديده اذا قيست اهميته من ناحية الاكولوجيات بميزان المعاصر ومقاسياته التي فزرت فروغها على كل شيء حتى الرؤى المستقبلية لهذه الشعوب ومخطى من تصوم لذا نهون او نروج لدعوة - الفضي ولحق اليد - فالتركيز الذي ضيقنا عليه الرؤية منذ أكثر من ربع قرن لواجهة ذلك الضيق انحصر في - تعليم القرارة الاصل لافط - وكان ذلك ما يبرره في وقتها رغم هذا لم يندسه بنا الصوب الى لنجاز أو قطع خطوات فبرس بتجربة يمكن ان تتكسب مع

التطلعات المعاصرة للصوب لاعم على طريق الاتصال الحقبالي والاستعداد للفاعل مع الآلية المقاعة - الدائرة الاقتصادية المحيطة - اسماة حيزان بتقلية الجات كذلك استقبل القوم الضدي والظنون باستعدادات مهارية مركبة تضمن لنا مكاناً على خريطة اللغات

فإذا كان تعليم - القرارة والكتابة لزال يمثل لدينا قمة الهدف من محو الأمية التي لا تزال تؤرقنا من ظل هذا التحول المتسارع فإن تلك يبرر الحجم اللذان لفتنا اميدنا على مستوى - النخب - في إدارة الواقع الذي نعيشه ونباحته هذا الواقع من تطور وتحدث الآلية للكتابة والعملة والقضايا خيرات إبداعية تمكنه من التعامل مع الاستعدادات التي تأتي بها الرياح دون أن تظلم السفر





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر،

الأدب،

التاريخ،

١٣٧٦ هـ / ١٩٩٦ م

يعني ألا التأكيد للطلق على أهمية  
التفكير واستمرارها في إدارة حركة  
الاجتماع، فليس لهذا التصيوت قيمة  
ألا كونه ذاكرة إرشادية للمعلومات  
تستعرض الزمان والمكان في عصر  
صار القرار الحاسم فيه للإنجازات  
العلمية ورصيد المعلومات أولاً  
والتكتلات العلمية والإحصائية  
والسياسية ثانياً إلا إذا كان من  
يستخدمونه قيمة فهل نلجأ للخطر  
الذي...

صبري عبد الله قنديل





## خبراء التجارة والتنمية

## إتاحة فرص للدول غير الأعضاء للاستفادة من البحات

□ جنيف - العالم اليوم

النامية والبلدان التي تحتل اقتصاداتنامية مرحلة انتقالية من الاستفادة تماما من الفرص التجارية المتاحة من خلال تطبيق الشركاء التجاريين الرئيسيين لقواعد منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا.

والجدير بالذكر أنه في وقت يشار إلى تأكيد مجلس التجارة والتنمية فيما يتعلق بضطر تهيمس أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية على الحاجة إلى إيجاد مكونات محددة لألية شبكة أمان لهذه الدول فإن الخبراء يطلبون إضافة إلى ذلك بأهمية استحداث تدابير واسعة بغية رفع مستوى القدرة التنافسية والطاقة التصديرية ومن ناحية أخرى فإنه بالنسبة للبلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية فقد طالب الأونكتاد بضرورة أن يتاح لهذه البلدان الاستفادة من الفرص التي تتيحها جولة الأورجواي.. وذلك في نفس الوقت الذي يجري التفاوض فيه على انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية.

وكانت مواقف الدول والمجموعات المختلفة التي أثرت أمام الأونكتاد بشأن اتفاقات الأورجواي وأشارها المستقبلية الأسس وراء مطالبات مجلس التجارة والتنمية.. وهذه المواقف تطرح ببساطة محاور المخاوف وتذكر لإجراء الانذار العلنية أصلا في إيجاد حلول فالمجموعة الأفريقية من جانبها تطرح على أساس استهفام ذات معنى في قضايا حيوية لم يواجهها الأونكتاد بقوة في تقاريرها ومنها آثار اتفاقات الأورجواي مثل الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وكذلك الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصل بالتجارة وتأثيره على الفرص التجارية للبلدان النامية.. وأيضا بعض جوانب المسألة الزراعية ثم يشير الأفارقة إلى مخاوفهم الكبيرة من افتراض ألا توفر

يتفق الخبراء على أن تنفيذ اتفاقات جولة الأورجواي لتحرير التجارة العالمية مازال في مرحلته الأولى ولكن الجهات المهتمة بالدول النامية والدول التي يعيش اقتصادها مرحلة انتقالية تسابق الزمن من أجل الوقوف على جميع مصادر الخطر القادمة وفي نفس الوقت معرفة الأبواب التي يمكن من خلالها الوصول إلى الأرباح والمكاسب للدول النامية عبر تشريعات وقوانين منظمة التجارة العالمية.

من جانبه يبدل مجلس التجارة والتنمية (الأونكتاد) التابع للأمم المتحدة الجهود في هذا الاتجاه ليس فقط من أجل إيجاد الحلول المناسبة للعالم النامي للانطلاق في عمليات تحرير التجارة دون مشاكل وإنما أيضا من أجل تأكيد دور المجلس كمبنى التصديري بولي له قاعدة وإثارة ملموسة وفعالة خاصة أن الأونكتاد يضم بقوة خلال السنوات الأخيرة بالحاصلات التي تهدف إلى إنهاء دوره.

برنامج التجارة والتنمية الذي يعقد خبراءه حاليا اجتماعا في جنيف لمناقشة ما يخص فرص التجارة للبلدان النامية في سياق التجارة الدولية الجديد يؤكد أنه على الرغم من كون المحصلة الشاملة لجولة الأورجواي في مجالات محددة مثل الزراعة والتدابير الجمالية والنظام التمييزي والتقييدي في مجال التسويجات تعتبر محصلة إيجابية إلا أن هذا لا ينفي وجود عثرات كثيرة تواجه الترجمة الفعلية للاتفاقيات وتحويلها إلى فرص تجارية ملموسة ويؤكد خبراء المجلس على أن الدول النامية عندما شاركت في جولة الأورجواي وتعهدت بالتزامات أكثر صراحة.. كان ذلك من مطلق إيمانها بأن المكاسب الأطول أجلا سوف تعوضها عن التضحيات قصيرة الاجل ولهذا فإن المطلوب الآن هو التصدي لآية اتجاهات حمائية وكذلك تمكين البلدان





المرحلة الأولى من اتفاق المنسوجات والملابس وهو أهم القطاعات بالنسبة للدول الأفريقية والنامية أي فرص جديدة لوصول البلدان النامية إلى أسواق الدول المتقدمة وينتهي الاتفاق إلى خلاصة مفادها أن على الأونكتاد وغيره من المنظمات التأكيد على حقيقة أنه إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة لمساعدة البلدان النامية والأقل نمواً.. فإن التخصيصات والمخاطر ستكون أكبر من كل ما توصل إليه الخبراء.

من هذا المنطلق تحدد الدول النامية والدول الأقل نمواً في عريضتها أمام مجلس التجارة والتنمية الهدف الذي يجب التمسك به لتحقيقه.. حيث تطالب هذه الدول بترجمة الالتزام باتفاقات الأورجواي بما يسمح بتحسين الفرص التجارية لأقل البلدان نمواً وتحويلها إلى عمل ملموس.. على أن يراعى قدرة الدول النامية على المشاركة في اقتصاد عالمي ذي قدرة تنافسية أخذه في الزيادة.. ومن ناحية أخرى تطالب الدول بوجود تدابير لمساعدة أقل البلدان نمواً على المنافسة في الأسواق العالمية وعلى أن تشمل هذه التدابير تخويز المرونة في تطبيق أحكام مكافحة الإغراق وأحكام الرسوم التعويضية وتطبيق تدابير الضمان وقواعد المنشأ.

يبقى أن قائمة مطالبات الدول النامية وأقل نمواً والتي يدعمها الأونكتاد ما يتعلق بوجوب السماح بتصدير القوي العاملة من أقل البلدان نمواً دونما عائق.. ومثلما يسمح بانتقال البضائع بحرية.. وتلك قضية أخرى ستجد بالقلم عشرات وربما آلاف العقبات من قبل دول الشمال الغربية.. والتي لا تزال محلك سر في مسألة مساعدة الدول النامية على مجرد أعداد نفسها للانضمام لقافلة أهل التجارة الحرة ودول السوق.





للمصدر

ألسوير

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ

١٨ فبراير ١٩٩٦

قبل افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب :

**التزوير**

# تفتح ملف قضية تزوير الكتاب المصري !

منذ سنوات شهرت في لبنان بعض النسخ للزور ككتابا ومزلفيا ولوايات هذه الطبعات المزورة دون استئذان الناشرين والمؤلفين ، وللملح أن هذه الطبعات وصلت إلى أسواق بعض الدول العربية وأصبحت ترواج في بلاد المؤلفين والناشرين أنفسهم دون إذن منهم .

وسؤالنا : كيف نكبح تزوير الكتب المصرية ؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت في هذا الشأن ؟ ! القضية كثيرة التزوير يخرى العقل العربي ويقضى على الإبداع في مجالات الأدب والفنقة والفن ؟ !

الكل يعلم بالنظر الرائد عليا من لبنان عاصمة تزوير العقل فهل حان الوقت لنقف الدول العربية أمام هذه الجريمة : تحت مظلة الجامعة العربية ؟ والجواب نعرفه في هذا التحقيق على لسان المسؤولين عن نشر الكتاب وحماية في مصر ..

LEBENT

## بسمي أنور

### تحديد المزورين

■ ريكارد كامل مكاتبة مدير عام حقوق الجبائري بمؤسسة دار المعارف وحسن الحاد الفاضل أنا منذ وقت محلي كما تحدثت عن الزور المجهول ولكن وقت أحداث مهمة أمكن بمقتضاها تسمية أحد المزورين وتحديد شخصه عن طريق السلطات اللبنانية والحاد الناشرين العرب التي أبلغنا وأبلغ الناشرين عن وقوع عمليات تزوير لمؤلفات وكتب دار المعارف ومن

كانت بداية كشف قضايا التزوير حينما ظهرت بعض مؤلفات دار المعارف وكبار كتابا في مصر - أمثال : د . مصطفى محمود ود . شوقي حبيب ود . طه حسين ود . محمد حسين هيكل وعلى النجاشي وعيسى حسن - في أسواق لبنان والأردن والسعودية . وقام على الفور اتحاد الناشرين المصريين والعرب بترجمة المهتمين بإبراهيم الحليم بأبلغ للناشرين عن دار المعارف بعمليات التزوير والذين قاموا على الفور بأبلغ للناشرين من مباحث التهرب المصري ومباحث المصنفات الفنية ووزارات الثقافة والمعارف . ولكن كيف تجمعت خطوط جريمة تزوير الكتب المصرية ؟





## للبحوث والتدريب وللعلوم

المصدر:

التاريخ:

١٨ تموز ١٩٩٦

التي أسبب بها للكتاب المصري في بعض الدول الغربية والأمريكية ومن المؤسف أن يكون دور وزارة الثقافة وأجهزتها التي تعبر الواجهة الرسمية للكتاب في مصر محصوراً على مصر للعديد من الناحيات المرضية لدى الكتاب ومساعدة الفهرس التي يزداد رواجها منذ عهد أنجوى وقام العديد من الفعاليات في طيبة عن أصحاب الفهرس ، ونسبي أن يلقى الرئيس مبارك وسامه وزير الثقافة والمستشارون عنها بالناظرين المصريين لامتداد توجهاته إلى لتسويق لمصر كوا في كل الاستراتيجيات التي تحيط للكتاب المصري وللمؤلف المصري والمؤلف المصري كونه الملهمة .

ها بدأت أحدث التقنية تصبح بصورة جلية لأن دار المؤلف تمتاز بامتلاكها التي تصفو من أدلة الفكر والأدب في مصر ولما عليها للمعز في الإخراج والصفحة وكانت لهم بوجبة الكتاب من ناحية المؤلف والطباعة والإخراج ومن هنا كانت لكتابها صلة الزواج في الزواج والفرادة والتابع لأنها تبنت الفاعل العربي حد زمن .. ولأنها تتغلب في كتابها الشباب والفكر والأطفال والكبار وتسهم في حد كبير في تثقيف الطفل ، وتقدم لجيل الشباب طيات الجاذب من الكتب والفرحات ، ولما تحديداً عن الكتب المتخصصة لمساعدتها كاتبة كبيرة من بستان المعرفة والعديد من الموضوعات ذات القيمة والمفائدة العلمية الكبيرة ، كل ذلك جعل الكثير من دعاء الفهرس من الفاعلين والمؤلفين بأخبار إلى إضفاء طابع غير شرعية لبعض إصدارات دار المؤلف التي تصبم بالزواج والتي تكون مخيرة على مستوى تعليمي معين في أي من الدول العربية كسباً وجبراً ومرد للكتاب لذات السبع دون النظر إلى أي مية

باعتبارها وهي مهنة الفهرس التي حصل مع الفهرس .

## معلومات كثيرة

ويضيف كامل عكاشة أن لفرحات أمم المصريين المصريين ساعدت على اتساع دائرة التوزيع خارج مصر ، وبالتالي زاد عدد التوزيع من بلد إلى بلد ، وأصبح الكتاب الرابع لها كان لفرحة البنية الرئيسية التي يصل فيها هؤلاء التوزيع ، ما أثر بشكل مباشر على تصديقات دور النشر ومواقعها ومغتفها ، وقد أثر ذلك بشكل ملحوظ على حجم صادرات الكتاب المصري إلى الخارج ، رغم أن الفاعلة هي عاصمة التأثير وأصبحت دور النشر في مصر تنامي مثابة كبيرة من تنمو تصديقاتها مقارنة بما وصل إليه أمر التوزيع ، ولربما لفت الفهرس مؤرخاً مرة واحدة قصيرة حدث إلى وضع الفهرس عن عمليات إصدار الكتاب إلا أن إصلاح الأمر الذي أسدته القوانين السابقة يحتاج إلى سنوات وسنوات .

ويضيف أن وزارة الثقافة في عام ١٩٩٦ حتى الآن لم توفّر أمم الفهرس لتوزيع الكتاب

## اهتمام خاص

ومن ناحية أخرى ، لفرحة حسن الألفي وزير الثقافة بضرورة التصديقات لفرحة توزيع الكتب والمؤلفات المصرية نظراً لفساد الفاعلة والأدبية التي يمكن أن تسببها على الثقافة والأدب والكتاب والفكرين أيضاً . أصدر الفهرس تعليماته إلى وزارة د . سامي الفهرس ساعده لياست الرسوم والفهرس المصريين بضرورة التصديقات لفرحة التوزيع ومكاسبها عن طريق مراقبة الكتب التي تصل من الخارج عن طريق بعض الفهرس والمواقع والتي يأت بتجربتها لفرحة التوزيع . وحديث الكتب التوزيع والتوزيع أيضاً . وتقدم إحصائيات اتحاد الفهرس المصريين العرب أن مصر تصدر سنوياً ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار بسبب لفرحة توزيع الكتب المصرية ومؤلفات كبار الكتاب والأدباء والمؤلفين المصريين .

## توزيع المصنف

## والأحدث النبوية

والتي هي الإلهام يرى أن د . سامي الفهرس ساعد وزير الثقافة ومدير مباحث مكافحة التهرب والفهرس المصريين أن مصر سجن عليها في عمليات توزيع الكتب المصرية لأن الفهرس الجاهل والذليل في مصر يصع على أن حق الملكية الفكرية للأشخاص وهو حق من الحقوق الإلهامية بالشخص ولربح عدم الإحصاء عليها . فمن حق المؤلف أو الكتاب

## ميثاق أو معاهدة

■ ويتطلب تدعيم عام السوق الخارجي بدار المؤلف بميثاقه هذا الأمر على مستوى وزراء الثقافة والإعلام العرب وأن يصدر ميثاق أو معاهدة تلزم به كافة الأجهزة في مختلف الدول العربية للحفاظ على الحقوق الأدبية لفرحة الفهرس والمواقع والتوزيع لثابتة أيضاً خاصة أنها على أبواب تطبيق اتفاقية الجات التي يجب أن تحرم في بلادنا .

ويشير إلى أن عملية التوزيع يتم مواجهتها في الأفلام وشروط الفيديو أكثر من الكتب ويهتم لتسويق هذه البوجبة وبعض الفهرسات والمعامل التي تمال عنها ويخضع الفهرس عن الثقافة المصرية التي تسرق من بين أيديهم وأمام أعينهم ومن المؤسف أن ذلك يتم في بعض البلدان العربية التي تعبر عاصمة التوزيع وأصبحت صناعة تبنى عليها اقتصادياتها وأصبحت هناك مطابع تبيع على هذه الآلة وهناك مكاتب لاستيراد الفهرس والأخبار ولزاد الكيناية ولزاد الفاعلة كلها تبيع على هذه الجريمة وأصبح الفهرس على هذه العملية لفرحة بعض الكلمة في غياب القانون الذي يترجم بالفهرس . ومن هنا كان لابد أن يكون لوزارات الثقافة والعدل والثقافة العرب دور إيجابي للتصالح في التصالح على هذه الفاعلة تحت مظلة الجاسمة العربية .

والتي ختم كلامه بقول : ليس هناك تجريم في بعض البلاد العربية لعمليات التوزيع ، وحال على ذلك أكثر طباع الفهرس الجاهل الذي جبروا عليه كبا مزورة عام ١٩٩٦ ولم يند





## البحوث والتحريات والمعلومات

ألا يندى أحد على مرقاه أو كبه ولكن يهزج لأى شخص الأقباس من كبه بشرط الإشارة إليه كصدر ، وهذه الحقوق تتم حاليها بالقوانين الحالية وتؤتى إلى حالة حقوق الملكية .

ويطلب القراء د . السالى أن تزور الكتب بمرتها جمعة لهما عفا للصحف الشريف والأحاديث البورية الشريفة فيزورها جالية وليس جمعة خمس القرون نظرا لأنها تفسد القيمة للعرض حيا طوط العترة . ونحن من جانبنا نقوم بالعمليات والتحريات على الجامعات وأكشاك مع الكتب وشكيت تصوير المستندات بأصوار أن الكتاب ملكية خاصة مؤلفه إلى أن يستند إلى جهة نشر معينة أو ناشر بيه أو يمه ناشر ميين فيكون حق النشر لهذا الناشر بيه وإذا حدث أى زور لهذا الكتاب أو المؤلف أو أى اختصار على هذا النشر . إلتنا نقوم بعمل تحريات وفأكد من المعلومات .

### لماذا أخلا سبيله ؟

■ وعن زور كتب مؤسدة دار المعارف أكد القراء د . سالى السالى أن وضعنا خطة بحث بعد تالفا عن طريق المستعدين عن دار المعارف واتحاد الشاعرين المصريين ولما حصل الصريات اللازمة وبعد استطلاع الحياة واتخاذ الإجراءات القانونية والإذن بخض شزل الناشر القبانى بى التزعة بمصر الجديدة وجعلنا كيا ضرورة فى منزله . قلنا بإسائه إلى الحياة إلى سقت ميه وحده الصديق أنطت سله لأن للجرم أجبى ، والمجربة تم تركها خارج مصر أى فى لبنان حيث تمت طباعة الكتبه وتوزيعها هناك فى بيروت . لأن لبنان لى لها من القوانين ما ينظم عملية الطبع وليس هناك جمارك على تداول ونقل المطبوعات والكتب والمؤلفات وهو بانه مطوح . ويطلب القراء د . سالى أن هذا الفهم أكرم الطابع ، أجبى لوكتب جريمته فى الناشرج ويطلب عليه القانون الإلزامى وقد أنطت الحياة سيله . وهذه الجريمة تحتاج إلى تشديد العقوبة ونطلبها لكي نمنع زور كتب مؤلفينا وكتابتها حيث إننا نحتاج إلى تعديل تشريعى لتشديد عقوبة زور الكتب والمؤلفات حتى لا تكون العقلة مرصا للأصحاب والأصحاء وفى حالة وجود العمليات مع الدول الأخرى يتم صبح للجرم

المصدر :

التلويح :

للوجود خارج البلاد وجهه وطلبه للمحاكمة

### مكتابنا مفتوحة لأى شكوى

■ ويطلب القراء د . سالى السالى بقرع العمليات دولية وعربية فى إطار الجاسة العربية لمح الزورين فى جميع أراضي الدول العربية . ويطلب أن ( المظلة ، الجات ) مستح أيضا بجم عملى الزور فى البلاد إلى وقوع على الإطلاق خارج حدود البلد نفسه وإلى إطار الدول الموقفة على الإطلاق .

ويطلب مظهر مباحث مكافحة الهررب الضربى أن مصر بانه الحريات ولا تستعمل أن تصادر كتبا إلا بحكم قضائى . فمن الزم بساعة القانون ولا مصادرة للأفكار إلا إذا كانت تخالف الأدب العامة أو تصنع على الأديان وتخله لا يتم كشفها إلا عن طريق الصريات أو الإبلاغ . ولماذا أن مكاتب للكلمة مطبوعة لأى مؤلف أو كاتب تعرض مؤلفاته للزور وأجوروا نقوم على الفور بمنع

الصريات اللازمة وإسالة للهيمن من الزورين إلى الحياة العامة .

### والعمليات مستمرة

■ وطلعتنا السيد صلاح عبد الفتاح مدير مباحث المستندات الفنية بأن الإدارة العامة لمباحث الهررب الضربى والفرسوم تقوم بعمليات مستمرة على مراكز بيع وتوزيع الكتب لحماية المستندات والمؤلفات المصرية وتدريب المتطابقين وعلى الإدارة بلاغات من أصحاب الكتب إلى عرض الزور أو البيع تقوم بإجراء الصريات وجمع المطبوعات للأأكد من صحة هذه البلاغات لم يحصلوا إذن من الشيات . الفصصة لفتحت الزور أو الطابع وفيتش الأماكن إلى يخطف لها الزور أو الطابع بالكتب والمطبوعات الزورة أو للتسوية وقسم أسائه إلى الحياة للفصصة لاستملا الإبراهيم القانونية اللازمة فى هذا المجال طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الذى يشرع بالمصروف على إذن المؤلف أو الناشر قبل امتلاك أى إيجريعت كشتر أو التداول ولأنه أن يكون هذا الإذن كتابيا ويعد فيه طريقة ونوع ومدة الاستغلال .

١٩٩٦

١٩٩٦

### العقوبة غير زائدة

■ ويطلب مدير مباحث المستندات الفنية أن العقوبات المصروف عليها فى القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ عرولج بين الحبس والإقامة فقط . فقد لقت الدة ٤٧ من القانون على أن ، ببالج بالحبس والمطوعة إلى لا تهل عن ٥ آلاف جية ولا تزيد على ١٠ آلاف جية أو بأحدى الشطينين كل من يصدى على بيع المؤلف أو حق من حقوق الملكية للمؤلف أو من أذنت إلى مصر بأحد استغلال دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصفا يندروا فى الخارج بمن لشعة الحماية التى ترضها أسكتهم حالا القانون وقال : من باع أو عرض البيع أو التداول أو لإيجار مصفا مع علمه بقلبه وولجا : من قلدنى مصر مصفا مطبورا فى الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو لإيجار أو صوره أو ضمه للخارج مع علمه بقلبه ويصدد العقوبة بحد المستندات عمل الجريمة وفى حالة الفرد تكون العقوبة الحبس والإقامة إلى لا تقل عن ١٠ آلاف جية ولا تزيد عن ٥٠ ألف جية . وفى جميع الأحوال تلحق المحكمة بمصادرة الشخ المقلدة والأدوات المستخدمة فى التقليد ويصدر الحكم فى جريمة رامية على طقة الحكم عليه . والمحاكمة حد الإذنة أن تطهى بطلى لشاعة إلى استملا للقانون فى ارتكاب أحد الأفعال للنار إليها مدة لا تزيد على ٦ شهور والحبس حيا غير وجبى . أما فى حالة العودة مرة أخرى للفسح وجبى والعقوبة والمطوعة بجمعا .

■ ورغم ذلك يرى السيد صلاح عبد الفتاح أن العقوبة غير كافية بالنسبة للمرة الأولى ويطلب تشديد العقوبة فى حالة التكرار فى المرة الأولى وسجل الحبس وجبى أو زيادة بقلوا الإجماعة





للصدر:

للمحور وللخريف وللعلوم

للخريف:

١٨ شباط ١٩٩٦

■ لم يضيف رئيس اتحاد الناشئين أنه لابد أن يحدد الناشئون المحزونون للمحضر حل حقوقهم الإجرائية القانونية اللازمة لحماية حقوقهم ومقوماتهم في أي بلد يقع فيه النزاع ، ولابد أن يتحركوا بسرعة حتى لا يتعرض حقوقهم للخطر . ويضيف أن رئيس اتحاد الناشئين الأردني خاطبني من ضرورة القيام بإجراءات وإرسال ملحق قانوني وتوكلت عاتين للتحالف إلى الأردن لأن القضية موجودة أمام للمعي العلم في الأردن ، ولابد أن يجرى مطلوب الجهة المعنية .

## وماذا عن لبنان ؟

■ أما عن لبنان فقد تم الاتفاق مع اتحاد الناشئين اللبنانيين هناك - والكلام مازال لرئيس اتحاد الناشئين اللبنانيين والفرع - على التمسك في قضايا تزوير الكتب المصرية واتخاذ الإجراءات من جانبها ضد صاحب دار النشر خلال ٢٠ يوما من الاتفاق ولإزالة في فترة القليلة وقد شكل اتحاد الناشئين المصريين لجنة برئاسة محمد إبراهيم وكل الاتحاد لحماية هذه القضية مع اتحاد الناشئين اللبنانيين .

## ٩ دول والبقية تأتي

■ ويضيف رئيس اتحاد الناشئين المصريين والفرع أنها طالبا من الدكتور عصمت عبد الجليل الأمين العام لجامعة الدول العربية اعتماد هذه إجراءات كتابية لضمان عدم تزوير الكتب والمطابع بعد ضبط النسخ من المطابع والكتب المزورة لكتاب القوانين والكتاب والكتاب المصريين في الدول العربية ، وأبعد اتحاد الناشئين مذكرة لندوة ضمن أعمال مؤتمر وزراء العدل العرب لعودة القوانين التي ترمم

الخطأ على حقوقهم . وقد أرسلنا إلى وزارة الإعلام في السعودية طعنات الكتب ولم تسلم إلى أكرم الطباع مرة أخرى وتمت مصادرتها والاتفاق على هذه المصادرة في اجتماع مع اتحاد الناشئين اللبنانيين والأردنيين والمصريين والفرع خلال ٢٠ يوما . واتحاد الناشئين المصريين والفرع يماريون في عدة مجالات : أولاً : الترويج في جميع كل مصرى وعربي أن التزوير جريمة ولابد للمجتمع أن يتحرك لإنهاء على أن ممتلكاتها مبرم لأنه يسرق ماله وأهله ومحموا ويسرق من عمر المؤلف لأن التزوير يمثل على القهار الاضرار والابتكار والأبداع .

ثم يؤكد رئيس اتحاد الناشئين المصريين والفرع أنها تعاني حاليا من مشكلة كبيرة وهي عدم توحيد الفرع في البلاد العربية ومازال القانون كاسرا في هذه الخطأ .. فالسيرة غير موجود في أول مرة فلا يتم حتى التزوير إلا إذا كثر عملية التزوير أو الفزارة وحدها الأقصى

١٠ آلاف جنيه . وهذا يجب تعديل هذه النصوص لكي يتم حتى التزوير من أول مرة وأن يتم توقيع العقوبة على بقدر لطفه . ولكن نعمل على تعديل النصوص بالنسبة لما نعمله ونعدل هذه النصوص بما يتناسب مع قدر هذه الجريمة ونشورتها كالمادة والقانونية .

## ١١ اجتماع

■ ويواصل المنسقين إبراهيم للمعلم كلاله يقول : إننا عدنا حتى الآن ١١ اجتماعا في بيروت والقاهرة ومدني والكويت لفرع اتحاد الاتحاد ووزارة الاتحاد للمناهة بين الناشئين أنفسهم لرفع مستوى الوعي من ناحية وكشف التزوير والوقوف ودعم ومواجهتهم من ناحية أخرى . ويطلب من دار المعارف ألا تتهاون في حق مؤلفيها وحقوق النشر الخاصة بها ليس من حق أحد أن يهاون في الحقوق ويترجم من الجميع أن يتهاونوا صراحة إيجابيا ولا يتهاونوا لأن المسألة بالغة الخطورة على الإنسان عموما . وقد بدأنا نبحث لشار جهودنا مع الناشئين في إخلاءنا على عمليات تزوير تقع في أي بلد عربي .

حي تكون العبرة مؤثرة وبالمثل زيادة الفزارة في حالة البعد لأن المباح أو التزوير أو التزوير يخلق أرباحا كبيرة نتيجة لتقليد أو التزوير ، فالمصطلح المخطئ ويضيف أن معظم الدول العربية ليس بها قوانين تحظم عمليات النشر ولابد من أكبر الدول التي يتم فيها تزوير الكتب وقد وصلت لما أكثر من ١٠٠ مليون من المؤلفين في الدول العربية وأن اتحاد الناشئين قام بكون لجنة سالت إلى لبنان لدراسة هذا الوضع مع المؤلفين اللبنانيين وحث إن لبنان ليست مشتركة في اتفاقية مع مصر في هذا الشأن وذلك لأنها ترى ضرورة التمسك بين وزارتي الثقافة والتجارة مع نظيرتهما في لبنان لتصل على أحد من تلك القاهرة وهي تزوير الكتب ومطاولات الكتب والأبداع المصريين .

## دور اتحاد الناشئين

■ وزيرى المنسقين إبراهيم للمعلم ورئيس اتحاد الناشئين المصريين والفرع قصة اكتشاف تزوير مؤلفات وكتب دار المعارف ليقول إن رئيس اتحاد الناشئين الأردنيين قد حذره بصفة عاجلة لينه أن الكتب المخطئة في الأردن على مبارزة أردنية رقم ٩٦١١٠ قد تم ضبطها منجدة إلى النمام بالمعروفة وعليها ٢٤٨ صندوقا بها كتب مصرية وأردنية تنسب دار المعارف وهي مؤلفات لكتاب الكتاب للمصريين والفرع ، وقد تم تحويل الموضوع كله إلى للمعي العلم في الأردن نظرا هذه القضية وأن الكتب المخطئة تخص بعض الناشئين اللبنانيين .

ويضيف رئيس اتحاد الناشئين المصريين والفرع أنه لابد من حضور ممثل لدول الشرق التي تم تزوير كتبها لحماية القضية في الأردن بعد أن نجحنا في ضبط الكتب والمطابع والفرع للزورة لتفادح كل مؤسسة من مصالحها . وتتخذ إجراءات اللازمة لحماية مؤلفاتها وكتبها . وقد ضبط اتحاد الناشئين العرب عربيات مشتملة في جدة وعليها كتب دار المعارف لحساب أكرم الطباع صاحب مكتبة الشرق الاسلامي بلبنان .

ويضيف إبراهيم للمعلم أن مكافئة تزوير الكتب والمطاولات المصرية والعربية من أهم أسباب قيام اتحاد الناشئين المصريين والفرع





ويضيف محمد رشاد أن مسؤولين كبيرين فيهم من لبنان وسوريا والأردن وكات ردود أنماط ليبانية من المسؤولين وقد اندموا بهذه الأعمال التي تهدف إلى قتل العقل العربي ثم بدأنا الحملة الثانية وهي الصدى العمل بكشف واضح الزورين ومن جامل معهم وبذلك تظهر تضادا على السطح وقد كشفنا ٣ حالات تزوير كذب في السعودية وسالة في الأردن وعددا كبيرا من حالات الزور في لبنان وسالة في سوريا . ولكن كل هذه الإجراءات تحركة لصداء على الزورين ؟

## غير كفيّة

■ يجب عدم رشاد أين عام لقاد الناشرين للبرين أن هذه الإجراءات غير كفيّة لاجابة الزورين بسبب مهم وهو أن الكتب التي يتم تزويرها هي الكتب الرقمية والمطبوعة ، ولذا لا نحتاج كتمها وهذا ما يحدوه فهم لا زورون القرع لثقت قائلو هذا لا يفتح حقوق المؤلف أو تكتلة الناشر الكاملة وحقوق الطبع ، ولزورون يطون هذه الكتب كتمها ويمكننا الخطب على ذلك بولر الكتب المطبوع بمر سقول وحساب دون لثالة سواء كان من الناشر أو الزور . وعلى هذا الأساس فإن للحملة الأولى من جهونا تضمنت الاحكام بالقضية والإعلام والإعلان عنها وتوضيح ملهوم الاقليمية على مستوى الوطن العربي وأصدت بطرق مختلفة ، والثالثة : فتح الزورين ومن جامل معهم أما الحملة الرابعة فتتولى في اعداد القوانين وملاحقة الزورين وفتح تضادا معهم ومكافحة أنشطتهم الإجرامية . □

ضرورة على حاية الإنسان لرغيف الفاجر ، وانما : تشكل لجنة عمكة في كل اتحاد على الناشرين وفي الاتحاد العام صكون من عبره مهين تكون لما صلاحيات تعليمية ترفع إليها شكاوى الزورين وعرض الصديق فيها واتخذها القرارات اللازمة بشأنها . وانما : العمل على استصدار قوانين واحدة لحماية حقوق البديين من المؤلفين والناشرين وحس الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بحماية هذه الحقوق . وعاشروا : تولى عرى الناشرين بين المؤلف والناشر وتوزيع الاحرام لحقوق المؤلف وتحميم القلة بين المؤلفين والناشرين .

ويضيف إبراهيم المسلم أن من أهم أهداف الاتحاد أيضا تقديم وبائل المعلومات عن السوق والملاءة وكذلك عن أصناف القرصنة والأصناف على حقوق الإبداع بعد التحقق من صحة المعلومات وتوثيقها . وتصل دورات الطرح من القرصنة للكشف وتحسين شروط مشاركة الناشرين فيها وتوزيع الاحرام والتسهيلات والمنحمن اللازمة لهم .

## معركة ضد الزورين

■ وعن جهود الاتحاد العام للناشرين العرب والمصريين يؤكد محمد رشاد أمين عام لقاد الناشرين للمصريين وعصو اتحاد الناشرين العرب أن الاتحاد شكل لجنة من ٥ أعضاء لكاملة الزورين بمؤلفة وزير الثقافة حيث كان يمثل في اللجنة عضو منها و ٤ أعضاء من الناشرين الآخرين . ورواد يمثل المؤسسات التعليمية . وكان أساس عمل اللجنة بلانا وصل إليها عندما تم ضبط سيارة تحمل كبا زوروة وهي في طريقها إلى معاد بالين وأجمع للناشرين على ضرورة محاربة هذه الظاهرة وتم ملاحقة بعض الزورين بلان ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء تجمع يضم الناشرين العرب لأن مهنة النشر عرض للتهديد في الترة الأخيرة وحطم الالتزام بميثاق حرف بين الناشرين ، وبذلك معركة الكفاح ضد الزورين بسبب الظروف التي كانت موجودة في مصر . حاليا أصبح لإعلام والإعلان دور كبير في الكشف عن عمليات الزورين لوجبة المؤلفين بخطورة الاصداء على فكر المؤلف وجهه النشر .

الاصداء على الملكية الفكرية والأدبية في الدول العربية وهذه المذكرة التي صمم مصلحتها في المؤتمر في القاهرة تطالب بتضرورة حسب الزور من المرة الأولى وتغريم غرامة مالية للقطر . وحلوت هذه المذكرة من تأثير القصود الموجودة وخطورتها على قتل الثقافة الأدبية في الدول العربية وأضرارها على الإبداع والابتكار الفكري والأدبي والثقافي .

ويضيف إبراهيم المسلم أن الدول الأعضاء في اتحاد الناشرين العرب هي ٩ دول هي المغرب والجزائر ومصر واليمن والبرلمان ولبنان وسوريا والأردن والعراق والسنتين وسبعمره تشارون أعزرون من دول بها التحاليل بعد وهي السعودية ودولة الكويت والإمارات والبحرين وقطر واليمن .

■ وعن أهداف الاتحاد يقول إبراهيم المسلم أنها تتمثل في عدة أهداف تسمى إلى تحقيقها أولا : العمل على منبسط دور الاتحاد وترويج الكتاب وقضية الوعي الثقافي في المجتمعات والتأخر وإغلاق كل ما يلزم في سبل ذلك من وسائل مختلفة وعقد ما يلزم من مؤتمرات وندوات وندوات تدريبية ، وثانيا : الحرص على القيم الأساسية للثقافة والمحافظة العربية وحمايتها من كل محاولات التمس والتجديل والاختراق ، وثالثا : العمل على حماية حقوق الناشرين وحماية مصالحهم الأدبية واقتصادا كافة الإجراءات القانونية والأدبية الكفيلة بملك والصدى بكل قوة لكاملة عمليات الزورين والاصدء على حقوق الملكية الأدبية والفكرية والعمل على زيادة الوعي في ضمير المجتمعات العربية بالمعية احرام حقوق الملكية وتجريم القرصنة والزور ، ورابعا : العمل مع الجاسة العربية والمؤسسات العربية لضية على توحيد القوانين والأنظمة المتعلقة بحقوق المؤلف ونشر وتداول الكتب العربي في جميع البلدان العربية ، وخامسا : رفع مستوى صناعة الكتاب العربي من حيث المضمون والإخراج والتصميم والطباعة والتجليد ، وستاسها : تذليل الصعاب التي تواجه الكتاب العربي والعمل على اعطاء الكتاب من لورد الرقابة والصدى والرسوم المعركة وغيرها وتخفيض أسعاره لله بالبريد والضمم الجوى ، وستاسها : تشجيع الناس على القراءة وإذاعة روح للثقافة والاقبال على الكتاب بوصفه حاجة ثقافية



## مراجعة جميع قوانين التجارة لمتبشى مع اتفاقية الجات مكتب فنى تابع لوزير التجارة لمتابعة المجمعات الاستهلاكية



كتب - حسن عبدالمنعم:  
تدرس وزارة التجارة والتنمية  
في الوقت الراهن جميع القوانين  
الحاكمة للأنشطة التجارى وذلك  
بهدف تنقيحها وتحديثها أو  
تعديلها اذا اقتضت الضرورة ذلك  
بهدف مواكبة هذه القوانين  
للتغيرات العالمية فى مجال  
التجارة.

كما تدرس الوزارة ايضا اصدار  
قانون لحماية الملكية الفكرية بما  
يتماشى ونصوص اتفاقية تحرير  
التجارة، الجات.

وصرح المستشار ميمرى عزيز  
المستشار القانونى لوزير  
التجارة والتنمية، بان من بين  
القوانين التى تخضع للمراجعة  
قانون العلاقات والبيانات  
التجارية الصادر عام ١٩٣٩  
وقانون الرسوم والنماذج  
الصادرة وبراءات الاختراع  
الصادر عام ١٩٤٦ وقانون  
الاسماء التجارية الصادر عام  
١٩٥٠.

واشار الى ان قانون الملكية  
الفكرية الذى يتم الإعداد له  
حاليا يشمل هذه القوانين الثلاثة  
بعد تنقيحها بالإضافة الى  
القوانين المتعلقة بحماية حقوق  
المؤلف والرقابة على المنشورات  
الفنية.

وأكد ان مباحث وزارة  
التجارة والتنمية من هذه  
القوانين قانون العلاقات  
والبيانات التجارية وقانون  
الرسوم والنماذج وقانون  
الاسماء التجارية.

واشار الى ان هذه القوانين  
ستزداد أهميتها بعد تنفيذ  
اتفاقية الجات سواء بالنسبة  
لحماية الأسماء والعلامات  
العالمية أو الأسماء والعلامات

ومسألة الاختراع وهذه عملية  
تجارية خاصة وأن معظم دول  
العالم تقوم حاليا بتوحيد  
الأجهزة التى تتولى عملية  
حماية الملكية الفكرية وطال  
المستشار ميمرى عزيز بأن يتولى  
جهاز التجارة والتنمية عمل  
التسجيل والرقابة بجمع  
أنواعها.

أما الجهات الأخرى فهنا  
تتولى النواحي الفنية.  
وصرح مصدر مسئول بوزرة  
التجارة بأنه سيتم تشكيل مكتب  
فنى يتبع وزير التجارة  
والتموين مباشرة لمعالجة  
الشركات التى تقدر عليها  
للوزارة والإشراف عليها وتلاد  
القرارات الفورية التى من شأنها  
النهوض بهذه المجمعات وتقيم  
خدمات أفضل بأسعار تنافسية  
لرفع المعاناة عن كامل الشعب  
للموسسة من مضمونى الخط

المالية.  
ويرى المستشار ميمرى عزيز ان  
يكون هناك جهاز موحد للحماية  
الفكرية يتولى حماية براءات  
الاختراع والعلامات والرقابة  
على المؤلفات والمنشورات الفنية  
والبرامج والشرائط.

وقال ان فحص الاختراع من  
الناحية الفنية يخضع للبحث  
العلمي ومتى ثبتت صلاحيته  
يبدأ دور وزارة التجارة  
والتموين حيث يخضع لعملية  
التسجيل والأشهار والرقابة على  
انتاجه وتداوله فى السوق.

أما بالنسبة للمؤلفات فهنا  
نتاج فكرى يخضع لوزارة الثقافة  
بعد ذلك يأتى دور التسجيل  
والأشهار والتداول وذلك من  
اختصاص وزارة التجارة لانه  
أصبح ملحقا معروضه فى  
الأسواق فانه شأن أى سلعة  
أخرى قابلة للغش والتقليد





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: | الوفا |

التاريخ: ١٩٩٦ / ٥ / ٢٦

# وبدأت مشاكل «الحات» !

**اتهامات متبادلة بين الشركات المصرية والأجنبية**

**حول أسعار السلع !**

المنتجات الوطنية غير قادرة على منافسة  
البضائع الأجنبية  
لانعدام التكنولوجيا الحديثة وارتفاع  
تكاليف الإنتاج

تحقيق :  
طارق تهاى





المصدر:

٢٦ فبراير ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

خلال الشهر الماضي.. تلقت الحكومة المصرية طلبا من حكومة جنوب افريقيا بان الشركات المصرية تقوم بتسياسة افراق لاسواقها.. تقدم سلعا

رخيصة وتتعمد خفض اسعارها عن اسعار بيعها في مصر حتى تضمن السيطرة على اسواق جنوب افريقيا.. وبعدها بايام تلقت الحكومة المصرية

شكاوى من منتجين مصريين يتهمون فيها شركات اجنبية باغراق اسواق مصر بمنتجاتها هذه اولى بولار حرب التناق الجات.

الاتحادية كهيئة عمالية الدولة المستوردة لسلعة ما من سياسة الافراق التي قد تنجمها دولة منافسة من طريق دعم منتجاتها او طرحها في الاسواق بسعر اقل من تكاليف انتاجها في محاولة لقتل منافسة هذه المنتجات في السوق المنافسة، ثم رفع سعرها في السوق المحلي بعد ذلك لاستهلاك انتاجها واستولائها للنتجـون المصريون ما زالوا يشعرون بالخوف من تفاقم الاتفاقيات التي جعلت المنافسة العمودية خصوصا بعد اعلان تخفيضات الدولة المصرية على الواردات. السؤال، هو كيف يمكن مصر المنافسة في السوق المحلي بعد توافر الاتفاقيات التي سررت تكلف بلا شك من القدرة التنافسية للمنتج المصرية في مواجهة منتجاتها الاجنبية؟ الامر الذي سوف يكشف انماطت الحكومة طوال السنوات الماضية من اصلاح الاتحادية والمنافسة. الدكتور ابراهيم مسعود اهللة رئيس اللجنة الاقتصادية بحزب الوفد يرى ان لا توجد أية وسيلة لحماية الانتاج المصري سوى تحسين الانتاج من ناحية التكلفة والمخبر، والاتصال في ضغط التكاليف التي يتم اخلائها على انتاج السلعة، مع ضرورة الالتزام بالاتفاق المصرية في مستوى للمنتجات الاجنبية وشهر الدكتور اهللة، ان ان المحي من الحماية للمنتج الاتحادي محلي راءا للمستوى لم يعد لها مكان بعد انهول اتفاقية الجات من جانب مصر، ولم يعد هناك سوى طريق واحد وهو العمل من اول الاتفاقيات بالاتفاقا المحلي الى مستوى المنافسة او القدرة على منافسة السلع الاجنبية. لذلك حرص الوفاة على ضرورة اعادة بناء الاقتصاد المصري انطلاقا من اصلاح سياسي شامل. فللاستقبال هذا الوضع اصبح مخططا نظرا للآزمة التي يعانيها الانتاج الوطني بسبب سوء السياسات الحكومية. ويؤكد الدكتور ابراهيم اهللة، ان السوق ان قام حزب الوفد والائتلاف مبرا الى ضرورة تهيئة الاقتصاد المصري لتقبل المنافسة الاجنبية، واعادة الاندماج في سوق السلع المنافسة، لان بعض الاقتصاد المصري في ما يشاء انه في ظل سياسة الحماية المصرية والعم من قبل الدولة. لتقديم الصناديق المطلوب الدكتور حسن جمال استاذ

تبدأ السلطات المصرية خلال ايام التحقيق في اولى الشكاوى التي ستور من المنتجين المصريين بعد توافر مصر للاتفاقيات والاتحادية تصديقاتها والمصرية باسم منظمة التجارة العالمية، اكد المنتجون ان هناك اغراقا كاملا للسوق المصري بالمنتجات المستوردة من الصين والهند واليونان ومولانا ودول شرق آسيا بأسعار تقل من سعر التكلفة مما يؤدي الى وجود منافسة شديدة بين هذه المنتجات ومنتجاتها من الانتاج المحلي. وهي منافسة شديدة متكاثرة وتضرر بالاتحاد المصري.

كيف يمكن حماية المنتج المحلي من سياسة الافراق، هذا هو السؤال الذي طرحه الوفاة خصوصا ان توافر مصر على الاتفاقيات ويتيحها من استغلال فرصات الوافدين في شرايط او تعديلات مصرية لعملية المنتج المصري من المنافسة الاجنبية، وهذه الوسيلة أصبحت متنوعة ايضا على كل الدول الواقعة على للعامة والتي تجوز عندما للات دولة.

اسا من اتفاقية الجات فقد تم انشاؤها بهدف ضمير التجارة الدولية من القيود والرسوم المصرية والتي كانت تزي في المنافسة غير الشريفة بين الدول للتجارة للسلع لكل دولة كانت تسعى لحماية منتجاتها من طريق هذه القود، وفي الوقت نفسه حدث





ومعلومات ثابتة لا تتغير بتغير الانتاج وبالتالي اذا كانت هناك زيادة في الانتاج يقل نصيب الوحدة للتجبة من الانتاج، وبذلك يكون من الجدية القدرة على الانتاج بشكل أكبر يكون حجم انتاجك أو تكاليف الوحدة الواحدة أقل، لذلك ستكون الدول المتقدمة في الانتاج والتصنيع تكاليف منتجاتها أقل وستكون أكثر قدرة على المنافسة، والفعل حماية لنا في هذه الحالة من التخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها والميلها سلج

زنايبه.

ويشهر الدكتور حسام مهسي استاذ القانون التجاري في أن الدكتور احمد جويلى وزير التكوين أكد أنه في سبيله لاصلاح قوانين ليست فقط متعلقة بمنع الاحتكار الداخلي ولكن حتى سياسة الافتراس، ولكن اتفاقية الجات فتحت الابواب والحدود التجارية ولا تعد هذه الوسائل تجسس. السيلارد التي تستخدم للتكوير فيها أصبحت الفشل من خاصية حجم وازرع الانتاجية وبالتالي تكون اسهلها الفشل من مقلتها، ونحن الآن بعد

توزيع اتفاقية الجات لا نستطيع إطلاق ابرياء بمجموعة قوانين وتشريعات امام السلع الأجنبية، والمنافسة فائمة وستؤدي إلى إفراز للمنتجين سواء كانت هناك سياسة إفرار لم لا.

ويشائل الدكتور حسام عيسى: إن ما هو المثل؟ بما أن قدرتنا التنافسية متخففة إلى هذا الحد، يجب أن نستخدم أواجهه أسلح للتنافس في السوق العالمي، وهذا يتطلب دراسة جادة.

ولكن للتنافس ستكون مجموعة جاداً لدينا متفانين تكويريها، وبالتالي العامل للمصنوع ضعيف جداً، لذلك يجب الاهتمام بالمواد الخام وفي التعليم والصحة والتكنولوجيا. فكلها شديدة الارتباط والتقدم الصناعي، فلا توجد دولة واحدة قدمت بدون هذه العناصر، ولكننا في مصر ننظر للمشكلة بشكل جزئي - لسياسة القومية سياسة

الفرار، بجامعة عين شمس له وجهة نظر وهي أن الحماية الوحيدة للمنتجات المصرية من سياسة الافتراس هي التخصيص في المجال الصناعي، والفعل في إطار أسس علمية سليمة، وهذا سيؤدي إلى تطوير الصناعة المصرية وجعلها أفضل، وأبديها القدرة على المنافسة في المستقبل. وإذا لم نضع أي تحسين مستغلنا الوطنية سوف تتدنر هذه الصناعات، ومهمونا أن نصلح عملنا للتجارات المصرية من طريق إرض جمارك أو ثوب لأن ذلك سيؤدي إلى حالة مذبذبة وجود الاتفاقية - حماية من البلاد الأخرى، هذا إذا شكنا من فرض هذه الحماية، لأن اشتراكنا في اتفاقية الجاتة عندما من ذلك، كما أن من وجهة نظر المستهلك سيكون هذا الفرض أفضل لأنه سيحصل على سلع بالمستوى الدولي، لكن قدني صرف يضر من هذه النقطة هو الاقتصاد المصري في مجموعته لأنه لا يمكن أن يولي أي قوت المال في مستوى الاتفاق الأجنبي والأوروبي.

ويشير الدكتور حسن كمال إلى أنه يجب تخصيص اتفاقية الجاتة لبدء أن تخضع كل السلع لنفس الظروف وهذا الفرار، والتعريفات الجمركية، هذا سيمنح حماية للتاج المصري بإيدي الدولة كالتقوانين والقرارات، وهذا يؤكد أنه لا حل لمناخ سوى إعادة النظر في منتجاتنا وضرورة التركيز على المنتجات التي تتفوق فيها حتى تتمكن من المنافسة الجيدة والمنافسة ومن سياسة الافتراس وقبل الدكتور حسن كمال، واجباته يحمي الاقتصاد الوطني على الاتفاقية من المنافسة غير الشرعية أو ما تسمى بسياسة الافتراس (DUMPING) وهي تخريبه لأن السلع الواسع اسم هذه السياسة سمول فترة أقوال الخبيرة على السيطرة على السوق العالمي أكبر من الدول الضعيفة لأنها ستقوم بطرح منتجات سعرها أقل من نظيرها من منتجات البلاد الأخرى، وسوف تصاعداً لتفتراس الاقتصادية على ذلك، لأن سعر انتاج السلع لديها منخفض، فهناك نوعان من المصروفات - للمصروفات الصغيرة والغسبية وفيها يزيد حجم الانفاق ونفس درجة زيادة الانتاج نظرياً.

متكفلة.

ويضيف الدكتور حسام، إن هذا لخفي من المنافسة العالمية لأن مستوانا التكنولوجي أقل من غيرها، حتى إسرائيل ستكون لديها القدرة على طرح منتجات بأسعار أقل من مقلاتها المصرية، لذلك يجب أن نقيم سياسة أدباء تكويريها وليس نطقها بالتكسب الحق في العلاقات التجارية دون أن تكون لديها القدرة على معرفة هذه التكنولوجيا.

التكفلة المالية

الدكتور حسام ابن العلا استاذ الاقتصاد يرى أن مصر ستواجه صعوبة شديدة ومنافسة قوية في السوق العالمي، نظراً لقوة الاستثمارات الأجنبية والأرباح في الناتج للمصري لأن يجد رواجاً لأن التكفلة الخاصة به عالية جداً في مقابل جودة المنتجات العالمية، وهذا سيؤدي إلى حجب نظر وكبير إرباباً للفرعيات وبالتالي لا يمكن اصلاح هذا القطاع على الإطلاق إلا من طريق تحسين المنتجات المصرية وتخفيف القيود الجمركية والفرار على هذه المنتجات لأن هذه القيود تؤدي إلى زيادة أسعارها، ولابد من توجيه للكاتب التجارية والمصناعات المصرية بالشراي بشكل يساعد للتج المصري على المنافسة، لأن للمصري للمصري القديم بالقاهرة لا يعرف ما يحدث في السوق الأجنبي، وأجانب يطلق على أسعار مختلفة من أسعار السوق العالمي، وهذا يؤدي إلى خسارته، لذلك يجب على الكاتب التجارية أن تكون على قدر كبير من التفطن بأن تنقل المورد المصري حركة السوق العالمي وأسعاره.



# حكاية

## الإفتراق



د. سميحة القلوبى

انتكورة  
سميحة القلوبى  
استاذة الفنون  
البحري بحقوق  
القاهرة تدير  
ان اتفاقية اجات  
التي تم ابرامها عام  
١٩٩١ كسبت  
الحل محلها  
مظلمة دولية  
جديدة هي  
مظلمة الجري  
المسجلة  
(W.T.O)  
الانفرد على  
القارة كقوة  
والعمل على  
تحريرها ومصر  
عضو كامل  
هذه الاتفاقية  
والهدف الرئيسى  
للاتفاقية هو  
تحقيق للتجارة

التيهه يعضى ان  
يكون سفر للتحق  
ال من اسفل  
مستبلة للخل بلد  
انتكورة  
وتضيف استاذة  
الفنون البحري  
والدولة سياسة  
الافراق فصحت بها  
الاتفاقية تفقد  
حقوق السفر  
للتجارية سواء  
كلفت متعلقة  
بالانتاج او لتقليل  
الزجاج او لتعويض  
الصناعات الوطنية  
وعلاوة للاتفاقية  
يتم التمييز  
لنحو للتصدير  
من سياسة الافراق  
على اساس  
الافراق للعلامة  
وليس

الاجتماعية، ان الافراق للعلامة  
وايست الافراق غير العادلة  
والتي تخدم لخدمة اربعة من  
الاتفاقية لاجراءات ما بالحملة  
من الافراق مع تصديق نوع  
الافراق الفتحه عنها وطبقها  
ومعها الفعلي وقهرها، وتلزم  
السلطات المختصة بالتحقيق في  
الافراق بان تحصل في الافراق  
خلال عام مع اعطاء الفرصة  
لجسم الافراق بالافراق  
والتمسك في السفر، من الجات  
مهامهم وحقوقهم مع حق هذه  
السلطات في اجراءات تحقيقها في  
دول اخرى، مصمما وتعطى الامر  
والمحيطات توقيع الجزاء على  
التصديق في الافراق، وتعمل هذه  
اتفاقية في فرض رسم متعلقة  
الافراق، على هذه اوراقات منحل  
الافراق، وهو رسم يطلق عليه  
رسم ما يحصل طرق السفر  
الاساس لهذا الاتفاق  
والسلطات المختصة  
بالتحقيق حتى وان افترقا  
للتحقيق دون فرض رسم او  
محمولة لا تملك هذه السلطات  
تبعيات كافية من السفر، لكن قام  
بالافراق بامانة السفر في اسعاره  
او التوافق عن التصديق للسلطات  
منحل التزام، وذلك يتحقق هدف  
الاتفاقية من تحقيق التوازن بين  
الدول للتجارة والتجارة، والتصدير  
الوصول للتجارة شريطة ان غير  
طريق فرض القواعد، ولكن بطرق  
فرض الرسوم القواعد

الشروعة من طريق تحرير  
القارة لعلامة، هذا اتفاق  
مختصر الانتاج بحرية ودون  
الحدود تحقيق للتجارة بين  
الشركات بجميع انواعها، هذا  
وعناصر الانتاج للتجارة هذا  
هي عناصر متعلقة كبريات  
الاقتصاد والعلامات التجارية  
والصناعة والتصنيع والرسوم  
الصناعية.  
وتؤكد انتكورة سميحة  
القلوبى ان فرض الرسوم  
والخزائن التجارية على السفر  
الاسس ان لخدمة الصناعة  
او وطنية، يتعارض مع الحكم  
الاتفاقية ويهدد بالحدود  
التجارية بصفة عامة للحدود  
التي تصممها الدول في  
تشريعاتها الداخلية لحماية  
محتجاليها الوطنية مثل القواعد  
الخاصة بحريات السفر او نوع  
الخدمة في رسم سفر السلع  
الاستراتيجية بالقدرة بمحتجاليها  
الوطنية.  
وتشير انتكورة سميحة  
القلوبى الى البنا الضامن  
بعضية سياسية الافراق  
مضت لتجارة الاتفاقية على  
الترام جميع الدول للوفاقية  
باعتبارها مبدأ تجارية سياسة  
الافراق، وقد عززت الفكرة  
للتجارة من اللغة السياسية من  
الاتفاقية الافراق ولها دخل  
الافراق في الدول، وبسماح  
من فروعها التجارية واتخذها







تجارة إمارات دبي التجارية مسؤولة المنظمة التجارية:

قال نيل ماكملان رئيس مجموعة  
ملاويزات الاتصالات لدى منظمة التجارة  
العالمية والمعية باتفاق عالمي لفتح  
أسواق الاتصالات إنه يعتقد أن الوصول إلى  
الاتفاق بات وشيكا بحلول موعد النهائي في  
الـ 2٠ من أيلول القادم.

فيما لا يمكن تجاهل أن هناك بعضاً من مكامين الخطأ في هذا التقرير، فمثلاً لا يمكن تجاهل أن بعضاً من الملاحظات التي يشترك فيها بعض الدول لا تتعلق بالموارد المحددة، بل بالمشاكل التي تواجهها الدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب حلولاً شاملة ومتكاملة، وليس فقط حلولاً تقنية.

اللتمة ليمته إلى المنطقة يوم الاثنين الماضي الترحت فيه الفتح الكامل لاسيما الطبية إضافة إلى سوق خدمات الاتصالات الدولية أمام الشركات الأجنبية إذا لم يجد سكين من الدول الأخرى موضوعاً معاكلاً.

ولمحت الممرض الأخرى مهم الطلاب، كل من مزل-  
البرازيل وإيرانا والسعودية والهند واليابان والولايات  
الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وبعضها لغيرهم  
في ظل الأزمات من بين البلدان التي تعطله الولايات  
التحفة إن اشتركتها أمر حيوي ليصبح لانتقال  
الطالبي فنية.

وتقوم للربيع بشكل عام واستمرار أمراض العروق غير  
المنظمة.

وكانت مقاربات الاتصالات قد تم تبنيها إبان  
التيار حداثته، جولة أوروبية للجماعة الدينية  
في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧، استكمل لاحقاً في  
الولايات المتحدة، ألمانيا، واليابان.  
وقد استلزموا من الأوروبيين أن يؤموا اتصالاً  
للإسلام، أمر منهم لكل من البلدان التامس  
والتيمة على حد سواء، مع تسهيل المناسبة في  
التفاه، ووفقاً لقواعد التجارة العالمية التي  
علمها منظمة التجارة العالمية.





## ما بين التكتلات العالمية وأحلام السوق العربية المشتركة

# الدواء يشكو مـرارة

## «الجـبات»!

صناعة الدواء وهو التقليد بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وبموجب الاتفاقية يكون حق الاختيار في الصناعات في تحرير المنتج ليعتزل المنتج النهائي منعماً للاستقلال كما أن حماية التحضير غير كافية ويجب أن تعطى للمنتج الدولي النهائي ومع رسمه كما شهدته

الصناعات الدولية من ناعم تكني وتكتلات والشركات متعددة الجنسية يوزع الدكتور مصطفى إبراهيم مدير عام التصدير بالشركة القومية للأدوية بأن الجبات تعد دعماً للصناعات الدولية العربية من خلال الملكية الفكرية المقترحة تصل إلى ٢٠ عاماً ووضع قيود مشددة على

الصانع الدولي بنظام الاتفاق وأن صناعة الدواء تتطلب توفير احتياجات المستحضرات الصيدلانية بأسعار معقولة مع تحقيق عائد مستصحب صناعة الدواء العربية لسيرة الجبات ليزداد البيع على حق الاتفاق ١٠% وإثابة ٥% من المبيعات لمدة سنوات وتوريد الخامات وتكليف

العناية والعميئات المجانية في تقليل نقل التكنولوجيا من الشركات العالمية للشركات المصرية والعربية وينبغي أن تحقّق حلم صناعة دوائية قوية في مواجهة الجبات بخصّص نوعاً من التعاون الدولي فحري من أجل سوق مشتركة

محمد حسان

فنية غاية في الخطورة..

مارحلتها أدوة نحو سوق دولية عربية مشتركة في ظل اتفاقيات الجات، والتي اختلفت أعمالها مساء أمس ونظمتها الشركة القابضة للأدوية والاتحاد العربي لمنتجي الدواء وشارك في أعمالها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والدكتور سماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

وموضع الخطورة في أعمال تلك الأدوة أنها تطرأت إلى سوق صناعة الدواء في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة وكذلك حقوق الملكية الفكرية والفجوات والاستثناءات في اتفاقية الجات والأسواق الدولية العربية مع استعراض الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بالدواء والفسراء الموحد للدواء والتكتلات الاقتصادية على الدواء العربي مع اجراء صيغة المصالحة المتبادلة بين الشركات الدولية العربية وصولاً إلى سوق عربية توالدة مشتركة.

وأذا كانت الاتفاقية قد وضعت ضمن مبادئها قراراً مبدئياً حرية التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها وليس من علاقات الدول الأعضاء ورغم المستوى المعيشي وتوسيع نطاق الإنتاج مع تسهيل التفاوض والتعاون في حل مشاكل التجارة إلا أن المبادئ الأساسية تضمنت مبدأ في غاية الخطورة على





المصدر: الشعب

النشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ: ١٩٩٦

البيانات تبيد  
صناعة  
شركة العربية

# ١,٥ مليار دولار خسائر مصانع الدواء و٥٠٪ انخفاض في الإنتاج

## ليلي عبد الحميد

الإشاعة منتشرة لها بمصر برأس مال لا يجاوز ١٠٠٪، ومن للتدقيق أن يتجاوز عدد هذه المصانع الحديثة عدد شركات القطاع العام في العراق.

ويضيف أن المصانع العربية في سورية حاليًا تنامي ٥٠٪ من المبيعات المحلية، ومالًا يزيد على ١٠٠٪ من الخدمات الدولية التي يستورد منهاها من الخارج.

ويطلب د. مصطفى باخمام السعيد العربية والفصل على وضع استراتيجيات طبية وصحية من أجل مصالح المواطن العربي، وإلغاء شركات متعددة الجنسيات من الدول العربية لاستخدام الأدوية.

ويخلصه المستشفيات الدولية للتجارة والفرد د. مصطفى في نهاية رورته الفصل على تأسيس الشركات والتوسيعات وحمل شملة موحدة خلال الفترة الانتقالية.

والانتقالية الجات بهدف إيجاد صناعة دولية عربية قوية في ظل المنافسة للدواء محسوب للمواطن العربي على الدواء بسعر مناسب.

## حقوق الملكية الفكرية

ول دورته وبمؤثرين انتقالية الجات ومنظمة التجارة العالمية يقول الدكتور زيار جرجانة -رئيس اتحاد منتجي الأدوية والمستلزمات الطبية العربية- إن الاستثمارات الأجنبية ستكون أكثر مفعلة تأثيرًا وانتقالية فيما يتعلق بمقوق الملكية الفكرية.

ويجده د. تازر مجموعة من الأفكار للانتقالية على الصناعة العربية من بينها:

- تدرج الانتاج المحلي العربي
- بعد انقضى مدعاه لكم للتصنيع من الأدوية التي ينتجها المنتج النهائي منها
- برباطة اختراع على صهرها عن صخرين
- علمه ويعد هذا الأمر لرباط المنتجات
- الخوائية الأخرى لنفس الشركات أو
- المصانع العربية بليل لشمال حجم
- السلة التصنيعية للشركة الواحدة.
- التصنيع على المستويين

في ظل انتقالية الجات تصبح الصناعة الوطنية مهددة بالهوان ليس على مستوى مصر وحسب، بل على مستوى العالم العربي كله وبخاصة في ظل غياب المشروع القومي العربي وتلك الدول والسياسات، وقد استثمر قطاع الدواء العربي حجم الأخطار القائمة عليه من جراء الانتقالية فاعده مدته واستثمر رجاله في التوسع الخاسر في أكلان الأنظمة الحاكمة عليها تاليف وتكاد الصناعة المحلية من المنافسة الانتقالية باستغلال الفترة الانتقالية. وفي هذا الإطار عقد اتحاد منتجي الأدوية العربية لدواء القاهرة مؤخرًا وفيها تكشفت الحقائق وتبين الخطر من خلال أرقام الخسائر لقائمة العرب والمكاسب التي ستعقلها إسرائيل والقرب من جراء «الجات» في مجال الدواء مما يستدعي وجود استراتيجية قوية في معالجة قبل طوفان الأول.

ول دورته التي شهدها الدكتور مصطفى إبراهيم محمد -رئيس الوزارة لشؤون التصنيع- الدواء في مكتبه في القاهرة الأسبق- بطولان الانتقالية الانتقالية وانتقالية الجات وانسحابها من الصناعة المحلية العربية وتراجع الدواء كعد أن مصر قد انتهت لأسباب من هزتها توسيع جبهة مراهبة انتقالية الجات والاستفادة من الفترة الانتقالية واعتمدت في الأسس على توفير احتياجات المستشفيات المحلية البلاد بأسعار مغالية، حيث بلغ استهلاك الدواء لعام ١٩٩٤، ٣٦٩٠ مليون جنيه منها ٢٩٢ إنتاج محلي و ٢٧٧ مستوردة وثبات نسبة الإنتاج محليًا لتترا إلى إنتاج شركات جديدة للأدوية بملكيها القطاع الخامس في السنوات الأربع الأخيرة. وبلغت كمية إنتاج الدواء لشركات القطاع العام ٢٦٠٪ من إجمال الإنتاج بينما بلغ إنتاج القطاع الخاص والشراء ٨٠٪.

ويذكر د. مصطفى أن العمل الانتقالية الجات يستلزم وعيًا كبيرًا خصوصًا أنها ستتطلب فهم نقل التكنولوجيا من الشركات المحلية للشركات المصرية في صناعة الدواء نظرًا إلى إجماع الشركات





المصدر: الشرق

التاريخ: ١٩٩٦/٢/٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. مسعود إبراهيم

**٤٧٪ زيادة  
في صادرات  
إسرائيل في  
ظل  
السلام  
و١٠٠٪ ارتفاع  
في واردات  
العرب**

والزمن  
ومستودعات  
الأوروبية  
والمتخصصين  
للسلعة المروية.  
• تنسيق  
لرخص البحث  
وال تطوير لإيجاد  
واستحداث طرق  
تصنيعية جديدة  
للتجارات الدولية  
ببرامات اختراع  
تأدية للعمل ولا  
يسمح بملح  
تس للتعلم  
واستحداث طرق  
جديدة في  
عشرين عاماً، مما  
يؤدي إلى تخلف  
الصناعة الدولية  
العربية عن لدى  
العولمة  
• زيادة  
إسعار للتجارات  
الدولية وبالأخص  
العربية  
الاختراع  
للتصرف في جميع  
أوجه التصنيع  
والاستغلال  
التجاري.

وفي دولته  
بمليون دولار، نتائج اتفاقيات السلام مع  
إسرائيل في سوق الدول العربية، وأقول  
د. محمد إدريس صيام نائب المندوب  
بالقمة بين صادرات إسرائيل في  
للسنة الأخيرة تضاعفت بمعدلات  
متفاوتة، حيث بلغت ٢٧٦,٢٠ مليون  
دولار عام ١٩٩٤ مقابل ١٨٧,٩٠  
مليون دولار في عام ١٩٩٣ أي بزيادة  
١٧٪، كما تضاعف حجم الواردات من  
للتجارات العالمية من ١٤٧,٠٠ مليون  
دولار عام ١٩٩٣ إلى ٢٤٧,٠٠ مليون  
دولار في عام ١٩٩٤ بزيادة ٦٧٪ تقابل  
٢٣٩ مليوناً مستغللاً من نسبة للتجارات  
صناعية.





وأقرار متطلبات تسجيل الأدوية وموافقة الاتحاد للتكهن من مطابقتها ووضع تشريعات موحدة لجميع الدول العربية لتسهيل التداول فيما بينها وضمان تطبيق شروط رقابية واضحة على الأدوية مما يرفع من مستوى العلاج العربي ويحفظ الجاني على الناس.

### شروط إنشاء سوق عربية

إنما الدكتور زكريا جاء -تأنيب صياغة مصر- ليلخص وجهة نظره في مجموعة من النقاط الرئيسية تتمثل في توافر الشروط اللازمة لإنشاء سوق عربية مشتركة ومن بينها الرغبة الحقيقية في إقامة هذه السوق ووجود درجة من التوازن في قسمة التقدّم وأسمان الصرف ومستوى التقدم التكنولوجي وتسهيل ومنح الإغانات الجسدية والمعاملات الحكومية. ويشرح إلى أهم المشاكل التي تواجه إنشاء السوق العربية وفي أن الدول التي بها منظمات دوائية كـ مصر والأردن والإمارات لم تحصل إلى استراتيجيات مقبولة لقيام السوق المشتركة ويرجع ذلك إلى أن نمط الإنتاج في كل الدول واحد ولم تتجوز الشركات العربية في إنتاج مستحضرات منظم على بحث مطبوع إلا تأخر. ويشير د. جمال إلى القيود التي ستعرض في ظل التصور الكامل للتجارة العالمية، حيث يتضامن دور أي شكل إقليمي بالإضافة إلى ما يملئه من جراء التقليد السليم لمفهوم الملكية الفكرية.

ويشير د. فوزان إلى استفسارة إسرائيل، من العملية السلمية، حيث ارتفعت حساباتها بشكل ملحوظ وانخفضت وارداتها منذ بدء تطبيق اتفاقية التسوية، بينما سببت المقاطعة العربية لإسرائيل على مدى ٤٠ عاماً خسائر لها تقارب حوالي ٤٥ مليار دولار حسب تقديرات الغرف التجارية الإسرائيلية.

وتتخذ مناصرة -كما يقول د. فوزان- إسرائيل على سبع جامعات ومراكز بحثية تتعاون مع المستشفيات الفلسطينية والتي تشكل سوكوت بحث وتطوير للمنظمات الحكومية الصهيونية ويتم تخصيص ١٠٪ من ميزانية البحث العلمي لهذه الغرض. كما تقوم إسرائيل بتوفير تمويل

للمنظمة الدوائية من لائزاتية وقدر ٢٠٠٠ مليون دولار أي بنسبة ٨٧٪ من تكلفة البحث الطبي، في حين تشارك مصادر أجنبية بنسبة ١٦,٢٪ ويساهم القطاع الخاص ومصانع الأدوية بنسبة ١,٤٪ والقطاع الأكاديمي بـ ٨,٢٪.

وتسعى إسرائيل حالياً لأن تلتزم الأسواق الدوائية العربية خصوصاً أن أكثر شركتين إسرائيليتين قد أنشأتا شركتين دوائيتين في الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في مجال البحث الطبي بإسرائيل لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار لكل منهما وتسمى أيضاً لإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية والتجارية لتصل إلى التنمية الكامل وترفع اتفاقيات مع منظمة تعهد على التكاليف وتمويل التفكير داخل الحلف العربي ليكون السلام بين العرب وإسرائيل على حساب السلام بين العرب أنفسهم.

### انخفاض الإنتاج

#### الدوائى العربى

ويترجم الدكتور خسان وغيره من سميد -الملكة العربية السعودية- إلى واقعته وموازن: التقديرات في اتفاقية حماية الملكية الفكرية أن ينخفض حجم الإنتاج الدوائى العربى بما يعادل ٥٠٪ مقابل ارتفاع لفترة استهلاك الأدوية بما نسبته ١٠٠٪ أو أكثر نتيجة قوة بين دعموا لتسويق المنتج والارتفاع سعر الدواء ومن لتقوم أيضاً أن تبلغ خسائر للصانع الدوائى العربية من جراء تطبيق اتفاقية الجات ما يعادل ١,٥٠ مليار دولار. وطالبت د. في أحمد -الملكة الأردنية الهاشمية- أن وثقتها متوجهة للتقدميات، بشروط التكامل والعمل الجاد لوضع استراتيجية واضحة لإنهاء سوق دوائية عربية مشتركة









للبحوث و التدريب و المعلومات

للمصدر:

التاريخ: ٩ مارس ١٩٩١

## دول مجلس التعاون الخليجي تبنت تأخير «الجات» على تجارتها الخارجية

يكتسب اجتماع الخبراء الاقتصاديين بدول مجلس التعاون الخليجي الذي يبدأ أعماله اليوم في اللامعة أهمية خاصة حيث يأتي في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تشكل تحدياً كبيراً للاقتصاديات الدول الناشئة بصفة خاصة.

ويشارك في الاجتماع خبراء من مؤلف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الكتكاد» وممثلون من منظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومستوفى النقد العربي وجامعة الدول العربية.

ولقدبر وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى أن الاجتماع سيناقش هذا من القضايا الاقتصادية على رأسها تأخير اتفاقيات الجات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، واتخاذ ضمانات لعمالية دول المجلس من المؤسسات الاقتصادية المحتملة.





للتصدير - العالم العربي

التاريخ - 1.5 مارس 1997

للبحوث والتدريب والمعلومات

رئيس الاتحاد العربي  
للصناعات الدوائية - 5.5 مليار دولار

## الواردات العربية من الدواء عام 2000

□ القاهرة - عبد الناصر محمد

أكد الدكتور نزار جريانه رئيس الاتحاد العربي للدواء والمستلزمات الطبية أن قيمة الواردات الدوائية من الدواء ستتضاعف بنسبة 100% مع تطبيق اتفاقية الجات فيما يخص الملكية الفكرية وتصل إلى 5.5 مليار دولار مشيراً إلى أن الإنتاج العربي من الدواء لا يغطي سوى نسبة 40% من حجم الاستهلاك للحل البالغ عام 1995 نحو 4 مليارات دولار وأن متوسط نصيب الفرد العربي من الدواء لا يتجاوز 15.4 دولار في الوقت الذي يصل فيه متوسط استهلاك الفرد في أمريكا الشمالية إلى 297 دولاراً وفي أوروبا الغربية 197 دولاراً وفيما يلي نص الحوار الذي أجرته «العالم اليوم» مع الدكتور نزار جريانه خلال زيارته للقاهرة مؤخراً.

○ ما هو وضع صناعة الدواء العربية في الوقت الحالي وما مصرها بعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية طبقاً لاتفاقية الجات؟

■ الصناعة الدوائية العربية ما زالت في مرحلة الصناعة التشكيلة بمعنى أننا نستورد المواد الخام في معظم الحالات من الخارج ونقوم بتصنيعها على الرغم من أن هذه المواد تتمتع ببراميل اختراع لأجانب والقوانين العربية في مجال براءات الاختراع تغطي الحماية لطريقة التصنيع وليس للمنتج النهائي وإن حالة تطبيق الجات فإن أحد شروط الانضمام هو أن تتصرف الحماية بالإضافة إلى طريقة التحضير إلى المنتج النهائي أي سيكون محظوراً على الصناعة الدوائية العربية التعامل بأي مركب لم تنته مدة امتيازته وهو حسب الجات 20 سنة من تاريخ اختراعه لنا فالصناعة الدوائية العربية عند تطبيق تلك الاتفاقية ستكون متأخرة 20 سنة عن العالم المتقدم





١٥ مارس ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

يتجاوز نصيب الفرد فيها عن 2.6 دولار سنوياً.  
○ كيف يمكن الخروج من مأزق صناعة الدواء؟  
■ الخروج يمكن في قسم سوق دوائية عربية مشتركة على أن تكون سوقاً تكاملية وليست تنافسية واتخاذ موقف عربي موحد من اتفاقية الجات وأن تكون لدينا أفكار لتصنيع الأغذية الدوائية في الوطن العربي بدلاً من استيرادها من الخارج وفي هذا النطاق يقوم الاتحاد حالياً بمسلة تجريبية بإمكانية الفراء المشتركة لشركات الدواء التي تديرها بعض الدول العربية في إطار برامج التخصصة بها بواسطة الاتحاد أو للصناعات المنتمية إليه وفي حالة نجاح تلك التجربة سيتم التوسع في تطبيقها من طريق إقامة مقر ومراكز دوائية عربية مشتركة.

○ هل سجل الاتحاد دخول دواء إسرائيل لسلاسل سوق العربية؟  
■ ليس هناك دواء إسرائيلي مسجل في أي دولة عربية ولا يسمح باستيراده رسمياً وإن وجد في بعض الأسواق العربية فإن ذلك يكون من طريق التهريب وعلى نطاق شخصي جداً والاتحاد ينيء إلى ذلك جيلاً وهو ضد التعاون مع الجانب الإسرائيلي في مجال صناعات واستيراد الدواء.  
○ ما هي المعلومات الواجب توليها لإقامة سوق عربي للدواء؟

■ يجب أولاً توحيد شروط تسجيل الدواء في الدول العربية بمعنى أن الدواء المسجل في مصر مثلاً يجب تسجيله تلقائياً في دول الخليج وبقية الدول العربية حتى يكون هناك سهولة

ولا تتجاوز 1.5 مليار دولار في جميع الدول العربية ومن المتوقع أن تصل إلى 2.5 مليار دولار بعد تنفيذ المشروعات الدوائية المخطط تنفيذها في البلدان العربية والمساعدة على تنفيذ نسبة 40٪ من الواجبات العربية من الدواء وفي هذا السياق يطالب الاتحاد العربي للصناعة الدوائية القطاع الخاص العربي بالتوسع في تلك الصناعة ويقوم الاتحاد الآن بتأسيس مكتب علمي خاص به يقوم بعمل دراسات الجوى وتقييم الفرص الاستثمارية في مجال تلك الصناعة وتقديمها للمستثمرين وزجال الأعمال العرب بالمجان.

○ كم يقدر نصيب المواطن العربي من الدواء؟

■ تصل حصة الفرد العربي سنوياً من الدواء إلى 15.4 دولار في الوقت الذي تبلغ فيه

حصة الفرد في أمريكا الشمالية إلى 297 دولاراً وفي أوروبا الغربية 197 دولاراً وفي اليابان 419 دولاراً وفي إسرائيل 89 دولاراً وجنوب أفريقيا 44 دولاراً وهذا يوضح تفضي نصيب الفرد العربي من الدواء الذي يقل كثيراً عن نظيره في البلدان المتقدمة وكذلك عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 45 دولاراً للفرد.

وعلى مستوى الدول العربية يأتي الأردن في دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الأولى بمتوسط يبلغ 52 دولاراً سنوياً يليه المواطن الليبي 32 دولاراً والأردن وسوريا ولبنان والمغرب 22 دولاراً ومصر وتونس والجزائر والمغرب وجيبوتي 11.5 دولاراً واليمن 6.2 دولاراً في حين يأتي مواطني فلسطين والسودان وموريتانيا والمومال في المرتبة الأخيرة ولا

○ هل يمكن القيام بضوء العربية؟

■ صناعة الدواء العربية خضت خطرات ملموسة خلال العتدين السابقين وقد تضاعف حجم الانتاج الدوائي العربي من 345 مليون دولار عام 1975 إلى 700 مليون دولار عام 1980 ووصل إلى 315 مليون دولار عام 1987 ثم حوالى 1.7 مليار دولار عام 1994 أما من تطوير الاستهلاك العربي فقد ارتفع من 785 مليون دولار عام 75 إلى 1.8 مليار دولار عام 80 ثم ارتفع إلى 2.4 مليار دولار عام 1987 وارتفع إلى 4 مليارات دولار عام 1994 الأمر الذي يعكس الانخفاض الواضح في نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك التي تراجمت من 44٪ عام 75 إلى 34٪ عام 1987 ثم ارتفعت إلى 45٪ عام 1994 ومن المتوقع في ظل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية أن ترتفع قيمة صادرات الواردات العربية من الدواء إلى 5.5 مليار دولار بحلول عام 2000.

○ هل يمكن تقدير حجم الاستثمارات العربية الخاصة في مجال الدواء؟

■ يجب أن نعلم أولاً أن صناعة الدواء العربية هي صناعة خاصة خالصة باستثناء مصر وسوريا والتي بدأت مؤخراً في طرح الشركات التي تديرها إلى القطاع الخاص وحجم الاستثمارات الخاصة في الصناعات الدوائية مازالت قليلة

الانتاج العربي

من الدواء لا يغطي سوى 40٪ من حجم الاستهلاك





للمصدر: العالم العربي

للتاريخ: ١٠ أكتوبر ١٩٩٦

للبحوث والتحريب والمعلومات

ن انتقائه دون عوائق مع الغاء  
جميع المواجز الجمركية على  
استيراد الدواء العربي بواسطة  
الدول العربية مع دراسة  
متعمقة للخصائص الدوائية  
العربية والاستفادة القصوى  
منها بطريقة متباعدة بين  
الدركات العربية.

○ أخيراً هل يمكن القضاء  
الضوء على التجارة العالمية  
من الدواء؟

■ تعتبر صناعة الأدوية من  
أضخم الصناعات العالمية حيث  
بلغ استهلاك العالم عام 1994  
حوالي 256 مليار دولار والدول  
الصناعية بعدد سكانها البالغ  
حوالي 800 مليون نسمة أو  
14٪ من سكان العالم تستهلك  
84٪ من الدواء بينما الدول  
العربية تشكل حوالي 4.5٪ من  
سكان العالم تستهلك فقط 1.5٪.





عصام زعزل



هل اصيب رجال الاعمال بصدوى المثقفين؟  
 عدوى المناقشات وتنظيم الكلمات وترتيب مجالس الجدل واستدعاء القفون والاهام واعتبارها جزءا من  
 الموجودات الحياتية...  
 السؤال على نحو آخر: هل يسمى رجال الاعمال الى استبدال مهنة المشريرين بالمشروعات بمهنة المشريرين  
 بالانكار والرواية؟  
 السؤال لم يتوقف عن «الآن» والاحاج بمناسبة المادة المستعجبة التي تقدمتها غرفة التجارة الامريكية  
 بعنوان: «دور مصر في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للشرق الأوسط»  
 دعى المصديح: الأستاذ عصام زعزل رئيس تحرير الامرام  
 الاقتصادي. واعتذر. والكتور على الذين هلال عميد كلية الاقتصاد  
 والعلوم السياسية. واعتذر..  
 وشارك بالفهم الكثرة على مكرم عبيد مستشار البنك الدولي  
 والكتورة هبة خنوزة رئيسة منتدى  
 البحوث الاقتصادية والكتور هاني رزق  
 رئيس شركة ميناء لاند. والكتور محمد  
 تيمور رئيس المجموعة المالية المصرية.



عصام زعزل



د. علي الدين هلال

# المثقفين أصابت رجالات الأهرام





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر

العدد ١١ لسنة ١٩٩٢

التاريخ

١١ مارس ١٩٩٢



منى مكرم عبيد

حملات الترويج، قال: إننا لم نتعرف بعد على الصورة التي «نسوق» بها مصر للعالم الخارجي، لم نكتشف الشفرة التي تفتح خزائن البنوك والشركات والمستثمرين إسرائيل نجحت في ذلك، وكذلك الهند وبنجي والبحرين ودول النور الاسيوية. امامنا فرصة ذهبية للتسويق. اعني بذلك القمة الاقتصادية الثالثة للشرق الاوسط وشمال افريقيا المقرر عقدها في القاهرة في نهاية اكتوبر القادم. وقدم محمد تيمور رؤيته المجهوم للقيادة الذي ترصد مرأت امام المائدة المستديرة. نعم إننا نتحدث عن قيادة مصر. والقيادة مسئولية. وعلى من يتولى هذا المركز أن يعمل لصالحه وصالح الآخرين في نفس الوقت. ولا

رؤية تمكنها من قيادة المنطقة بينما تشغل مصر بتجديبات ضاغطة مثل البطالة وتفسخ السكان وقضايا الحركة الازمائية. وعلى مصر أن تصل أولا إلى نظام استراتيجي في المنطقة. وأن تستمر في تعزيز تجربة الإصلاح الاقتصادية فلا قيادة تون قوة اقتصادية ولا دور تون موارد. تفرض هذا الدور وتؤكد عليه.

وقد تمت هبة خدمية معالجة ومكتومة. فالتجديبات متحذرة. والفرص محطوة للغاية. امام القاهرة تجديبات الجاه والعملة وملاحقة ثورات العصر. وكل من التجديبات الثلاثة يلقي الأنوار الوطنية ويفتح الطريق امام الأنوار الاقليمية.

والأنوار مصحونة. أو على الأقل مرهونة بمواجهة حاسمة مع المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية: المصرية وغير المصرية. كل هذا موهون ايضا باتساع للبنية المستشفية لرأس المال وتميزين للصداقية وخروج الدولة من مشروعات البنية الأساسية مثل للكهرباء والماء والغاز والاتصالات والطرق والنقل...

واستمد هاني ربح رؤيته من تجربته كرجل أعمال يدرك أهمية التسويق

قدم محمد شليق جبر رئيس الغرفة موشوع للناقشة قائلا: إن عددا من اللاعبين الدوليين والاقتصاديين يتسابقون بحماس لاعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية للمنطقة. وأشار في هذا المجال إلى الأردن وتركيا وكلاهما حدد رؤياه وأدواته ومواقفه.

وقال إن مصر وبسعت خريطة السلام السياسي، لكنها لم تضع تصوراتها للسلام الاقتصادي.

القضية براف. ومستغزة. وتغري هينصب ملكة مواعة.

وتعمد المنظمين «تسخينه» للناقشات بصورة عدد كبير من الشخصيات من ثلاث شرائح: رجال أعمال وصحفيين وكاديميين أعضاء في مراكز بحثية متقدمة. وكان على رأس المشاركين الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق ورجل الأعمال البارز. والدكتور عبد الرحيم شحاتة محافظ الجيزة.

وتعددت النقاشات الأربعة تقديري: رؤية وتحديث...

قالت منى مكرم عبيد: إن إسرائيل هي المستفيد الوحيد حتى الآن من السلام الذي صنفته مصر. إن لديها





١٦ مارس ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

للإيرادات النسبية التي ترسختا للتفوق على الآخرين. لدينا التاريخ والطبيعة. ليس هناك دولة في العالم تلك ما نملك من تاريخ. وفي هذا لا نستطيع إسرائيل المنافسة. وكذلك تركيا. كما إن الطبيعة لا تقبل المنافسة. لدينا ٢٠٠ يوم شمس في السنة. تلك ميزة لا تتوافر لتركيا وأدنا للشواطئ التي تطل على الشمال والجنوب تلك ميزة لا تتوفر لإسرائيل. هل نستطيع تسويق هذه الميزات النسبية التي تتميز بها على الآخرين.

واختار محمد رشيد تجارة



هاني زيد



هبة حدوشة

أمل من القيادة إذا استمر القائد يعمل لصالحه فقط.

وإذا أرادت مصر أن تقود فعلها ان تلتزم بتحقيق مصالحها ومصالح الجيران. وإسرائيل واحدة من الجيران. علينا أن نعتد بذلك. وننتقل عن مشاعر الغداء والكراهية والشك... واختصر شفيق جبر كل هذه الأفكار في سؤال واحد: إذا كنا نتفق على قيادة مصر... إذن ما هي المؤهلات التي تقدم بها مصر لاحتلال مركز القيادة.

وتفقت الاقتراحات.

تحدث أدهم عن ميزته الثقافية. إن مصر لديها آلة إبداع متعددة

المنتجات سينما، تلفزيون، طباعة، فنون تشكيلية مسرح، صحافة، راديو وغيرها. والثقافة إحدى صناعات العصر. وهي التي سمعت أمريكا على احتلال مواقع القيادة في العالم. ويتمتع مصر بميزة نسبية لا تتمتع بها دول الجوار مثل إسرائيل وتركيا. كلتاهاما بالقطع غير مؤهلة لغويا على الأقل لتقديم الأبداع الثقافي للأمة للوجدان العربي. لذا لا نعمل على تمسين وجود هذه للتجارب وتوطينها في تعزيز المركز القيادي للقاهرة.

واقترح الدكتور أحمد فودة التركيز على السياحة. هذا القطاع لديه كل



شفيق جبر



محمد تيمور

والترانزيت. ووصفها بأنها مجال لم تقترب منه بعد رغم أن مصر أكثر الدول أهلية لهذه الوظيفة.

إننا نملك كل البنى الأساسية لتجارة الترانزيت. لكننا لم نستثمر منها شيئا. نملك قناة السويس والموانئ والمطارات. لكننا نتشكك كثيرا في كل الوسائل التي تسمح لنا بأكبر الانوار. إننا نتشكك في نظرية المناطق الحرة. ونطاردنا بالاتهامات. وتعامل معها بمنظور الجرمية والاحتراف. هكذا تعاملنا مع بور سعيد. وطارنا مشروعات الترانزيت. كما طاردنا السوق الصرة الأجنبية في مطار القاهرة.





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للصحة

للأهرام الاقتصادية

للصحة

١١ مارس ١٩٩٦

عن أي استثمار في الصناعة والخدمات.

وناقش الدكتور سيد عطية الموقف من منظور مختلف. قال إننا لم نتجع في تسويق مصر رقم الامكانيات الهائلة التي طرحت على اللاندة المستديرة. السبب في ذلك إن لدينا ثلاث نخب متصارعة ومتنافسة: رجال الأعمال والمثقفون، والبيروقراطية البيروقراطية تحكم وتتحكم ولا تريد أن تفرط فيما لديها من سلطات مهما تطلعت الأرباح العامة للمجتمع.

للمصري.

وصدقت هبة حدوسة على إقتراح هاني دق. وقالت إن القيمة المضافة من الاستثمارات الزراعية أعلى بكثير من بعض مجالات الصناعة والخدمات.

واشترك رائد لهيطة في مناقشة إقتراح تجارة الترانزيت. وقال إن مصر تستطيع تحقيق ذلك خلال ثلاثة شهور لا أكثر ولا أقل. يكفى أن نعلن تحويل موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس مناطق حرة وتقديم لها النظم الخاصة. يبقى بعد ذلك تسويق هذه للرافق بكم وكفاءة.

واستحسن هاني دق إقتراح التماثل مع الشركات متعددة الجنسية. وقالت هبة حدوسة إن مصر تستطيع أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه الصين لو أصطلت التماثل مع الشركات متعددة الجنسية التي تملك التكنولوجيات المتقدمة.

وانتهت المناقشة المستديرة دون أن يشارك في الحديث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. والدكتور سمير طوير رئيس اللجنة الانتصافية بالحزب الوطني. وصالح الدين حافظ مساعد رئيس تحرير الأهرام وغيرهم من اهل الفكر والثقافة.

لماذا لا نتخلى عن الشك ونقترب من اليقين. ونعمل على إقامة مناطق لجسرة الترانزيت في موانئ الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس وميناء. لماذا لا نقيم سوقا هائلة في مطار القاهرة. وأخرى في شرم الشيخ. وثالثة في مطار العريش.

وأضاف محمد رشيد: إن القيام بدور مستزايد في مجال تجارة الترانزيت لا يتم إلا بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية. هذا المستوى من الشركات ينجح في توزيع الميزات النسبية التي تمتع بها الدول.

واقترح الدكتور عادل بشاي الامتياز بالجامعة الأمريكية الاضمام بتجارة المعلومات. إن لدينا ميزات نسبية في هذا المجال. لدينا عدد مستنام من شركات البرمجية. ولدينا آلة هائلة للنتاج الثقافي والفكري والتعليمي. ولو حدث تزاوج بين الاثنين فإن مصر يمكن أن تتحول إلى قاعدة لتجارة المعلومات.

ولفت هاني دق الانتباه إلى الميزات النسبية في مجال الزراعة. وقال: بالمصارعة. إننا نشعر بالفشل من العمل في الزراعة. أو من اللول بأن مصر دولة زراعية. على العكس من ذلك نشعر فائدا بأننا بلد زراعي رغم تقدمها الهائل في مجال الصناعة. ثم إن الزراعة لم تعد حرفة بسيطة. بل أصبحت ساحة لاحدى ثورات العصر. اعنى الهندسة الوراثية.

وقال إن كل استثمار في الزراعة لا يقل جدوى

ورجال الأعمال معا.

وتلك إشكالية تسد الطريق أمام الجميع. ونحس كل نخبة في دقيته مسكون بالشكوك والهواجس. ولا خلاص من هذه الإشكالية إلا بالتطبيع بين النخب الثلاثة. علينا بتعزيز وسائل التطبيع. قبل الحديث عن تسويق الدور القيادي للبلاد..

وقدمت داليا خليفة مقترحاتها في شكل أسئلة: لماذا لا نتحدث عن

للتعاون العربي العربي بدلا من التعاون الشرق اوسطى. إن فرصتنا في القيادة العربية أفضل من الشرق اوسطى لماذا لا نصول جذب رؤوس الاموال العربية بدلا من الأجنبية. بعض المقترحات خضعت للمناقشة والتطيل. مقترحات داليا خليفة مثلا ناقشها محمد تيسر قائلا: إن رؤوس الاموال العربية تفشل الاستثمار في مجالين: الأول للامنية والعقارات ولدينا مؤهلات لجذب جزء من الاموال العربية. لكننا لا نقيم التمهيلات المناسبة للاستثمار في مجال العقارات. وطينا ان نخطف من القيد. وتختطف من الشكوك لتضجج خلق رؤوس الاموال العربية للعقارات





## العلم في حياتنا

### تانون براءات

### الاختراع

### بعد اتفاقية الجات

منذ سنوات طويلة فقد اصبحت  
عشرون عاما وعشرين قانون براءات  
الاختراع - منذ اكثر من عشر سنوات  
وهذا القانون كان موضع تعديل لم  
يتم -

والقانون يشكك الحالى وموقعه  
قانون اهتم بالاختراع واهمل  
الجوهر الى حد كبير - فالى ان  
يمكنه التقدم لكن براءات الاختراع  
ليسجل براءات اختراع بغيره ولهم  
ان يدفع ٢١ جنديا للتسجيل - وماذا  
بعد ذلك؟ فعلى ان يـ في براءة بعد  
تسجيلها كانت في مناطق الاوقات  
تلك عند هذا الحد للفترة - اما ان  
تذهب الى مراكز البحوث للتحفة  
والجملات ادراسة جديتها وصحتها  
وهذا لم يكن يحدث في اغلب الامم.  
وهذا يجب ان نضع حكمة زمن  
الاختراعات العلمية بسرعة حطقت  
تدعى من العلم قديريا واصبحت  
الاختراعات التي تعتمد على العلم  
والاكتراولوحيا هي الاختراعات  
مخصصة منها من مراكز البحوث  
ومعامل الاختراع والفرق من لظهور  
يعمل اسنويات طويلة يخرج بعضها  
في النهاية ابتلاء جديدة للعلم اما في  
مصر فقل لان القانون لا يقدم براءة  
اختراع يقول فيها انه اختراع سبيلة  
تمشي بالنام وهو يعطيه عمله لعدد  
ما يكون عن علم للمخترع وعلم  
العلم.

والآن وبعد اتفاقية الجات وما  
تضمنه بنودها من مولا للعلماء اعلى  
حقوق للكافة للفترة مثلا نحن  
لناطونا

ان بعض الخبراء يرى انه لم يعد  
هناك محالا لاستصلاح اية تشريعات  
بشرافية او لتعديل في تشريعات  
للفترة الا بغير واحد هو الاستناد  
من الاحكام المستند الى لقررة الدول  
القائمة.

وهذه لتأثيره كما جاء في رسالة  
المستشار عاكف العزى رئيس لجنة  
اصد لقانون براءات ليرود عليها  
بانه اذا كانت الاتفاقية بانه في حق  
اقولة واعتبر قانونا من قوانينها  
انه لا يضى مستويها عدم وضع  
قانون خاص بتنظيم براءات الاختراع  
او لتعديل في القانون للبلاد بما لا

وتعارض مع احكام الجات ان  
تطبق الحق الخاص بحقوق  
الكافة العربية بالخاص كما تم  
الترجمة لاتفاقية رئيس لجمعية  
لجنة الصناعة وضع لتشريع  
الحالى فنى لتأثيره اصر بالاحكام  
الجوهرية او للتأثيره الى تطل بها  
هذه الاتفاقية والتي تترك له للتقدير  
لل دولة - يشاف الى ذلك انه يوجد  
لدينا قانون خاص ببراءات الاختراع  
ويشكك في انه يتبع لاصحاب  
للاشروع الخاص بها - وتتمثل بعض  
هذه التبعيات في ما يلي للاشروع  
الخاص الحق في اصحاب براءة  
باعتها وكيس باسم جهة فيهم  
واستحدثت نماذج للتحفة وهي تهم  
للمصريين ليسر هياول اختصاص من  
البراءات بالخاص لاي نوعي لتطور  
البراءات دون الشخص الذي انشأه  
حاليا - لم نوضح بعض لاسال  
الى كانت محل خلاف في الارز مطقة  
بالقانون القادم.

وهذه لتأثيره لاختصتها منصفة  
للكافة العربية بخصيص حيث وصلت  
بعد ذلك لاتفاقية الجات نموذا  
للاشروع قانون خاص ببراءات الاختراع  
تستوي به الدول عند وضع التشريعات  
الخاص بها - وبالمسوية للفترة  
الاتفاقية لايها مشاركة لكل دولة  
حسب ظروفها مع العلم بانه لا يوجد  
اي نص بالاتفاقية يوجب ضرورة أخذ  
لأن اللجنة بالفترة لاتفاقية لاختراع  
مثل هذا القرار هو الطبع لقرار  
سبيلة للدولة لتمتص ليه سلطانها  
كلية.

### باحث





للبحوث و التدريب و المعلومات

للمصدر:

الإعصار الاقتصادي

التاريخ:

١٨ مارس ١٩٩٢

نظمت المجموعة الاستشارية العربية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بعمكة المكرمة صباح يوم الثلاثاء الماضي ندوة حول اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاديات الدول العربية والتنمية، واستمرت الندوة ٣ أيام بخلق بئر امباز.

ناقشت الندوة المعالم الرئيسية لاتفاقية الجات والعلاقات الاقتصادية المعاصرة وأساليب التسويق والجوهر في ظل الجات وأسس التسويق الدولي والآثار السلبية والإيجابية للاتفاقية، حضر الندوة لطفى من خبراء وأساقفة الاقتصاد ورجال الأعمال المصريين والسعوديين.

**ندوة حول «الجات» وآثارها على الاقتصاديات العربية**



د. عبد الفتاح بياح



د. عبد الوهاب السيد



السيد عبد الله بكر تونس



د. عبد الوهاب السيد





افتتح الندوة الأستاذ الدكتور /  
على لطفى رئيس مجلس الوزراء  
الأسبق، وشارك في أعمالها أ. د.  
سمير طوير رئيس اللجنة  
الاقتصادية بالحزب الوطني ونائب  
رئيس جامعة الزقازيق و أ. د. فؤاد  
شاكور مدير عام الرقابة على  
البنوك، وأ. د. أبو بكر متولى أستاذ  
الاقتصاد بجامعة حلوان / أ. عصام  
رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام  
الاقتصادى وعدد من اساتذة  
الاقتصاد بالجامعات المصرية ومن  
الجانب السعودى سمادة / عبدالله  
يكر رئيس نائب رئيس الغرفة  
التجارية الصناعية بمكة المكرمة /  
نبيه قطب الأمين العام للغرفة  
التجارية الصناعية بمكة المكرمة  
وأ. إبراهيم بروجيسى مدير إدارة  
البحوث والتدريب بالغرفة وصرح  
الدكتور عبد الفتاح نياض حسين  
رئيس المجموعة الإستشارية

المصرية والاستاذ بكلية التجارة فى ظل  
جامعة القاهرة بأن الندوة تضمنت  
الموضوعات التالية: التكتلات  
الاقتصادية المعاصرة: وتناولت  
القضاء المبرر على فلسفة تحرير  
التجارة وإزالة القيود بين الدول  
والتحدى الذى يواجه الدول النامية  
لتحرير اقتصادياتها، ونحو نظام  
اقتصادى عالمى جديد. والاتفاقيات  
الدولية. المعالم الرئيسية لاتفاقية  
الجات والجات بين الأمم فى نظم  
السوق الحرة والاتفتاح على  
الأسواق العالمية ضرورة حتمية.  
كما تناولت : مؤهلاتك فى  
مواجهة الجات. وأصاليب التسويق  
الحديثة فى ظل الجات وتخطيط  
السياسات التسويقية. وأدور  
سياسات الإغراق فى ظل التجارة  
الدولية. ومفهوم التسويق  
الخارجى. وأسس التمويل للدول

الحرة والتنافس فى الجودة.  
والمواصفات القياسية (ISO)  
وذلك رفع مستوى الأداء وتجريد  
السلع والخدمات قبل الدخول فى  
المنافسة. وفى نهاية الآثار السلبية  
الإيجابية وكيفية تعظيم الإيجابيات  
التي تنجمها الاتفاقية والحد من  
الآثار السلبية لها.





للطباعة والنشر: وزارة الثقافة

التاريخ:

١٨ مارس ١٩٩٦

الترجمة .. في خط ..!!

«الجات» ترفع التكاليف .. على حساب القارئ، والمؤلف  
الأب .. الأبطال أكثر على مطبوعات الفخام





للمسحوق والذوق، والذوقيات

الحصر،

التاريخ،

١٨ مارس ١٩٩٦

كتبت - الهام احمد .

انتشر في الاونة الاخيرة نوع من الترجمات لا علاقة لها بالابداع وإنما تدور حول الحياة الخاصة للمشاهير والفنانة الفضائح من حولهم مثل كتب دينا وتشايراز وحياة زوجة ريجان وحكومات كارلوس التي امتلأت الأرفف بكتب حله بعد القبض عليه . وهواة الترجمة لا تستغرق ترجمة الكتاب الواحد منهم سوى ساعات قليلة .

من هنا تصاعد لمالاً لم تجد هذه الموجه طريقها لترجمة الآداب والابداع ؟ وهل أصبحت بسود ثقافية « الجات » تنطق الابواب امام الترجمة خاصة لويون العريس لالزام الناشرين بدفع حقوق المؤلف بالكامل مما يثقل القارىء والكثير ويضطر المترجم للجوء الى المراكز الثقافية للتصوير ؟

## دور النشر مظلومة .. وإكباتنا محدودة

الشمعة مطلوبة والامالة في الترجمة لطيفة تكويها التفوى السدى بخناج لوقت طويلا من المراجعة والتفتيح المستمر . فالآداب لا تحتاج لملاحظة لآمن او تفقد أهميتها مع مرور الزمن ولكن بالرغم من ذلك لابد من النظر لمشاكل الترجمة .

### تناقض مرفوض

كما لا يتفق د . رمسيس مع الثقافية « الجات » لأنها تطلق نوعا من التناقض المرفوض لأنه ليس في صالح الترجمة ولكن في الطباعة التي لابد وان تكون قادرة على التناقص للفروج لتساوى المعاملة بطبعات احسن وارخص كما في مطابع « هولج كوكج »



وقد نادى محمد مندور - رحمه الله - منذ ٥٠ سنة بالشام وزارة مستقلة للترجمة واليوم نحن نكافر الحاحا وحاجة لذلك .

### تسوية صعبة

عن شروط ثقافية لجات المحظية بحق المترجم فإنه يسدر تلك المسألة بأنها مرحلة مرفقة حتى يستقيم الأمر فلا نستطيع ان نحول نقسنا عن العلم أو نعمل في ميدان الترجمة أو غيره خارج تلك الثقافات ولابد من الالتزام بها مهما كانت الثقافة لان تطبيقها خاصة في ميدان الثقافة سيكلف الكثير المصيرى والمؤلف الكثير ولكن لابد ان نحيا كما يحيا العلم بالظروف والشروط كالدولة . أما د . رمسيس عرض فلا يتفق على ان تترجم كتب الآداب بالنسبة مرحة ترجمة تلك الكتب لان هدفها في البداية تجارى وأملاتيه الأحداث حتى لا تفقد أهميتها ولكن مع كتب الآداب يختلف المصلحة

### جسود نسرية

يؤكد د . عبد المنعم تيمية ان دور الترجمة لم يبدأ بعد بل بدأ بهم النهضة حتى الآن وكل الترجمات جهود فردية غير منسقة ومبعثرة والمفكرة على مناسية ، فمن قبل ترجم احمد طغسى السيد « أريسطو » لمفرد من مفلاى الاستشارة والتطوير والتطوير او كما ترجم طه حسين الآداب القديمة والحديثة كجزء من دوره كمؤرخ والناقد ، لكننا نرى اليوم وفي اي بلد عربى ان المصنفين فشلوا في صياغة خطة للترجمة .

في العصر الحاضر كانت هناك خطة من الدولة ابتداء من عصر المأمون ولكن ان العلم من حولنا ينتج كل يوم في حقول المعرفة والابداع ولكننا غافلون تماما . يرى د . تيمية ضرورة نهوض الدولة المصرية من خلال تأسيس مشروع قومي ناهج تتجند خطته كل خمس سنوات للتحلل المباشر للمنتج الوطنى والمهات الخالدة من التراث القديم والوسيط فالجهود الفردية ودور النشر الخاصة يستحيل ان توكب أو تلى بهذه الاغراض .





ابراهيم فخري

الاقبال على الكتب الادبية سواء  
المؤلفة او المترجمة كتب مثل  
كتب الشعراء تلقى اقبالا عظيما  
والكتب الادبية المترجمة كانت تبيع  
٢ آلاف نسخة واصبحت تبيع للكتاب  
نسخة وهذا ناتج من ارتفاع  
الاسعار وعدم تأكيد الناشر حجم  
التوزيع لعدم الاقبال على  
المؤلف

يتبنى الناقد ابراهيم فخري ان تقوم  
جهات ثقافية لا تعتمد على تارجيع  
السوق مثل دار المعارف او هيئة  
الكتاب او الثقافة الجماهيرية بدور  
هام لان تلك الجهات لا يهتمها الربح  
وتشغلها مدير طرق خطة حيث ان  
لترجمة في مصر لا تزال فردية  
دون النظر للكتاب العالمي ، مما  
يؤكد اهمية « القسم للغات في  
الجامعات ووزارة الثقافة  
لترجمة »

عن الترجمات خلال المراكس  
الثقافية الاجنبية يوضح ان هذا  
كلم وفق خطة مع الدولة للتعلم  
الثقافي ويقوم المسئولون بتسويق  
الترجمة للكتاب الذي يتم اختياره  
وتقوم بالفتح للناشر ليطبع مع  
شعاع حقوق الناشر وتوزع  
للسلام للمترجم خاصة بعد اتفاقية  
« الجات » التي كتبت الترجمة  
بشكل ملحوظ .



عبد المنعم تليمة

فلترجمات العربية ارفض مما  
تقدم في بلد مثل مصر نتيجة الدجم  
الكامل للكتاب ، وطالما ان  
« الجات » توقع فلان ان تترى اي  
حقوق لصاحب الكتاب المترجمة  
مما يشكل عبئا على الكتاب ولابد  
من سعره بدون النظر للمترجم  
الذي لا يدفع له إلا اجر زهيد مما  
يدعو المترجم للنمو للكتاب العربية  
التي تهزل له الشطاء

قال الناقد ابراهيم فخري ان لوصية  
الكتاب التي تناول الحياة الخاصة  
للمشاهير تلقى اقبالا كبيرا اكثر من





روز النيوس

للصدر

١٨ مارس ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

## لاول مرة وبسبب سرقة فيلم مصري :

انذار : ان فيلم مجنون  
الذي تم سرقة الفيلم

ويجب ان يحمى بدموعه مديا وكديا من  
الجانب الإسرائيلي ، انظر ايضا في الانذار نفسه وزير  
الطاقة المصري ، ورئيس شركة صناعة السيوت  
وموزع الفيلم محمد حسن رمزي ، وذلك للتدخل  
الشخصي معه حفاظا على حقه ، وحصد قيمة الاضرار  
المادية والمعنوية بما لا يقل عن نصف مليون دولار  
امريكي .

ومن جانبه أكد منيب شافعي رئيس شركة صناعة  
السيوت لـ "روزاليوسف" انه لا توجد حاليا أي  
اتصالات بين الشركة وأي جهة في إسرائيل لعمل  
اتصالات تتعلق على حقوق الافلام المصرية هناك ،  
والتي تصل غالبا من طريق للوزعين الأجنبيين ،  
ولكنه أوضح انه سيتقدم -بصفتك- إن منتج  
الفيلم في إنذاره ، وإن هذا الإجراء الذي اتخذه  
المنتج هو الأول من نوعه ، ولكنه إجراء سليم .

في اول سبيل من نوعها بين المنتجين المصريين  
الذين يتعرض للاهمام للسرقة المستمرة في إسرائيل ،  
أرسل منتج فيلم "ياحب ياقلب" ، إنذارا على يد  
ممثل للممثل الإسرائيلي بالقاهرة والممثلين  
الإعلامي والناطق والتجاري بالمسافة .

سبب الإنذار أن الفيلم الذي أخرجه عبد الحفيظ  
زكي ، وأقام ببخولته الفروق الفيلسوفى ، وحدثان  
شوالى ، وأقام ببيعهم لأي محطة فضائية ، ورغم  
ذلك فقد توجس المنتج يوم ٢ فبراير الماضي في حوالى  
الساعة الخامسة مساء بفيلم التلفزيون الإسرائيلي  
بخرجه على إحدى قنواته الفضائية من مولاته  
المنتج أو تعاقد معه من أي نوع .. وقد قام المنتج  
بتمويل الفيلم الكاد عرضه على شريط فيديو  
مصحوبا بالترجمة العربية وبشارة اللثة الفضائية  
الإسرائيلية إيلينا للواقعة .





المصدر :

للبحوث والتحريب والمعلومات

التاريخ :

١٩ مارس ١٩٦٣

# المؤتمر السنوي الأول بحقوق المنصورة يناقش مستقبل الاقتصاد المصري في ظل اتفاقية الجات

المنصورة - مصطفى عزت:

يافتح دسحين كامل بهاء الدين وزير التعليم صباح الثلاثاء القادم أعمال المؤتمر السنوي الأول الذي تنظمه كلية الحقوق بجامعة المنصورة لاحتفاء مساهلة الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية. صرح الدكتور أحمد جمال الدين أسد ورئيس قسم الاقتصاد بكلية وأمين عام المؤتمر بأن هناك حوالي مائتي أساتذة سوف يشاركون في أعمال المؤتمر يمثلون مختلف الجامعات المصرية بالإضافة إلى مسكنين عن مختلف الهيئات الحكومية والشركات وكافة الجهات المعنية بموضوع المؤتمر.



د. حسين كامل بهاء الدين



د. أحمد أمين حمزة

يشارك المؤتمر حوالي ٢٠ بحثاً من أهمها البحث الذي تقدم به الدكتور محمد حامد دويدار وموضوعه الجات التطور التاريخي والهيكل والوظائف، ويبحث الدكتور زكريا بيوس والذي يشارك بالترافقية الجات على الاقتصاد المصري والعربي ويبحث الدكتور السيد عبد الحفيظ عن تحرير التجارة العالمية وأسواق دول العالم الثالث وعلاسي ومستقبل التجارة العالمية من حيث التطورات والوقاي. الدكتور أحمد جمال موسى بالإضافة إلى تقديم رؤية استراتيجية لتتغير مشروع المشاركة الأوروبية المصرية الدكتور سمير أبو الفتح

## ورقة بحثية

من لائحة أخرى سوف يقدم الدكتور محمد مصحح الدار ورقة بحثية عن حماية الملكية الفخمية في القانون المصري وفي اتفاقية الجات، هذا وسوف تتضمن أعمال المؤتمر عدة حلقات حوار الأولى تناقش أثر اتفاقية



د. أحمد جمال

العالم على اتفاقية الشاء منظمة التجارة العالمية يعتبر نقطة تحول جوفرية في علاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي أوضح أن هذه الاتفاقية تتضمن قواعد قانونية واقتصادية ملازمة للحوال الدائمة تأخذ نحو نظام اقتصادي عالمي أكثر تحزرا والتملحا ويشكل الاعتماد المتبادل وحرية الحوالم إلى الأسواق والخروج منها مع توفير الحماية القانونية المنتجات وحقوق الملكية الأوروبية على المستوى العالمي وتطبيق مبدأ المساواة في المعاملة بين السلع الوطنية والأجنبية

## هندسة المؤتمر

يأول الدكتور عبد الحفيظ وزير صيد حقوق المنصورة ورئيس المؤتمر أن التحولات والتغيرات التي يمر بها العالم حاليا تؤثر على كافة الدول بما فيها مصر والعالم العربي، ولذلك فإن كلية حقوق المنصورة رأت أن من واجبها أن تسهم في دراسة وتحليل أبرز هذه التغيرات وأن تلم بها المؤسسات الحكومية وحكومية والعضائية، فترافق مصر ومعلم دول



د. عبد الحامد دويدار





المصدر:

للمحور والتدريب والمعلومات

التاريخ:

١٩ مارس ١٩٩٢

وتأكيد الدعم للمنتجات المحلية أبرز  
سمات نظام التجارة الدولية الجديد  
أشاد الدكتور عبدالعظيم وزير أن  
هذا المؤتمر يشكل أحد الأساليب  
البارزة لجلسة المصورة في التشجيع  
المصري والتطوير في مجتمعنا  
المصري فضلا عن أنه يطور مساهمة  
أساسيتها في إراء مجتمعهم بالتفصيل  
المصري المرتبط بالاحتياجات وطموحات  
البيئة الاقتصادية والاجتماعية

#### المحور الرئيسي

وتضمن المؤتمر خمسة محاور  
رئيسية، الأول يناقش مفهوم تحرير  
التجارة العالمية ويتضمن نظريات  
التجارة العالمية والتطور التاريخي  
للتجارة العالمية والعلاقات تحرير  
هذه التجارة أما الثاني فيناقش  
المتطلبات الخاصة منظمة التجارة  
العالمية على تولد الاقتصاد  
المصري ويتضمن الاتفاقيات على  
الصفقات والمعلومات المصرية وعلى  
التكاملات العالمية (الأسواق  
الحرية، التحويلات) وعلى  
القطاعات الإنتاجية (الصناعة الزراعية  
والخدمات)

أما المحور الثالث عن تأثير تحرير  
التجارة العالمية على مسار الإصلاح  
الاقتصادي العالمي ويتضمن استراتيجيات  
على السياسة الكلية والمالية وسياسة  
الخصخصة والرابع يناقش تأثير  
تحرير التجارة العالمية على العلاقات  
الاقتصادية الخارجية لمصر ويتضمن  
تحرير التجارة العالمية ومشروع  
الشراكة الأوروبية ومشروع السوق  
الشرق أوسطية وتطور التجارة العالمية  
مع البلد العربية

أما المحور الخامس فيطور حول أثر  
التأثيرات تحرير التجارة العالمية على  
النظام القانوني العالمي في مصر  
ويتضمن هذا المحور أثر تحرير  
التجارة العالمية على النظام القانوني  
المصري الدولي والتأثيرات جات ١٩٩١  
والنظام القانوني لصناعة المحلية  
الحرية (واجبات الاختراع - العلاقات  
التجارية - التصفية)





المصدر

للبحوث والتحريب والمعلومات

التاريخ

١٩ مارس ١٩٦٦

# قراءة في آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد العربي تحرير الخدمات المالية يضمن للبنوك القدرة على المنافسة عالمياً قطاع السياحة أكبر المستفيدين والنقل البري والجوى أول المضارين

مع اتجاه العالم إلى كتكتلات الاقتصادية الكبرى وأبرزها أوروبا الموحدة و«الثلاثاء» و«الإفقاء» فإن جميع المؤشرات تؤكد أن المنطقة العربية ستواجه العديد من التحديات على كافة الأصعدة الاقتصادية من جراء هذه المتغيرات الدولية في الاقتصاد.

والإقتصاد على العالم الخارجي مما يجعل الاقتصاد العربي أكثر عرضة لتقلبات الصناعات الاقتصادية للمعالجة بخسائر كبيرة. وواقع الأرقام يؤكد هذه الحقائق، فقطاع الخدمات يولد ما يقرب من ٢٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية .. ففي السودان يمثل قطاع الخدمات نسبة ٢٥١٪ في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وفي موريتانيا ٢٦٠،٥٪، واليمن ٢٥٧،٢٪، والأردن ٢٦٤٪ ومصر ٢٥٤٪ والمغرب ٢٦٦٪ والجزائر ٢٥١٪ والسعودية ٢٤٧٪ والعراق ٢٦٢٪.

ويستند عدد كبير من خبراء الاقتصاد في رؤيتهم هذه إلى حقيقة عامة وهي أن هناك خلافاً كبيراً في بنية الاقتصاد العربي التي تنصف بعدم وجود توازن في قطاعاته المختلفة حيث يتركز هذا الخلل بصورة أساسية في الخدمات والتوزيع من ناحية وقطاعات الإنتاج المحلي من ناحية أخرى. وعدم التوازن، السابق الإشارة إليه، يمتثل في ازدياد نصيب قطاع الخدمات في توليد الدخل القومي بينما يتراجع نصيب قطاع الإنتاج المحلي، وخطورة هذا الوضع أنه قد يولد مع درجة من التبعية الاقتصادية





للصدر:

## للبحوث والتدريب والمعلومات

### قطاع الخدمات

وبناء على ذلك فإن قطاع الخدمات قد ساهم في ارتفاع نسبة استيعاب النسبة العربية حيث قدر ، أنه لا يتوسع ، 20 ٪ من حجم النسبة العربية .  
ولأن المنطقة العربية ومجموعة من أفرقة الصناعة المتكاملة للنمو الاقتصادي ، فقد اعتُمدت بصورة أساسية في نمط النمو الاقتصادي عن طريق التوسع في مد مظلة الخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد العربي في مجالات البنوك والصناعات والتأمين والصناعة والنقل والتعليم .  
وكان من أهم إسهامات جولة الأورجواي محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات في ظل الخطوط العامة للاتفاقيات الجات ، ولم تكن التجارة في الخدمات مثل (خدمات التأمين والصناعات والمقاولات والصناعة) خاضع في السابق لأي أوضاع تنظيمية من خلال الجات وقد جاءت اتفاقية الجات بالتزامات كثيرة مهمة في مجال تجارة الخدمات ، وملها شرط المعاملة المتساوية لكل الأطراف من جانب الدولة وخاصة للتمتعين في تجارة الخدمات ، وشرط الخطأ الذي يتطلب تسهيل الفلاحة إلى الأسواق .

### أهمية التوازن

إن أهم ما يميز الدول العربية هو نص اتفاقية الجات على أهمية التوازن بين الحقوق والتزامات وخاصة بالتصديق للدول القائمة التي تطبق برنامج التحول إلى الخدمات السوق ، كما أصبحت هذه الاتفاقية بأسواق من المرونة مع الاعتراف بحق الدول القائمة في دعم قطاعات الخدمات التي ترتبط ببرنامج تنمية الاقتصادية .  
يعني أن الاتفاقية لا تشمل التنمية الإزاعي والعراي بكل بنودها ولكن الربح مفتوح لتقرير أي مفاوضات قد تخضعها الدول الأعضاء لصالح الأمن القومي أو الاقتصادي وذلك بشرط أن تكون هذه الإجراءات مقدمة لمنظمة التجارة الدولية والدول الأعضاء وأن يتم تقديم تنازلات بدلية في مجالات أخرى .  
وعلى ذلك فإن اتفاقية الخدمات المالية وما تتضمنه من حقوق الدول العربية والتزامات عليها لا تبدو كإرهاق فرصة وحب استغلال والتكيف معها على المستوى الاقتصادي الكلي والجزائي .  
ونظم آثار اتفاقية الخدمات المالية

## التاريخ:

على الاقتصادات العربية لا بد أن يأخذ في الحسبان المشكلات التي يعاني منها القطاع المالي العربي والتحصن الذي يمكن أن يطرأ عليه في الفترة القادمة أي مدى تأثير قطاع المالي العربي .  
وفي هذا الصدد يمكن القول أن الفترة الانتقالية للقطاع المالي العربي ضيقة مقارنة بالقول المتقدمة وذلك سواء تكون هناك آثار سلبية لانطلاق الخدمات على قطاع المالي العربي .

### أسس التطوير

ومن خلال العمل العربي المشترك يمكن للدول العربية العمل على تطوير أسواق المال العربية والتكيف بها كبدلية ترحيبها ، كما يمكن أن تعمل الدول العربية على وضع نظام عربي متطور للأسس شركات التكليفات والرفاهية عليها ، وكذلك استحداث وظائف جديدة للبنوك العربية ، وأن تصمم لتتوافق نسبة فائدة المالية إسهلة لذلك لا بد من تقرير الصانع الففولي في مجال عمل البنوك الذي يخص المستثمرين والمودعين وملاك الأسهم وذلك لضمان الثبات والاستقرار في الأسواق المالية والقارية العربية في ظل المنافسة الحادة التي سوف تخلفها الجات .  
ويرى الاقتصاديون أن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير ملحوظ على قطاع المال العربي والذي مازال يعاني من بعض المشاكل كما أنه يتأثر عليه طابع التغيرات بالإضافة إلى وجود تعقيدات في إجراءات التفتيش في نقاط الحدود بين الدول العربية وكذلك صعوبة الحصول على تائيدات انتقال المستثمرين والمشتاحات بين الدول العربية والاتفاقيات لسياسات المالية الدولية بطرق البرية والمواني وتأثر التكاليف بين البلدان العربية والمتأثرات السياسية .  
وفي مجال النقل الجوي فإن الخبراء يرون أيضاً أن اتفاقية الجات ستؤثر لها تأثير كبير على قطاع النقل الجوي العربي بسبب تحرير خدمات النقل وإطاحة مقاسمى خدمات النقل المؤسسين على اتفاقية حق دخول الأسواق العربية .

ولقطاع السياحة العربية سوف يكون أكبر القطاعات المستفيدة من تحرير التجارة الدولية في الخدمات حيث سيتم إنشاء شركات سياحية عالمية في المنطقة في جانب الجور لحد

١٩٩٧

مواصفات التسهيلات في  
ويمكن لعدد الشركات أن تصل إلى زيادة الرواج السياحي في البلاد العربية بسبب مقاييم به من برامج الدعاية والإعلان عن مشروعاتها في البلاد العربية ، كما أن المنطقة يولها وبين الشركات المحلية سوف تعمل على زيادة الحركة السياحية في نفس الوقت قد ينتج عن ذلك أن تكون المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية في غير مصالح الشركات العربية في مجال النشاط السياحي لذلك للشركات العربية السياحية مطلقة بسرعة تعديل أوضاعها للتأقلم مع هذه التغيرات قبل فوات الأوان





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر،

التاريخ،

٣٥١٦٩٩٦

### خناقات ناشرين ومؤلفين وكتب

■ على هامش تعليقات ممرض القاهرة الدولي للكتابة، تحدث  
الأخيرة للناشر إبراهيم عبد الجيد بين خليل الرئيس ويمثل دار رياض الرئيس  
التي أصبحت الرواية منذ خمس سنوات، وبين محمد بغدادي ويمثل المركز  
المصري العربي التي أعاد طباعة الرواية مؤخرًا. وبينهما كان إبراهيم  
عبد الجيد صاحب الرواية يذكر للناشر سيرة الخناقة أن إبراهيم  
عبد الجيد جاهل بذييل الرئيس ولم يرد على تعليقه حول إعادة طبع الرواية  
الأساس الذي بلغ الرئيس إلى الناشر لجنحة المركز المصري العربي ليتمهم  
بالاعتداء على حقوقه، أما محمد بغدادي فليس الأول بان هناك عددًا جديدًا  
بين إبراهيم عبد الجيد والمركز المصري العربي، فليس الأبناء على محاسن  
للمرض مؤلف الناشرين العرب بأنه غير منصف للكتابة حيث يقوم الناشر  
بطباعة آلاف النسخ غير المتفق عليها، ويريدون على الكاتب، ولكن أن الكتب لم  
يتم توزيعها، يسحب بعض المخطوطات من الدول، دخول كتب معينة، ومع هذه  
البررات تشجع حقوق الكاتب.



# "التيريس"



د. أحمد يرهان

## حوار: جيهان الصاوي

دليلاً لتحمسنا العالمي لكل ما يفعل الصانع والمخترع في مصر وخاصة ونحن بين يدي السيد ثارة وأحياناً الكتب ثارة أخرى... فاليوم مشاركة أوروبية وأسس التكنولوجية لجأت تلك بخلاف متاورات جانبية من منظومات وتنظيمات مختلفة الأسماء، موحدة الهدف وهو الانقباض على سوق الـ ٦٠ مليون نسمة... الآن نسعى صراع متجدي ومصنعي الأنوية في مصر من ما يسمى بالتيريس التكنولوجية الفكرية... لهذا كان لنا لقاء مع أحد المصنعين والعلمين من يرهان وهو الدكتور أحمد يرهان، ليوضح لنا لماذا للتخوف وما هو ذلك التيريس؟

يقول الدكتور يرهان إن يرجع للتاريخ حتى نشيع الصورة، ففي عام ١٩٢١ صدر قانون عالي نصه أن كل مخترع مائة تسجيل طريقة التصنيع أي أن أو طريقة A صقلت مدة معينة ثم جأت شركة Z وضعت نفس اللادة ولكن بطريقة تصنيع أخرى لتسجل أيضاً... بذلك تصنع اللادة مسجلة مرتين بطريقتي تصنيع.

ثم تلجئ هذا القانون بغير نص على أن كل دولة تحدد السنوات التي تحضر فيها حق الملكية... فأمريكا حددت ١٧ عاماً حينئذ لها بينما إيطاليا تركت حرية التصنيع مستقلة، أما في مصر حدد لها ١٠ سنوات نظراً لقلة الاختراعات فيها ذلك يعني أن أي شركة في العالم تخترع نواة مصر لا تحل تصنيعه قبل ١٠ سنوات على إنتاجه عالمياً.

ونظراً لتكاليف الأبحاث العلمية والتجارب اعطي الحق للشركات العالمية حق تسجيل المخترع كبقية لقاء خلال مدة الحماية... وهذا يفسر رفض من المستثمر المنتج بوسيلة الشركات الصغيرة لأنها لا تجرى تجارب أو أبحاث فاجد اللادة التي كان سعرها ١٠٠٠٠ دولار تصنع بـ ١٠٠ دولار.

ما موقف الدول الثانية من ذلك؟

■ تمسك ونحن منهم على إنتاج المستحضرات الخاصة وهي بدس أو اصقلت للحماية ولها تحلل في العمل ذلك أي عمل وزارة الصحة المصرية وطريقة التصنيع هذه تسمى في علم الصيدلة - جينكس - ثم جأت للاتفاقية لجأت التي نصت على أن يحترم حق الملكية بالأسلوب الأمثل.

١ - التصنيع للمادة نفسها ويسمى طريقة التصنيع وبذلك تجنب التسوق للجانبية في الاستعمال عدة عشرين عاماً وهي لمدة المصنوع عليها في الاتفاقية التي منحت للدول للامانة لفترة سماح ١٠ سنوات للأدوية وه سنوات للصناعات الأخرى تطبق فيها القانون القديم... وذلك ما يسمى بالتيريس أي الجوانب للتخطة الملكية الفكرية والاتجار في البضائع المقلدة.

إذا كانت الدول الكبيرة بالصغيرة رحمة فما بالنا نحن بالقاسا؟

■ فإن التطبيق القوي لبرامم الاختراع في مصر سوف يرفع الأسعار بالتدريج لبعض المستحضرات للدخول في السوق فعلاً والتي كانت مقلدة على الانتهاء حوالي ٦ اشخاص الصنع الحالي نظراً لزيادة فترة حماية البرامم ١٠ عاماً.

ماذا نطت الدول المسألة لنا؟

■ هذه والصين ولهمها نفس ظروفنا الاقتصادية عازمان التطبيق القوي وتحسين حق التصنيع الإيجاري مستحضرات الشركات العالمية وكذا المساهمة المالية والفنية في الأبحاث والتطوير والاستفادة من فترة التمكس سنوات التي سوف تمنح للدول الثانية مثلاً. ويؤكد الدكتور يرهان على أن للدواء طلب غير قابل للإنجاء ولا يخضع للموافقة الملتزم الحديثة وتنافسها مع زيادة استهلاكها.





واستطيع أن أجزم أن الشركات الأجنبية العاملة في مصر لا تملك التكنولوجيا المتوافرة في مصانعنا ونحن في أحد هذه المصانع المصرية.

نحن نعالج مخزون الخبز واشرب مثلاً بالزواص البلهارسيا كانت تباع بـ ١٦ جنيهاً أما اليوم بالصنع لم يبق ثياب بـ ٢ جنيهة الحكومية.

والآن رئيس شركة الأدوية إلى نظام للخبز في أمريكا فإذا كتب الدكتور دواء باسم تجارتي فعلى الصيدلي أن يقدم للمريض الدواء البديل والأقل سعراً فإذا أصر المريض على شراء الدواء التجاري فعلى الصيدلي إيضاح ذلك في الفاتورة، وبالنسبة لشركات التأمين هناك فيلها لا تدفع إلا لمن الأدوية الرخيصة والمريض يدفع البقية.

أما ألمانيا فيمدد الطبيب مبلغ معين بأشده نتيجة مباشرة للمعاملة التي يتصرف على علاجها والعروف عدد سكانها فإذا حدد مبلغ ١٠٠٠٠٠ مارك فلا للعلاج بصرف من التأمين فيما زاد على ذلك يحمله الطبيب وهذا يجعله يفتقر الأدوية المصنعة لرخس ثمنها.

من يطلب منكم للموافقة الفورية على تطبيق براءة الاختراع؟

■ أمريكا على رأس المطالبين.

في نشاط مباشرة ما هي الأضرار للترجمة على صناعة الدواء؟

■ تراجع للتسويق والتطوير ومكافحة التقلبات في الأسعار.

- حصر مصادر توريد التصنيع للمواد الكيميائية.  
- تضيق فرص البحث والتطوير والابتعاد في إيجاد طرق تصنيعية جديدة للمنتجات نهائية وذلك نتيجة لصناعة على الأثر عشرين عاماً في مدة حقوق الملكية الفكرية.  
- زيادة أسعار المنتجات الدوائية خصوصاً تلك المتعلقة بالبراعة وأعطاه قوة احتكارية مقلقة.

- زيادة القدرة الاستيعابية وتراجع حجم التصنيع.  
وفي نهاية اللقاء اتسالم هل نحن مكتفون أكثر من ذلك لنقسمه أم مسمرون في طريق بلا نهاية...  
لتفسير يا صديقه... أولاً سوف تكون جميعاً في مصير أسود اصحاب ومرشحي ونزاهة الصناع لأرى ماذا يفعلون وقد اقروا للهلة على الانتهاء.





## صباح الفسير

العلم .. مقبل على صراع من نوع جديد .. إنه الصراع الاقتصادي .. وهو صراع لا يستخدم التكتلات ، لضرب الخصوم .. ولا يستغل الديناميات الفيزيائية لارضيتهم .. إنما يستخدم المنتجات الصناعية ، والمخاضيل الزراعية ، لاقتحام أسواق الآخرين ، وإزاحة المنافسين !  
وقد بدأت بوادر هذا الصراع تتسدر ، وتتزايد مع ظهور التكتلات ، والجات ، الدولية .. التي تلزم مختلف دول العالم بفتح أسواقها في وجه منتجات كل دول العالم !  
والبقاء في هذا الصراع لمن يرتفع بمستوى إنتاجه وخصماته ، وينجح في التلويح على الآخرين .. والفوز في هذا الصراع لمن يستطيع أن يخطي بنصيب أكبر في التجارة الدولية ، ويتكهن من زيادة حجم صادراته .. لأن الصادرات هي واحدة من أهم أسلحة هذا الصراع .

ولقد انتهت مصر إلى هذه الحقيقة .. وكثر الحديث مؤخرًا عن ضرورة تنمية الإنتاج ، وتنشيط الصادرات .. وإن الإجماع الأخير الذي عقده مجلس الوزراء .. خلق المجلس علاقات التصدير ، واتخذ مجموعة قرارات لزيادة حجم الصادرات . ولكن .. هناك مشكلة في هذا المجال تحتاج إلى اهتمام خاص من الدولة .. وهي مشكلة الأسواق ، التي ترغب في استيراد سلع مصرية ، ومقايضتها بخدمات ومنتجات وهي المصطفات التي تعرف باسم المصطفات المتكاثرة Barrier Deals .  
وإن الوقت الحاضر .. عندما يقوم المصريون في مصر ، بتصدير انتلجهم إلى أسواق العالم .. فإنهم يحصلون على ثمنها نقدًا .. وتضمن لهم البضائع الحصول على قيمة صادراتهم .. والسؤال : من يضمن للمصريين المصيرين الحصول على الخدمات والمنتجات في ظل نظام المصطفات المتكاثرة ؟ هذه هي المشكلة التي تولجها العديد من المصيرين المصريين .

إن دول الكومنولث الجديدة ( الاتحاد السوفيتي سابقا ) .. والعديد من الأسواق الأفريقية .. ترغب في استيراد منتجات مصرية .. ولكنها لا تملك النقد الأجنبي اللازم لشراء قيمة هذه المنتجات .. إنما تملك خدمات ، ومنتجات أخرى تحتاج إليها مصر ، وتستطيع تصديرها إليها في مقابل ما تستورده منّا ! ولكن تبقى مشكلة المصطفات التي يحتاج إليها المصريون المصريين .  
غير حل !!

إنني أقسم هذه المشكلة تحت إظلال البترول كما في الجزائر .. وكل نقه في أنه سوف يهتم بدراسة حلها .. وإيجاد حل لها .. من أجل المزيد من الصادرات .  
إن كل زيادة في الصادرات .. هي في نهاية الأمر .. المزيد من فرص العمل .  
تحياتكم  
عبدالله بن عبدالمجيد





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر:

التاريخ:

٢٧ مارس ١٩٩٦

## مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية لجنة الفتى: الإسلام يربح بالاستثمار الذي يقوم على النفع العام

تابع للأمر

عزة على

اقتسام سعد

مها سمير

أكد الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن شريعة الإسلام ترحب بالاستثمار مادام يقوم على النفع العام ومبادئ هذا التعامل يتم في حدود ما حده الله سواء كان مع مسلم أم غير مسلم، وقال إن شريعة الإسلام ترفض أي إضرار بالمجتمع، ولابد أن يعود الاستثمار بالنفع على الجميع ويتخطى من الخبث والرشوة.





التجارة فيه بالإضافة إلى عائد أكبر بفضل الاستفادة من اقتصاديات الحجم لتتوسع السوق المحلية مقارنة بالسوق العربية وتحسين طرق وأساليب الإنتاج والتصدير في حقل إيجابية مركزية للتوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة الاستثمارات التي تزداد بدورها لتحسين مستوى التكنولوجيا، ومن ثم خفض التكاليف والصادرات وهي ما يؤدي إلى مزيد من رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق زيادة في حجم الصادرات.

وأشار إلى أن البلد العربي وصندوق النقد لم يبدوا اهتماما كبيرا بالاتجاهات الاقتصادية العالمية التي يمكن أن تنجم عن اتزان دول العالم خلال السياسات القائمة على التمسك في السوق العالمية بل أن خبراء ماليين للتربسنتين أكدوا أن تضخم الصادرات يؤدي إلى تحسين مستوى توزيع الدخل والله أعلم إلهي ماها للتوسع في الصادرات كطاقة الاستخدام لتصبح العمل بها يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل وتقليل معدل البطالة وقال الدكتور أحمد السعدي الأستاذ بكلية الاقتصاد والطب الاقتصادية جامعة القاهرة إن العرب بدأوا يطورون التجارة بما يعطي المال لها، وتوسعوا لأساليب متقدمة كاحتد نظم التجارة في أكثر الأسواق العالمية اتساعا وتقدموا على نيويورك والفرن.

لكن من تحرير التجارة يؤثر على القروض القائمة أم أن تحرير التجارة مع التفضيلية والاضمان الأخرى الخارجية على الاقتصاد المصري في كلها ضحايا تخدم نفس الآثار.

وأقره التفضيلات والمستويات شهدت أكبر معدلات نمو شهدها العالم خلال هذه الفترة أثر الفكر الاقتصادي بنارية البديل المثلثي وكما كانت بدا على مبدأ حرية التجارة.

وإذا أثر الدكتور السيد عبد الحامد رئيس قسم المالية العامة بمركز التجارة قضية آثار طاعات الإنتاج والخدمات في مصر بطريق اتزان الجاه وتوسيع دراسة حجم هذا التأثير، وتوافر البيانات والمطويات اللازمة لهذا.

كله أهمية أن تقوم طاعات الخدمات مثل السياحة والتلف والمواصلات والتأمينات وغيرها بدراسة ذلك التأثير عليها خاصة أن طاعات الخدمات سوف تكون أكثر الطاعات تزا، وحول تأثيرها على القطاعين الزراعي والصناعي قال إن من المتوقع أن يتجدد سيكون كبيراً.

المستوى الدولي، وأن هذا النمط قدوة لشركات دولية متعددة الجنسيات وتنافس نشاطها في بلدان مختلفة وتغلبت على الحكومات والعموم لإزالة الحواجز من أمامها في الاقتصاد الدولي الأمر الذي يشير إمكانية التناقص بين لجاه هذه الشركات نمو العالمية وإمكانية قيام بعض الدول القوية برعاية المصالح الوطنية. هذا الاقتصاد الدولي منذ منتصف السبعينات في أزمة تضخم التوسع في البطالة مع التضخم التضخمية وتضخم بالتالي ملايين الأشخاص في البلدان النامية والمتخلفة إما بالبطالة أو بالهجرة بالبطالة.

كما تظهر الأزمة في شكل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في البلدان المختلفة بدأ في ذلك الدول المتقدمة في مواجهة الأزمة.

وقال الدكتور أحمد جامع إلى لتحرير اسم واحد يتلقى على اختلافات للأنشطة التي مارته في إطار حرية الرواجير وهو فوجيية الختامية للتناقص الجارية والتي شهدها مجية مراكز والغروب مشيرة إلى أن وجود هذا ٧٨ اتفاقية لتخمين العديد من أبنود الخصاسة بتحرير تجارة السلع والخدمات وتقليب متعدد اسم موحدة يضم الوثيقة الختامية والاتفاقيات الأربعة الأخيرة متعددة الأطراف ويخرج لها اسم والاتفاقيات التجارة العالمية WTA لما الدكتور أحمد جمال الدين موسى أمين عام للتحرير ورئيس قسم الاقتصاد والمالية بمركز للتصوية فقد طرح في ورقة العمل الخاصة به إلى للتحرير قضية تحرير التجارة العالمية من التفضيلية والاضمان والواقعية والمستقبل، وأشار إلى أن الاقتصاد الدولي كاسية يجمع على أن اتجا دول العالم الثلاث تسياسة اقتصادية مختلفة على الخارج يساهم إيجابياً وبشكل جزئي في رفع معدل النمو الاقتصادي والله لأن تحرير التجارة الخارجية والاتساع في السوق العالمية يؤديان إلى تحسين لأفضل للاقتصاد الوطني ولفا المزايا القومية

جاء ذلك خلال افتتاحه للتقرير العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة المنصورة الذي بدأ أعماله أمس ويستمر يوم تحت عنوان مناقيل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة الخارجية وقال الدكتور محمد زكي أبو عامر وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى إن مصر لديها قاعدة صناعية هائلة للإنتاج وأوضاع إنتاجية متطورة تسمح للاقتصاد المصري بأن يستوعب جميع للتغيرات الاقتصادية العالمية ويستفيد منها في ظل إدارة الاقتصادية محسنة تضم الأساليب والأليات الاقتصادية الوطنية في التنمية. وقال الدكتور أحمد أمين حمزة رئيس جامعة المنصورة ورئيس المؤتمر إلى ربط والبرائة مشيراً إلى أهمية القائمة خلال المرحلة الثانية في مسيرة الاقتصاد الوطني ودورها كمرکز للإنتاج الكبير والعلم. وأشار إلى أن التركيز على تطوير القوم بعد لتقليل الأثر والآرئيسي لتقليل الاقتصاد القومي نحو للتناقص بكل قوة.

وقال الدكتور عبد العظيم موسى وزير صيد كلية الحقوق جامعة المنصورة ونائب رئيس للتحرير أن التنمية الاقتصادية ورفع عجلة الاستثمار والارتفاع بمستوى الأداء ومعدلات في التمكن أن تكون إلا في ظل الأمن والسلام العادل على الصعيد الدولي والاستقرار والأمان على الصعيد الوطني ويترتب ذلك لا يمكن المجتمعات والعموم والذين أن تخدم. يقول إن ظاهرة التناقص الاقتصادي له بورت وأخذ مكانها في مسحة الأعمال الدولي توجب علينا مربية للتشروعات والنظم حتى يتلاءم وضع الاقتصاد المصري مع للتغيرات الاقتصادية الدولية.

وكشفت المناقشات التي دارت أمس حول ٢٢ بحثاً قدمها للتحرير على مدار يومين من أن قضية تحرير التجارة التبرية فرضت نفسها على الواقع للأجاء في جميع الاقتصادات الوطنية، ومن أن التغير الاقتصادي العالمي واتجاه العالم إلى إنشاء سوق إقليمية دولية واحدة فرض على جميع الدول توحيد الأسواق وهو ما أتج عنه - حسب قول الدكتور محمد دويرال الأستاذ بكلية حقوق الاقتصادية - صراعاً دولياً بين رخص الأسواق الدولية من أجل إضاعة ميوافاة نط جعيد للهيمنة الاقتصادية على





للبحوث و التدريب و المعلومات

للصدر

التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٦

..والجسات  
يوم الإثنين

تقيم لجنة مدينة نصر "ثروة" يوم الإثنين القادم حول  
"الظلمة لجأت والظلمة الأوربية" يتحدث فيها د. محمد  
محمود الإمام وزير التخطيط الأسبق، ولقاء بمقر الحزب ..  
الحى أسابع شارع الخليفة أنظار بلوك ٩ منزل ٣ شقة ٢.





للبحوث و التدريب و المعلومات

للصدر

للتاريخ

٢٧ مارس ١٩٩٦

## وندوة بالبحرين عن تقويم آثار الجات على الاقتصاد العربي

الجلسة الثانية تجارب بعض البلدان حول  
تكتيكية وصول للتجارت الالكترونية  
الى الأسواق وهي تجارب لدول البحرين  
والجزائر والمغرب.  
اما الجلسة الثالثة والتي تحمل عنوان آثار  
التجارت جوارب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة  
بالتجارة والتشريعات في البلدان العربية فتمت  
ورقة مهمة عن الاتفاقية العامة للتجارت  
والتجارة (الجات) وانكسارها على صافرات  
الالكترونيات للبحرين.

وكانت وزارة التجارة بدولة البحرين قد نظمت  
هذا الاجتماع تحت اشرافها وبمشاركة الاكاديميين  
والامم المتحدة الامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية  
ومنتقى القادة العرب والمجتمع العربي للاندازة  
وبغرضها من للندوات الاتيمية لما له من اهمية  
خاصة على كل للجلال والمستويات العربية □

انتهت بالنظرة لاجتماعات خبراء العرب لتقويم  
آثار جولة ارجواي على الاقتصادات العربية  
وخاصة في مجالات الالكترونيات والبيوت  
والخدمات الفنية والتي استمر ثلاثة ايام وشارك  
فيه ١٥٠ خبيرا من ١٦ دولة عربية وقد عقد  
الخبراء العرب اجتماعهم على ثلاث جلسات  
ناقشت الجلسة الاولى فرص البلدان العربية  
للتجارية في قطاع الخدمات وضمت افرقا  
مدينة منها ورقة حول لتماح الدول العربية في  
النظام التجاري العالمي والآخر من تقويم آثار  
التجارت الجات على فرص التجارة والتنمية  
والخيارات السياسية للبلدان العربية.  
اما الجلسة الثانية فدارت حول الآثار للترقية  
على قواعد منظمة التجارة العالمية الجديدة على  
البلدان للصناعة للتلفظ على التجارة الدولية في  
البنزول والتجارت الالكترونية وطرحت خلال





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصحة

للطب

١٩٩٦

مؤتمر بالقاهرة  
مناقشة أثر  
الظلمة الجنت  
على الاقتصادات  
الدول العربية  
والإسلامية

يعد المؤتمر خلال فترة من ٦ أيام  
القديم مؤسس حول «أثر الظلمة الجنت على  
الاقتصادات الدول العربية والإسلامية» الذي  
تنظمه جامعة الأزهر والتي تهدف للتحرك على  
أهم قضايا المعاصرة في الثقافة الجنت والتي  
تشمل الحديث ليعرض للذين فيها أمام الدول  
الثقافة والإسلامية منها لم تحل القضايا  
والسياسات التي يمكن أن تواجه هذه الدول  
صيرت به مجال فعال يستلزم الاهتمام  
بالمادة بجامعة الأزهر وبضرورة المؤامرات من  
لهم للاحق التي سيتم مناقشتها في وقت  
المعالم الإسلامي في ظل نظام الإقتصاد  
العلمي الجنت والآخر للتعلم للثقافات على  
الاقتصادات الدول الإسلامية وعلى سبيل المثال في قطاع  
الخدمات والقطر والإقامة والصناعة وحرية انتقال رؤوس  
الأموال والحالة والآخر هو محاولة الإجابة  
من مؤهل كيف تواجه الدول العربية والإسلامية الأثر



د. وسيم عبدالعال

أسئلة للتوعية الثقافية والتي  
على الدول لمواجهة هذه الآثار والمبادئ التي  
الدول العربية والإسلامية التي تلتزم عليها  
سيفتح من دولة وثقة في الذات التي  
والعقيدة التي من قبل الثقافة وثقافة الدول  
وعلى من الثقافة في دولة التي يمكن أن تكون  
هذه الثقافة على تلك الدول والثقافة التي  
معظمها بالذات حيث كانت كالتحدي  
فمنذ لم تكن إلى الثقافة الجنت حيث  
لعمري أنها في قطاع الدول للذين لكن تحق  
تتطلب شجاعة من وإلى أن هذه الثقافة  
من الأثر الدول الثقافية بهذا من الثقافة التي  
أن نتعلم الثقافة الجنت تكون لها ثقافة وتغير  
وغير مبطنة على الدول الثقافية  
تجديد المؤثر عند كثير من معاني الدول العربية  
والإسلامية مناقشة أمثلة ومثولة المؤثر إلى ثقافة  
المعاصرة





للبحوث و التدريب و المعلومات

الصدر :

٨٧١ - ١٩٩٦

التاريخ :

٢٠ مارس ١٩٩٦

### الجات لاتمنع الرقابة

قال المهندس محمود إبراهيم رئيس الشركة للقابضة للفزل والنسيج في الحوار الذي دار حول مستقبل صادرات مصر من القطن والفزل والنسيج في ظل اتفاق الجات ان الاتفاقيات الدولية لاتمنع الدول من ان تراقب مايدخل اليها فأنه لاتخاف من الجات ولكننا نخاف من التهريب ونطالب المسؤولين بتقنين الرقابة على الموانئ الجمركية.

وقال ان الدول الأوروبية التي زكّامت دعاوى على الصادرات المصرية من اللكس الجاهزة بتهمة الاترايق تراقب منافذها الجمركية وتحكم دخول كل سلعة وتعرف مصدرها وسعرها وهذا يوضح ان الجات لاتمنع رقابة الدولة على منافذها واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية منتجاتها.





النقطة العربي في ظل اتفاقات غات (١ من ٣)

## التجارة الدولية بعد دورة اوروغواي

حسين عبدالله

أندول النامية بل على أن تكون كان سببها في إشتغال قوتها الاقتصادية كما شجع على خلق ظروف جات الدول النامية ذاتها مفا ومضمية لسياسة التمييز.

وعلاجا لذلك دعت الدراسة الدول النامية إلى

تبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مصلحتها في ثقافية وعاجه ولجهازتها. وكذلك ذلك لأن تحرير التجارة وتوجيه الصادرات الدول النامية للاشتغال على الخارج يمكن أن يخلق لها فوائد عدة مثل ازدياد قدرتها التنافسية التي تستلزم إمامة ميكة صناعيتها المحلية بقصد زيادة كفاءتها، وتوجيه عوامل الإنتاج إلى الأنشطة التي تحقق فيها أكبر قدر من الكفاءة الإنتاجية.

كذلك تتضمن تلك الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من الأسواق العالمية بأقل الأسعار. وبصفة عامة فهي تحقق أكبر معدل للدول الاقتصادية.

هذه باختصار رؤية الدول النامية للتنمية التي تشتمل عاجه منذ البداية لكي تخليصها في اللام الأول مصلحتها. ولا تزال تلك الدول صغیر على ثلاثة أبعاد التنمية الدولية، ومن ثم استطاعت أن تفرش شرونها خلال دورة اوروغواي التي انتهت بالقرار اتفاقية جديدة تعرف باسم مفا ١٩٩٤.

ومن أهم ما استحدثته مفا ١٩٩٤ لتجارة منطقة التجارة الدولية وتزويدها بليات عمل يومية ولجهازتها تمكنت من الاندراج على تنفيذ الاتفاقية مع إصلاح مبدأ الأرقام في نظام تسوية للتزاعلات. فالحكم التي تصدره لجنة تسوية للتزاعلات في المنطقة يعتبر نافذا ما لم يتم الاتفاق على رفضه بين جميع الأطراف.

كما أن آلية مرحلة السياسة التجارية تجعل تلك السياسة بالقضية للدول المسئلة مسألة دولة وليس عدا من أصل السياسة الدولية للشعلة.

وستحصل المنطقة الجديدة والمتعاون مع المؤسسات المالية للدول على صندوق النقد والبنك الدوليين وهو ما يضمن اتساق السياسات النقدية والمالية والتجارية للدول ويراد لها قوة الإقناع. لكن لا ينبغي إغفال سيطرة الدول الصناعية للتنمية على هذه الأجهزة الدولية واستخدمها منابر لتحقيق مصلحتها. وفي ضوء التحدي السابفة يمكن أن يسفر للتنظيم الجديد من إكمام القضاة الثلاثية على التوجيهات التنموية الاقتصادية في الدول النامية. ليس فقط من الناحية المالية كما كان الحال قبل مفا ١٩٩٤ بل أيضا من الناحية التجارية. والتلف الأراء بما في ذلك

والسعد ٢٢ دولة في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ الاتفاقية العامة للتجارة والتحررة الجمركية المعروفة باسم مفا ١٩٩٤ تستهدف تحرير التجارة الدولية من المعوقات وتنظيم التحررة الجمركية.

وفي المستندات لسيف إلى الاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية بناء على ما طلبت به الدول النامية خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية (التكاف).

وعقدت بعد ذلك جولات عدة للتفاوض من أهمها جولة طوكيو عام ١٩٩٣ التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد إلى الدول الصناعية المتقدمة. غير أن تلك المزايا لم تثبت أن تعرضت للتد خصوصا من جانب الدول الصناعية المتقدمة. وفي دراسة صغیرة منذ ثلاثة أعوام، أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التجارة الخارجية تعتبر المحلل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وأن الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في إطار مفا لم تحقق إغراضها، بل على العكس استخدمت ضدها وذلك ساء، وشهدوا بدلا من التضمن الذي استهدفه واتسوع تلك المزايا والاستثناءات.

ودعت الدراسة إلى إلغاء تلك المزايا والاستثناءات وأن تعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة. فلتفتح الدول النامية أسواقها وتزيل أو تخفف القيود الحمائية. واستحدثت الدراسة على ذلك بأن تجرية مفا على مدى ربع قرن برهنت على أن الكثير من مفاها لم يمتد والتطبيق لا يراسته الدول النامية ولا يراسته غيرها من الدول التي تعامل معها.

ويرجع السبب بالفرجة الأولى إلى ضعف الصادرات الدول النامية وعدم قدرتها على أن تكون شريكا تجاريا قويا.

ومن أمثلة ذلك البلدان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والعملة بالمال، والضريبة وعدم التمييز. وينبغي مثلا شرط التمكين التي استخدمت دورة طوكيو بأعضاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة أو مساويات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية أو التجارية أو مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جنوره إلى عقد السبعينات عندما تمهدت الدول الصناعية بمعاملة وأرفقتها من الدول النامية معاملة تفضيلية ولذا لنظام الاتفاقيات للعم، غير أن التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يسفر عن نتائج إيجابية بالنسبة





أ. الدول وسكرتارية «مفاته» على أن كبير المستفيدين من «مفاته» ١٩٩٤ سيكون المستهلك التجاري في الدول الصناعية المتقدمة. وأن الدول النامية، خصوصاً في إفريقيا، ستعجز عن استعادة مساهمة غير أن البعض حاول تخفيف وقع الضرر بقوله إن تلك الخمسائة ستحدث فقط في المدى القصير، أما في المدى البعيد فإن التحديات التي ستواجهها اقتصادات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هيكلها ومن ثم ترتفع إلى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها. ومن لحظة عدم التوازن بين الدول النامية وبين

الدول المتقدمة أن الأخيرة، بعد أن استمرت على مدى ٤٠ عاماً في تطبيق سياسات تجارية في قطاعي الزراعة والصناعات كانت قد خضعت ملين للقطاعات لحكام الأنظمة الجديدة وهو ما ينعكس سلباً على الاقتصادات الدول النامية سواء من طريق ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستورد نسبياً كهيمنة منها أو عن طريق تآكل صناعات التصنيع فيها بالنظر إلى العالمية العالية.

ومن تلك الأمثلة أيضاً أن الدول الصناعية خصوصاً مصر والهند عندما طالت الدول في مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح أسواق الأخيرة أمام التكاليف المادية، اضطرت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية مقابل ذلك أن تتخذ الدول النامية مواقف أكثر مرونة لفتح أسواقها في قطاعي المصارف والتأمين وغيرها مما تمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية أكبر.

وبينما أن الدول النامية لا تستطيع تخفيف من مخاطر «مفاته» ١٩٩٤ بالانضمام إليها على أساس اتفاقي، لا أن الاتفاقية الجديدة ملزمة بكاملها على خلاف اتفاقية ١٩٤٧ التي كانت تتبع المنهج المماثلة على البعض من دون الكل، كذلك لا تستطيع التخلص من تلك المخاطر بعدم الانضمام إليها، لأن الاتفاقية تشمل ما لا يقل عن ٩٠ في المئة من التجارة الدولية، وتصميم الثروة التي لا يخرج من تلك التجارة.

لذلك يمكن أن يكون وضعها لقد وطلة على الدول غير الأعضاء نتيجة لما ينعكس عليها من آثار سلبية من دون أن تتمكن من الاستفادة من مزايا العضوية. ولا يعني هذا أن التجهيز الدول النامية إلى الاتفاقية سيعيق لها الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، إذ يلزم لذلك أن تعبر تلك الدول بحجة شاسعة من التخلي بينها وبين الدول المتقدمة. وقد لا تكفي السنوات العشر المتاحة

للدول النامية كحد أقصى لكي تكفي اقتصاداتها بما يدعم موقعها الضعيف في ميزان التبادل الدولي وسامعها على السمود في أسواق عالمية صوبها المنافسة.

والنسبة للدول المصدرة للنفط، قال بيتر سونراند رئيس «مفاته» السابق إنها ستستفيد من النمو الاقتصادي الذي سيحدث نتيجة لارتفاع التجارة. لا أن ارتفاع الدخل والانتاج من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الذي لم يمتدح يمكن أن تصمد تلك الفئحة.

وهل كان استثناء النفط من الخضوع لاتفاقية «مفاته» منذ البداية في صالح الدول النامية المصدرة للنفط ومنها بالطبع الدول النفطية العربية؟ أم أن هذا الاستثناء جاء لخدمة لفرنس الدول النامية المستوردة للنفط؟

• وكيل أول وزارة النفط المصرية سابقاً ومعهما لدى المكتب التنفيذي لمنظمة الاسفلت العربية المصدرة للنفط (١٩٧٤ - ١٩٩٧).





التاريخ، ٢٠ مارس ١٩٩٦

النشط العربي في ظل اتفاقات غات ٢٢ من ١٣

## اثر غات على الصناعة والواردات العربية

حسين عبدالله\*

من وجهة نظرنا، ينبغي ان تقوم المستعمرات العربية غير النفطية بتبوية نفسها ورفع كفاءتها، بالاتحاد او بغير ذلك من وسائل لخدمة البوكة، ولكه في إطار من التكامل الاقتصادي العربي. ٢ - إن اتفاقية مفتاحه ١٩٩٤ نصرت مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي فربما ان تزيد نسبة تصدير تجارتها البينية على ٨٠ في المئة من مجموع تجارتها البينية ولكه حتى لا تستمم الاعطاشات التجارية بالاتفاقية على حساب باقي الأطراف، وأول في ذلك ما يشجع الدول العربية على تصدير تجارتها البينية بأنفسها منطقة تجارة حرة عربية حيث يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتراعى في الوقت نفسه حقاً من المعايير للمنتجات العربية في مواجهة الاتفاقية غير العربية. وعلى الدول العربية ان تترك ان فترة السماح للتجارة لتكفي ارضاعها لا تتجاوز في احسن الاحوال عشرة سنوات من تاريخ الاتفاقية ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وهو ما يفرض عليها الاسراع بدراسة الاتفاقية، وما يخلق عنها دراسة قانونية، ولكه يافى بوضع برامج محلية واخرى اقليمية متكاملة، وتفيد لك البرامج بجدية وان جدول زمني محدد. ٢ - إن الزاوية القسوية في التجارة الدولية لم تعد، كما كانت في السابق، تحتمل على رخص للاداء الاولى نتيجة لتوافرها في مواقع جغرافية معينة بل اخذت تتحول الى مصالح الدول الصناعية وشركاتها لتفهمد الجوسية التي تتمتع بالقدرة على تطوير تكنولوجيا جديدة واستثمارها بما تتمتع بها من كفاءتها الاتحاجية ووسائلها مائلا من الصفات التكنولوجية. وكذلك الحال بالنسبة للعمالة الفريضة التي لم تعد من العوامل الاساسية في تحديد حجم الزاوية القسوية، خصوصاً بعد ان اتسع نطاق العمليات الصناعية التي يمكن اداؤها باجهزة آلية متقدمة كالآلات التي.

والصناعات اليابانية غير دليل على ذلك، حيث صارت القوة التنافسية تتلخص في الزاوية القسوية القائمة على توافر ورخص للاداء الاولى والعمالة. وأول من أبرز الاطلة على ذلك ان الشركات العالمية للتجهيز الإلكترونيات، بعد ان اتجهت الى مواجهة الخسائر التي منبت بها في اوقات المنافسةات بالتحليل على بعض مراحل الصناعة للدول التي تتمتع بوفرة في للاداء الاولى والطاقة، عادت تقبلها على سواها هذا الاتجاه مع تركيزها على اعادة البوكة سواء بالاتحاد او بالتحالف من فرصات الاتحاجية المستعومة ما أدى الى تحسين كفاءة عدد من للتجات الاساسية، وساعد على ذلك من ناحية اخيرة، انهيار اسعار النفط على ما يقرب من النصف منذ عام ١٩٨٦، وذلك لتسائل الاممية القسوية لكافة للتجات التقنية باعتبارها للكون الاقتصادي المبردة للعلم والطاقة المستخدمة في معامل الإلكترونيات. ومن ثمة، تبو لعمية الاستفادة من تجارب الشركات العالمية عند اعطاء

٨ يتكون الوطن العربي من ٢٢ دولة ومن ستملها لسيون، ويبلغ عدد سكان عام ١٩٩٢ نحو ٢٤٠ مليون نسمة اي ما يعادل ٤,٢ في المئة من سكان العالم، ويبلغ العمالة العربية نحو ٧٧ مليون شخص، كما يدخل سوق العمل سنوياً نحو ٢,٢ مليون شخص. ويبلغ إجمالي الناتج القومي للمنطقة العربية عام ١٩٩٢ نحو ٥٠٨ بلايين دولار اي بمتوسط ٢١١٧ دولار للفرد سنوياً وتفاوت بين دولة واخرى، وقسمت للنفقة العربية في نهاية ١٩٩٤ نحو ٦٠٦ بلايين دولار من احتياطات النفط وهو ما يعادل نحو ٦٠ في المئة من الاحتياطات المالية، كما يوجد بها نحو ٢٠ ترليون متر مكعب من الغاز اي ما يعادل ٢٦ في المئة من احتياطات العالم.

مفاهيم والصناعات العربية

أدى التركيز على صناعات النفط في الوطن العربي، وتوجه هذه الصناعة الى تصديره خارج للنفقة العربية، الى مرحلة خضوات التكامل الاقتصادي العربي والخصص في الانتاج ما بين الدول العربية، كل بحسب ما يتوافر لديها من عوامل الانتاج، وذلك لامتد لطلب للصناعات العربية على اساس وحدات صغيرة، اختارت كل دولة ان تقيمها مستقلة داخل حديدها، وكانت يسميتها، بينما كان من الممكن ان يخط ابدء للصناعات على اساس تكاملي عربي ما يخلق لها بدرجة ابطى من الكفاءة ويضيق لها فرصة اكبر للنمو. وهكذا اصبح التنافس، يابس التكامل، سمة للعلاقات الاقتصادية العربية، ومن ثم لم تتجاوز التجارة البينية داخل للنفقة العربية حتى الآن ٩ في المئة من التجارة الخارجية لبدء للنفقة.

وإذا تركز الاهتمام في هذه الدراسة على اثر مفاهيم على الصناعة القسوية، لا يولت ان نرصد هنا عددا من للاعطات المهمة التي قد تخلق بعض الفسوف، هذه معالجتها لاثر مفاهيم على القطاع العربي

١ - إن اتفاقية مفتاحه ١٩٩٤، وبعد الاعلاء التدريجي لنظام المعايير التنافسية للتصناعات الصناعية التي تصديرها الدول الصناعية، وتكرس مبدأ الانفتاحات للتنافسية، ستعاضد الصناعة التي لا تتمتع بوفرة من الكفاءة يمكنها من مواجهة نظرائها في الدول المتقدمة، فالدول المتقدمة للتقدمه وإن كانت لا تزال وفقاً للاتفاقية ١٩٩٤ بأجهزة خمسة تخفيضات جمركية متساوية على مدى خمس سنوات بالنسبة لاورادتها من السلع الصناعية، والتزمت أيضاً بتقييد نسب الرسوم الجمركية على نحو ٩٩ في المئة من ولادتها الصناعية (بدا للتجات الفانيليا) الا ان صناعاتها كانت اكتسبت في ظل مفاهيم قبل ١٩٩٤ فترة تنافسية كبيرة، ومن المعروف ان للتجارة الخارجية في مجال للتجات الصناعية (غير الفانيليا) لا تقتصر على مواجهة للتجات الصناعية العربية في اسواق الدول الصناعية، بل مستعند لزامها القوية لكي تراجعه تلك للتجات لداخل الاسواق العربية ذاتها، وذلك بحكم اتفاقية ١٩٩٤ التي سيحصل العالم بمقتضاها الى سوق كبيرة مفتوحة وهو ما يعرف بظاهرة العمالة في التوكية.

من التكن





## للبحوث والتدريب والمعلومات

## المصدر

## الحياة النجدية

## التاريخ

٢٤ مارس ١٩٩٦

هيئة صناعة البتروكيماويات العربية.

٤ - إن إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية الدولية بما تضمنته من إنشاء منظمة التجارة الدولية يمكن أن يخلق على اختصاص منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) والفضل سرت في الأثرة الأخيرة للشامات ترويج للقاء، ولونكتاد، على أساس أن جزءاً من وظائفه مثل في منظمة التجارة الدولية وأن الهياكل يمكن أن يخلق مجلس أمن الاقتصادي، مقترح، أو في القليل أن التحول، ولونكتاد، إلى سلطة مرة للمناقشات مع استيفاءها من مجال صنع القرار الاقتصادي.

وإذا كان الأمن العام للأمم المتحدة أكد أن تلك الفكرة لا تعبر من رايه، إلا أن الخطر الذي يهدد ولونكتاد ليزال ماثلاً، ومن هذا ينبغي أن تعمل الدول العربية على تصديق مفاوضات مع باقي الدول القائمة للدخلة عن هذا التكرار الذي أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ وليزال يستند وإتته منها، صحيح أن ولونكتاد أصبحت تحتاج إلى إصلاحات هيكلية وإدارية، لكن وجودها يعتبر ضرورياً كساحة تجمع فيها الدول النامية بحرية من مفاوضات وقضاياها وكاستثمار الاقتصادي لها في مواجهة الترتيبات الجديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية.

ولا تقتصر رايه منظمة التجارة الدولية على معالجة الأمن الصلة بالتجارة، تمت رايه ولونكتاد، التمثل في جانب المساعدة في صياغة القواعد التجارية الدولية، فضلاً مساعدات التقنية، والبيون، والاستثمارات الأجنبية للمبادسة، وإلّا التكنولوجيا والصناع الأساسية، وصفاً عامة التركيز على الإيجاد التشريعية خصوصاً للدول النامية.

الاوردات العربية كذلك كان لهيئة الصناعة النفطية على الاتحادات العربية تأيرها على الاتحاد الاستهلاكية التي ارتفعت بالاعتماد التزايد على التجارة الخارجية التي بلغ حجمها نحو ٥٢ في المئة من الناتج الإجمالي العربي عام ١٩٩٢، وازدهت في ٥٢ في المئة وأردت ٤٨ في المئة صادرات. وشال للندجات الصناعية نحو ثلاثة أرباع الأورادات العربية، كما تعتمد للنفط العربية على الاستيراد أرباحة ما يقرب من نصف حاجاتها من مستلزمات الإنتاج، ورواد البترول، والأغذية، والكساء، وأمل الأمل في كل ذلك هو التصاع الفعالة العالمية التي تبلغ وارداتها في الوقت الحاضر نحو ١٠ بلايين دولار سنوياً، كما بلغت القيمة التزكومية لكافة البضائع خلال الأعوام المصروفة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ نحو ١١٠ بلايين دولار تنوع بصفة ٤٨ في المئة المصوب في ١٧ في المئة للتكرار ١٥ في المئة للصوم والباطني لأغراض مختلفة من الأخذية.

ويصير للشرق مما يمكن أن يخلق والدول العربية المستوردة للنفط من آثار الاقتصادية سلبية نتيجة لائق الدعم الذي كان يخلق المنتجات الزراعية في الدول المصدرة للأغذية وهذا لحكام مفاده ١٩٩١، فإن التصاع الفعالة العالمية يمكن أن يقلل من سيادة الدول العربية ويؤيد منها السياسي، فهل تعجز للنفط العربية حقيقة، من تلهم حاجاتها من الغذاء وقت في مؤتمر الاقتصادي العربي الأول الذي عقد في أبو ظبي عام ١٩٩٢، وإن جانياً كثيراً من العالم الطبيعي في منطقة الخليج العربي يصرق للتخلص منه، وإن دراسة الجود قد تزيد إمكان منه خط من الاتييب لعمه عبر البحر الأحمر لكي يدخل منطقة التكالل المصري - السوداني حيث توجد بيرة المياه العذبة وبلايين الأمتة والأبيي العاملة

الزراعية، ويصل من رأس المال العربي الموزع بالمصارف، يمكن أن تشكل صناعة زراعية تكفي أسد الفقرة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها، بل ويمكن أن تحقق نقاشاً كبيراً للتصدير.

وإذا كانت الظروف تجرحت الآن بحيث لم يعد الحار الطبيعي يحرق بل ويجزي استقلال الفاضل منه بالتصدير، تقول وإذا كانت الاقتصادات الدليل تدور إسلطت جملة عبر البحر إلى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا، فمن باب أولى ينبغي أن تدرس إمكانات استقلال جانب منه في التنمية الزراعية والصناعية لدخل للنفط العربية على أساس متكامل، وليس فقط على أساس الاقتصادات الحالية لكل دولة. ولا يزال عد الرأي الذي ألبسته عام ١٩٩٢، من أن التصور الزراعي الصناعي في منطقة التكالل المصري السوداني يستحق الدراسة، وإذا ثبت جدواه ينبغي أن يتم على الفور وأن يندمج بشئ من تيار الإصلاحات الأساسية، تأسيساً للأجيال العربية المدجة ضد الجوع، وصحية لها من استقلال القوى الأجنبية وسيطرتها على مقدراتها نتيجة لتصاع قوة الغذاء.

وأول ما يميز الأسراع بدرس هذا الموضوع ما أفضحه لغيراً دراسة منظمة العمل العربية من أن الدول العربية تستطيع مضاعفة المساحة المزروعة من نحو ٥٠ مليون هكتار إلى نحو ١٠٠ مليون هكتار في حال توفر رأس المال والمياه.

وبهذا تلك الدراسة تراج جملة اللزاد للملئة في القرن العربي نحو ٢٥٢ بلايين متر مكعب سنوياً ٤٠ يستغل منها نحو ١٧٢ بلايين متر مكعب، إلى حين يتوافر أن ترتفع حاجيات العربي من المياه خلال القرن الواحد والعشرين إلى ٢٥٠ بلايين متر مكعب سنوياً.

ويؤكد أن استخدام قدر مزايد من الطاقة الكهربائية في القرن العربي يمكن أن يخلق في الاقتصاد على استخدام المياه والانشاء على تخطئ الأساليب المستعملة في الزراعة العربية، خصوصاً إذا أقيمت المشاريع الزراعية على أساس من التكالل العربي كما أسلفنا.

• وكيل أول وزارة النفط المصرية سابقاً ومعهها لدى المكتب الاقتصادي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (١٩٧٦ - ١٩٩٢).



## مستقبل الاقتصاد المصري .. والجات



د. عبدالمعطي وزير

التجارة الدولية على القطاع الزراعي ،  
كذلك على صناعة المنسوجات في  
مصر ..

كما ناقش المؤتمر الفعرات التنافسية  
للجهاز المصرفي المصري في ظل تحرير  
التجارة ، وإثباته لصحة الملكية  
الأدبية والفنية .

عقدت كلية الحقوق جامعة المنصورة  
مؤتمرها العلمي المستوى الرابع  
الذي تحت عنوان مستقبل الاقتصاد  
المصري في ظل تحرير التجارة  
العالمية ..

حضر المؤتمر الذي استمر يومين  
الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر  
والدكتور محمد زكي أبو حاسر وزير  
شئون مجلس الشعب والظهوري  
والدكتور عبدالمعطي وزير  
المصنوعات والتجارة أحمد جمال الدين  
أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة بالكلية  
والأمين العام للمؤتمر ..

ناقش المؤتمر ٢٢ بحثا حول التنمية  
الاجت و أثرها على التنمية الجمركية  
والرؤية الاستراتيجية لها في ظل  
المشاركة الأوروبية والكتلة تحرير  
التجارة العالمية والكتلة الاقتصادية  
على الميزان التجاري والراعي  
المصري .. بالإضافة إلى دراسة لمسايب  
الانطلاق الصناعي في ظروف تحرير  
التجارة العالمية ، وآثار المتغيرات في





هذه الشركات والتي سوف تتنافس بمنتجاتها للتجارت الأجنبية المماثلة والتي سوف تترك الأسواق المصرية . كما يجب العمل على تغيير العاملين بالأسواق المختلفة لفهم العمل وضرورة تطبيق مفهوم المساهمة بكل صراحة . وسوف يترتب على كل ذلك أن الشركات التي سوف تظل في وضع تنافس في مواجهة تنافسية الجلات سوف تعتمد على معايير جديدة بالإضافة للمعايير التقليدية مثل ( الربح - التحو - الحصول على نصيب من السوق ) .

ويضيف : - ومن بين هذه المعايير كفاءة وتقدرات القدرة العاملة والتي سوف تعتمد على مفهوم قيمى (وفى التجربة اليابانية لتي تعتمد على قيم ومعتقدات الأفراد الكسابة والتي يتم اكتشافها وتوظيف لصالح الإنتاجية أكثر من الاعتماد على الخصائص والواردات المالية والمتعارف عليها .

#### دراسة الأسواق

ويؤكد د. سهيل سماعة استاذ التخطيط الاستراتيجي بأكاديمية التجارة جامعة ، مع شمس، أنه يجب أن يتولى إدارة الشركات كفاءات إدارية مدربة تدريباً جيداً . ويقول : - كذلك مطلوب وجود منظومة متكاملة لنظام المعلومات وإجراءات خاصة ومتعمقة للأسواق الخارجية وتغيير الأنوار مع فهم وتطبيق مفهوم الإدارة (بالجودة الشاملة ) حيث أننا حتى الآن نعتبر أن الجودة الشاملة هي مرادفة لجودة الإنتاج أو للرقابة الإحصائية لجودة الإنتاج ، بالإضافة إلى ضرورة التخفيض من تكاليف الإنتاج للمصرى وذلك بالعمل على الحد من الفاقد وتقليل إلى أقصى مسورة ممكنة .

أما بالنسبة لشركات الإنتاج فللايد من استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات الإنتاج وذلك سوف يتطلب زيادة للمهارة الفنية للعاملين لاستخدام هذه التكنولوجيات . ويضيف : أيضاً لايد من تغيير المفهوم الجاهل كلمة العمل ( للمستهلك ) حيث أن المفهوم الجديد وفها ( للجودة الشاملة ) ينقسم للعمل إلى داخلى وخارجى ، بالنسبة للداخلى فيعتمد به جميع العاملين بالمؤسسة وهنا تختلف النظرة إليهم كمهلاء وأرضائهم في نظام العمل والحوافز والمرتبات ومناخ العمل .

أما للعمل الخارجى فهو - للمستهلكه - وذلك يجب اعتبار (الزود) عميلاً وكذلك البنداء كمهلاء . وكل المجتمع كمهلاء فيجب الوصول إلى أقصى درجة في الرضا .

#### إعادة هيكلة

ويتطرق د. سمير ملام استاذ الإنتاج بجامعة القاهرة إلى ضرورة عدم الفصل بين للتحقق الخاص للمحلى وللتنج للتصدير لأن للتنج يتنافس داخليا وخارجيا فالمنتج يجب أن يكون طبقا لاستراتيجية إنتاج عالية الجودة يلبي احتياجات العميل (سواء مصرى أو أجنبى) كذلك لايد من أن تتحول من مرحلة التجميع إلى التصنيع الكامل لأن التجميع هو خطوة أولى للصناعة وايضا للتصنيع فائقة جدا ولاتزوى إلى مكسب اقتصادى مع ضبط مهارة العامل المصرى لأن خبرته سوف تتكامل .

رشيا حسنى





و كذلك على المستوى الوطنى حول جدوى انضمام مصر للمنظمة العالمية للتجارة، بحكم عضويتها السابقة فى الجات ومشاركتها النشطة فى جولة المفاوضات، وطبيعة الالتزامات الجديدة الناشئة عليها بموجب هذا الانضمام، وحجم المكاسب المتتار تحقيقها والاعباء المتوقع تحملها بعد تنفيذ احكام الاتفاقيات.

وربما يكون من السابق لارادة اصدار حكم بصفة قاطعة على نتائج هذه الصفقة المتكاملة من الاتفاقيات متعددة الاطراف، والتي يبدأ التزام الاعضاء بها فى اواخر القرن العشرين، وتستمر فترات التنفيذ حتى اطلالات القرن الحادى والعشرين، وقد نستطيع حينئذ، بعد استكمال التنفيذ، ان نسجل بعض الحقائق المؤكدة من واقع التجارب والممارسة، عن نتائجها واثارها على الصعدة الختلفة.

الا اننا سنجد من واقع استعراضنا ل احكام الاتفاقيات واثارها انها تؤدى الى نتيجة حتمية لاختلاف حولها، الا وهى ربط القدرة على التفوق التجارى والتيمية للقدرة الاقتصادية، بمقيار الكفاءة كمياد وحيد مع تجنب وإلغاء كافة العوامل الاخرى التى كانت تؤثر من قبل فى تحديد نصيب كل بلد فى التجارة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات والاجرامات.

ويؤسد بالكفاءة هنا القدرة لكل بلد، تترجم الى مجموعة من العناصر المتكاملة التى تغطى كافة الانتاج وحسن استغلال الموارد المتاحة، وابع جودة السلع ومطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية وربط التطوير التكنلوجى بالقاعدة الانتاجية. وفى النهاية وصول هذه السلع الى الاسواق بأسعار تنافسية خالية من التضخمات سواء كانت فى صورة دعم للصناعات أو اجرامات حمائية مقيدة للواردات، أى بمعنى آخر ترجيح مبدأ الحرية التنسية.

#### الوضع الاقتصادى الدولى وعلاقته بالجات:

كان للرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من تقسيم العالم الى معسكرين بعد هزيمة دول المحور، اكبر الأثر فى صياغة الايديولوجيات التى سادت النصف الثانى من القرن العشرين سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى، حيث انتقلت مجموعة من الدول فى معسكر تنزعها الولايات المتحدة واتبعت هذه الدول المنهج الراسمالى فى ادارة الاقتصاد، بينما تحالفت مجموعة دول لخرى فى معسكر يتبع الاتحاد السوفيتى ويتبنت المنهج الشيوعى القائم على نظريات الاقتصاد الشمولى الذى تتولى الدولة ادارة كافة شؤونه.





# الإدارة المصرية .. تواجه الجات!

تطوير الإدارة... أحد الشعارات التي تم رفعها خلال الفترة الماضية لتتوكل مع خطة العامة للدولة للتطويع وتحسين الاقتصاد...  
وقد فرض هذا الشعار نفسه على الساحة الاقتصادية .. بل وأصبح هذا قويا وأصبحت عندما يتم طرح فكرة تطوير الشركات التابعة لطاوع الأعمال العام.  
ولكن كيف يتم تطوير الإدارة لتتوكل عمليات التطوير والتفسير التي تقومها الدولة في كافة القطاعات الاقتصادية؟

يقول د. محمد كمال استاذ الإدارة واستشاري التدريب إن مواجهة انقلابية الجات في السوق المصرية تتطلب أولا الإعتماد على تغيير المفاهيم القديمة في الإدارة وأساليب التدريب للأعمال مكانة المصنوع وأن يكون هو أساس التعامل داخل المؤسسة أو المنظمة أو الشركة بحيث تتواءم أسباب التعرف على كل جديد في التواحي الأدارية والفنية والتسويقية وضرورة تدريب العاملين على الأخذ بهذه الأساليب.

وكذلك يجب أن تكون هناك حوافز الترقى من الارتباط بالسلم الوظيفي بحيث يكون للمجتهد والمطور والقادر على القيادة الدروسة في الترقى لأعلى المراتب دون النظر إلى عوامل السن وسنوات العمل حيث أن النظام الجديد في ظل الجات لا يعترف إلا بالجدوة والأداء العالي ذي المردود للتميز والذي لا يقدّر عليه إلا كل من كان قادرا على تطوير نفسه باستمرار.

أولها يجب أن يتطور الجهاز الإداري والتجاري في القطاعات الإنتاجية بما يتناسب مع ضرورة سرعة الحركة وسرعة التلبية اعتمادا على وجود قاعدة جيدة من المعلومات عن دراسات احتياجات السوق المحلية والسوق الخارجية وأولها هناك مطابقة الأتراق والعمل على تليبيتها وضرورة تولي نظام يضمن وجود الصفوف التالية باستمرار وعلى ذات الكفاءة التي عليها الصفوف الأولى مع وضع نظم جيدة للحوافز وكذلك نظم كفلية صارمة للمتكسلين وأعطاء الحق للشركات في محاسبة المتكسلين.

## مفهوم جديد

ويرى د. إبراهيم عبد النبي الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر أن الإدارة المصرية لابد أن تزن بالتفسير وهذا يتضمن عدة عناصر أهمها تغيير نظرة المديرين لمفهوم عملية اتخاذ القرارات بحيث تتضمن للمفهوم اجزائى (المتحيز) والكل (الاستراتيجي).

وعلى ذلك لابد لأي شركة أن تستخدم مفهوم الجات الشامل للقرارات الإدارية التي تساهم في عمليات التسويق والتصدير والإنتاجية وفق مفهوم الجودة الشاملة .  
وأولها هناك تغيير نظرة الشركة للمستهلك بحيث يوشد في الاعتبار المفهوم الحديث للتسويق الذي يعتمد على بيع للنام المختلفة للمستهلك بفرض إشباع رغبات واحتياجاته الكأجرة والملاحة فإن تصديق الروح يستند من تصديق الرضاء . التام للمستهلك.

ويؤكد أن تطوير نظرة الدولة للشركات ضرورة ملحة فيما يتعلق بالتسهيلات والتيسيرات التي تمنى المساهمة الوطنية للز ، تحقق مفهوم (الجودة الشاملة ) فيجب أن تدمج وتساند



# الجات ..

## ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (١)



أمامة المجدوب



الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، إلا أنها اكتسبت دون سائر الجولات التي سبقتها مكانة خاصة وأهمية بالغة، ربما ترجع إلى طبيعتها الإلزامية الشاملة وتناولها لجات لم يسبق إخضاعها لأحكام الجات أو إدراجها على جدول أعمال مفاوضات تحرير التجارة الدولية، سواء تلك التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، أو التي سعت الدول المتقدمة إلى إدراجها ولا تزال محل نقاش وتفاوض. ولقد أثارت هذه الطبيعة الخاصة لجولة أوروبا جدلا ونقاشا واسعا عبر الأوساط المختلفة، حول النتائج والآثار المرتقبة على الاقتصاد العالمي بوجه عام من جراء تنفيذ الالتزامات الناجمة عن اتفاقياتها ووثائقها القانونية التي بلغت في مجملها ٢٨ وثيقة قانونية.

شهدت مدينة مراكش بالمغرب في ١٥ أبريل ١٩٩٤ الانتهاء الرسمي والناجح لأطول وأضخم جولة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار الجات لتحرير التجارة الدولية، والتي عرفت باسم جولة أوروبا. وبرغم كون هذه الجولة هي الثامنة في سلسلة من الجولات التي تعقد في إطار





ولقد أدى هذا الارتباط الوثيق بين للتوجهات السياسية والاقتصادية لدول في هذه الحقبة التي استمرت حتى لواخر عقد الثمانينات إلى عدم حدوث أي تغيير جذري أو جوهري في منظومة الاقتصاد الدولي إلا عندما انهارت إحدى ركائز الهيكل السياسي والاقتصادي المستقر، وذلك عندما انهار الفكر الشيوعي في عام ١٩٨٩ وشاقت النظم القائمة في دوله الواحد تلو الآخر واكتمل الانهيار بتفكك الاتحاد السوفيتي ولنفراط عقد جمهوريات بالاستقلال. كان هذا التحول الجوهري بمثابة حجر الزاوية للتوجه نحو نظام اقتصادي عالمي جديد حيث أدى انهيار الشيوعية وتزايد عدد الدول للمعتقة لنظريات الاقتصاد الحر إلى التفكير في تكوين الكتلت الاقتصادية بصورة أكبر وعلى نطاق أوسع.

ولعل ما يستدعي الانتباه هو أن هذه التطورات والتحولات الجذرية المتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي، وما اعترافا من تراوحت من

الحماية إلى حرية التجارة كانت قائمة في ظل وجود اتفاقية دواية متعددة الأطراف لتحرير التبادل التجاري السلمي بين الأعضاء عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT والتي بدأ سرانها في يناير ١٩٤٨.

#### اتفاقية الجات:

تعد اتفاقية الجات بمثابة معاهدة دواية متعددة الأطراف تنشئ، حقوقا والتزامات على الأعضاء فيها والتي سميّت بالأطراف للمعاهدة - Contracting Parties، وذلك بالنظر إلى الطبيعة التعاقدية للاتفاقية بهدف تحرير التجارة الدواية في السلع.

تضع الاتفاقية مجموعة من المبادئ متعددة الأطراف التي تنظم السلوك التجاري للأطراف للمعاهدة، كما تنهج محفلا للمفاوضات التجارية في ظل مناخ يقسم بحرية التجارة والقدرة على توقع توجهاتها سواء من خلال تسهيل وصول سلع الأعضاء لاسواق بعضها البعض، أو عن طريق تطبيق وتوسيع نطاق القواعد المنظمة للتجارة الدولية لتشمل السياسات والاجراءات التي تمارسها الدول لتنظيم التجارة الخارجية، وتضع الاتفاقية أيضا الأطار القانوني لهيئة دواية لفض وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف للمعاهدة.

#### مفاوضات ما قبل أوروبا:

اجريت في إطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية سبقت جولة أوروبا: جنيف ١٩٤٧، النسي (فرنسا) ١٩٤٩، توركاى (انجلترا) ١٩٥١، جنيف ١٩٥٦، ديون (جنيف) ١٩٦١ - ١٩٦٤، كياني (جنيف) ١٩٦٧، طوكيو (جنيف) ١٩٧٣.





١٩٧٨.

اقتصرت الجولات الخمس الاولى على تبادل التنازلات الجمركية فيما بين الدول المشاركة، بينما اكتسبت جولات كيندي وطوكيو اهمية خاصة لتناولهما العديد من المشكلات التجارية التي تعمق تدفق السلع بجانب التنازلات الجمركية.

فلقد اسفرت جولة كيندي عن تحقيق الخفض الجمركي على القطاعات السلعية المختلفة بنسبة ٥٠٪ بدلا عن القاعدة السالبة للتفاوض حول كل سلعة على حدة.

اما جولة طوكيو التي استمرت لست سنوات وشاركت فيها ١٠٢ دولة وحقت خفضا لمتوسط معدل التعريفات الجمركية السائدة في الدول المتقدمة بنسبة ٢٤٪، فلقد اسفرت عن مجموعة من الاتفاقيات التي تتناول لأول مرة بعض السياسات المنظمة للتجارة والتي تضمنت اتفاقيات لكل من الدعم، القيود الفنية على التجارة، اجراءات تراخيص الاستيراد، المشتريات الحكومية، تقدير الجمارك، تجارة اللحوم والثروة الحيوانية، تجارة الابن، تجارة الطائرات المدنية، مكافحة الاغراق.

مثلت جولة طوكيو سواء من منظور حجم المشاركة او طبيعة نتائجها مقدمة مناسبة للشرع في جولة مفاوضات اكبر واشمل، وهي جولة اوروجواي.

جولة اوروجواي ١٩٨٦ - ١٩٩٣:

عقد الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في الجات في مدينة «بيوتا ديل ايستي» بأوروغواي في الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وشاركت في امعالة ٩٢ دولة، ولقد اصدر الاجتماع اعلانا بيده الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بين الأطراف المتعاقدة في الجات. تضمن الاعلان مجموعة من المبادئ والاهداف المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية في السلع، والقواعد المنظمة لعملية تحرير التجارة في الخدمات ووضع الضوابط للحدود للقطاعات الخدمية المختلفة بهدف توسيع نطاق التجارة فيها وفقا لمبادئ الشفافية والتحرير التدريجي مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية في الدول النامية.

استغرقت المفاوضات التي كان مقرا لها اربع سنوات قرابة ضعف هذه المدة حيث استمرت لسبع سنوات متصلة تباينت خلالها المراف وتصادمت مصالح مجموعات الدول المختلفة في اضعف مجهود دولي لتحقيق توازنات المصالح الفريدة للدول المشاركة في اطار متعدد الأطراف.

اسفرت جولة المفاوضات عن الوثيقة الختامية التي تضمنت ٢٨ نصا قانونيا ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض احكام اتفاقية الجات الاصلية، لتغطي كافة مجالات التفاوض التي اقربها الاعلان الوزاري للمصادر في اوروغواي عام ١٩٨٦ بالإضافة الى جداول التنازلات الجمركية وتعهدات الخدمات التي تضمنت بها الأطراف المشاركة في جولة المفاوضات وكان من بين هذه النصوص القانونية اتفاقية لنشاء





منظمة للتجارة العالمية التي فشل العالم في انشائها في عام ١٩٤٧ ابان التوصل لاتفاقية الجات بسبب الرفض الامريكى وقتئذ.  
مؤتمر مراكش وختام الجولة:

عقد الاجتماع الوزلى لانهاء الجولة في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة من ١٢ - ١٦ ابريل ١٩٩٤ وشاركت في اعماله ١٢٥ دولة مابين طرف متعاقد في الجات او دول تلقعت بطليات انضمام وام تستكمل اجراءاته فتشارك بصفة المراقب كما هو متبع.

اعتمد المؤتمر سبع وثائق حصيلية سبع سنوات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف الشاقة:

١. قرار قبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.  
٢. قرار انشاء اللجنة التحضيرية المعنية باجراءات انشاء منظمة للتجارة العالمية.

٣. قرار بدراسة الاتمكسات المالية والادارية للترتبة على انشاء المنظمة.  
٤. قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة وانشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.

٥. الموافقة على اصدار اعلان مراكش الذي يعتبر تلخيصا لتتائج الجولة.  
٦. اعتماد الوثيقة الختامية Final Act للجولة واحالتها للوزراء للتوقيع.

٧. اعتماد اتفاقية انشاء المنظمة وملحقاتها واحالتها للوزراء للتوقيع.  
ولقد وقعت ١١١ من الدول للمشاركة على الوثيقة الختامية ويصبح التزامها نهائيا بعد اتماما لاجراءات التصديق وفقا لاحكام الدستور في كل دولة.

ولقد تناول مؤتمر مراكش موضوعين جديدين لم تتناولهما الاتفاقيات الناجمة عن الجولة:

الاول: هو موضوع التجارة والبيئة والعلاقة بينهما وهو ما اتشد المؤتمر قرارا بشأنه تنشأ بموجبه لجنة دائمة في اطار المنظمة.

الثاني: يتعلق بمعايير العمل وهو ماسمعت للدول المتقدمة الى ادراجه من منظور لثار هذه المعايير على التجارة الدولية. الا ان مقاومة الدول النامية لهذا الموضوع بشدة اسفرت عن عدم ادراجه. في الوقت الراهن على الاقل - على جدول اعمال المنظمة للجديدة باعتباره يدخل في صميم اختصاص منظمة العمل الدولية - الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بهذا الموضوع.

ولكى تقف بصورة اكبر على ابعاد نتائج هذه الجولة من المفاوضات في ظل تشابك العلاقات والمصالح بين مجموعات الدول المختلفة. قد يكون من المفيد ان نستعرض معا احكام الاتفاقيات الرئيسية التي اسفرت عنها هذه المفاوضات لنفرك حجم الالتزامات الناشئة بموجبها في مختلف اوجه للنشاط التجارى للدول المشاركة والذي يغطى اكثر من ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية. لنستطلع معا ال اثر المرتقب لهذه الصفقة المتكاملة على مستقبل التجارة الدولية ونحن نللف رويدا الى مشارف القرن ٢١.





٢ أبريل ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

# المؤتمر الثامن لحقوق المتصورة الجات أكبر التحديات التي تواجه مصر والعالم العربي السليبات: ارتفاع في فائز الفداء والدواء.. خفض إيرادات البهاك الإجابيات: فتح السوق العالي لصادراتنا.. تطوير الصناعة الوطنية

تحقيق:

ليبة ناهين

مرة أخرى تعود اتفاقية الجات لتفرض نفسها على مقادير البحث والنقاش في المؤتمرات العلمية والاقتصادية على الرغم من بدء تنفيذ الاتفاقية العام الماضي... كان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر العلمي الثامن لحقوق المتصورة الذي عقد بالقاهرة الأسبوع الماضي... ونافس على مدى يومين ونحت عنوان مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية... كافة الجوانب والآثار المتوقعة لتطبيق الاتفاقية على جميع قطاعات الاقتصاد المصري والعربي... السليبات والإجابيات.





## للبحوث والتدريب والمعلومات

كما طرح المؤتمر التصورات اللازمة للحد من الآثار السلبية وتطعيم الجوانب الإيجابية للتجارة.

عن انعكاسات تجارية تعزير التجارة على الميزان التجاري والزراعي المصري يقول د. صلاح على صالح

فضل الله استأثر الاقتصاد الزراعي الصياغة بكتابة الزراعة جامعة أسبوط : أن الاتفاقية تؤدي إلى إلغاء كافة أساليب الحماية والدعم التي كانت تقدمها الدول المتقدمة لمنجزاتها الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

وقد قدرت بعض الدراسات أن الإضرار العالمية سوف تزيد في خلال فترة تنفيذ الاتفاقية الجاهز ( 1990 - 2000 ) بحوالي 21% في المتوسط بالمقارنة بالأسعار في عامي 81 - 89 وترتبط على ذلك حدوث زيادات كبيرة في أسعار منتجات الألبان ولها السكر بحوالي 21% والقمح ( 21% ) والأرز ( 21% ) وهذا يقلص على الاقتصاد المصري في صورة ارتفاع لفترة الفوائد المصرية من هذه السلع خاصة وأن مصر من الدول المستوردة للأغذية.

### زيادة الطلب على الصادرات

وعن الآثار الإيجابية للاتفاقية يقول د. صلاح على صالح أن تحرير التجارة الدولية سوف ينعكس على ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة وبالتالي سوف يزداد الطلب على صادرات مصر وخصوصاً من الملابس والمنسوجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.

وعن السياسات الوقائية لتلافي آثار الاتفاقية على الميزان التجاري الزراعي يقول د. إيهاب منير إبراهيم

شاملة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة الإنتاج المحلي ورفع نسبة الاستفادة القصوى من السلع الزراعية بصفة عامة والفواكه والخضراوات وعلى رأسها الحمضيات والمكسرات والخضروات الباشوية والحبوب والسمك والمواشي وبعيد ذلك

الممثل على تطوير السلع التي لمصر فيها ميزة نسبية ورفع كفاءتها لتصلح على سلع منافسة للتصدير تستطيع مواجهة المنافسة العالمية .. ويلخص خلف الله المناهج مدير مركز

## للمصدر

### التوزيع

جمهورية يوريسمو المخطار المحفظة والمتعلقة للاتفاقية على الفوائد المصرية في التكاليف التالية :

● في مجال فوائده الجمارك فإن الالتزام بتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى خفض الأرباح العامة ومن ثم زيادة العجز في الموازنة العامة .. وحيث أن الدولة ملتزمة في برنامج الإصلاح الاقتصادي بخفض العجز فقد تخطر إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القائمة.

● وفي مجال الصناعة الوطنية فإن تحرير التجارة يعني إلغاء الحماية التي تتمتع بها الصناعة الوطنية مما يؤثر عليها تأثيراً سلباً ولا سيما الصناعات الحديثة والمقلدة مما يؤدي إلى خروج وحلقت الاقتصادية من النشاط الصناعي وهي التي تميز عن المنافسة مثل صناعة البلاستيك والمنسوجات.

● وفي مجال التجارة الدولية بمصر تعتمد على استيراد السلع الدولية من الخارج وسوف يرتبط على تحرير التجارة في هذا الشأن زيادة كبيرة في أسعار السلع الدولية وبالتالي زيادة في أسعار الأوبئة.

### التأثيرات

أما الآثار الإيجابية المتوقعة فيقول عنها خلف الله المناهج .. أن أهمها فتح المجال أمام تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تلغي أساليب الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغي نظام الحصص فضلاً عن فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية نتيجة للتخفيضات الكبيرة في الرسوم الجمركية التي التزمت بها الدول الأعضاء في الجات.

وعن أهم مزايا زيادة قدرتنا التنافسية في الأسواق العالمية مع تنفيذ الاتفاقية تحرير التجارة وكول

د. السيد أحمد عبد الحفيظ استأثر الاقتصاد العالمي العلم المساعد بكتابة الحقوق جامعة المنصورة به من مزايا الاعتراف نتيجة ملتزم به من مزايا تعزيز قدرتنا التنافسية وهذا لا بد من الاهتمام بالصناعة المصرية تحسباً وتدريباً ورفع مستواها والاعتماد بالسياسة وبناء قدرات وطنية فعالة في مجال البحث والتطوير لأن القدرات التنافسية - كما يتفق معظم الكتاب - ستكون من صنع الإنسان في القرن القادم.

٢ أبريل 1992

### التخفيضات الإبراهيم العامة

أما الآثار السلبية للاتفاقية جاءت على الصيغة الجمركية في مصر . فيقول د. عزت عبدالحميد البرعي استأثر الاقتصاد العالمي المساعد وكوكيل كلية الحقوق - جامعة المنصورة أن الترتيبات الجمركية السائدة في مصر الآن في حدود 21% وطبقاً لأحكام الجات لحزام على نوعي السلع المصرية إلى 24% مما هي عليه الآن مخيراً إلى أن المستهدف من هذه الحمصة أن تتجاوز 4 مليارات جنيه في العام المالي الحالي ..

### هيئة لمكافحة الأغراق

ويطلب الدكتور زين بدر أراج استأثر رئيس قسم القانون العام بأكاديمية الحقوق - جامعة المنصورة بضرورة إنشاء هيئة مصرية لمكافحة الأغراق والقوانين بترخيص التجارة العالمية .. ويقول أنه يلزم الإصلاح أوضاع مكافحة الأغراق إنشاء هيئة

مصرية على أن يكون لها نفوذ في الدول العربية التي أصبحت أو ستصبح لمنطقة التجارة العالمية وأن تقوم هذه الهيئة بمكافحة حرية الصادرات والفوائد وأن تتلقى طلبات الشكاوى من الأفراد وتتحرر دون طلب إذا ما استعصى الأمر ذلك . وأن تجرى التحقيقات اللازمة من كسر القواعد المتضمنة ..

### الجات والدول العربية

وقد انتقلنا من التناول المحلي المصري إلى التناول العربي لتتابع تأثيرات اتفاقية الجات على التصديرات الدول العربية نجد أنها لا تختلف كثيراً عن مصر . يقول الدكتور زكريا محمد بومس رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية بمحكمة النقطة .. أن الباحثين الاقتصاديين في جامعة الدول العربية وفي مختلف المنظمات والشركات العربية المشتركة اتفقا على أن آثار الاتفاقية قد تصل إلى حدود القارة الاقتصادية والعالمية بأكسمة لمجموعة الدول العربية التي تعنى المشاكل والقضايا الاقتصادية المشتركة والتي تتعدى أقرانها البلد لواءة لتشمل جميع الأقطار العربية على مختلف هذه المشاكل





### التكامل العربي هو الحل

ورغم الأثر السلبية للجهل على التصديقات الدول العربية بشيخ د. زكريا بيومي... أنه يمكن تحقيق تكامل اقتصادي عربي شامل فيما بينها من خلال قدرتها على دعم تجارتها الدولية البينية والتكامل الاقتصادي على الدول الأجنبية والتفرد إلى العالم الخارجي بوقوع نتائج كل منها وتضمينه والمتبع بمزايا المصنوعين والمستهلكين المتضمن عليها في اتفاقية الجات. يرى د. أحمد جمال الدين موسى استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية حقوق القاهرة بالقاهرة أن الدول التي من المتوقع أن تلحق بها خسائر اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية - ولعزها الدول العربية - ستكون أسوأ أربعة الدول للتحليل هي

● الالتزام بفوائد اتفاقيات تحرير التجارة والاستثمار في عملية الاندماج في السوق العالمية رغم الخسائر التي ستتمتعها بوصفها قطرات الأصف

● البديل الثاني هو التمسك على النظام العالمي القائم على حلفه والاتحاد على الذات وتكامل مجال التجارة الخارجية إلى أقل حد ممكن

لما البديل الثالث فهو الاستثمار في الالتزام بالتوازي بالانفتاح تحرير التجارة العالمية مع التعرّب عملياً من تحقيق احكامها ..

البديل الأخير هو الالتزام بالاتفاقيات الجات قانونياً وخطياً مع تكيف الأوضاع الاقتصادية المختلفة لتكون قادرة على مواجهة الأضرار المترتبة عليها .. ويؤكد د. جمال الدين أن هذا البديل هو الاختيار الوحيد الممكن في حالة بلاد العالم الثالث ومنها مصر ... لهذا في الاضطرار خسائر من وراء تحرير التجارة العالمية ولكن يجب أن نسمى لأن تكون هذه الخسائر الصغرى على الفترة قصيرة الأجل وحدها ..





## «الأهرام الأدبي» يفتح ملف السرقات الأدبية (٢)

رد الشاعرة ملك عبد العزيز حرم الدكتور محمد مندور:

## مندور ليس أول المتهمين بالسرقات!

قرأت مقال الدكتور عبد اللطيف عبد الحليم عن السرقات في الأدب العربي المعاصر في مقالة بتاريخ ١٩/٣/٩٦، وقد ردد فيه ما ذكره الدكتور الطاهر مكي في كتاب عن سرقة مندور لكتاب «نماذج بشرية» عن كاتب فرنسي، وقد نكر د. عبد اللطيف ما نصه وبعيدا عن التصور أيضا أن يتأخر د. مكي تفاصيل هذه القضية فيخرج عن منهج كتابه في أصول الأدب للقرآن... الخ.

«النموذج» وهو يروج ويصر في اللغز، ولا يعود إلى الرواية أو للسرقة، إلا حين يريد أن يذكر لصا يمينه.

ولقد يكون د. مندور قد قرأ هذا الكتاب الذي يشير إليه د. مكي أو غيره من الكتب فلانته أن هناك مشرعات من الكتب في الغرب، قد كتبت لتحلل شخصيات الأدب العالمي وأبست جريرة أن يمايل مندور أن يقلدها، خصوصا أنه كان مهموما بأن يقل المروءة للشراب المتعطل إليها. وأن يعرفه بعين الأدب العالمي ليعتد به بأسلوبه الريع وأفكاره الخفية كم. وقد كان هذا أهم لديه. أن يصرفهم لآراءه المتصور الأصلية.

والذي يقرأ كتاب مندور لا يشترط خصوصية أسلوبه للشارح، وحماسه لشخصيات الفقراء والمهملين، والروايات المتلفة التي لا تجد سبيلا لنيل ما تريد إلا بشقة بالغة. وكل هذه الخيارات من البؤس التي ظهرت بعد ذلك في كتابات السياسية التي يدور فيها إلى المدقة الاجتماعية وإلى الكشف عن مرامي الفقراء والمروءين والفقراء إلى مبادئ التعليم في كل مراحل.

أما النيل للشارح الثاني الذي اعتمد عليه د. مكي فهو أن الشخصيات التي لفتها مندور هي التي اختارها الأدب الفرنسي، ويشرب لذلك مثلا بالروايات الشهيرة في مسرحية «نواجذ فيجاو» فقد ذكر أن مندور قد اختارها أيضا مثل الكاتب الفرنسي، والحقيقة أن أي شخص يكتب عن تلك المسرحية لابد أن يذكر هنا المونولوج باللات كاملا، لأنه ليس المسرحية وحكمها الوحيدة حين يواجه الخدم سيده الطاعين، وقد كان له الحق أن يرفض القيلة الأولى مع عروسه. ويذكر له مسأله وخفاياه ويقول له: «ملا فقلت لكي تتل كل هذا القديم الذي تتلق فيه». إنه واجهه، وهكذا ياتي للتحليل، فقد كان مندور يفتقر كثيرا دالة وإشعاعا للشخصية التي يتحدث منها، ولعل الكاتب الفرنسي قد فعل ذلك أيضا.

وبعد، فليس مندور من أول من اتهم بهذه

أي أن د. مكي لم يقارن نموذجا أو أفكارا متعارفة موضوعية موضوعية وإنما اكتفى بالتطبيقات عامة هو وحده الحكم فيها بنحو أساليب حقلية، واكتفى بملاحظات خارجية يدعم بها حكمه. مثل قوله: «إن نموذجا مبدعا هو الذي أغشاه د. مندور وهو إبراهيم الكاتب»، ولكنه نسي - أو لم له لا يعلم - أن هذه النماذج التي كتبها مندور قد كتبت ونشرت متفرقة في مجلة «الثقافة عامي ١٩٤١» وفي ذلك الوقت لم يكن نجيب محفوظ وزملاءه جيله من الروائيين، قد ظهوروا أو عرفوا بعد، ولم يكن في الأدب الفرنسي الحديث - وربما في الأدب العربي كله - سوى ثلاث روايات في: سارة اللام، وزينب أحمد حسن فيكل، وإبراهيم الكاتب لإبراهيم المازني. وقد حدث في النصف الثاني من الخمسينيات أن طلب اليه المشرعون على مجلة «الرسالة» الجديدة الدعوة إلى كتابة النماذج، فكتب عن «البرجوازي الصغير» في رواية نجيب محفوظ «خان القليوب» وأحد نماذج رواية «السلطان صاحب» ليعبر السامعي ونموذجا ثلثا من رواية الكاتب اللبناني سميل إريس.

أما أن النماذج التي في كتاب د. مندور موجودة في كتاب الكاتب الفرنسي فليس ذلك بغيره، فهذه الأدب العالمي معروفة للجميع، وإذا كان كثير من النماذج التي كتبها مندور من الأدب الفرنسي فذلك لأنه درس لغة والأدب الفرنسيين في السوربون وحصل على شهادته في ذلك. وإلى هذا فهذه الروايات العالمية التي أخذت منها النماذج في الكتابين قد قلت بشا وبمسا وتحليلا قبلهما بكثير. وقد لا يكون للكاتب الفرنسي أي حتى مندور قد أتيا بجديد في تحليل الشخصيات، وإنما اختاروا ما نقلتكم به، وماغاه بالرواية التي تخص كلا منهما.

ولقد تزوج د. مندور في مارس سنة ١٩٤١ وقد رأته بعيني واسمي قول أن يكتب نموذجا عن معاملة مثلا. يقرأ أولا للمسرحية كاملا، أو عن السبيطة أبنستولسكي، يقرأ الرواية كاملة قبل أن يطور أفكاره في لغته ثم يعلني على





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر:

الأخبار

التاريخ:

٢ أبريل ١٩٩٦

التهمة، فقد اتهم من قبله أعلام مثل طه حسين  
وتوفيق الحكيم وغيرهما، وعلى الشاشون  
شامخين بما قاموا للثلاثة والفكر والأجبال من  
زاد لا يفتي. وأخيراً لربهم ألا يسرف أساتذة  
مدار العلوم في الحافز والتفكير الحريرى القديم  
الذى نصب فيه نصب الأئمة العربى على الأئمة  
إلى السرقات، وليكتفى بما يؤثروه النقد للمدينة  
من الكلام عن «التساقط» أو توارده للشواهد أو  
سواهما.





النقط العربي في ظل اتفاقات غات (٣ من ٣)

## أثر 'غات' على الصادرات النفطية

• **حسين عبدالله**

١٢٠٠٠ شخصاً في  
العربية أساساً من الجواز الأولى التي  
بمهل ١٩٨٢ كانت لها الصلوات منها، وهي  
٧٤ في المئة من الجواز الأولى التي  
في طابقي وضع (والأول في) من  
التي من الصلوات بها  
خمس في المئة من الصلوات  
التي (هيها الصلوات  
وكمبيوترية (سويديت) من خمس  
في المئة من الصلوات التي أعزمت  
وتبين من الأبحاث أن نصيب  
الصلوات من الصلوات في ٨٠  
في المئة من الصلوات الأولى  
والأول من الدول النصفاة  
العربية، بسمائة شركات  
العربية كانت تحرس على أحاطة  
وأرثها التي تضمها في صيغار  
البروات التي تضم لها استمرار  
القطب باسمسور لتستاد  
الصلواتها. ولما أنشأ  
صداً خاصاً فيصورة  
في الصلوات الأولى في  
في كل طرف من كل طرف  
الصلوات التي تمتعت لها  
الصلوات التي تمتعت لها  
الصلوات التي تمتعت لها  
١٩٧٢

وأوتقح حديم اللطاف العربي من  
١٩٠٠ مليون برميل يومياً (ب/ري) عام  
١٩٠٠ في ثروته عنده ٢٢ مليون  
ب/ري عام ١٩٧٧ ثم تراجع خلال  
الطمانينيات لثمة عاد إلى الاتعاض  
ببائع ٢٠ مليون ب/ري في الوقت  
الحاضر، وهو ما يعادل نحو ٢٦ في  
الأسلة من الإنتاج العالمي وتتمتع  
بمصادرات اللطاف العربي في الشرق  
العالية لللطاف بمرکز تقاوضي جماعي  
مما كان لا تبلغ في الوقت الحاضر  
١٠٠ مليون ب/ري في ما يعادل ٢٧

في المئة من إجمالي الصادرات العالمية، وترتفع تلك النسبة إلى نحو ١٥ في المئة إذا التحصينا من تلك الصادرات على ما يعد فجوة العجز في أهم المناطق المستوردة واستبعدنا حركة النفط داخل كل منطقة.

ومع انك الغلبة تحقق  
للمنظمة العربية فوق تلواضية  
بجماعية ذات فية جبرية إلا ان  
استخدام على مدى نصف قرن  
بصعد بعلقات تستند تلك القوة  
ونضمت فاعليتها. وخلال الفترة  
السياسية في حرب لتقريب كانت  
جبريات الشريعة العالمية تسيطر  
سيطرة شبه مطلق على انتاج النظام  
الجزيري واستخدمه مما مكثها من  
تخفيض اسلحه سواء في صورتها  
الجزائية أم في صورتها المحلية (بند  
تستخدم القضاء)

لذلك جاء تزويد الاقتصادات الصناعية الغربية OECD بالنفط الرخيص مكملاً ومسانداً لبرنامج إعانة البقاء على الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تلك الاقتصادات تستورد نحو ٨٥ في المئة من الواردات النفطية العالمية ولا تزال إلى الآن، تستورد نحو ثلاثة أرباعها.

وبإسبانية أسمر النفط الخام قد تصيب الدول المصدرة للنفط بخدح. في ظل الصورة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى، يجب أن يلتزم كل دولة أن تدفع ثمنها. يدفع كاتلون على دريميل يتراوح بين 10 و 15 دولار في الغرض من السعر الذي تستخدمه. وقد مكنته كل الشركات في الأسواق العالمية ويحضره بمقدار خمسة أضعاف. دخلت الشركات للنفط العالمية أضعافا وعشرين. وتراجعت عائدات الدول المصدرة في الشرق الأوسط في 1990 ستان. انقضاء المخطط في 1990 ستان. انكل دريميل. وأعلنت الشركات مينا منصفة الأرباح عام 1990. مينا المصنوع للبحر للزيت الخام بخدح. أساسا تحسني كل الأرباح على مينا. الدولة المصدرة للنفط دخلت

الشركات بحكم سيطرتها المطلقة على الاقتصاد والصناعات الاستراتيجية على تفضيل الاستثمار على ١٩٥٩ و ١٩٦٠، ما وجد له بعض أشكال قبول لشدة الخطأ والمغالطة بأن تتدخل عام ١٩٦٠ تخفيض الاستثمار، أصبحت عام ١٩٦٠ منظمة الدولة للاستثمار للطاقة (دو) لتطبيق جماعي للفاع على مصالحه. غير أن للتدخل لم تفلح في وقف تدفق الاستثمار من حيث أهميته الحقيقية والمالية من كانت الحق في تدبير هيمنة التلبية أو الاستيعاب خلال عام الستينات.

والواقع ان أسعار الزيت الخام  
كانت في تدهور مستمر منذ عام  
١٩١٧ وهو العام الذي وقعت خلاله  
التفافية، وخاصة واستبعد النفط منها.  
وعلى سبيل المثال فإن السعر المعان  
لنفت البحرين، انخفض كان ٢.١٨

دوائر المرمول عام ١٩٦٧ لم أذهب إلى  
الخلاص إلى أن بلغ ١,٨٠ دولار عام  
١٩٧٠ حيث بقي ثابتاً إلى أن ارتفع  
في شباط (فبراير) ١٩٧١ إلى ٢,١٨  
دولار نتيجة لتطبيق اتفاق طهران بين  
الأمم المتحدة وفرنسا، ولويسا  
استبعدنا أن يكون هذا التراجع النقدي  
مستخدماً الزعم القياسي لامتداد  
الناتج القومي الإجمالي لجماعة  
الدول الأعضاء في منظمة التعاون  
الاقتصادي والتنمية OECD الذي  
ارتفع خلال ١٩٦٧-١٩٧٠ إلى ١٠٠ في  
١٣٠. لو أننا في هذا السعر نفحص

في صورة الحقيقة من ٢,١٨ دولار إلى ٠,٩٦ دولار خلال الفترة المذكورة. وبزيادة صعب على المصنعة للنشط من هذا الصنيع على ٥٠ في المئة بعد ١٧٧٠ يتجاوز ٥ سنًا مقومة بدولارات عام ١٩٦٧ وهي القيمة نفسها التي كانت تلك الدول تقاضياها عند الصبي في كل نظام العائد للظوم قبل إدخال مبدأ متصلة الى حال.

ولا يمكن تناول سعر النفط الخام





## للبحوث والتدريب والعلوم

المصدر:

## الحياة الاقتصادية

التلويح:

٢٠١٦

ولا تعجز المجموعة الصناعية الغربية الغربية التجارية في سبيلها للخط برفع التي تحسبها المجموعة إلى دول، ووفقاً يمكن أن يعبر نظير الأسعار في الجانبين من القيمة الحقيقية لأسعار الخط ويجارة أخرى لأن استبعاد إلى لتضمين مبرراً عنه بأنهم القياس أسعار صادرات المجموعة الصناعية الغربية التي ارتفع من ١٠٠ إلى نحو ٢٠٠ خلال الفترة بين ١٩٧٢ و ١٩٩١ ووضع أن أسعار للخط الخام مرموقة

بمؤشرات عام ١٩٧٢ انهارت إلى نحو ٥٠٠ دولار في المتوسط خلال الفترة بين ١٩٨١ و ١٩٩١. تلك هيمنت الفترة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٥ استعصر تآكل السعر في موارثه الاستيعابية والحقيقية بحيث يكاد السعير الحقيقي في الوقت الحاضر يهبط إلى مستوى قليل حرب كثرين

ومع أن الدول الصناعية المتقدمة بحكم قوتها وسيطرتها على التجارة فحلت منذ البداية كانت حريصة على عدم إفساح المجال على تطور انحصارها الاقتصادية وذلك على تجميع انحصارها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها، إلا أنها تخافتت استوفت فرض الضرائب على لتجارتها للفترة بعد خروجها من مصافي التكرير، وهو ما يؤدي إلى رفع سعر تصديرها لتصل إلى ٥٠ دولاراً للنهاية وتنتج عنه الآثار السلبية للاستهلاك ومن ثم للاستيراد، خلافاً للقواعد التي تنادي بها الاتفاقيات الخاصة، وهكذا يتضح أن الضغط الدولي على أسعار النفط الخام منذ ١٩٨١ ساعد الدول الصناعية على التخلص من القدر الأكبر من الربيع النفطية على رغم احصائية الدول المصدرة للنفط في حصة أكبر منه وفقاً لاصطلاحات المرفوعة التي شمرتها. وكما أوضحت، فإن تلك الدول على زيادة ضرائبها النفطية على كل مرة يتخفف فيها سعر النفط الخام سواء في صورته الحقيقية أم في صورته الحقيقية، وذلك بحيث من المستحيل التخلي عن الاتي المكون من انخفاض السعر وهو زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط

من ناحية ثانية فإن استخدام أسلوب الضرائب على المنتجات الحرة EXCISE TAX في الدول الصناعية بدلاً من الضرائب الجمركية على واردات النفط الخام لتأج لدرجة أكبر من المرونة التي تميز بين المنتجات المختلفة عند فرض الضريبة وذلك بما يحسم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثالثة استغاثت بعض

المصدرة للنفط في ظل حرب كثرين حريتها في تحديد الأسعار، تحول توزيع الربح الحقيقي إلى صالحها

وفي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية نحو ٧٧.٩٠ دولار بينما بلغ صافي الربح نحو ١٨.٩٠ دولار سوزاً بنسبة ٥٢ في المئة للدول المصدرة وبنسبة ١٨ في المئة للدول المستوردة. وبلغ نصيب الدول المصدرة ثلثه عام ١٩٨٠ عندما كانت تحصل على نحو ٣٢.٢٠ دولار البرميل (٦٤ في المئة من صافي الربح) مقابل ١٨.٦٥ دولار لشرائه (٣١ في المئة) بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي في عام ١٩٨٠ نحو ٦٥.٥٠ دولار. غير أن أسعار النفط الخام لم تلبث أن انضلت في الخلل خلال النصف الأول من الثمانينات ثم تهاوت عام ١٩٨١ من نحو ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولاراً. عتدلاً لم تسمح الدول الأوروبية بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان يستعصم لآخر في زيادة الطلب على النفط بل سارعت إلى زيادة فرضاتها النفطية بحيث ترتفعت من نحو ٢٢.٥٠ دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٦ واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت نحو ٥٢ دولاراً عام ١٩٩١ ونحو ٥٥.١٠ دولار عام ١٩٩٢ وأن انخفضت قليلاً لتبلغ نحو ٥٠.٨٠ دولار عام ١٩٩٣.

ويأتي مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض ضريبة التكرير بحجة حماية البيئة عينا اضاليا على هيك للضرائب النفطية.

واسمح صغر النفط الخام (مصرياً عنه بمسمر سنة أوك تصامير أوروبا) (CIP) في الشكل بحيث التخلص من ١٩.٣٣ دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨.٢٣ دولار عام ١٩٩٢ وإلى ١٦.٠٧ دولار عام ١٩٩٣ وإلى ١٥.٣٥ دولار عام ١٩٩٤. ويستبعد تكاليف الإنتاج والطلب من تلك الأسعار يبلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الربح نحو ١١ دولاراً عام ١٩٨١ ونحو ١٤.٥٥ دولار عام ١٩٩١ ونحو ١٢.٣٥ دولار عام ١٩٩٣. وانعكس توزيع الربح الحقيقي بحيث لم تعد الدول المصدرة تحصل منه على أكثر من ٢٠ في المئة.

ولا يختلف الحال كثيراً في الجانبين عنه في دول الاتحاد الأوروبي كما لا يشك في هذا الخط في مجموعة الدول الصناعية الغربية سوى الولايات المتحدة التي تنخفض فيها الضرائب النفطية لتخافاً ملحوظاً.

من دون تناول أسعار المنتجات النفطية التي تضم قدر كبيراً من الربح الاقتصادي، مثلاً في الفرق بين التكلفة الفعلية (الإنتاج ونقل والتكرير وتسويق) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الربح الحقيقي بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الموصلة بين الدول المصدرة (معبراً عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبراً عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

وتستند حصة الدول المنتجة في مشروعيتها إلى أن النفط يحتكر مصيراً طبيعياً نادياً، وما تجعل عليه كمنعيب في الربح يعوضها جزئياً عن نقصون تلك الفترة ويعبر لها مستغلاً عن كلفة الإنتاج. من ناحية أخرى يساعد هذا النصيب على توفير استثمارات مستخدمين في البحث عن حلول جديدة وتصميمها لضمان تلبية الحاجات المتزايدة للمستهلكين. والدرت الاستثمارات اللازمة لرفع الكفاءة الانتاجية إلى مثقمة، ووفقاً إلى ١٤ مليون بريلي بحلول سنة ٢٠١٠ وما يزيد على ٣٦٠ مليون دولار، وهو ما يشجع عائدات، ووفقاً النفطية في سنتين كاملتين. كذلك قدرت الحاجات الاستثمارية اللازمة لتطوير نحو ٥١ مليون برميل في دول الخليج، بما فيها إيران، بنحو ١٦٠ مليون دولار، التي يرتفع إنتاج المنظمة بحلول سنة ٢٠١٠ إلى نحو ٣٧ مليون ب/ب.

ويختلف توزيع الربح الحقيقي بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول المستهلكة له، ربما لقوة أو ضعف سعر النفط الخام، لا كلما انخفض سعر النفط الخام تحصل نصيب الدول المنتجة من ذلك الربح والعكس صحيح.

وفي عام ١٩٧٥ كان برميل المنتجات المكررة يباع للمستهلك النهائي في الدول لـ ١٢ أضعاف الاتحاد الأوروبي بنحو ١١.٤٢ دولار. وبمستطاع إجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباح شركات الوسيطة كان الربح الصافي يقدر بنحو ٦.١٧ دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على أكثر من ١.٤٢ دولار وهو ما يعادل ٣٣ في المئة بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤.٦٥ دولار أي ما يعادل ٧٧ في المئة واستحوذت الدول





بمقتضى ذلك المنافسة وذلك حفاظاً على استقرار الصناعة التي تتطلب طبيعتها تنسيق ما ينتج ويستهلك في الأسواق. كذلك قامت بعض الولايات الأمريكية بالذخيرة للسلع (مثل تكساس وأوريغون) بوضع وتنفيذ نظم وبرامج من شأنها تصديد كميات السلع الأمريكية التي تفيض في الأسواق المحلية وذلك حفاظاً على مستوى معين للأسعار وبغول المنتجين والعملاء. إن ما يريه لم تحدث جيداً عندما قامت بتنسيق ما يفيض في السوق من انتاجها، حفاظاً على استقرار الصناعة، إنما لمحت بعد أن استقرت مرحلة الانتاج للسلع الخام ما كانت تطلعه التغيرات العالمية القوية أثناء سيطرتها على تلك المرحلة.

وأشبه بديو داويدة الضخيم الوطني المالي بول فرانكل عندما قال: «إن أزمة الخليج في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ جاستفدت بعض فترات الأزمة الاقتصادية التي كانت يواجهها التزامات سياسية أدت داويدة مهمتها ببلعاج مقبول واستطاعت أرضاء جميع الأطراف». ويضيف الأخير أن تفسيراً إلى أن الأزمة ٢٠ من العالمية «مفاجئة» فيجب للدول الأخلاص ما تراه من إجراءات لحفظ على الموارد المالية المتأخرة والقدرة، ولتساقاً مع تلك الأزمات فإن وضع حد أعلى للانتاج للسلع بالحد للحفاظ على معدل مقبول للتضخم. ولهذا في الاعتقاد أن لسلع يتغير سعة دائرة ولا سبيل لتجديدها متى تضررت ولا يصح لتفسيره على أنه معارضة لاحتكار تجاري مقيد بحرية التجارة. ولو منح أن بول داويدة تمارس احتكاراً تجارياً، فكيف يفسر الاتجاه القوي للسلع النفط منذ أوائل الثمانينات وانزياحها إلى النصف منذ عام ١٩٨٦ فضلاً عن تآكل قيمها الحقيقية كما أوضحنا؟

«وكيل أول وزارة النفط للصربية سابقاً ومثلها لدى مكتب التقني في منظمة الاطارات العربية للصناعات النفطية» (١٩٧٢-١٩٨٢)

الدول المنتجة - لاستعادة للسلع مثل الولايات المتحدة من عدم خضوع السلع للاقتصادات «مفاجئة» ووسعت من السياسات في الولايات مضت ما يحمي أسعار نفوذها المحلية من الانهيار أمام المنافسة الدولية. واستعادة الرشيدة. ومن ذلك السياسات لتحديد الواردات الوطنية بكميات معينة ومنح المستوردين ترخيصاً للاستيراد في حدود تلك الكميات.

وكانت تلك الترخيص تتناول في الأسواق الأمريكية بأسعار أعلى من الفرق بين سعر السلع المحلي والرقع وبين سعر السلع المستورد. ولا يتسع المجال لشرح السياسات التي أدت إلى انخفاض سعر النفط الخام لكنها تشير إلى واحدة منها: انزاعها بالواقعية «مفاجئة» ذلك أن اهتمام الدول المنتجة أعضاء داويدة من قبل «مفاجئة» بالمشاركة في القصة

تآكل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار وتقليد حرية التجارة. شجع الكونجرس الأمريكي على اتخاذ إجراءات اقتصادية ضد هذه الدول وهو ما توجبه تلك الاتفاقيات. ومن ذلك قيام الكونجرس بصرف دولار داويدة من الخسائر بمزايا نظام التفضيلات للصحة الذي وفره «مفاجئة» للدول المنافسة. وكان من آثار ذلك الإجراء «مفاجئة» من وسائل الضغط أن التجهت داويدة إلى بلع القصة بالخروج على نظام الالتزام بسعر معين كما كان الحال قبل انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، ومن ثم صغر سعر النفط بتحدد بقوى السوق منذ تلك العام ولا يفلت هذا أن تشير إلى أن شركات النفط العالمية بعد أن تبين لها أن المنافسة الصنعية يمكن أن تؤدي إلى انهيار الصناعة قامت عام ١٩٦٩ بإبرام اتفاق استراتيجي





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر:

التاريخ:

١٤١٦ هـ

## اتفاقية الجات والطب في مؤتمر يفتتحه وزراء

كتبت - نهاد صالح :

\* تاريخ قصر العينى والتأثير اتفاقية الجات على الممارسة الطبية،  
موضوع المؤتمر العلمى الثامن الذى تقيمه كلية طب قصر العينى

والشيخ صباح امس بفندق  
ميريديان القاهرة ٤ وزراء هم :  
د. حسين كامل بهاء الدين وزير  
التعليم ود. محمود شريف وزير  
الإدارة المحلية ود. فتيحي كامل  
وزير البحث العلمى ود. سماعيل  
سلام وزير الصحة وايضا د.  
مفيد شهاب رئيس جامعة  
القاهرة ودمعز الشربيني عميد  
كلية طب قصر العينى  
صرحت د. مؤمنة كامل مديرة  
المؤتمر بأنه ستجرى على مدى ٣  
ايام مناقشة أبحاث عن امراض  
القلب والجب وجراساته والدرن  
واسبابه، كما سيتناول أحدث  
الوسائل العلمية للتشخيص  
بالمناظير والأشعة.  
الليلة يدعو المؤتمر أعضائه إلى  
سهرة بالمسرح الكبير لندى  
الأوبرا.





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر

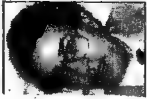
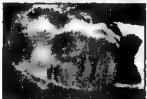
التاريخ

العدد 1997

# السياسيون يقيمون في البيت الأبيض

أطلق مكتب الصحف والاعلام في إدارة الرئيس بوش الجمعة لائحة بأسماء السياسيين الذين سيقيمون في البيت الأبيض خلال فترة رئاسته. والاسم الأول في القائمة هو الرئيس بوش نفسه، الذي سيقيم في البيت الأبيض مع زوجته ميشيل وبنتهما ماريا ونيكوليتا. ومن بين الأسماء الأخرى في القائمة: نائب الرئيس آل غور، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع كولدويل وليامز، ووزير التعليم روبرت إي. دود، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز.

ومن بين الأسماء الأخرى في القائمة: نائب الرئيس آل غور، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع كولدويل وليامز، ووزير التعليم روبرت إي. دود، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز.



د. القوي سروي  
فردي شوقي  
فرانكو حسيني

والسياسة. ومن بين الأسماء الأخرى في القائمة: نائب الرئيس آل غور، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع كولدويل وليامز، ووزير التعليم روبرت إي. دود، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز.

والسياسة. ومن بين الأسماء الأخرى في القائمة: نائب الرئيس آل غور، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع كولدويل وليامز، ووزير التعليم روبرت إي. دود، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز.

والسياسة. ومن بين الأسماء الأخرى في القائمة: نائب الرئيس آل غور، ووزير الخارجية كولين باول، ووزير الدفاع كولدويل وليامز، ووزير التعليم روبرت إي. دود، ووزير الصحة هيوبرت هامر، ووزير الزراعة فرانك كارتر، ووزير الطاقة جيمس برايس، ووزير العمل دانيال جيلمان، ووزير التجارة روبرت لايك، ووزير النقل إدموند ميتس، ووزير البيئة جيمس إن. إنغرام، ووزير الداخلية كيني ديفيس، ووزير العدل جون إي. إيفرز.

عدلي أبو لول





# اتفاقية الجات .. المكاسب والخسائر لمن ؟

في  
ندوة

## المجموعة الاستشارية العربية

من المتوقع ان يترتب على تطبيق الاتفاقيات الجات زيادة في الدخل العالى وفي حجم التجارة العالمية فقد قدرت احدى دراسات الجات ان الزيادة في الدخل العالمى الناتج عن تحرير التجارة طبقا لاتفاقيات اورجواى سيشراوح ما بين ١٠٩ مليار دولار الى ٥١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥، لكن لن تتوزع هذه المكاسب بشكل متساو بين الدول المتقدمة والنامية فنصيب الولايات المتحدة الامريكية من الزيادة في الدخل العالمى البالغ ٥١٠ مليار دولار هو ١٢٢ مليار دولار، ونصيب الاتحاد الأوروى ١٦٤ مليار دولار، ونصيب اليابان ٢٧ مليار دولار بينما يبلغ نصيب بقية دول العالم ١١٦ مليار دولار.

عن الجات.. المكاسب والخسائر دارت على مدى ثلاثة ايام أعمال ندوة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة واثارها على اقتصاديات

الدول العربية التى نظمتها المجموعة الاستشارية العربية برئاسة الدكتور عبد الفتاح دياب بالاشتراك مع الفرقة التجارية الصناعية بمكة وشارك فيها كبار اساتذة الاقتصاد والادارة والتسويق بمصر وافتتحها الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء الأسبق وعصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى والسيد نبيل قطب الأمين العام للفرقة التجارية الصناعية بمكة المكرمة وإبراهيم بريدس مدير مركز البحوث والتدريب بالفرقة و١١ من قيادات الفرقة التجارية ورجال الأعمال بالسعودية.





## التغيرات العالمية والإقليمية

في بداية الثمانينات تحدث الدكتور علي لطفي رئيس مجلس الوزراء الأسبق... عن التغيرات العالمية والإقليمية وتأثيرها علينا في المنطقة العربية فقال: لا يمكن الحديث عن الجات بمعدل من هذه التغيرات خاصة أن المناخ العالمي والنظام المالي الجديد يشهد منذ الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات العميقة أهمها الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات والايكترونيات والليزر والهندسة الالكترونية والدول التي تتخلى عن استخدام هذه الثورة لن يكون لها مكان في القرن الـ ٢١ لأن التغيرات هذه الثورة التكنولوجية عميقة جدا فمثلا والنسبة للثورة المعلومات لا يمكن الآن اتخاذ أي قرار إلا بناء على بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وتفصيلية لأن المعلومات القديمة لا قيمة لها والمعلومات غير الدقيقة ينتج عنها قرار خاطئ والمعلومات الاجمالية لا تفي بالغرض.

بالإضافة إلى أن الثورة التكنولوجية توفر المعلومات للتكامل لحظة بلحظة في العالم كله.

وتأثير الثورة التكنولوجية على المنطقة العربية خطير جدا حيث سمحت الدول المتقدمة بإنتاج السلع بكسبيات أقل من المواد الخام ونحن كدول مصدرة للمواد الخام نقربنا بهذا كما لا بد أن ندرك أن الفرص المالية المتاحة لنا لتصدير المواد الخام لن تتوفر في القرن الـ ٢١. ولصاحب هذه الثورة التكنولوجية هم مجموعة الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ويجب علينا كمعرب استيعاب هذه الثورة بسرعة لأنه في حالة التخلف

عنها لن نجد المنطقة العربية مكانا لها في القرن الـ ٢١.

وأضاف الدكتور علي لطفي: للتغير الثاني هو التوجه نحو الاقتصاد الحر الذي أصبح سمة من سمات هذا العالم الآن حتى الدول التي كانت تتبع النظام الاشتراكي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اتجهت جميعا نحو الاقتصاد الحر بصورة مختلفة فالبعض أسرع الخطى مثل روسيا والبعض الآخر يسير ببطء مثل تجربة مصر، ومن يتأخر نحو هذا الاتجاه لن يكون له مكان في العالم.

## في شباط أبرااهيم

تصوير

مادل أحمد - مدحت عبد المجيد

التغير الثالث: هو التوجه الديمقراطي ونشاز الأحزاب والائاق الحريات بجانب للتغير الرابع ويتمثل في ظهور التكتلات الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد أننا نعيش الآن في عصر التكتلات والتكتلات الكبيرة وبالتالي لن نجد في القرن الـ ٢١ مكانا لدولة صغيرة منفردة، فنجد مثلا السوق الأوروبية التي بدأت بـ ٦ دول ثم سارت خطوات سليمة فامتصت إليها دول أخرى حتى وصلت إلى ١٥ دولة وإقنمو الاتحاد الأوروبي الذي يدرس الآن طليسات دول أخرى تقسمت للانضمام إليه.

أيضا رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كهيبة من حيث الساحة والسكان والتقدم التكنولوجي إلا أنها لنشاز أيضا تكتل منافق مع كندا والمكسيك، كما قامت الصين الآسيوية بتكتلا رغم معدلات التنمية غير المسبوقة التي تحققت، كل ذلك يؤكد أنه لن يكون هناك مكان في القرن الـ ٢١ لدولة صغيرة منفردة.





ويتعامل التغيير الخامس في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) التي بدأت جولاتها عام ١٩٤٧ بمشاركة ٢٣ دولة ووصلت الآن إلى ١٣٠ دولة بينها مصر وإسرائيل وكثير من الدول العربية. كما قدمت السعودية طلبا للدخول في الاتفاقية

وقد تم حتى الآن ثلثي جولات للجات تم في الجولات السبع إزالة بعض الحواجز أمام التجارة العالمية وتعتبر الجولة الثامنة للجات [أورجواي] أهم الجولات لتميزها بثلاث مزايا أولها أن الاتفاقية شملت تحرير تجارة الخدمات بجانب تحرير تجارة السلع وتشمل تجارة الخدمات السياحة والنقل والذهن الحرة والعلاج والتعليم وتعنى حق الأجانب

في التمتع بكافة حقوق المواطن في كافة دول العالم بعد فترة انتقال محددة، وثاني المزايا هي حماية حقوق الملكية حماية كاملة. بالإضافة إلى إلغاء دعم السلع ومنع الاغراق لتشجيع المنتجين على التصدير وعدم السماح للحكومات بإعطاء دعم للمنتجين المحليين في الأسواق للدول. وقد أعطت الجات فترة انتقالية للدول النامية والاقبال نمو وهي الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.



الدكتور علي لطفي

وعن تأثير اتفاقية الجات على المنطقة العربية قال الدكتور علي لطفي -الاستطيد الأكبر من الاتفاقية بالطبع الدول المتقدمة وقد بلغ حجم التجارة الدولية على مستوى العالم كله عام ١٩٩٥ حوالي ٤ تريليون دولار.

**المتغيرات العالمية لن تسمح لنا بالاستمرار في ظل تفتت الدول العربية**

كما تم إحلال المنظمة المالية محل الاتفاقية وأصبح هناك ملك يحكم العالم اقتصاديا يتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

وطالب الدول العربية بضرورة دراسة سلبيات الجات ومحاولة تحجيمها وإيجابيات الجات والاستفادة منها وتطعيمها، خاصة أن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي من المناقشة ولابد من الاستعداد لها والاستفادة من الفترة الانتقالية حتى لا يحدث خراب اقتصادي، فعلا مصر تستورد بـ ١٠ ملايين دولار يوميا قمح ويحقق وشاي وزيت وكثير من هذه السلع مدعومة من حكوماتها الآن، فعلا سيحدث في هذا المجال بعد الاتفاقية وإلغاء الدعم وارتفاع الأسعار بصورة كبيرة، ونفس المشكلة ستحدث في صناعة الأدوية التي تمتلك مصر منها ٨٥٪ من هذه الصناعة خاصة بعد ارتفاع أسعار المواد الخام للنواء. ولذلك فالمطوب دراسة كل هذه السلبيات لمواجهة المستقبل.

أزاء هذه المتغيرات وبوصلة خاصة عصر التكتلات تصبح قضية التكامل الاقتصادي العربي قضية محورية واقتراح احياء فكرة السوق العربية واستغلال امكانيات الدول العربية التي تقع في مساحة ١٤ مليون كيلو متر مربع تمثل ١٠٪ من مساحة العالم، عدد سكانه ٢٥٠ مليون نسمة يمثل ٢٪ من سكان العالم وبه ٧٦ مليون قوة عاملة ٨٠٠ مليون فدان محاصيل الزراعة معظمها في السودان واتحاد من يزرعها وأو يمكن زراعتها سوف يستغنى العالم





نبيل قطب:

## السعودية تنظم للجبات هذا العام

والتي أصبحت  
التي أصبحت  
التي أصبحت

## اتفاقية الجات

خدمة بل أصبح بمثابة تسويق دولة.

وعن الآثار السلبية والتجارية وكيفية تعظيم  
الاجابات والحد من الآثار السلبية في ظل اتفاقية  
الجات: قال عصام رفعت: توجد ثلاثة أمور رئيسية  
تهدد المملكة العربية السعودية الآن أثناء مفاوضاتها  
مع منظمة التجارة العالمية وهي العمالة ونظام  
التكليف، والوكالات الأجنبية والبنوك الأجنبية كما  
توجد أيضاً ثلاث سمات أساسية للتغيرات العالمية  
منذ الثمانينات تمثل في عولمة الاقتصاد فقد أصبح  
الاقتصاد ظاهرة عالمية كما أصبح الانتقال إلى  
القرن ٢١ ليس انتقالاً زمنياً ولكن انتقالاً  
بالتغيرات الجديدة، ويتجه النظام العالمي إلى  
العالمية عبر عدة ظروف هي انهيار القضية للثلاثية  
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي  
سابقاً وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي  
الهيمنة على العالم، والتطور التكنولوجي الهائل  
الذي أصبح كل لحظة يجعل العالم قرية صغيرة  
بالقدر وتكلفة هذا التطور التكنولوجي مرتفعة جداً  
وأكثر من مقدرة دولة واحدة ولهذا لابد أن تتعاون

تكاليف الانضمام  
للجات  
وقد أكد عصام  
رفعت رئيس تحرير  
الأمم الاقتصادية  
على أن الإدارة الآن  
هي إدارة العملاء  
الذين أصبحوا  
يبدون الآن حركة  
العمل بالأسواق  
ولهذا لابد من وعي  
الإدارة بالتغيرات  
الجديدة في الفكر  
الإداري خاصة أن  
للجتمه الآن أصبح  
مهتم بالمعلومات  
وقد بدأت الدول  
الأوروبية منذ  
الثمانينات في الاهتمام بالمعلومات وكيفية الحصول  
عليها وتصنيفها ثم استخدامها وبذلك أصبحت  
البيانات متعددة أمام المؤسسات المختلفة، وبالتالي  
زادت أهمية التصنيف فلم يعد مجرد تسويق منتج أو

العربي عن الاستيراد لا قوته ١٧ مليار دولار  
ويصبح سلة المالم للمواد الغذائية، وتنتج المنطقة  
العربية أيضاً ٢٥٪ من البترول العالمي وتمتلك ٥٥٪  
من الاحتياطي العالمي للبترول، كما تنتج ١١٪ من  
الغاز الطبيعي وتمتلك ٢٢٪ من احتياطي الغاز  
الطبيعي بالإضافة إلى الحديد والرصاص والزنك  
وباقى المواد الطبيعية.

وأكد الدكتور علي لطفي على أن للتغيرات العالمية  
وتأثيراتها أن تسمح لنا بالاستثمار في ظل تفتت  
الدول العربية وذلك لابد من إقامة كتلة اقتصادية  
عربية لأن جميع الدول الأعضاء في أي كتلة  
اقتصادية تعتبرها لجات دولة واحدة وهذا يعني أن  
الـ ١٥ دولة المنظمة للاتحاد الأوروبي تستطيع إعطاء  
ميزات لبعض دول خوف من لجات لأنهم بمثابة دولة  
واحدة، وبالنسبة للدول العربية أي ميزة تعطياها دولة  
عربية لدولة عربية أخرى ستحصل عليها جميع  
الدول الأخرى الأعضاء في لجات بلا استثناء لأن  
العرب لا يجمعهم تكتل.

## الاجابات والسلبيات

وقال السيد نبيل قطب أمين عام الغرف التجارية  
الصناعية بمكة المكرمة: إن اتفاقية التجارة الدولية  
هي واحدة لمجموعة من الأفكار تسمى سابقاً بالجات  
وقد بدأت ١٩٩٨ وتهدف إلى تحرير الحركة التجارية  
والتصدير والاستيراد، وقد قررت السعودية  
الانضمام لهذه الاتفاقية قبل الشهر السادس من  
العام الحالي.

وأضاف للاتفاقية الجات العديد من الإيجابيات  
والسلبيات بالنسبة للعالم العربي ودول الخليج ولابد  
أن يلم رجال الأعمال بكافة جوانب الاتفاقية حتى  
يستطيعوا التعامل معها والاستفادة من إيجابياتها  
وتجنب سلبياتها خاصة أن تأثير لجات قوى جداً  
على أنشطة القطاع الخاص إلى جانب الأنشطة  
الانتاجية بالقطاع العام، وأضاف تحدياً كبيراً في  
أن تكون أو لا تكون حيث أصبحت منظمة التجارة  
الدولية المنطلق للواقع الحالي للانتماء الانتاجية  
بالإضافة إلى حاجتنا للسلعة إلى التفكير  
الاستراتيجي في إعادة وضع الضوابط ماذا نتج  
وماذا نستورد؟





## عصام رفعت:

**عولة الاقتصاد  
والتطوير  
التكنولوجي  
والشركات  
مستعدة  
الجنسيات..  
سمات أساسية  
للمتغيرات  
العالمية من  
الشماعات**

السياسات الاقتصادية مثل اقتصاد السوق والاتجاه نحو التخصصية والابتك الدولي ويقتصر بالتطوير، ومنظمة للتجارة العالمية ويقتصر بالتجارة الدولية.

وأضاف عصام رفعت إنفاقية الجات ليست جديدة فقد بدأت عام ١٩٤٧ بين ٢٢ دولة وكان هدفها الأساسي هو تخفيف العولجز الجمركية وانفتحت لثاني جولات.

ووجد فرق بين تحرير التجارة وبين حرية التجارة، فتحوير التجارة يعنى تخفيف العولجز وحرية التجارة تعنى إلغاء العولجز كلها.

وتتمثل أهداف الجات في تنظيم التجارة العالمية ووضع مبادئ تحكم التجارة الدولية منها مبدأ مخالطة الدولة الأكثر رعاية بمعنى مساواة جميع السلع المستوردة في المعاملة دون تمييز بينها أيا كان المصدر الذي تأتي منه، ومبدأ للعامة القومية بمعنى عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المستوردة إلا عن طريق الرسوم الجمركية واللبدا للذات أن الحماية للسومح بها للصناعات المحلية أو السلع المحلية هي الرسوم الجمركية بشرط أن

الدول معا لتوفيره، بجانب ظهور الشركات المتحدة الجنسية ودورها الهام في التصنيع والتجارة الدولية التي وادت خلال الخمس سنوات الماضية بنسبة ٧٠٪، حيث تقوم هذه الشركات باستخدام مواد خام محلية وعمل برامج تمويل وتنمية بشرية متطورة بالإضافة إلى إجراء تطوير مستمر بكلفة المنتجات يكلها مبالغ هائلة بينما كلفة الدولة للنامية لا تقوم بتطوير منتجاتها ولا بصرف المبالغ الكبيرة على عمليات التطوير.



د. فؤاد شاكر:

**الدولة الأولى  
بالرعاية والشفافية  
والمعاملة الوطنية..  
مبادئ رئيسية  
ضامت عليها الجات**

الاقتصادية التي بدأت منذ ١٩٤٧ وتشمل تكل دول الكومونويلث وجامعة الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة والنموذج الآسيوية وتجمع ثالثا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا والارجنتين في طريقها إلى الانضمام اليهم، ولهذا فالعالم يتكلم الآن لغة التكتلات الاقتصادية.

والسمة الثالثة للنظام المالي الجديد تتمثل في عملية التجارة ويمكن تشبيه النظام الاقتصادي الحالي الجديد بمثلث متساوي الأضلاع يتمثل في صندوق النقد الدولي وهو الذي يختص بوضع



وقد انضمت مصر إلى الجات سنة ١٩٧٠ وكانت بتخفيض أو ربط الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة. وقد التزمت الدول الصناعية المتقدمة بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات كما التزمت الدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات.

وقد عقدت الجات حتى الآن ثمانين جولة للمفاوضات منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٩٤ وهي مفاوضات جنيف عام ١٩٤٨ وشاركت فيها ٣٣ دولة، ومفاوضات أنسي (فرنسا) عام ٤٩ وشاركت فيها ١٣ دولة، ومفاوضات توركاى (انجلترا) ١٩٥١ وشاركت فيها ٢٨ دولة، ومفاوضات جنيف ١٩٥٦ وشاركت فيها ٣٦ دولة، وجولة ديالين ١٩٦٠ - ١٩٦١، وشاركت فيها ٣٦ دولة، وقد تركز البحث في هذه الجولات الخمس على تخفيض نسب الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، ثم مفاوضات جولة كينسي ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٢ دولة ثم جولة لوكسبرج ١٩٧٢ - ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة ثم جولة اورجواي ١٩٨٦ - ١٩٩٢ وشاركت فيها ١٢٥ دولة، وقد ركزت جولة اورجواي على معالجة مشكلات قطاع الزراعة والمنتجات والملابس وتميزت لاجلًا جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وتشمل البنوك والتأمين والاستثمارات والنقل والسياحة والمقاولات.

وقد منحت الجات الدول النامية فترة ١٠ سنوات لتوفيق أوضاعها في مجال تجارة الخدمات وتقديم قائمة بالاتفاقيات فيها، وقصد

د. محمد محمد إبراهيم:

الخدمة الجديدة في مكان ملائم وبمصر مناسب والمعلومات الكافية.. أربعة عناصر لنجاح الخدمة التسويقية

تكون رسوما مناسبة غير مغالى فيها حتى يستمر تدفق التجارة الدولية، أما القيود الكمية مثل نظام الحظر أو نظام الحصص فسعى من الحظورات المخالفة لقواعد الجات، وهناك استثناءات تباع للدول النامية أن تلجأ إلى القيود الكمية مثل حالة وجود عجز وميزان المدفوعات أو حالة أزمة صناعية ناشئة ولكن الاتفاقيات لا تمنع لهذه الدول اللجوء إلى الحظر.

والهدف الثاني للجات هو تحرير تجارة السلع، بمعنى ايجاد توازن بين حماية الصناعات المحلية واستمرار تدفق وزيادة التجارة الدولية، ومع ذلك فتحرير تجارة السلع لا يعني التخلي عن الصناعات المحلية وإنما يعنى تنظيمها بما يوفر حماية مناسبة وموافقة للصناعة المحلية ويضمن في نفس الوقت انسياب التجارة الدولية وزيادة الصادرات.

وتوجد مبررات جديدة تشمل تحرير تجارة الخدمات والوجانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والهدف الثالث للجات هو تسوية المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية. ف نظام الجات يتيح لكل دولة أن تشكو من الانسداد التجاري التي تنشأ بسبب عدم احترام دولة أخرى لاتلتزاماتها في الجات.



وعن تكلفة الانضمام للجات قال عصام

رفعت لكي

تنضم أي دولة إلى الجات لابد أن تدفع الضمن وهو أن تقوم بمنح يلقى الدول تنازلات تشمل في ربط الرسوم الجمركية أي الاتفاق على حد اعلى للتعريف الجمركية لسلع محدودة ولما في صورة تخفيضات جمركية، بجانب قبول اتفاقيات لجات كلها وعندما ٢٨ اتفاقية





## البحوث والتدريب والمعلومات

### الفكرية

التي ستؤثر سلباً على الدول النامية حيث سترتفع أسعار الاموية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الخام الداخلة في صناعة الدواء وارتفاع أسعار تكولوجيا ابحاث الدواء.

واكد رئيس تحرير الامراء الاقتصادي على انه لن تقلل عضوية أي دولة في الجات الا بعد قبول هذه الدولة لأربعين من الالتزامات هما الالتزامات العامة والالتزامات المحددة.

واضاف: ان انشاء مركز معلومات في منطقة التجارة العالمية يضمن الشفافية والإفصاح والمعلومات لكل دولة ومع ذلك توجد عدة مشاكل بالنسبة لدول الخليج والمملكة العربية السعودية تتمثل في المشاكل المتعلقة بصرفات البترول وصناعة البتروكيماويات. كما ان فرض ضريبة الكربون تتنافى مع اتفاقية الجات التي لا يجب بمقتضاها فرض ضرائب جديدة. ومع ذلك وجود ورقة رابحة للضغط لدول الخليج تتمثل في ان متوسط واردات دول الخليج من السوق الأوروبية الموحدة لا يقل عن ١٨ مليار دولار سنوياً.

### ورداً على تساؤل:

هل توجد فترة محددة لانضمام الدول كعضاء في منطقة التجارة الدولية؟ وهل هذا ملزماً

□□ اجاب عصام رفعت: المجال مفتوح لكل الدول للانضمام في أي وقت للجات ومع ذلك فمن الأفضل للدول الانضمام سريعاً للجات حتى تستفيد من فترة الـ ١٠ سنوات للمعجزة للدول لتوسيع ارضائها لأنه كلما تأخرت الدولة في الانضمام للجات ضاع عليها سنوات من هذه السنوات العشر.

### طرق تمويل التجارة الخارجية

والتنمية إلى أسس التمويل للنواى وطرق تمويل للتجارة الخارجية في ظل الجات اشار الدكتور فؤاد شاكور مدير الرقابة على البنوك والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس.. إلى ان الأساس الفكري الذي قامت عليه اتفاقية الجات هو حرية العمل وحرية لتداول الاموال وحرية التجارة الخارجية والاعتماد على اليات السوق. وتعتبر رغبة الولايات المتحدة في ترتيب الأوضاع الاقتصادية وفقاً لمصلحتها أحد الأسباب الرئيسية لاتفاقية ١٩٤٧ وهو ما أسفر عن الاتفاق حول مبدأ حق التجارة الدولية أو اتفاق هافانا وقد سميت الولايات المتحدة موافقتها المبدئية على الليثان الجديد خشيته ان تعرض الاتفاقية الجديدة سيادتها على التجارة الخارجية الأمريكية الا ان انسحابها لم يقض على الاتفاقية بل ظلت تنمو دون توقف وبدا

## الصحة الاقتصادية

### التحقيق

سرياتها في يناير ١٩٤٨. وأنها ذات طبيعة الجات منذ بدليتها صراع لروبير اسويكي على موضوعين للسياسة الزراعية الجماعية في أوروبا التي تعهد على فرض مزيد من الدعم للسياسات الزراعية حتى لا يخرج المنتج الزراعي من السوق العالمي وأيضاً اتهام أوروبا للولايات المتحدة بانتهاج سياسة الاغراق في اللبوسجات. وقد كانت جولة أورجواي ان تفضل بسبب هذين اللبوسجين أولاً اجتماع باير هانس الذي ضم الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة وتم تنسيق الأمور بينهم.

وقال الدكتور فؤاد شاكور: توجد ثلاثة مبادئ قامت عليها الجات وهي مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ الضخامية ومبدأ المعاملة بالمثل. وللإحاطة بالانتماءات خلت في البداية من أية أحكام تتعلق بمطبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية الا انه تم إضافة بروتوكول تكيفي ليشمل على معاملة خاصة لها وقد تم اجراء سبع جولات لتحرير التجارة قبل جولة أورجواي. وتعتبر خمس جولات الأولى مجرد تحسين حاصل ولكنها تناقض موضوعاً واحداً، التنازلات الجمركية حتى جات الثلاث جولات الأخيرة لفجوة التمييز. رغم تركيزها على موضوع التنازلات الجمركية الا انها خرجت بقاعدة جديدة هي اجراء التخليصات على مجموعات سلعية بدلاً من اجرائها على سلع سلعاً. كما ظهر فيها أول خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا على السلع الزراعية والسياسية الجماعية كما تم وضع اتفاق الاغراق فيها. وتتركز أهمية جولة طوكيو في انها تعتبر الأساس الذي انتهت إليه جولة أورجواي.

وتتمثل القطاعات التي سوف يشملها التحرير في الأشخاص الطبيعيين وهم من ينتقلون للإقامة بصورة مؤقتة في اراضي دولة أخرى بهدف توريد الخدمات لدولتهم. والنقل الجوي ويشمل اصلاح الطائرات وصيانتها وبيع خدمات النقل الجوي وتشويقها بما

في كل دراسة الاسواق والتوزيع دون التدخل في الاسعار ونظام الحجز.

الخدمات المالية وتشمل كافة الأنشطة التي يمارسها البنك المركزي أو السلطة التنفيذية كما ان الاتفاقية لتصدير على حق العضو في اتخاذ اجراءات لحماية المستثمرين والموزعين كما لاتزم العضو بالقصاص عن معلومات تتصل بأعمال ومصالح العملاء.

الاتصالات عن بعد وبمكافحة الاغراق عن طريق عدة اجراءات منها فرض رسوم انضائية لمصالح المستلكة الوطنية. وفرض اجراءات رقابية لمدة محددة منها لدعم للمصناعات الوطنية بشكل مباشر كالقروض أو بشكل غير مباشر مثل تنازل الحكومة





## اتفاقية الجات

الاقتصادية وإنسياب التجارة الدولية بين جميع الدول وتطبيق أسلوب الحرية التجارية بدلاً من أسلوب الحماية التجارية، بالإضافة إلى رفع مستويات الشعوب وتحقيق العدالة واستمرار نمو حجم الدخل القومي الحقيقي والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج في ضوء الاستخدام الأمثل لموارد العالم مع الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ عليها.

وطلب بشروطه بثل الجهود الإيجابية لإزاء الدول النامية لزيادة معدلات نمو إنتاجها وحصولها على نصيب عادل من التجارة الدولية مما يمتشي مع احتياجات تنميتها الاقتصادية.

### الشركات متعددة الجنسيات

ومن ركائز النظام العالمي الجديد والشركات متعددة الجنسية التي بلغ مجموعها ٥٠٠ شركة وبلغ حجم أعمالها أكثر من ١٠ تريليون دولار سنوياً تحتل الشركات عمر صفير الاقتصاد بأكمله التجارة الخارجية بخاصة حولان مثال : توجد ثلاث ركائز تحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، كما توجد أيضاً ثلاث قوى اقتصادية تسيطر حالياً على العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي الذي بدأت قوته تزيد بمسيرة كبيرة بينما تتوارى القوة الأمريكية بالتدريج، وقد بدأت الدول الأوروبية في تكوين اتحاد بينها منذ عام ١٩٥٨ بإقامة السوق الأوروبية المشتركة لنتهي عام ١٩٩٣ بإقامة الاتحاد الأوروبي، كما قامت الولايات المتحدة بتكوين اتحاد مماثل (النافتا) ضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا لمنع سيطرة الاتحاد الأوروبي على الأسواق العالمية وبصفة خاصة أسواق الشرق الأوسط بعد أن فاق حجم الدخل الأوروبي عن الدخل الأمريكي بـ ١٠ تريليون دولار.

وقد بدأت دول النمو الآسيوية تتخذ إجراءات عاجلة لتكون تكتلات اقتصادية وبذلك لن يكون هناك وجود لدولة متفرقة في ظل تطبيق اتفاقية الجات.

وقال الدكتور عمر صفير : يوجد الآن أكثر من ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية تسيطر على التجارة في العالم تبلغ إجمالي مبيعاتها ١٠٠٢ تريليون دولار، وتسيطر على نصف دخل العالم، وتتوزع هذه الشركات بين أوروبا (٥٥٠ شركة)، واليابان (١٤٩ شركة)، بجانب ١٥١ شركة عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، تتميز الشركات المتعددة الجنسية بعدة مزايا أهمها التضخم من حيث

عن إيراداتها المستحقة ومع التأكيد على عدم جواز اللجوء إلى إجراءات الوفاية إلا في حالة تصدير المنتج للمحد إلى الدولة بكميات متزايدة وبأسعار تلحق الضرر بالصناعات الوطنية.

وقد نوجح المحاضرون في جعل موضوع البيئة الذي طرحته الولايات المتحدة غير أساسي ومع ذلك فقد تضمنته الاتفاقية، كما توجد ثلاث موضوعات تعتبر جواز السفر لدخول المجتمع الدولي هي التحرير والديمقراطية والبيئة.

### من الجات إلى منظمة التجارة

وفي الجلسة الثالثة للندوة التي للدكتور محمد يسوي استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس بحثاً عنوانه من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية، أشار فيه إلى أن السبب الأساسي وراء اتفاقية الجات في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ هو تزايد المواجهات والقيود الجمركية والأدوية والتي كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الدولي وبعد بنسب حرب شاملة مع انخفاض معدلات التبادل الدولي، وقد تم إسهام تمديدات عديدة على اتفاقية الجات حتى ظهرت عام ١٩٩٤ اتفاقية جديدة للتجارة والتعريفات الجمركية مختلفة تماماً من اتفاقية ١٩٤٧.

وقد اختلفت المعاهد العلمية العالمية في تقييمها للاتفاقية ما بين اللغات والمشتات لآثارها إلا أن هذا لا ينفي وجود آثار سلبية للاتفاقية على الدول النامية أهمها وجود صراع بين الدول المتقدمة كالدوليات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث واليابان، بجانب استغناء بعض الدول من قيام منظمة التجارة العالمية وتحقيق مكاسب من ورائها فقد بلغت مكاسب الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار سنوياً واليابان ٢٧ مليار دولار، والصين ٢٧ مليار دولار سنوياً، وأوروبا ١٠٦ مليار دولار سنوياً والدول النامية ١٦ مليار دولار سنوياً، وبالنسبة للخسائر تعتبر أفريقيا أكبر منطقة خاسرة حيث تبلغ خسائرها ١٦ مليار دولار بسبب تنفيذ الاتفاقية.

وقد أدت منظمة التجارة العالمية إلى تعظيم دور القوة الاقتصادية المتمثلة في القدرة التكنولوجية والابتداع والفكر والابتكار وهذه القوة مازالت محل تصرف شديد من الدول حيث تمنح هذه القوة الجديدة الحماية للقوة المتقدمة الملائكة لها على حساب الدول النامية والفقيرة البعيدة عن إملاك التكنولوجيا والمناقص المتكافئة في ظل قيام الشركات متعددة الجنسيات.

وأضاف د. محمد يسوي : إن الهدف الأساسي للقيام منظمة التجارة العالمية هو تحقيق الحرية





## للبحوث والتدريب والمعلومات

## للمصنوع

التمويل ١٩٩٦

بالإضافة إلى انخفاض أسعار المنسوجات للحلقة بنسبة ٢٢٪ وأسعار للاباس الجاهزة المحلية بنسبة ٢١٪.

ولأن مصر من الدول الموقعة على اتفاقية الالاباس للصدية (M. A. F) وصادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة تنم من خلال نظام الحصص تحسده هذه الاتفاقية، فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في حالة إتمام هذا القطاع في قواعد الجات، ودعم هذا الاتجاه.

كون قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة من قطاعات التميز التنسي في الاقتصاد المصري ورغم أهمية هذه الفرص التنسية إلا أنها ليست كافية لتحديد قدرة هذا القطاع على مواجهة المنافسة الأسواق الدولية التي تتميز بانخفاض تكلفة الإنتاج وارتفاع مستوى الجودة.

وقد تضمنت للمنسوجات والملابس الجاهزة بعض الحاملة التفضيلية الدول الأقل نمواً وصغار الصنوبرين، والمصدرون الجدد للمنسوجات والملابس الجاهزة تشكل معدلات نمو الحصص أعلى من تلك المحددة لباقي الأعضاء وتبلغ ٢٥٪ من المرحلة الأولى وترفع إلى ٢٧٪ سنوياً في المرحلتين الثانية والثالثة بدءاً من ١٦٪، و ٢٧٪ في المرحلتين الثلاث الدول الأخرى.

وتؤكد أن قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة يوضع لفعالي قد لا يقرى على المنافسة في ظل تحرير التجارة الدولية ولهذا يحتاج إلى التطوير المتبادل في إجراء دراسة جزئية لا تتناول لكل شركة من شركات الغزل والنسيج لتحديد أسباب انخفاض الكفاءة الاقتصادية وارتفاع النفقات بها، وتحديد وسائل التطوير للشركات التي لا تستطيع الاستثمار ومواجهة المنافسة والتظلم من الفرككات غير القادرة على ذلك.

### العنصر البشري ونوره في الجات

ومن كلفة رفع مستوى أداء العنصر البشري ونوره في مواجهة الجات أكد الدكتور على عيد الوهاب رئيس قسم إدارة الأعمال بكلية تجارة جامعة مع شمس على أهمية دور الإدارة في المرحلة للنافسة والتي تتضمن مجموعة من المستويات مثل التخطيط الجيد بنوعية الفني والابتكاري، الذي يتمثل في اختيار الجيد للعمالة والتدريب الفني والمهني، النظم خاصة في التنظيم تطور إلى أن يصل إلى التطبيق المعروض الذي يركز على المعارف والمهارات والطم بجانب استخدام فرص الانتشار السريع حيث يمكن تغيير العامل أو الموظف من مكان إلى آخر.

حجم المبيعات حيث تبلغ مبيعات بعضها ١٧٥ مليار دولار مثل شركة ميتسوبيشي اليابانية، بجانب تنوع نشاطات تلك الشركات بين عدة أنشطة مثل السياحة والمالية والتجارة والإعلام، وهذه الشركات تسيطر على ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية ولهذا سوف تستفيد استفادة كبيرة من تطبيق الجات لوجود تدخل بين مصالح التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة.

واكد على أنه لا مكان للدول العربية في النظام العالمي الجديد إلا بتوحيدها وتكثفها خاصة وإن حجم التدخل الحالي للدول العربية لا يساوي نصف دخل فرنسا.

واستدرك الدكتور هو صفر قيام سوق اقتصادية عربية مشتركة بسبب عدم نجاح الدول والانظمة

الملكاة العربية سياسيا رغم وجود إمكانات ومقالات كبيرة، وذلك فقد بقي التكتل العرب الواحد في السنوات القادمة وذلك بعد أن تصدر انتميتها السياسية على الاتحاد معاً وعلى ضرورة عدم إعتداء أي دولة على أخرى.

### اتفاقية المنسوجات

وقد تناولت الدكتورة الطاهرة السيد محمد الأستاذة بكلية التجارة الخارجية بجامعة حلوان، دورة أروجواي واتفاقية المنسوجات وإزاء قطاع المنسوجات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر فقالت: إن الدول النامية هي الفاسر الوحيد من هذه الاتفاقية خاصة في مجال المنسوجات، والمستفيد منها الدول المتقدمة ودول جنوب آسيا حيث ستستفيد استفادة كبيرة بعد إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتشير التوقعات إلى أن إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في قواعد الجات بعد عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٥ سترتب عليه زيادة في صادرات تلك السلع بنسبة ٦٠٪ للملابس الجاهزة، و ٢٤٪ للمنسوجات، وتتوقع قارة آسيا حالياً ٢٤٪ من صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة وتستمد على التصنيع الأكبر من تلك الزيادة في الصادرات.

وقالت الدكتورة الطاهرة السيد محمد: أن الدول المستوردة للمنسوجات والملابس الجاهزة سوف تستفيد من إزالة القيود الجمركية على الملابس والمنسوجات ففي حالة الولايات المتحدة باعتبار سنة ١٩٩٦ سنة أساس، سوف تنخفض أسعار الواردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٢٤.٦٪ ونسبة ٢٩.٨٪ للواردات من المنسوجات، كما سيرتفع حجم الواردات من الملابس الجاهزة بنسبة ٦١.٧٪ وواردات المنسوجات بنسبة ٢٩.٨٪.





نحن نريد في الفترة القادمة عملاً ناجحاً يفكر بمنطق عملي وإيجابي مع الشركة ومستقبلها وله اهتمامات متنوعة ولديه رقابة ذاتية، والقائد الجيد هو الذي يملك شخصية قوية يستطيع أن يملك حب الأفراد المشاركين معه في التنظيم بحيث لا يلجأ إلى

السلطة الرسمية إلا في الدرجة القصوى.

ومطلب الدكتور على عبد الوهاب بضرورة التداخل بين الإدارة والممارسين بحيث يتم تنمية الشخص بصورة مستمرة حتى تتوفر له أفضل الطرق للانتاج والاداء.

#### رجل التسويق والقرن ٢١

وقدم الدكتور محمد محمد ابراهيم استاذ التسويق ومعيد مركز الدراسات التطبيقية بالمناطفية ريشة لنماذج الأثار السلبية لاتفاقية الجات وكيفية مواجهة المتغيرات المالية الجديدة فقال: اذا لم تكن المؤسسة مهيا تسويقياً لمواجهة التحديات المالية والتعامل مع المتغيرات فسوف يصبح اداؤها متعباً، ولهذا فلا بد ان يتحاشى رجال التسويق مع هذه المتغيرات ويعملون على الاستفادة من الفرص المتاحة وايضا تجنب السلبيات المتوقعة.

ان التعامل مع الجات يستلزم اجراء تغيير هيكل في المؤسسات القائمة حالياً ومحاولة إيجاد مياكل جديدة تستوعب الانشطة الجديدة التي فرضتها علينا المتغيرات العالمية. ويسمى هذا التغيير الهيكلي تغيير في النظم كلها وفي المفاهيم السائدة والحاكمة لدى الادارة العليا وفي النشاط التسويقي.

واكد على ضرورة تغيير الفكر السائد الآن وهو الانتاج أولاً ثم البحث عن العميل وبعد ذلك استبداله بضرورة معرفة ما يحتاجه الاسواق والعملاء الآن قبل التفكير في الانتاج لأن التبادل الحقيقي بين المستهلكين من الخدمة ومقدم الخدمة في ظل الفكر الخاص بالانتاج أولاً ثم البحث عن العميل، ويتفق في ظل الفكر الخاص بمعرفة احتياجات الاسواق قبل الانتاج.

ومن المفاهيم الجديدة التي لابد وان تسود الآن لواجهة متطلبات القرن الـ ٢١ الاعتماد برجل الواجهة وهو رجل التسويق لانه الوحيد القادر على تحويل العميل غير الراغب وغير المستعد للشراء إلى عميل لديه استعداد للشراء بجانب التكامل والعمل بروح الفريق في أي مؤسسة والاعتماد بالاعلان والاعلام عن السلع والخدمات.

وقال الدكتور محمد محمد ابراهيم: ان اسباب الفشل التسويقي ٤ اسباب هي خدمة سيئة ومكان غير ملائم وتكلفة عالية وعدم وجود معلومات لدى المؤسسة والعناصر الأربعة لنجاح التسويق هي: اعتبار العميل هو الهدف الاساسي لأي مؤسسة ولكن تصل إليه لابد وان تقدم إليه خدمة جيدة في مكان ملائم وسعر مناسب وان يكون لديه معلومات كافية عنها.

واكد ان الجودة بمرورها غير كافية لتحقيق لنجاح التسويق ولهذا فلا بد من ملامحة أي منتج لاحتياجات ورغبات العميل ولهذا فلا بد من اعانة النظر في الفكر التسويقي للمنتج وتحديد الاحتياجات الفعلية للعميل.

ايضا عند تسويق المنتجات لابد من وجود مستويات مختلفة للجودة تناسب كافة المستهلكين لان كل ممتلك له هدف اساسي من شراء المنتج اما بسبب الاداء الوظيفي لهذا المنتج أو بسبب ادائه الجمالي أو الاثنين معاً.





# الجات ...

## ومصر والبلدان العربية

### هاطنا الى مراكز

ثار جدل كبير حول التأثيرات المتباينة  
للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية  
والتجارة (الجات) .. وبالأذات هذه  
التأثيرات على اقتصاديات الدول النامية  
ومنهما الدول العربية بسبب الخلط الكبير  
فى موازين التجارة التى تعاني منها ..  
وعلى الرغم من توقيع معظم الدول العربية  
على هذه الاتفاقية التى تدخل قريبا حيز  
التنفيذ .. فإن الجدل حول تأثيرات هذه  
الاتفاقية على  
الاقتصاديات العربية  
مازال مستمرا بين  
الدارسين  
والاكاديميين العرب  
والاجانب  
وفى هذه المقالة  
رصد وتقييم لهذا  
الجدل العلمى حول  
تأثيرات الجات .







اسامة المجدوب

## منظمة التجارة العالمية :

- تتمتع منظمة التجارة العالمية إطاراً مؤسسياً لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التي تخضع لأشرافها وتغطي التجارة في السلع والخدمات ، وإجراءات الاستثمار ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، فضلاً عن الاتفاقيات الخاصة بالتواحي الأجرائية وطبيعة عمل المنظمة والأطر التنظيمية لنشاطات التجارة الدولية .

- توصف المنظمة بكونها منظمة ثنائية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي .

- تتكون منظمة التجارة العالمية من عدة أجهزة تضم المؤتمر الوزاري الذي يضم في عضويته كافة الأعضاء وبعد اعطى سلطة لاتخاذ القرارات فيها ويتردد مرة كل عامين يليه المجلس العام الذي يمثل مجلس إدارة المنظمة ويأخذ أهمها فيما بين دورات انعقاد المؤتمر الوزاري ، ثم جهاز تصوية المنازعات الذي يعد أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة وحقوق الملكية الفكرية وتعد قراراته ملزمة للأطراف المتنازعة ويديره جهاز للاستئناف ، ثم لية مراجعة السياسات التجارية وهي الجهة المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للأعضاء وفقاً للمعد المحددة والتي تختلف باختلاف مستويات التنمية ، وأخيراً المجالس النوعية التي تضم مجالس التجارة في السلع وأخر للتجارة في الخدمات وثلاثاً لحقوق الملكية الفكرية ، وتقع تحت الإشراف المباشر للمجلس العام .

- تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية تمثل الضلع الثالث لماث إدارة اقتصاد العالم الذي يضم بجانبها كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

- وعلى صعيد علاقتها بالأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها لا يزال هذا الموضوع قيد الدراسة في إطار المنظمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية الأخرى لتحديد أنسب شكل لهذه العلاقة بما يضمن حسن سير أعمال كل منها وتناهي أي إمكانية للنشاط أو تعارض للوجهات .

أولاً: اتفاقيات التجارة في السلع:  
- وهي تضم اتفاقيات السلع الزراعية والسلع المصنعة والمنسوجات واتفاق إجراءات الاستثمار .

١ - السلع الزراعية:

- تتكون الاتفاقية للأزراعية من أربعة





- يعد مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات حيث لم يسبق تناوله في أي من جولات المفاوضات التي سبقت جولة أوروحيوا، نظرا لطبيعة النشاط التجاري للخدمات التي جعلت من الصعب تطبيق مبادئ الجات عليه.

- تنشر اتفاقية التجارة في الخدمات نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء: التزامات عامة وهي المضمنة في أحكام ومبادئ الاتفاقية، والتزامات محددة وهي المضمنة في جداول تعهدات الأعضاء والتي تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية محددة وضوابط وشروط هذا التحرير.

- تحدد المادة الأولى من الاتفاقية أربعة لمعايير لتبادل الخدمات فيما بين الأعضاء:

- ١- غير الحدود: ويعني تقديم الخدمة من أراضي عضو إلى أراضي عضو آخر.
  - ٢- الاستهلاك الخارجي: تقديم الخدمة من عضو إلى مواطني عضو آخر ولكن خارج أراضي.
  - ٣- التواجد التجاري: تقديم الخدمة من خلال تواجد الشركات والوكالات ومكاتب التمثيل.
  - ٤- تواجد الأشخاص الطبيعيين: توفير الخدمة عن طريق إيفاء الأشخاص من عضو إلى آخر عن طريق التواجد المؤقت للأشخاص.
- وأخذ اسم هذا التصنيف في تنظيم التبادل التجاري في الخدمات وإتاح الفرصة للأعضاء لاختيار الالتزام التي يسمح من خلالها للأجانب بتوفير الخدمات إلى أراضيهم.

ثالثا: الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية:

- تعد حقوق الملكية الفكرية من المجالات التي دخلت حيز الاهتمام العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر وهي الحقبة التي شهدت ازدهار العلوم والفنون على حد سواء، فهناك ارتباط وثيق بين التطور العلمي والتكنولوجيا وازدهار الإبداع الفني والأدبي من ناحية، وازدياد الاهتمام بما يعرف بحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى.

- يقصد بحقوق الملكية الفكرية مجموعة الضوابط التي تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وما يشابهها من إبداعات، وحقوق الملكية الصناعية التي تشمل براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الحق أو الإبداع.

- ترجع أول اتفاقية دولية تنظم حقوق الملكية الصناعية إلى عام ١٨٨٣ وهي اتفاقية باريس لحقوق الملكية الصناعية وتضم في عضويتها اليوم ١٢٠ دولة، عقبتها اتفاقية بين المصنعات الفنية والأدبية في عام ١٨٨٦ وتضم في عضويتها حاليا ١٠٥ دولة، وتخضع هاتان الاتفاقيتان لإشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (م.ب.و) التي تم إنشاؤها عام ١٩٦٧ ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٠ وتحولت إلى وكالة متخصصة للاسم للتصديق عام ١٩٧٤ وتشرف حاليا على ١٢٣ اتفاقية تنظم كافة حقوق الملكية الفكرية وتضم في عضويتها ١٤٧ عضوا.





بعد اتفاق الملكية الفكرية لجولة اوروبية اكبر اتفاقيات هذه الجولة حيث يقع في ٧٣ مائة عاملة تضم مجموعة من الاحكام والمبادئ الاساسية واعمها مبدأ للعاملة الوطنية والدولة الاراضى بالرعاية . تهدف الاتفاقية الى حماية حقوق الملكية الفكرية بما يسهم في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لكل من المنتجين والمستخدمين، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن بين الحقوق والالتزامات .

تلتزم الدول بان تتواءم تشريعاتها مع كافة الاحكام المنصوص عليها في الاتفاقية حتى اذا ما استخدمت تلك تفعيل التشريعات والتوازنات واللوائح للنظمة لحقوق الملكية الفكرية فيها .

تتضمن الاتفاقية احكاماً توضح كيفية اكتساب الحقوق وتسوية المنازعات بين الاعضاء من خلال الجهاز التابع للمنظمة ووفقاً لاحكامها .

بعد ان استعرضنا احكام اهم الاتفاقيات التي اقرتها جولة اوروبية يمكن ان نتعرف على اثار هذه الاتفاقيات على العالم ككل والبلدان النامية وخاصة الدول العربية، والطبع موقف مصر من كل هذا والآثار المترتبة على لادائها الاقتصادي وهذا ما سنتناوله في مقال آخر.





## ندوات

ينظم اتحاد  
الصناعات غذا

ندوة لمناقشة قضية الملكية الفكرية  
والتأثير على صناعة الدواء. وقد قام  
الاتحاد بدعوة بعض الخبراء العالميين  
من كل من كندا والهند والارجنتين  
للمشاركة مع الخبراء المحليين ولتبادل  
الآراء حول هذه القضية للخروج  
بأفضل المقترحات ومن المعروف أنه  
وفقا لاتفاقية الجات فإن هناك فترة  
سماع للدول النامية لتطبيق بنود  
الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق  
التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية  
والمعروفة اختصارا باسم TRIPS

المعروف أن هذه الاتفاقية  
تثير مخاوف لدى الصناعات  
الحلوية خاصة صناعة الأدوية

ومن

## صناعة

## الدواء

## وتحديات

## المكية

## الفكرية



محمد فؤاد خميس

ستتقرب عليه من  
اثر تنعكس على  
ارتفاع أسعار  
منتجاتها بشكل  
كبير لأن تستطيع  
الشركات أو  
المستهلكين تحملها.  
وقد تجسدت هذه  
المخاوف مع ارتفاع  
بعض الأسعار في  
مجتمع الأعمال  
مطالبة بالتنازل عن  
فترة السماح هذه  
والبدء فورا في  
تطبيق الاتفاقية  
استنادا على  
مآثره للشركات  
الامريكية من أن  
هذا من شأنه جذب  
الاستثمارات إلى  
مصر. إلا أن  
العاملين في صناعة  
الأدوية الحلوية يرون في  
ذلك عدما للصناعة

الوطنية وتنازلا لا مبرر له عن حق تتمتع به  
كافة الدول النامية في العالم.  
ومن المنتظر أن تشهد الندوة نقاشا حول  
مذنب الرأيين وسيقدم الخبراء الأجانب من  
الهند والارجنتين تجارب بلادهم في هذا  
المجال.



## الأهرام الأدبي يفتح ملف السرقات الأدبية (٣)

تعقيب د. الطاهر أحمد مكي:

### نماذج د. مندور مأخوذة من كتاب كالفين ما عدا نهودجا واحدا!



د. محمد مندور د. الطاهر أحمد مكي

١٩٤٤، ولقبت أم هاشم ليحيى حتى ١٩٤٤، وليليم

الكبير لأميل كامل ١٩٤٤، وغيرها.

وهناك نماذج أخرى في أدبيات العربي القديم،

شهرزاد في ألف ليلة، منقذة في قصيدة المروعة،

وكلمة وائزقة، ونماذج أخرى في الأدب المالكية، لم

يعرض لها جان كالفين، وكان يوسع الدكتور مندور أن

أراد أن ينفذ منها، وأن يدرسها نائبا بنفسه من

الشبه.

● وتقول السيدة الفاضلة «إن الدكتور مندور أنه يكون

قد قرأ هذا الكتاب أو غيره من الكتب، ولكن يظن أن

الدكتور مندور أبود في قائمة المصادر والمراجع الكتب،

التي عاد إليها، وأعاد منها، وليس من بينها هذا الكتاب،

مع أن مثله كان استنادا لهما في الأدب المأثور حين كان

الدكتور طالبا يخطف إلى أندريه فوها.

● ثم أذكر في أي مكان هذا الذي نسبته السيدة ملكة

إلى (رغم أنه موجود) من أنني كنت بالمطبخ في البيت

في سمرجة من أجاز فيجاس، فللتراجع نفسها أين قرأت

هذا ومن أين جاءت به.

● تذكر السيدة الفاضلة من جرياء وطمعها مما يضي

بها ليست ملكة من أي شيء.

● وأخيرا تنهم أسئلة دار العلوم ويهتم بسورين في

الانتماء بالسوريات الأدبية متكررين في تلك القديم، ناسية

أن الذي أتته المأزني بالسورقة كان عبدالرحمن شكري،

والذي أتهم الدكتور محمد كامل حسين بها كان عباس

المقاد، والذي أتهم إحسان عبدالقدوس بانه سرق

قصته مضمي لولدين من قصصه للكاتب العالي ستيبان

رناج تدير حول غيرة طلل على أمه من مشيغها كان

الدكتور مندور. والأول من الملحن الباني في تلك ذي

الذلاقة، والثالث من كلية الآداب، أو المطبق، أو منهما

معا!!

تطلق السيدة الفاضلة الشاعرة ملكة عبدالعزيز في دفاعها عن زوجها الدكتور محمد مندور من موقف عاطفي خالص، دون أن تعتمد على قراءة ما كتبت، أو كتب المؤلف الفرنسي، فنزيت فيما ينصلي بي وية على السواء.

لم أكن في كتابي «الأدب للقرن» أسوة وتطوره ومناصبه، وهو سفر ضخم في قروب من سبعمائة صفحة أقارن بين كتاب الدكتور محمد مندور والكاتب الفرنسي جان كالفين، وإنما كنت بصدد الحديث عن التفرقة بين الأصل والتقليد، وهو ما يسي قضايا الأدب المقارن، والتمسكي المحدث أن التقليد أن افرق بينه وبين المحاكاة والتشبع، وأوضحت أن هذا الأخير هو الذي يؤخذ على ليدور أو الباحث، وأنه السبل في باب السورقة الأدبية، وفشرت تلك مقالتي، أهدتها في الشهر والثاني في الشهر.

كان المثال الأول من اتهام عبدالرحمن شكري لإبراهيم المازني، بأن بعضا من قصائده سرقه من الشاعر الإنجليزي توماس هود، وبخاصة قصيدة المأزني «في» في سياق البيت، فهي مأخوذة من مقطوعة الشاعر الإنجليزي «سير المرحه».

وفشرت للتلل بما صنعه الدكتور محمد مندور في كتابه «نماذج» ودرية فقد أخذه كله، ما عدا نموذجا واحدا هو نموذج إبراهيم الكاتب، من كتاب «نماذج» المعالية في الأدب الفرنسي والمعاليه للكاتب الفرنسي جان كالفين، وهو في ثلاثة أجزاء، أثنان منها مستويان على نماذج الأدب الفرنسي، والثالث على نماذج من الأدب الإيطالي والأسباني وغيرهما. والثبت بالفكره مسجلة، لأنني كنت في مقام التمثيل لا التفسير من جانب، وأعتدرا ما لدور الدكتور مندور، وإشغالها على سمعته من جانب آخر، لأن التفسير أن يكون في صالحها أبدا.

● القول بأن الدكتور مندور حين نشر كتابه مقالات متفرقة في مجلة الثقافة عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١ لم يكن في الأدب المصري الحديث، وربما الأدب العربي كله، فيما تقول السيدة الفاضلة، غير ثلاث روايات: سارة للمقاد، وزينب لهوليل، وإبراهيم الكاتب للمأزني، قول تنقصه الدقة، فهناك روايات محصورة مسجوت قبل هذه، وأخري بعدها قبل نشر الكتاب، ونماذج أخرى في الأدب العربي القديم.

أشرب مثلا ولا أحصى الآن: أدب له حصص عام ١٩٣٥، والقصر المسحور له ولتوفيق الحكيم ١٩٣٦، وبعد الكروان، والحب للشاعر له خضوع أيضا عام ١٩٤٢، وأحلام شهر زاد ١٩٤٣، وموجة الروح لتوفيق الحكيم ١٩٣٣، وعصافير من الشرق وشجرة البقيس





نائب مساعد وزير التجارة الأمريكي لـ «العالم اليوم»

# أمريكا تنافس أوروبا على سوق الأقطار الصناعية بالمنطقة

مجدى عبيد

منافسة ضارية .. تشهد أسواق طائرات الركاب والإقمار الصناعية . وحتى وقت قريب كان إبرام الصفقات في هذا المجال يعتمد على وجود علاقة خاصة بين المصدر والمستورد. الآن أصبحت المنافسة على اشدها بين الدول المتقدمة تكنولوجيا في هذا الإطار كانت الزيارة التي قام بها وفد تجارى أمريكى لـ مصر «العالم اليوم» التقت بنائب مساعد وزير التجارة الأمريكى لصناعات الطائرات والآنظمة الفضائية ورئيس الوفد ليس موثبور في حوار حول امكانيات القطاع الخاص المخول في مثل هذه الصناعات الحساسة، إضافة إلى الصفقات التي يتوقع الحصول عليها.

■ الاقتصاد المصرى، وبناء علاقات شراكة بين الصناعتين المصرية والأمريكية.  
○ هل تخدمتم، خلال زيارتكم، بغرض واقتراحات محددة؟

■ لم نتحدث من عروض معينة، فامتامنا منصب على الفرص التي يمكن تحقيقها، عند جلوسنا سويا. أعضاء الوفد الأمريكى يحاولون التعرف على الاحتياجات المصرية، نوعية للتطبيقات، وهم يحاولون كذلك إعطاء الجانب المصرى فكرة عن قدراتهم وامكانياتهم، فنحن لدينا امكانيات تكنولوجيا ضخمة.

تحدثنا بصورة مفصلة مع المسئولين المصريين في محاولة منهم للبدء في ارساء علاقات تتقدم إلى طرح عروض واقتراحات محددة كانت هناك ايضا لقاءات منفصلة بين أعضاء الوفد الأمريكى ورجال

■ بالطبع، نحن اتفقنا وقتنا طويلا في التباحث مع المسئولين الحكوميين المصريين، وقد التقينا على سبيل المثال، مع رئيس هيئة التصنيع العربية، ورئيس هيئة للتسليح المصرية ورئيس شركة مصر للطيران ورئيس هيئة الطيران المدني، ووزير الانتاج الحربى، ووزير النقل ووزيرة البحث العلمى وكما ترى، هناك لقاءات عديدة مع المسئولين الحكوميين في مصر.

○ هل يمكن أن تسفر هذه اللقاءات عن قرص جيدة للأعمال التجارية؟

نعم، ويشكل مطلق وكما تعلم، أن الرئيس كليتون يعتبر مصر أحد الاصدقاء الجيدين للولايات المتحدة، وهو يشعر بالامتنان لقيادة الرئيس مبارك لعملية السلام من الله، الاله سط ويمتلكنا الشعور بأنه من المهم جدا تقديم المساعدة في بناء

○ هل لجنرتكم دراسة جدوى عن السوق المصرى؟

■ لم نقم بوضع دراسة جدوى لأن الغرض الذى يسعى إليه الوفد الأمريكى هنا هو البدء في أحداث تطوير حقيقى للعلاقات بين ممثل الشركات الأمريكية وبين المسئولين وقادة رجال الأعمال المصريين لدينا شعور بأن السوق المصرى جيد، ولكن لم نسدخل في تفاصيل اعداد دراسة جدوى لأن مهمة الوفد من البدء في تنشيط حوار وعلاقات تهتبه لإقامة مشروعات مشتركة وتعميق علاقات الشراكة بين الجانبين.

○ في ضوء ما هو معروف عن القدرة المحدودة للقطاع الخاص المصرى في صناعات كالتطبيقات والبراميات والإقمار الصناعية، هل تسمعون إلى الحصول على عقود حكومية؟





حكومات أو شركات أخرى تقدم أمولا بطريقة تهدف إلى التأثير على الصفقات وهو ما لا يفضله الأمريكيون نحن نكون في موقف الدفاع، وبالتالي نستخدم نفوذنا السياسي، ونحن لا نرغب في استخدام هذه الطريقة، إلا إذا استخدم الطرف الآخر وسائل تجعل المنافسة غير عادلة في هذه الحالة علينا الدفاع عن الشركات الأمريكية، وذلك بهدف ليس الضغط على العميل وإنما جعل المنافسة عادلة وفائتة على اعتبارات الجدارة.

○ وماذا عن الكويت؟

■ است على دراية كاملة باحتياجات الطيران المدني الكويتي، ولكننا بوضوح نمنسج إلى بيع بعض الطائرات المدنية للكويت.

○ هل هناك اتجاه لإقامة مشروع مشترك لتجميع طائرات وكاب أمريكية في مصر؟

■ اعتقد أن هناك رغبة قوية لإقامة مشروعات مشتركة مع المصريين لتصنيع نطاق مصنع ومتنوع من أنظمة ومكونات الطائرات، ولكنني لا اعتقد أن هناك في الوقت الحالي أي شيء بتجميع الطائرات في مصر في الوقت الراهن ولكن نتطلع إلى إقامة مشروعات مشتركة لإنتاج بعض الأنظمة الفرعية للطائرات، ولكن لم نصل إلى مرحلة تجميع طائرة وكاب في مصر، وربما يحدث ذلك يوما ما.

○ وهل هناك تفكير لإقناع الحكومة المصرية بالدخول في مشروع مشترك في هذا المجال؟

■ خلال هذه المرحلة، لم نتحدث عن مشروع مشترك بالنسبة لإقامة الصناعية ولكن بالتأكيد نأمل في المستقبل تطوير مشروع من هذا القبيل ونحن نعتقد أنه بإمكاننا منافسة الفرنسيين، فنحن نعرض منتجات أفضل، وفي

القطاع الخاص في مصر، واعتقد أن تلك الشركات تشارك بأنه من لهم فعل كل ما هو ممكن لتشجيع نمو وتطور القطاع الخاص للمصرى، ولكن هذا يحتاج إلى وقت، ولا يمكن تحقيقه في ليلة واحدة.

○ ما هي خططكم بشأن الأعمار الصناعية، بعد أن رسا عقد القمر الصناعي للمصرى "نيل سات" على شركة فرنسية؟

■ است على دراية كاملة بتفاصيل هذه الصفقة، ولكن عند الحديث عن الأعمار الصناعية، والبرامج الفضائية، تجد أن الشركات الأمريكية تقود العالم في هذه المجالات، ولدى الفرنسيين والروس وحتى الصينيين القدرة على تصنيع وإطلاق الأعمار الصناعية، وهذه المسألة تحظى بالاهتمام والتقدير، وأكن الشركات الأمريكية أكثر تنافسية، فنحن لدينا منتجات، هي الأعلى والأفضل من حيث الجودة والأنوعية، ونحن قادرون على المنافسة بقوة.

○ هل هذه الرغبة في المنافسة ستترجم إلى عروض معينة أكثر تنافسية؟

■ مازال هذا الموضوع في طور المناقشة، وعندما أعود إلى الولايات المتحدة، سوف أمد تقريراً عن ذلك ولدى الأمل في أن تدخل الشركات الأمريكية حلبة المنافسة ولديهم في الواقع القدرة على ذلك.

○ ما هو تعليقكم على ما يزيده الأوروبيون من اتهامات بأن الولايات المتحدة تستخدم نفوذها السياسي للحصول على عقود تجارية خصوصاً في مجال الطائرات؟

■ تؤمن الولايات المتحدة بحرية التجارة والمنافسة العادلة، ولكن أحياناً وفي بعض الحالات، وعندما يتبين أن

الأعمال المصريين، وعندما تطلق الأبواب على هؤلاء، يصعب التعرف على مامو موضوع على مائدة الحوار فعل سيبل المال أبلغني أحد أعضاء الوفد الأمريكي بأنه أجرى 17 لقاء

مع رجال أعمال مصريين، وهذا مجرد مثال على ما فعله بقية الأنظمة الولد، وفي تلك اللقاءات، يتركز النقاش على إمكانية إقامة للمشروعات للشركات والتوكيلات... ونحن لا نتوقع من هذه الجولة الأولى، الحصول على عقود واتفاقيات معينة فورية، وما نتوقعه هو أرساء علاقات صداقة تفتح أفقا للشراكة بين الجانبين.

○ هل أنتم متفائلون للقدرة القطاع الخاص للمصرى على الدخول في علاقات شراكة مع الشركات الأمريكية في تلك الصناعات الحيوية؟

■ نحننا الأمل بشأن ذلك، ونحن نسبون بقية أن التخصص في طريق المستقبل، وهذا يحدث في العالم بأسره، بما في ذلك الصين، ولذلك نحن نأمل بأن تتطور التخصص في مصر بشكل كاف، ولكنني اعتقد أنه في الوقت الحالي، علينا أن نتعامل مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص في مصر.

○ صناعات الطائرات والبراميات من الصناعات الاستراتيجية في مصر، كيف يمكن تعظيم القدرة للقطاع الخاص للمصرى على الانخراط في مثل هذه الأنشطة؟

■ اعتقد أن الحكومة المصرية تركز جهودها لجعل قطاعات الطيران المدني أكثر قوة وهي تدرك أنه لكي يتحقق ذلك لابد من الحصول على معدات ذات نوعية أفضل وتقديم خدمات عالية المستوى، وكما ترى فإن الشركات الأمريكية تتعامل مع





للبحوث و التدريب و المعلومات

المجلد الرابع

المصدر

١١ أبريل ١٩٩٦

التاريخ

الذي الطويل، ستكون نوعية:  
المنتجات مختلفة تماماً، فنحن  
ننالس على الاسس والاعتبارات  
الجذابة الفنية.





# الكرة في ملعب الجنزوري

## ضغوط أمريكية لإجبار

## مصر على تطبيق الجات

## فورا...!!

في قطاع الدواء فقط:

**الخائر السنوية ١٣ مليارا**

**وتشريد ٥٠ ألف عامل**

حالة من الرعب تصيب معظم القطاعات

واجتماعات سرية بصورة يومية

حالة من الذعر والرعب تسيطر على جميع  
القطاعات الصناعية بالبلاد .. خسائر فادحة سوف  
تحدث .. عشرات المليارات تهدر وآلاف العمال  
مهددون بالتشريد .. ليست الخصخصة فقط ولا  
الشرق اوسطية .. إنها نتائج اتفاقية الجات التي  
تمثل ثالث السيطرة على الاقتصاد العالمي مع  
صندوق النقد والبنك الدوليين.





## تقرير: أحمد فرغلي

شركات القطاع الخاص بشروطه للتاجيل حسب الاتفاقية.

بمعتبر قطاع الدواء في مصر من أكبر القطاعات التي سوف تتضرر بسبب تطبيق اتفاقية الجات .. وقد ورد في أحد التقارير المصنوعة عن شعبية صناعة الدواء بمصر أنه في إطار تطبيق الجات وإنشاء لجنة المصاح (المشتر سلوات) سوف لتحول إلى حالة الاستيراد الكامل لتغطية احتياجات الأسواق وسوف ترتفع قانون الاستهلاك من ٢ مليار جنيه سنويا لتصل نحو ٢٩٣ من

لحتملجات الاستهلاك المحلي من الدواء في ١٢ مليار جنيه بما يزيد على ستة أضعاف لتغطية الحالية .. حيث يتم إنتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيدا عن قطاع الشركات الدولية والمعالجة ويؤمن دفع الكموات علمية وتسقط عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصري الحالية التي تقضي بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية ومدتها عشر سنوات.

وفي لفته بعد من المصنفين حذر الدكتور أحمد برهان إسماعيل من خطورة التجهيل بهذه الاتفاقية وأضاف أنه بعد سقوط فترة الحماية عن الشركات المصرية سوف يتوقف الإنتاج في القطاعين العام والخاص وسوف تظهر مجموعة من المالباء العالمية تتحكم سوق صناعة الدواء



د. كمال الجنزوري

والمصنعية والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي. وطالب وزير البحث العلمي جميع القطاعات بتكثيف عن التجهيل أو التجهيل لتطبيق بنود اتفاقية الملكية الفكرية وتقديم بيان بالانظمة المعرجة تحت كل قطاع وعرض رؤية للإطار العام الاستراتيجي حلة التجهيل.

لكن المثير للدهشة أن هناك بعض الوزارات وعلى رأسها الزراعة والتجارة والثقافة طالبات بالتجهيل الفوري لتطبيق بنود الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف والمصنفات الفنية والحاسب الآلي والأسماء والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وجميع المنتجات الخاصة بقطاع الزراعة. ومن جانب آخر جاءت التحذيرات والخوف الشديد من قبل بعض القطاعات والشركات لتأثر بكتابة قبل أن تصيحب الجهات المعنية للضغوط الأمريكية .. ورات وزارات الصحة والصناعة والتجارة والاقتصاد والحداد للصناعة وبعض

فبعد أن وقعت مصر على الاتفاقية ولم ينفذ عام واحد عليها بدأت أمريكا تعارض الضغوط على مصر لتحول بنيتها لهذا الاتفاقية .. وبدأت حرب الشركات من خلال الإسوار .. فنفى إحدى الشركات إرسال الملحق التجاري للسفارة الأمريكية بالقاهرة إلى الشركات والقطاعات والوزارات مذكرة طالب فيها بإبداء حسن النوايا من قبل المصريين حتى تقدم أمريكا أنواعا أخرى من الدعم .. والمصنعات التجارية .. وعقب إرسال المذكرة جاءت الضغوط الرسمية وغير الرسمية من قبل المسؤولين الأمريكيين واليهود .. وبدأ بعض أفراد الإدارة الأمريكية بتدعون للمواقفات بصورة سريعة من الوزارات والهيئات وبعض الأفراد في القطاع الخاص. وأشار بعض المصنعين أن التجهيل بتطبيق بنود اتفاقية الجات تالف وانه مجموعة من الرأسمالية المتخلفة والراد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم حسن.

### ● مناقشات سرية

بعد ذلك بدأت المناقشات بصورة سرية بعيدا عن أعين المصنفين وكانت أشبه بعملية تصويت على إلغاء لجنة المصنر سنوات التي حدثها مصر وأن يتم تطبيق بنود الاتفاقية من الآن ومنذ نهاية الشهر تحت الدكتور فينيس كامل جوده .. وزيرة البحث العلمي .. اجتماعا بمحلية استجابة للضغوط الأمريكية شاركت فيه وزارات الخارجية والاقتصاد والتموين والثقافة والصناعة والزراعة والبيئة والعلوم والاتصال الحربي والصحة العلمية والقطاع الحسام الدولي والقطاع الخاص ممثلا في اتجاه الصناعات وبعض شركات الدواء المحلية





فاروق حسني

وسوف تعجز الحكومة عن توفير الدواء بالمجان، وربما تظهر حالات وفاة بعد ذلك كثيرة بسبب عدم القدرة على شراء الدواء.

وأضاف الدكتور على القرقاوي - رئيس المفكرة - القابضة لصناعة الأدوية أن هناك نوعاً من الاحتكار العالمي سوف يظهر في سوق الدواء وأنه بعد التوقيع والتصديق على الاتفاقية أو حتى بعد عشر سنوات (الفترة المحددة للتطبيق) سوف لا يبق لك إنسان أن ينتج دواء - إلا مخرع الدواء نفسه لكننا اليوم نقوم بشرائه الخاصة الدوائية من السوق ونخضع للتجربة - وأضاف أنه بعد ذلك سوف تخصص على الأدوية الطبيعية العلمية التي سوف تنتجها مصر في الوقت بعد كل شيء بذلك حيلة لها.

والخلاصة أن الكرة في ملعب الدكتور كمال الجنزوري .. فما إن يستمع للأصوات الوطنية أو يستجيب للضغوط الأمريكية!



يحيى نصر

ووصف د. زكريا جاد حال مصر بعد توقيع بانه كارثة التوقيع خاصة أننا عاجزون في مجال البحوث العلمية للاكتشاف الواحد يتكلف حوالي ٥٠٠ مليون دولار كي تنتج مركباً كيميائياً جديداً يشب إلينا ونشار إلى أنه في الفترة المقبلة سوف تحاول الشركات الأجنبية تغيير وجه الدواء في مصر لتحقيق الربحية في حين أن أنواع شركات الدواء الأجنبية الموجودة بمصر الآن لا تفع شرائب وتقدم ميزانية خسارة تدعى فيها أنها نفس.

وأضاف نقيب الصيادلة إن ورقة إسرائيل التي قدمتها لمؤتمر عمان كانت تركز على صناعة الدواء والصناعات المتعلقة ومن الممكن أن يكون هناك اتجاه عام لاعتماد عمان في سوق صناعة الدواء باعتبارها الآن لقادة الخلل للدولة الصهيونية وأضاف نقيب الصيادلة أنه من الممكن بعد التوقيع على اتفاقية الجات سوف يعجز كثيرون من إنتاج المنتج عن شراء الأدوية اللازمة

سوف يكون للمستحضر وليس الطريقة التصنيع وهو أمر في غاية الخطورة حيث أننا في مصر نقوم بتصنيع حوالي ٤٠٠ صنف دوائي وكلها في غاية الأهمية .. وضرب الدكتور برهان مثالا بالدواء الذي يستخدم لعلاج الإلتهارسيا والذي يصل لعمه في جنيهين لأننا نقوم بتصنيعه محلياً .. لكن بعد تطبيق قانون الجات سوف يصل إلى ١٦ جنهما ويكون مستورداً ..

وأضاف الدكتور برهان أننا سوف نفقد حوالي ثلاثة مليارات هي قيمة الاستثمار الناتج عن صناعة الدواء هذا فضلاً عن تشريد ٧٥٪ من العاملين بالشركات الدوائية والمصانع والمطاعم والناس والذين يعمل معهم إلى حوالي ٥٠ ألف عامل .. وانطلاقاً من عدد من

المصانع.

وطالب الدكتور برهان جميع المواطنين بالوقوف بشدة في وجه هذه المجموعات الصناعية التي تطالب بمصر بالتنازل لاختيارها .. وأضاف أن هناك مجموعة من المكاتب التي تملك الدول الكبرى في عواصمها تدعو الدول الفقيرة للإسراع بتوقيع اتفاقية الجات .. والتنازل عن السنوات المتبقية لها لإعادة الجات وترتيب الأوضاع قبل التطبيق.

وتكلم الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة عن حجم الفكرة مؤكداً أنها قضية محل خلاف منذ ما يقرب من ثمانية أشهر وأن الأمريكيين كانوا يطالبون من مصر بالتوقيع بصورة سرية لتحقيق أهدافهم من الخصخصة إلى الشرق الأوسطية





**للبحوث والتدريب والمعلومات**

للمصدر: الزهرم / د. ق. صاوي

الناشر: عام ١٩٩٦

بدأت تظهر بين بعض رجال الأعمال خاصة مزدوجي الجنسية  
 نغمات يرددونها إما بوعي أو بغير وعي حول الإسراع في  
 تطبيق إتفاقية الجات بصرف النظر عما سيقترن على ذلك  
 التطبيق السريع من آثار سلبية على الإنتاج المحلي والمصانع  
 والشركات الوطنية  
 الوليدة.. وبالتالي تأثيره  
 على ارتفاع نسبة البطالة  
 بين العاملين وارتفاع  
 أسعار المنتجات  
 الأساسية.. وبالطبع  
 تكون المصيبة أكبر إذا  
 كانت تلك السلعة هي  
 الدواء لأنه السلعة  
 الوحيدة في العالم التي  
 لا يستطيع أن يختارها  
 المستهلك بنفسه مهما  
 كان فقيراً لا يجد قوت  
 يومه أم غنياً لا يحب  
 بنفقات العلاج.  
 آخر تلك النغمات التي  
 يرددنها بعض رجال  
 الأعمال مزدوجي  
 الجنسية هي محاولة  
 الضغط على الحكومة  
 المصرية للتنازل عن  
 الرخصة التي حصلت  
 عليها الدول النامية ومن  
 بينها مصر عند تطبيق  
 إتفاقية حقوق الملكية  
 الفكرية المعروفة باسم  
 (TRIPS) وهي فترة





سخرت المصانع الدوائية الكندية والتي تخصصت في إنتاج الأدوية بأسعارها الاقتصادية ذات النزعة العالية والكثافة للعقولة وكانت تبيع ٨٠٪ من احتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عالية إلى مخترعي هذه العقاقير. وانتهى ذلك النظام الذي كان يؤدي إلى إيجاد منافسة سريرة للأدوية بكندا وأرتفعت أسعار الأدوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد. وتقدر الأعباء الإضافية في فاتورة الدواء الكندية بنحو ٧ مليارات دولار خلال الخمسة عشر عاماً القادمة.

وإذا كان هذا هو الحال مع كندا، فعولة ذلك ٧٨ مليون نسمة، ومتوسط نصيب الفرد من إنتاج الدواء ٢٠٧٩٠ دولاراً سنوياً، فمما هو الحال مع مصر ذلك السنتين مليون نسمة، ومتوسط إنتاج الدواء ٦٤٠ دولاراً للفرد سنوياً، وذلك التسعير الاجتماعي شديد الخصاصة

التي باتت لدواء والعلاج ويشير الدكتور أحمد بريهان الذي إلى أن مصر في ظل التشريع الحالي الخاص ببراءات الاختراع المستحضرات الصيدلانية، فإن الحماية تنتهي بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم بها، وبعد سقوط براءة كانت عند ذلك المسيرة لتقديم لتصنيع الدواء الاصطناعي الذي أدى إلى أن تغطي صناعة الدواء المحلية ٧٢٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤، بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٢٥٪ عام ١٩٧٧، وعلى هذا النحو ظلت أسعار الدواء تنخفض من خلالها وبذلك للجائرة، حتى وصل سعر الدواء في مصر الآن إلى خمس سعره العالمي، والتطبيق القوي، سوف يفسر للولاء ميزة السعر التنافسي لعدد يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف تنتج براءة الاختراع المبسطة لها للحد من حصة (١٠ سنوات) وفقاً للقانون الحالي، وسوف تنتج هذه المستحضرات وفقاً للقواعد براءات الاختراع الجديدة والتي تبلغ مدة الحماية إلى ٢٠ عاماً، مما يؤدي إلى رفع أسعار لتتجه بنسبة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على الأقل، طما يترك للمستحضرات التي تدخل في السوق للصورة وتمثل ٩٢٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع، في أن مجرد التطبيق القوي لبراءات الاختراع في مصر يرفع تكلفة فاتورة استهلاك الدواء والتي تترك حالياً بالأسعار المحلية بنحو ٢٠٠ مليار جنيه ترتفع قيمتها بالأسعار المحلية إلى ١٢ مليار جنيه ويؤكد الدكتور أحمد أبو العيون رئيس شركة سينيك وهو مجلس إدارة اتحاد الصناعات أن مصر تتعرض في هذه الأيام في إقليم معسافرات للشركة الأمريكية والأوروبية، ليس اختيار الأسعار في العالم المتقدم، وفر طلب سرعة الالتزام طواعية بالأسعار في توريد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وانتقال من حقلها في الفترة الانتقالية التي منحتها لها اتفاقية الجات (وفي عشر سنوات فيما يخص براءات الاختراع) حتى تتفق إليها الأموال الأجنبية والاستثمارات الصناعية

وإن الخيار المبرور يجب أن يكون، هو التمسك بجميع الحقوق والالتزامات والمزايا التي وقعت عليها مصر في اتفاقية الجات وحتى لا يصاب الفصح الاجتماعي في سوية المشتقات الفعيرة والكثافة التي في محل اهتمام القادة السياسيين، وبشكل الحكيم الشاغل، مع سوية تمثيل قوانين براءات الاختراع في مصر والعالم العربي لتكون حماية مفتوحة خمس سنوات فقط في الفترة الانتقالية الجات حتى تدخل صناعة الدواء إلى اقتصاد العديد في وضع أفضل





# كارثة تهديد صناعة الدواء بسبب الحات

التقنية وما تشتمل من الانزلاق بفترة السنين الانتفاخية ومنها عشر سنوات لأن غير ذلك يقل تمجداً لا سيور له ويرى هذا الانحلال أن هناك مخاوف كثيرة لدى الصناعات المحلية عموماً، خاصة صناعة الدواء لما سيورث عليه من آثار تنعكس في صورة ارتفاعات أسعار الأدوية المحلية التي إلى خمس وست أضعاف الأسعار المستوردة المحلية وهي أوشاح أن تستطيع الشركات المحلية التي المستوردة تحمل آثارها السلبية الأثر الذي يشكل تهديفاً لانتاج صناعة الدواء الوطنية التي توفر حالياً ٨٢٪ من احتياجات المستهلك كما يمثل تالياً لا سيور له عن حق تتمتع به جميع الدول القارية وقرى العالم للعالم

ويوضح الدكتور أحمد برهان الدين إسماعيل رئيس لشركة المصرية الدوائية كونسيل كوارتيه أبكر أن الدول للتفتية تلك اليوم أكثر من ٨٠ من براحت الاختراع في العالم، لذلك فإن الاستثمار بشكل الجماعي المطلوب، أي بالشراكة لتفادي أضرار التغيير في العالم لتقديم الوثائق أن فرض تلك السياسات على الدول القارية بما يتعارض مع مصالحها، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادي، وشباب ذلك أن الدول القارية تدرك أن حماية الملكية الفكرية ما هي إلا أحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشكل محتمل كما يقدّر عليها أن تظل أسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية في مقابل جذب المستثمرين الأجانب دون أن تقوم بإدخال المزيد من الإصلاحات الأساسية بموجبها في مجالات أخرى عديدة التي تحتاج للاهتمام التي تلحق بها.

ويخبر من إقرار بعض الدول في جميع الأعمال ملاب بالتصديق بالانتقال من فترة السماح بما يتفق مع ما تفرقه اتفاقية الجات الأخيرة نظراً مراعاة الظروف مستلة الدواء في الدول القارية والمستوياتها المالية الضعيفة من الاستثمارات الجديدة والتصنيفية لمطالبات الاحلال والتجديد والتحصن.

مناقشات مكثفة حول الجات وصناعة الدواء المصرية ادارها خلال الأسبوع الماضي اتحاد الصناعات المصرية خلال ندوة شارك فيها بالرائ خبراء من مصر ومن خارجها من قندا والأرجنتين والهند. وهي مناقشات أوضحت أن صناعة الدواء المحلية في مصر وفي كل دول العالم تواجه دواء عملاقة توشك أن تتعرض لكارثة كبرى تهددها بالقاء والتوقف عن العمل والتشطيد

وأما خلال ندوة عقدت في مدينة الدلشر من رمضان وتحدث فيها المسؤولون عن قطاع الأعمال العام والخاص وحضرها نائب لسيادة التفتية نيس العاد: تآ ونسب للخلاف للزكاة في ما تضمنته اتفاقية حصرية الملكية الفكرية وبراهات الاختراع في ظل اتفاقيات الجات الأخيرة تنفر بكثرة صناعة حيث تدعى في النهاية إلى تعميم سيطرة شركات الدواء العالمية الكبرى على الأسواق وأحجام استثمارها على صناعات الدواء المحلية في حال إلغاء الدعم الجديدة التي تذهب مدة الحماية لبراهات الاختراع إلى عشرين عاماً، وفي حالها في مصر على سبيل المثال نحل إلى عشر سنوات فقط

وخلال أحماس عدة أبعاد الصناعات المصرية أكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام أن صناعة الدواء صناعة استراتيجية يحتاج وعملها الأولى وحديها رأس المال الوطني في اتجاه البحث عن التكيف والابتكار والاستثمار الأقل حصة

للمستهلك والأكبر الاستثمار لسلام يزيد الحيات أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار الجات لها مدعى الإحراج وهو إجمال يصل إلى الاستثمار مدفوع الاستثمار الذي من حقه الحصول على الدواء، مدعى ملاب وتلك تلك التوصل إلى وحدة وإي وتصوره من الدول المصلحة للارتقاء مستوى الخدمات العامة الجديدة

ويصعب فهمه دود خمسين رئيس اتحاد الصناعات المصرية إلى أن الدول القارية حاتاً يدور به اتحادها، أحدها ملاب بالانتقال من فترة السماح إلى عاصداً الاتفاقية الخاصة بالحقوق التجارية الدولية بلانعة الفكرية والمخوف باسم Trips - وهو فترة مدتها عشر سنوات تفرقة اتفاقية كمرحلة انتقالية من اعاد الظروف ملاب الدواء في الدول المصلحة - وصحة القراري لانتقال بالانتقال إلى المدعو دوراً في تشجيع الاتفاقية وفرض حماية مدتها عشر سنوات علماً على صناعات الدواء الخارجية من شأنه جذب الاستثمارات في مصر

ويرى اتحاد القاري وهو الذي شنت توصيات الدولة، حيث وقعت مسودة الاتفاقية من

والمستلزمات المالية الجديدة للضرورة التفتية لاحتاج، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتفاخية عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء في العالم القاري من نقل نفسها وتحويل أوضاعها وتنسج طرفوها حتى تصبح قادرة على مقابلة القواعد الجديدة وشروط فتح الأسواق وإزالة الحواجز

وخلال المناقشات أوجب المبيير الكندي أن تدارب الدول التي فرغت على التطبيق الفوري لاتفاقية Trips مثل كما أشرت أن ذلك قد أضر بعض الشركات صلبة براحت الاختراع المحلية بعد براهات لذين امتدتا لفترة أطول وقد منحت هذه الشركات فضلاً عنه لفترة الانتفاخية لمطالبات الاحلال والتجديد والتحصن

وتوضح الخبيرة الكندية أن التفتية الفسوري لاجات تفرقة عن أن قامت الشركات مملكة الجينية وصناعة براحت الاختراع وبسيطرة على ٩٠٪ من جميعات الدواء في كندا، مخففة بـ ٢٠ فقط



# الدواء المسمى



## هل يصبح ضحية الأسراع فى تطبيق الجات؟

بہارِ عالم و شہر





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: الإصرار / رقم ١٩٩٦

التاريخ: ١٥ ايلول ١٩٩٦

السماح لمدة عشر سنوات لاعفاء الدول النامية من تطبيق الاتفاقية وهي اكبر فترة سماح اعطتها اتفاقية الجات لاي سلعة نظراً لأدراك العالم كله لحساسية صناعة الدواء وأهميتها لجميع سكان العالم بل ربما تزداد أهميتها للشعوب الأقل تقدماً نظراً لظروفها الصحية وحاجتها الأكثر إلحاحاً للدواء الرخيص.. ونتيجة لحساسية تلك الصناعة أيضاً فإن معظم دول العالم لا تترك أسعار الدواء حرة طبقاً لقاعدة العرض والطلب وإنما تتدخل لتحديد سعر الدواء طبقاً للقواعد التي تضعها كل دولة.

اسئلة حائرة

لكن.. ماذا يبنى تطبيق إتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تعتبر جزءاً من اتفاقية الجات على صناعة الدواء في مصر.. وما هي الأسباب التي تدفع بعض الجهات والأفراد للضغط على الحكومة لتتنازل ببعض إرادتها عن حقها في فترة سماح لمدة ١٠ سنوات حتى عام ٢٠٠٥ يبدأ بعدها تطبيق الاتفاقية.

ولماذا تتمسك الشركات المنتجة بهذا الحق.. وما اثر ذلك على الانتاج وعلى المستهلك الملقون بالمرض وعلى صناعة الدواء في مصر؟

الدواء المصنوع في مصر  
إرخص

يجيب على تلك الاسئلة التي تلح على ذهن كل مصري وطني الدكتور يرهان الدين إسماعيل رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات المصرية في لقائه مع اعضاء جمعية الصحفيين الاقتصاديين فيقول:

مصر تنتج حالياً دواء بنحو ٢ مليار جنيه يحقق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي بنسبة ٩٢٪ تقريباً









٢٠ عاما كاملة تسقط بعدها الحماية.. وادى هذا الحق الجديد الذى اعطته اتفاقية الجات للشركات المنتجة الى مطالبة الشركات الامريكية وهى اكبر الشركات المنتجة للدواء فى العالم الى المطالبة بمد فترة الحماية لبراءات الاختراع من الادوية الى ٢٠ عاما حتى للادوية المنتجة قبل تطبيق الاتفاقية بدلا من ١٧ عاما كما كان فى القانون الامريكى السابق لتطبيق الجات وبالفعل حكمت المحاكم لصالح الشركات صاحبة براءة الاختراع ضد الشركات التى تنتج بدائل للادوية ومعنى ذلك انه لن يكون من حق شركات الدواء فى مصر انتاج الادوية البديلة للدواء المستورد الا بعد مرور ٢٠ عاما على براءة الاختراع للدواء الاجنبى فى حالة تطبيق الاتفاقية من الآن والتنازل عن فترة السماح التى تنص عليها اتفاقية حقوق الملكية وحرمان الشركات المصرية من ١٠ سنوات يمكنها خلالها انتاج الدواء بدون مخالفة للاتفاقية بالإضافة الى انه خلال السنوات العشر القادمة ستنتهى فترة الحماية لبراءة الاختراع لاصناف اخرى من المستحضرات الدوائية وسيكون من حق الشركات المصرية انتاجها فى مصر بتكلفة اقل لاصالح المستهلك المصرى.

وفى حين يطالب البعض بتنازل مصر عن فترة السماح وان تبدأ فى التطبيق الفورى لاتفاقية الجات نجد ان الهند والصين ودول اخرى لها نفس ظروفنا الاقتصادية تعارض التطبيق الفورى بل وتطالب بمزيد من المزايا لحماية انتاجها من المستحضرات الدوائية ومنها التصنيع الاجبارى لمستحضرات الشركات العالمية بل ومساعدة الدول النامية ماديا خلال السنوات العشر التى تمثل فترة انتقالها لتطبيق الاتفاقية للمساعدة فى الابحاث والتطوير وايضا المساعدات الفنية حتى تتمكن تلك الدول بعد ١٠ سنوات من مواجعة الشركات العملاقة المنتجة للدواء، ولتى تتكلف احيانا ما بين ٧ و ٨ مليارات دولار تكاليف للبحث والتطوير لانتاج مستحضر طبي واحد وهو لوقت طاعة الدول النامية التى تسعى لى توفير الدواء لمواطنيها باسعار معقولة.

اذا لمصلحة

يعدد الدكتور برهان الدين اسماعيل رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات الاثار السلبية التى يمكن ان تنجم عن التطبيق الفورى لاتفاقية حقوق الملكية ويذكر منها:

- ان المواطن المصرى سوف يخسر ميزة انتاج ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مستحضر دواء جديد ستنتهى براءة الاختراع لها خلال فترة السماح اى خلال السنوات العشر القادمة بينما فى حالة التطبيق الفورى للاتفاقية سيكون علينا ان ننتظر حتى تنتهى مدة الحماية وقدرها ٢٠ سنة.
- تضيق فرص البحث والتطوير والاجتهاد فى ايجاد طرق تصنيعية جديدة لمنتجات نهائية تؤدى الى تخلف الصناعة الدوائية فى مصر عن





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: برهان الدين - صنادي

العدد: ١٥٩٩٦

سلاحة التطورات العالمية لمدة ٢٠ عاما على الأقل هي مدة حقوق الملكية الفكرية.

● إحصاء مصادر توريد الخامات الدوائية واحتكار الشركات العملاقة لها.

● إرتفاع أسعار الاستيراد وتراجع حجم الصادرات من الأدوية. إرتفاع أسعار الأدوية نتيجة لاحتكار أصحاب براءات الاختراع وتحكمهم في الشركات العاملة في مصر وحصولهم على امتيازات تزيد من تكلفة الإنتاج.

● بعض المستحضرات التي يجري إنتاجها حاليا في مصر بدأ إنتاجها بعد انتهاء فترة السنوات العشر لبراءة الاختراع طبقا للقانون المصري ولكن في حالة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فإن جزءا كبيرا من الإنتاج للحالي سيخضع لبراءة الاختراع ويتوقف إنتاجه الى حين مرور باقي السنوات العشرين مما سيؤدي إلى إرتفاع آخر في أسعار الدواء. المرحلة الانتقالية.. مهمة

حول أهمية السنوات العشر التي تمثل المرحلة الانتقالية قبل تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية يقترح رئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات د. برهان الدين اسماعيل استغلال تلك الفترة في الاستعداد لمرحلة تطبيق الاتفاقية من خلال ما يلي:

● تشغيل جميع مراكز الأبحاث الدوائية وبلغ الصناعات والمراكز العلمية بوزارة البحث العلمي للتوصل الى مستحضرات دوائية جديدة.

● دمج بعض الشركات لمواجهة الشركات العملاقة وزيادة امكانياتها في مجال البحث والتطوير.

● توسيع قاعدة تصنيع المواد الخام من خلال الاستغلال الكامل للمناطق المتاحة بالشركات الحالية وإنشاء شركات جديدة للمواد الصيدلانية التي تعتمد على الأبحاث المحلية مع الاستعانة بالخبرات العالمية.



د. برهان الدين

### مواصفات عالمية

وفي محور حديث عن صناعة الدواء في مصر يعود رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات للتأكيد على أن التنازل من مرحلة الحماية الانتقالية التي تسمح بها قوانين إتفاقية الجات سيكون جريمة في حق صناعة الدواء في مصر.. ويطلب مناقشة قضية تصنيع الدواء كصناعة لها مواصفات دولية تتغير أحيانا كل شهر من أجل الحفاظ على صحة المريض وتقديم مزيد من الضمانات للمرضى وكل ذلك يعمل صناعة الدواء مزيد من الاعياء.. وضرب مثلا بالمواصفات العالمية لإنتاج قطرة العين والتي تفرض ضرورة أن تكون معقمة وهي تبدو بسيطة ولكن التعقيم يتطلب أجهزة قيمتها ١٥ مليون جنيه مما يحمل للزجاجة الواحدة نحو ٧٠ قرشا أضافيا لقيمتها ويطلب أيضا بتخليب الحس الوطني ومصلة المستهلك عند كتابة الطبيب للدواء ففي بعض الأحيان يكون هناك دواء مصري بديل ورخيص ولكن بعض الأطباء يفضلون الدواء المستورد مرتفع الثمن ولذلك فرض القانون الأمريكي على الصيدلى أن يشرح للمريض أن





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: أحمد م. أبو-مهدى

الطبعة: مايو ١٩٩٦

هناك أصنافاً أخرى من الدواء تعطى نفس الأثر العلاجي ولكن بأسعار أقل مما كتبه الطبيب وإذا أصبر المريض على شراء الصنف المحدد بالروشتة يجبر القانون الصيدلي أن يكتب للمريض في الروشتة أن هناك أصناف دواء أخرى تعطى نفس الأثر وتكلفتها أقل وأن ذلك يمكن أن يوفر للمريض مبلغاً



يتم تحديده بالروشتة.. وبذلك تسمى الحكومة الأمريكية المريض من ارتفاع أسعار الأدوية لبعض الشركات التي تلك التأثير على الأطباء بشكل أو بآخر بعد أن أصبح الطبيب هو هدف شركات الأدوية لأن ما يكتبه للمريض يلتزم به دون مناقشة.





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر: **الصرام / أبو - صادي**

الطبع: **١٠ / ١ / ١٩٩٦**

# صناعة الدواء

## على «صناعة الدواء المصرية»

صناعة الدواء المحلية خست ان تفر من هذه الاوضاع المؤيدة للدولة الكبرى ليمم اللانزال من تسع الصناعة الوطنية بحق من حقوقها على اهل جنت الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الحديثة .. وهو الامر الذي يبدو كوسيلة من وسائل الترفيع وودع من الوجود البراقة التي تلوح بها الدول الكبرى من حين الى اخر اعثر منه التزاما حقيقا الامر على هذه الصورة يبدو كخفاطة غير محسوبة

المواثب على الاال من وجهة نظر صناعة الدواء .. لانك كان لابد من الحركة .. لانما احدث مثله غرة الصناعات الكيماوية ورعاية اتحاد الصناعات المصرية بتتعليم دولة حول حقيقة الملكية الفكرية والتجديدات التي توأجها ونحوها التيها عددا من كبار المسؤولين المصريين وعددا من الخبراء العالميين في هذا المجال من كل من الهند والارجنتين وكندا ليرفض تجاربهم وكانت هذه هي محصلة المناقشات ..

### شهيوة الراضى

الخاص بتطبيق حماية الحقوق التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية وهو الامر الذي يبنى باختصار تزايد التقلبات تزيادا واضعا على مصانع الابوية المحلية دون التعهيد لتلك المؤسسات للتكيف مع الأوضاع الجديدة .. المعروف ان الختانل عن فترة السماح هذه لمعنى زلية الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تلوح لتدول القائمة بالختانل عن حقها في فترة السماح وتعدنا بنسخ مزيد من الإستثمارات بها تعويضها لها عن الخسائر التي مستخدم عن تطبيق الاتفاقية الدولية ..

بعد ان هذا الحديث عن اتفاقية التجارة الدول الثمانية .. وبعد ان اطلق هذا الملف ورشيت لك الدول بما لزمه عليها المجتمع الدولي وقبلت تحديات المنافسة وتواعد اللعبة الجديدة في السوق العالمي .. عاد الملك بيلنج مرة اخرى .. لقد ساد القل لدى منتهى الصناعات الدولية المحلية من ارتفاع نبرة المطالبة بالختانل عن فترة السماح التي تتجها الاتفاقية الدولية في الجرم





## المصدر: إحصاء / برق-صا

### للبحوث والتدريب والمعلومات

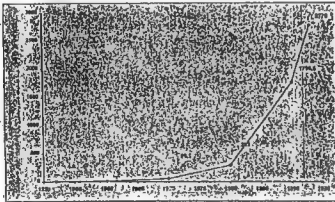
التاريخ: ١٥ أبريل ١٩٩٠

وفي البداية تعرض لوجهة نظر صناعة الدواء والتي تلخص في انه لما كانت الدول المتقدمة تملك اليوم أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع في العالم ، فإن الاستثمار بشكل للحماية المطلوبة ، يعنى بالضرورة إنتقال اموال العالم الفقير الى العالم المتقدم . والثابت أن فرض تلك السياسات على الدول النامية بما يتعارض مع مصالحها ، سيكون بمثابة شكل جديد من أشكال التحكم الاقتصادي . ويضاف لذلك أن الدول النامية تترك ان حماية الملكية الفكرية ، ماضى الا احد عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وبشكل محتمل كما يتعذر عليها ان تظل اسيرة لتطبيق مزيد من صور حماية الملكية الفكرية في مستقبل جاذب المستثمرين الاجانب ، دون ان تقوم بادخال المزيد من الاصلاحات الاساسية بهيكلتها في مجالات اخرى عديدة لكي تشجع المخاطر التي سوف تلحق بها .

- حجم السوق الدوائية المحلية (قيمة الاستهلاك السنوي)

الدولة	القيمة السنوية للاستهلاك المحلي (ملايين ل.س.)	القيمة السنوية للاستهلاك المحلي (ملايين دولار)
البحرين	١٠٠	١٠٠
الكويت	١٠٠	١٠٠
قطر	١٠٠	١٠٠
السعودية	١٠٠	١٠٠
عمان	١٠٠	١٠٠
اليمن	١٠٠	١٠٠
البحرين	١٠٠	١٠٠
الكويت	١٠٠	١٠٠
قطر	١٠٠	١٠٠
السعودية	١٠٠	١٠٠
عمان	١٠٠	١٠٠
اليمن	١٠٠	١٠٠

قيمة الاستثمار السنوي لموردية الحماية (بالملايين جنيه)



المصدر : إلهام الصناعات

المستويات والظروف والمعدات المالية الجديدة المقررة للتشغيل والانتاج ، حيث قررت اتفاقية الجات فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حتى تتمكن صناعة الدواء في العالم النامي من التماثل انفاستها وتعدل اوضاعها وتحسين ظروفها وتصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وازالة الحواجز.





## للبحوث و التدريب و المعلومات

للمصدر: أخبار / يونيو ١٩٩٦

للتوضيح: ١٩٩٦

ويشير تقرير لغرفة الصناعات الكيماوية أن تجارب الدول التي أرغمت على التطبيق الذوري لاتفاقية ال TRIPS مثل كندا اثبتت أن تلك قد اغرى بعض الشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات إختراعاتهم لفترة أطول ، وقد منحت هذه الشركات فعلا هذه الفترة الإضافية بأحكام قضائية صدرت في امريكا بعد صدور اتفاقية الجات ، وشركات أخرى في الطريق إلى ذلك ، مما حدى بالشركات التي تنتج البدائل GENERICS إلى رفع قضايا وصدور أحكام على بعضها بالتدريس للشركات صاحبة براءة الإختراع .

ويشير التقرير إلى تجربة كندا فيقول انه في إطار اتفاقية النافتا : أعدت السلطات الكندية القانون 91- c الذي يلتزم بحقوق الملكية الفكرية ويوسع نطاق حماية براءات الاختراع ويغنى التراخيص الاجبارية للصناعات الدوائية ، وأعريت جمعيات حماية المستهلك ، ومنظمات الرعاية الصحية عن قلقها من جراء تطبيق هذا القانون ، إلا أن السلطات الكندية مرتت القانون منذ عامين

وحدث بعد ذلك طبقا لتقرير رابطة مصنعي العقاقير الكندية أن قامت الشركات متعددة الجنسية وصاحبة براءات الاختراع بالسيطرة على ٩٠٪ من مبيعات الدواء في كندا ، مقارنة بـ ١٠٪ فقط لشركات الصناعات الدوائية الكندية ، والتي تخدمصصت في إنتاج الأدوية بنسماؤها الكيماوية ذات النوعية العالية والتكلفة المعقولة ، وكانت ثابى ٢٠٪ من إحتياجات المواطنين من الدواء الرخيص وذلك في مقابل دفع تعويضات عابدة إلى مخترعي هذه العقاقير . وإنتهى بذلك النظام الذي كان يؤدى إلى خلق منافسة سحرورية للأدوية بكندا وارتفعت أسعار الأدوية إلى خمسة أضعاف خلال عام واحد .





للبحوث و التدریب و المعلومات

للمصدر: **إيفرام أبو حمادي**

الطبع: **عابر ابريل ١٩٩٦**

ويقول التقرير الكندي « لقد ساعدت صناعة الأدوية الكندية على توفير مئات الملايين من الدولارات سواء للشعب الكندي أو لنظام الرعاية الصحية وخلق الوظائف » .

والآن تأتي وثيقة مشروع القانون 91-C لتدبر أرباحا هائلة في جيوب الشركات للدوائية متعددة الجنسيات المملوكة للأجانب ، وتترك المواطنين الكندي والحكومة يتصارعون من أجل البقاء ويضيف التقرير أيضا ان رابطة صناع الدواء ستستمر في محاربة هذا القانون والعمل على إعادة نظام الترخيص الإلزامي انقضاءا للوقوف .



ويقول مننجر الصناعات الدوائية المحلية انه اذا كان هذا هو الحال مع كندا ، الدولة ذات الـ ٢٨ مليون نسمة .

ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ٢٠٧١ دولار سنويا . فما هو الحال مع مصر ذات الستين مليون نسمة ، ومتوسط الناتج القومي ٦٤٠ دولارا للفرد سنويا . وذات النسيج الاجتماعي شديد الحساسية لتعطيات الدواء والعلاج



يقول تقرير لفرقة الصناعات الكيماوية

### صناعة الدواء

ية انه في مصر وفي ثال التشريع الحالي الخاص ببرامات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية فان الحماية تنتهي بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم بها ، وعند سقوط البراءة ، وكانت للشركات المصرية





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصري

للتأليف

١٩٩٦ م / ١٩٩٦ هـ

١٩٩٦ م / ١٩٩٦ هـ

تتقدم لتصنيع الدواء الأمر الذي أدى إلى  
أن تغطي صناعة الدواء المحلية ٩٣٪ من  
الاستهلاك عام ١٩٩٤ م بينما كانت هذه  
النسبة لا تتجاوز ٥٪ عام ١٩٦٧ م ، وعلى  
هذا النمو ظلت أسعار الدواء تنخفض عن  
مستوياتها بالدول المجاورة ، حتى وصل  
سعر الدواء في مصر الآن ٦/١ سعره  
الدولي

وبالتطبيق المصري ، سوف يخسر  
المواطن ميزة السعر الاقتصادي لعدم  
يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر ،  
سوف تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها  
المحددة حالياً بمدة (١٠ سنوات) وفقاً  
القانون المحلي ، وسوف تنتج هذه  
المستحضرات وفقاً لقواعد براءات

الاختراع الجيدة والتي ترفع مدة الحماية إلى ٢٠ عاماً مما يؤدي إلى  
رفع أسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على

الأثر علماً بأن المستحضرات التي تتداول في السوق المصري تمثل  
٩٣٪ من الاستهلاك مازال بعض منها له براءة اختراع ، أي أن مجرد  
التطبيق المصري لبراءة الاختراع في مصر تبعاً لـ TRIPS سوف  
يزيد الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات التي قاربت مدتها على  
الانتهاء من ٥ إلى ٦ أضعاف السعر الحالي نظراً لزيادة فترة حماية  
البراءة إلى عشرين عاماً .

أما عن التجارب الدولية كانت أهم الكلمات التي قيلت مازكرته  
الدكتورة بولندا دوتك والتر - رئيسة اتحاد صناعات الدواء في كندا .  
حيث أوضحت عدة نقاط  
هامة مثلت نقاط قوتها للدفاع  
عن وجهة نظر الصناعة  
الدوائية المحلية فكانت :

أن الصناعة في أي دولة  
ليامسا كانت لا تقسم على  
الاستثمارات الأجنبية وإنما





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر

للتاريخ

حجم الاسواق الخارجية (قيمة للتصدير السنوى)

القيمة	العام المرجعي	قيمة للتصدير السنوى بالمليون دينار
بدائية الخمسينات	١٩٥٢	١١٧
بدائية الستينات	١٩٦٠	١١٧
بدائية السبعينات	٧١/٧٠	١١٧
بدائية الثمانينات	٨١/٨٠	٣٠٥
بدائية التسعينات	٩١/٩٠	٤٣٠
	٩٤/٩٣	٩٢٠

الاساس دائما ساتكون  
الاستثمارات المحلية وتكون  
الاستثمارات الاجنبية هي  
العامل المساعد

وقالت ايضا: اذا ما  
وعتكم الدول الكبرى بشي  
وتخصصهم مزيد من  
الاستثمارات فلنتمكن من  
الحصول عليها فالمعبرة هنا  
بالتنفيذ وليس فقط مجرد  
الوعود.

ثم تحدث الدكتور كالورس  
كوريا مندوب الأرجنتين عن  
تجربة بلاده في الاستثمار في

حجم الانتاج المحلي (الانتاج السنوى المرد)

القيمة	العام المرجعي	حجم الانتاج المحلي بالمليون دولار
بدائية الخمسينات	١٩٥٢	٢٢٠
بدائية الستينات	١٩٦٠	١٣٤,٨
بدائية السبعينات	٧١/٧٠	٢٨٠,١
بدائية الثمانينات	٨١/٨٠	٥٨٧,٢
بدائية التسعينات	٩١/٩٠	٨٦٠,٠
	٩٤/٩٣	١٠٤٦,٠

المصدر: إهداء الصناعات

مجال الصناعات الدوائية وحذر من مخاطر التبعية والاحتكارات  
الاجنبية في قطاع الصناعات الدوائية وبالاخص بالنسبة للمؤسسات

الاجتماعية.

يورد على مزاعم الدول الغربية من ان تطبيق قوانين حماية الملكية  
الفكرية تجذب مزيدا من الاستثمارات وتساعد على نقل التكنولوجيا  
فاشار إلى ان الدراسات الدولية تؤكد على استئثار الدول المتقدمة  
بالتكنولوجيا الحديثة وان نصيب الدول النامية من ثمرات البحث  
العلمي والتطوير على مستوى العالم لم يتعد الـ ٦٪

اما الباقى فكان من نصيب الدول المتقدمة. من تلحية اخرى اشار  
الخبير الأرجنتيني إلى ان تيار الاستثمارات الاجنبية لاعلاقة له بتطبيق  
حماية الملكية الفكرية وشار في هذا الصدد إلى دول امريكا اللاتينية  
وقال ان حجم الاستثمارات الاجنبية التي ذهبت إلى البرازيل يفوق بكثير  
حجم الاستثمارات الاجنبية التي ذهب إلى غيرها من دول امريكا اللاتينية  
بالرغم من انها لم تطبق كافة قوانين حماية الملكية الفكرية.





المصدر: الصحف المصرية

الطبع: ١٥ أبريل ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

لم تخرج المناقشات التي دارت في الندوة عن الفكر الذي طرحته  
غرفة الصناعات الكيماوية من ضرورة التمسك بفترة السماح ولكن  
اضيف لها من بعض الحاضرين ضرورة وضع خطة شاملة لمساعدة  
شركات الأدوية للتهوض بتلك الصناعة والتحول من مجرد التركيب  
والتجميع الى صناعة مستلزمات الدواء ذاتها .

وخرجت توصيات الندوة بالإشارة الى الاصرار على فترة السماح  
التي منحتها اتفاقية الجات لاعطاء الفرصة لصانع الدواء لتطوير نفسه  
لفترة مابعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية وإذا كان تسجيل المستحضرات  
التي سبقت الحماية وفق القانون القديم والتي تبلغ ٢٠٠ مستحضر  
واشارت التوصيات كذلك الى ضرورة تشجيع العمل مابين شركات  
الدواء ومراكز الجودة وكليات الصيدلة والطب والمركز القومي للبحوث  
لتسهيل الدواء المصري لمرحلة مابعد تطبيق الاتفاقية وكذلك اكد  
الحاضرون على عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التي تم تسجيلها  
قبل تطبيق الاتفاقية .

وتلقى الاسبوع القادم مع الرأي الآخر  
حيث يعقد اعضاء المجلس الرئاسي  
المصري الامريكي بالمشاركة مع اتحاد  
الصناعات ايضا ندوة لاستعراض  
وجهة النظر الأخرى المطالبة بالتنازل  
عن فترة السماح .







11 أبريل 1992

للإبلاغ:

للبحوث و التدريب و المعلومات

● **الدواء** ● **قالوا عن صناعة الدواء** ● **قالوا عن صناعة الدواء** ● **قالوا عن صناعة الدواء**

**الصغير** ☐ ضرورة المواءمة ما بين  
**جمال** حماية الصناعة وحق  
**الدين** المواطن في الدواء والحاجة  
**اليوم** تطوير



الصناعة ذاتها.  
☐ التحويل  
والفترات الانتقالية  
هي عناصر التوازن  
في المفاوضات بين  
طرف قوي وآخر  
أضعف.

**الدكتور** ☐ فترة السماح مطلوبة  
**إسماعيل** وهامة ولكن الأهم أن نعرف  
**سلام** ماذا نفعل خلالها/



☐ يجب أن يكون  
هناك وحسدة رأي  
وتصوير بين الدول  
النامية  
☐ صناعة الدواء  
ساعدت على تخفيض  
البطالة وتدعسيب  
الاقتصاد القومي

● **قالوا عن صناعة الدواء** ● **قالوا عن صناعة الدواء** ● **قالوا عن صناعة الدواء**

**الدكتورة** ☐ العمل على التنمية  
**قيسيس** التي تحقق حماية  
**صامل** الصناعة الوطنية



☐ التعاون مع  
رجال الأعمال  
الأجانب  
والاستثمارات  
الأجنبية





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٦

**الدواء • قالوا عن صناعة الدواء • قالوا عن صناعة الدواء • قالوا عن صناعة الدواء**

- ☐ **الدكتور عاطف عبيد** : لرأس المال العالمي.
- ☐ **عاطف عبيد** : لرأس المال العالمي.
- ☐ أسعار السلع في صناعة الدواء في مصر لن تتحرر تحرزا كاملا.
- ☐ هذه الصناعة تعتمد على مستلزمات مستوردة يجب ان نبحث عن مصادر أقل تكلفة دون المساس بالمستوى.
- ☐ المنافسات على الساحة الدولية شديدة ، فهم يريدون ان يحافظوا على أنجازاتهم.
- ☐ لابد ان نحافظ نحن على المصدر الارخص.



عاطف عبيد



## بموجب براءات الاختراع

كندا تخسر ٧٠٤ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠

مررت حكومة بريان مالروني في فبراير ١٩٩٣ تشريعا سيؤدي الى تقليد والحد من الادوية GENERICS المتوافرة ذات السعر المعقول بكندا. وهذا التشريع سمي بالقانون C-91 وهو مرسوم يقضى بتعديل المرسوم الخاص ببراءة الاختراع، نص على إلغاء الترخيص الإلزامي في مجال الصناعات الدوائية ووسع من نطاق الحماية الممنوحة لبراءة الاختراع بالنسبة للأدوية ذات الأسماء الشهيرة لمدة ٢٠ عاما على الأقل. ويعني هذا القانون تراجع عدد الأدوية البديلة ذات التكلفة الزهيدة للأدوية ذات الأسماء الشهيرة لحالية الأمن في الوقت الحالي وفي المستقبل، وسوف يترتب على ذلك ارتفاع أسعار الأدوية بشكل كبير بالنسبة للمكتبيين ويؤدي الى تزايد الضغوط على نظام الرعاية الصحية بكندا، والذي كان موضع حسد وأعجاب العالم كله والذي أصبح الآن يعاني من وطأة الأسعار الباهظة.



د. براند تريك وفتر

وتقول الدكتورة براند تريك - رئيسة اتحاد صناعة الدواء في كندا - بأن هناك دراسة أجرتها رابطة الصناعات الدوائية بكندا خلصت منها إلى أن هذا القانون سيكلف الدافعي للضرائب الكنديين مبالغ إضافية تتراوح ما بين ٧.٠ مليار دولار خلال العشرين عاما القادمة.





للبحوث و التدريب و المعلومات

للصدر:

الجمهورية

التاريخ:

١٤ أبريل ١٩٩٦

صناعة الأدوية مهددة بالتوقف بسبب «التريس»  
**منجى الأدوية يرفض التنازل عن ١٠ سنوات فترة براءة اختراع وتسجيل شروط البصايات**  
**تدوير .. ارتفاع أسعار الدواء عشرة أضعاف .. والهدف نقل الصناعة خارج مصر**  
 ٢٠٠ قرش لجسم مجموعة البطاريات  
 مقابل ١٦ جنيهاً للمجموعة المستوردة





## البحوث والتدريب والمعلومات

للصدر

التاريخ

## الإحصائية

١٩ أبريل ١٩٩٦

### تحقيق جلال راشد سليمان فؤاد

صاحب البراءة وإعطائه قوة لمحتكارية مطلقة للتحكم في كافة الشركات العاملة بمصر سواء كانت لطفاً أو أصلاً أو خفياً أو استثمارياً .. وحصوله على امتيازات تنافس على تكلفة إنتاج الدواء وترفع من سعره .. وبالتالي ترتفع فكتورة الاستهلاك وترتفع حجم وفورات التصدير ..

وأضاف نقيب الصيادلة : أننا لم ننف .. مكنوني الإيدى .. فقد دارت متاعبات حول هذا الموضوع حتى أولسر الصام الساماني .. وضمت الحكومة فينيس كامل وزير الدولة للصحة الطبي وممثلي السوزرات وقطاعات الاقتصادية المختلفة .. ولم يقصر على الأمر على صناعة الدواء فقط .. بل جميع الصناعات الموجودة .. وفارت حول .. هل نغلب فترة السماح أم نرفض ؟؟

وقال : هناك بعض القطاعات رفضت فترة السماح .. وطلبت بشروط الجديدة لمعالجة براءة الاختراع مثل زفوات الزراعة والفنافة والنموين !!! وقطاعات أخرى تمسكت لإيجاد دفعة للصناعة الوطنية ..

وال : الحفاظ على صناعة الدواء مسؤولية وطنية وأزمية .. لأن هناك مؤسسات عديدة للهشوش هذه الصناعة .. لأنها تقوم بقطاع رخيص السعر لأنها تمقررت بالإسعار المحلية فشلت هناك دواء لفرحة المصدع بواغ ١٩٠ جنبها للتسود مقابل ١١ جنبها للإنتاج المحلي ودوام للكتاب بواغ يسمر ٣٦ كرشا والمسمود بواغ ١٠ جبهولت القبية ..

ويؤكد الدكتور عيسى الشراوى رئيس شركة القابضة للصناعة الدوية : ها هنا تنال على فترة تسخير .. من حوالي ١٠ مستعصر يسير تركب اقتنابها .. فشلا أقرص الباهرسيات بواغ مصلها يسمر ٢٠٠ قرش فقط في حين يبيع المسمود يسمر ١٦ جنوها ..

وأضاف : إن لشعار الدواء سوف تزيد ١٠ أضعاف لا يتحمل المستهلك هذه الزيادات الجديدة خاصة مجوهدي الدليل .. وبالتالي يشترى

العالمى وينسب المواصلات والوجود .. فشلا خامة إلى منتج تراع بالشركة المنتجة بواغ ١٠ ألف دولار الكبار ويعد سطوط الحملة تستطير شرامايسمر ٢٠٠ دولار لخط الكبار وإضاف : فإن اقتنابنا السفس لا يتجاوز يسمر ٢٠ كيلو جنيه .. إلا أننا لسنا لسنا بواغ من الخارج وبالخدمات المرتكبة .. ولنا بدمار الدول المحيطة بمصر قد يتجاوز ١٥ مليار جنيه !!!

وأوضح د. أحمد برفان : ولناك يجب أن تمتص بفترة السماح التي أعطيت للدول العالم فثلاث لولا :  
• تناوبية الأبحاث الدوائية سواء بالمرافق الطبية التابعة لوزارة الصحة الطبي ..  
• العمل على دمج بعض الشركات بهدف المشاركة الكاملة في الأبحاث والتطوير ..  
• توسيع قاعدة صناعة الدواء الخام

لما يستفصل قطاعات المنتمية للشركات المحلية أو إنشاء شركات جديدة للدواء الصيدية والتي تشهد على الأبحاث المحلية والمنتمية ببعض الفترات العالمية

### التحديات مظلمة

سأله : ما هو المستعصر للنتائج على فترة السماح ؟؟  
قال : التناقص مظلمة .. وسوب تساعد على تنافس الإتياء نمو الاستثمار الجديد في صناعة الدواء .. لأن الاستثمارات الجديدة تصبح مروهنة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التي تنهج في تسخير الاستثمار المحلي تحت سيطرتها بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات الجديدة في صناعة الدواء إلى خارج مصر .. في ظل مخططات التمايز الانتمى الجديد والتيمة تستعصرت المتكاملة بالسوق المحلي والتي تآزمت منها على الإنشاء .. سوف تزيد أضعافا ١ أضعاف على السعر المحلي نظرا لزيادة فترة حملة براءة الاختراع إلى ٢٠ عاما

### مطلوب وقفة

ويؤكد الدكتور زكريا حاد نقيب الصيادلة بوزارة حاسمة إلى الاجتماع ١٦ أبريل الحالي لمنع التنازل .. حتى لا ترتفع أسعار المنتجات الدوائية خاصة ها سوف يساعد على فقدان يد

التنافسية التهرس .. الأزمة الجديدة .. التي تواجه الصناعة الوطنية خلال الفترة القادمة .. حيث خصصة صناعة الدواء .. حيث تتميز هذه الصناعة لضغوط ضخمة .. لتقليص دورها الريادي بالمنطقة .. لنقلها إلى دولة أخرى حسب ميثاق .. قمة صناع الاقتصادية .. وهي أن التنافسية الجاهت .. رفعت حق الملكية الفكرية أو براءة الاختراع من ١٥ سنوات إلى ٢٠ عاما .. وسعت للدول التنافسية فترة سماح ١٥ سنوات للتصديق بين دول الاتفاقية الدوائية بالتنمية للدواء وسنوات للتنافسية .. في التخليق !

### ١٦ أبريل

### والمواجهة

في البداية - بنائى حصاد الصناعات المصرية . يوم ١٦ أبريل الحالي .. مع أجناب الأمريكي فيول مصر أو راضيا للتنازل عن فترة السماح .. ويقول الواقع الجديد . بجهة تقديم مساعدات تكنولوجياية وطنية لمصر نمونيا لمصر !!! والمواقف على تنافسية التهرس ..

التي تهدد لها الفرض .. التقت ودخولا في لب .. القضية .. التقت الجمهورية .. من عدد من الجهات الدوام في مصر .. وبها الحوار ! القضية .. خطيرة

يقول أحمد برفان لمصالح وليس مجلس إدارة الشركة المصرية لتصنيع الدواء الدوية : إن القضية خطيرة جدا بمعنى أنها تفتاق السباح وتنازلا عن فترة السماح التي جندت للدول الثلاث وهي ١٥ سنوات فإن إصهار الدواء سوف ترتفع بشكل لم يسبق له مثيل من قبل .. واليكه الحاصل فإن جند تصدير الدواء المصري بواغ ٢ مليار جنيه سنويا يقضى نمو ٢٩٣ من الاسلاك المحلي حيث يصد على تصنيع بعض الأدوية بعد سقوط الحماية عليها خلال ١٠ سنوات إلى أننا نستطيع شراء القابضة من المصنوع





## للبحوث و التدريب و المعلومات

الجمهورية

للمصدر

التاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٦

الانوية القديمة فقط .. وايضا سنتهمي  
فترة السماح باستيرادهم .

وقال : ان العالم لن يسمح باستيراد  
الذكريات الكثير ويقتل سواب تعود  
الانصار للتحلل مرة اخرى .

ويؤكد محمد فريد خميس ان  
التوقيع على الاتفاقية والتنازل عن  
العدة الانتقالية سيكون له تأثير سلبي  
على صناعة الانوية والتي تعد صناعة  
الدواء من الصناعات الاستراتيجية  
ويحتاج حجم استثماراتها نحو ٣,٥  
مليار جنيه . .

واضاف ان هذه الصناعة تواجه  
خطر الانهيار او تم التوقيع على هذه  
الاتفاقية قبل مرور ١٠ سنوات .

وحذر الدكتور احمد أبو العيون  
رئيس شعبة الانوية بغرفة الصناعات  
الكيميائية من ان التوقيع على الاتفاقية  
الخاصة بحقوق الملكية الفكرية  
سيفقد إلى زيادة لمصالح المنتجات  
الدوائية عموما وتلك نتيجة لاختلال يد  
صاحب الاختراع والبراءة واعطائه  
أوة احتكارية مطلقة على التصنيع  
والاستيراد مما سيؤدي إلى زيادة  
فاشورة الاستيراد وتراجع حجم  
التصدير .

وقد رددت الشبهة من ان التوقيع  
على الاتفاقية سيؤدي إلى تراجع  
الإنتاج الدوائي بعد أن يعتقد انهم  
المنتج من الانوية كما ان الاتفاقية لن  
تسمح بصنع المنتج نفسه باستحداث  
طريقة جديدة لمدة عشرين عاما .





# قضية تقلق الجميع صناعة السيارات المصرية مهددة بالبحل والمشاركة الأوروبية

## مطلوب تعديلات جمركية وضريبية وتسهيلات فى الاستثمار

ورئيس وكالة مصنعي السيارات أن الأمر يتطلب إصدار قرار فوري لإنشاء نظام الحصص أو الكوتا طبقاً لما هو معمول به في العالم، والذي يقضى بتحديد حجم المستورد من السيارات على أساس حصة مصنوعة من الاستثمار المحلي، ويمكن العمل بهذا النظام لمدة ٢٠٠ يوم يتم خلالها حساب

إعداد:

محمد قاسم

للخبرات، وطالب الدكتور سعودي الترخيص في تخفيض الرسوم الجمركية وبراسة إمكانية استغلال الاتفاقيات الخاصة للوجبة بالمشارة والتي بإمكانها إنتاج ١٤٠ ألف سيارة سنوياً بدلاً من ٤٠ ألف حالياً، كما يطالب الزام الجهات الحكومية والهيئات بشراء السيارات المصنعة محلياً، وتمحيد ضريبة للبيعات للعرضة على الكوتا

تتمثل على مايزيد عن ٧٨٪ من السوق برغم أنها تمتلك طاقات إنتاجية تعجلها دائرة على تلبية إجمالي الطلب الموجود بالسوق، وبخلاف مصانع السيارات هناك المصانع للأدوية التي يوجد منها حوالي ١٠٠ مصنع، وبشكل عام هناك حوالي ٥٥ ألف عامل يعملون في مجال صناعة السيارات التي يصل حجم إنتاجها إلى حوالي ٨٠٠ مليون جنيه سنوياً تقريباً، وبالتالي فإن هذه الصناعة القائمة تساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد القومي وحل مشكلة البطالة، ويرتبه مصيرها بمسير ملايين الأسر المصرية

في ضوء ذلك كله يأتي التقلق من المصانع التي ستولجها صناعة السيارات مع تطبيق الجات والمشاركة الأوروبية، وهذه التنازلات والخافوف تحال جانبا كبيرا من اهتمام كبار رجال صناعة السيارات في مصر، والذين كوتروا زوى بوجهات نظر متعارفة لكيفية اللجوء وضمان استمرارهم ضمن وجهة نظر الدكتور عبد الله سعودي رئيس شعبة السيارات بالعرفة للتجارية

مع التصديق النهائي على اتفاقية الجات والمشاركة المصرية الأوروبية ستخلف صناعة السيارات المصرية في مهب رياح قوية ربما تهدد باقتلاعها من الأسواق وتشريد عمالها، فالجات تنص على خفض التعريجي لجمارك السيارات بما لا يزيد على الحد الأقصى المسموح به في الاتفاقية وهو ٥٠٪ مع تطبيق أي محاولة لحماية الصناعة المحلية، بينما تلص اتفاقية المشاركة مع السوق الأوروبية على الأقل، النهائي لجمارك السيارات في غضون ١٢ عاماً، الأمر الذي سيهدد حتماً بالعلاق للمصانع لأن تكلفة الإنتاج المحلي ستكون أعلى بكثير من المستورد لأن المصانع المحلية تعتمد على استيراد معظم مكوناتها من أوروبا وكوريا واليابان وهذا الوضع الشديد الخطورة يشير لتنازلات مهمة حول كيفية الاستعداد وتلادى علق الزجاجة التي ستولجها صناعة السيارات المصرية مستقلاً، كي تلكت من خطر الإغلاق في البداية تجدد الإنذارة إلى أن حجم السوق المصرية صغيرة جداً حيث يستورد حوالي ٥٠ ألف سيارة مستوردة سنوياً، بينما لم تستطع الشركات المحلية متجعة أن





للصحف

## البحوث والتدريب والمعلومات

التوزيع

١٥ أبريل ١٩٩٢

نسبة ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من قيمة السيارات الكاملة التي يتم تصديرها. إلى مصر وسيؤدي هذا الشرط إلى قيام الشركات الأوروبية بالاستثمار في مجال الصناعات الخفيفة بمصر لاستغلال العمالة الرخيصة وتوفير احتياجات مصانع تجميع السيارات المصرية، وتصدير الفائض إلى أوروبا.

وفي رأي محمد صلاح الجعبري العضو النقيب بشركة سونوكي ايجيبت أن تعديل جدول نسبة الإعفاء الجمركي مقابل نسبة التصنيع المطبق في مقابل الحوافز المقدمة لمواجهة المشكلة ويؤكد على أهمية تقديم الصناعات الخفيفة للمصرية للسوق العالمية بفرض نسبة منها للتصدير من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ مقابل استيراد السيارات تامة الصنع. ويشير إلى أن تصدير السيارة للتوسعة المصرية يواجه انخفاض الدافق الجمركي بين جمرات السيارة الكاملة والمكونات، رغم أنها تمثل أكبر حصة مطلوبة في السوق (حوالي ٦٠٪ من حجم سوق سيارات الركاب). كما يواجه الإنتاج تحديات مناسلة غير عادلة من بعض الأنواع للمستوردة التي لا تتوفى مواصفات وشروط البيئة.

ولإشراكات الجهات والمشاركة مع السوق الأوروبية مجموعة من المزايا التي يجب الاستفادة منها، وذلك على حد قول الدكتور رول غيور رئيس مجلس إدارة شركة بريرا للصناعات الهندسية (صنع سيارات مونتايجير) لى لهذه الاتفاقية جانبها التنبؤ الذي يكمن في إلزام مصر بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات الخفيفة بعد فترة قد لا تتعدى كافية للإبقاء، يفيض هذه الصناعات للوصول بها إلى مستوى المنافسة العالمية مما يترتب عليه خروج مصر من هذه الصناعات وإغلاق مصانعها القائمة، وذلك لا مفر من أن تهرب الدولة الخافض الخسائر المستثمرين من خلال تشجيع الطلب على لفتاة سيارة جديدة بفتح الانتاج الاستهلاكي على أربع أو خمس سنوات من خلال بؤك القطاع العام، وإلغاء صادرات مصانع السيارات من

عدم بيع المنتج النهائي، ويرى الدكتور محمد أن هذه الخطوات ستحمي الاستثمارات تحمل حافزاً وتصل استثماراتها إلى مليار جنيه ووفرت فرص عمل لـ ١٠٠ ألف شخص. بالإضافة لصناعات مفتية بها ٢٠٠ ألف عامل واستثماراتها نصف مليار جنيه. أما شاكرو وجيه اباطة نائب رئيس مجلس إدارة شركة بيجو مصر وسكرتير شعبة السيارات بالوزارة التجارية وسكرتير وأبلة مصنع السيارات فيسرى أن للشركة يجب مواجبتها من خلال تضامن جهود الحكومة والقطاع الخاص معاً. فالمعركة عليها خاف الخافض الصناعي والتصدير والتصدير المناسب، وكذلك استقرار السياسات الاقتصادية، فلا يخل أن يتم فرض شروط مبيعات على

الشركات الصناعية والمكونات المستوردة، ويتم تعديلها من أول يوم للاستيراد، كذلك لا يخل أن تكون هناك أعباء ناتجة من المستوردة التي تتم في الدائرة الجمركية بسبب احتكاك إحدى الشركات المصرية لهذا النشاط مما يزيد الأعباء. ٦٠٪ إلى ٨٠٪ عن أية دولة أخرى أما دور القطاع الخاص فيتمثل في العمل على أجل التصدير، على أساس أن مصر في الجانب الطبيعي لأول المنطقة العربية والأفريقية، ولأن بلع القطاع الخاص دوراً مساعداً للشركات الأم من حيث تصدير السيارات والمكونات الآن من يتطلع للسوق المحلي فستكون يستطيع الاستثمار في الدائرة الخفيفة.

أما المهندس سعيد النجار رئيس مجلس الإدارة والعضو للنقيب لشركة النصر للسيارات فيسرى أن خطة الوزارة تتكلم أن تستهدف الحكومة من البوند الجديدة في اتفاقية الجات والتي من شأنها دعم الصناعة المحلية ومنها الإلزام بشراء احتياجاتها من السيارات ووسائل النقل من الإنتاج المحلي، وفرض حصص استيراد من السيارات ووسائل النقل لا تتعدى ٢٠٪ من حجم السوق وهو أمر معقول به بالسوق الأوروبية واليابان

ويضيف سعيد النجار أنه يمكن للنس في اتفاقية المشاركة مع السوق الأوروبية على ضرورة قيام السوق باستيراد مكونات سيارات في حدود

حروب الأرباح الصناعية، وأهمها التوزيع بروتوكولات مع دول المنطقة العربية وإفريقيا لمنع مزايا جمركية للسيارة المصرية المصنوعة لها، وإدارة التفر في سياسة تصدير أرانس للجمعيات العمومية الجديدة لتشجيع المستثمرين والحفاظ على حماية الصناعة الوطنية ليتوالى لها القدرة على المنافسة.

أن كلمات رجال صناعة السيارات تكشف بوضوح حجم التحديات والإجراءات المطلوبة لتفادي خطر توقف مصانع السيارات بفعل إنكشافها أمام الصناعات العالمية المهيمنة، وإذا كانت المشكلة واضحة، والحلول محسوسة فإنه لا يوجد أي مبرر للإبقاء في التخلي عن الاستعداد الكامل لهذا التحدي، حتى لا تخسر مصر مبادراتها التي تلقت في إنشاء هذه المصانع وتشغيلها.



# الجات... ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (٢)

الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة التي يشار إليها اختصاراً بالأحرف - جات - أثارت - وتثير - جدلاً عالمياً - ومحلياً - واسع النطاق بسبب تأثيراتها المستقبلية الشاملة على قواعد وأسس المعاملات الاقتصادية العالمية، والمحلية من ثم.

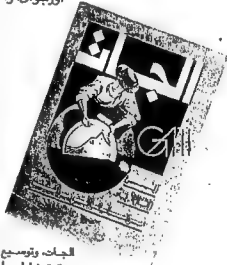
حرص الأهرام الاقتصادي - تقديراً منه إلى الأهمية البالغة لهذه الاتفاقية - على تناول التأثيرات الخاصة باتفاقية الجات عبر عدديه السابقين، وخاصة تلك التأثيرات المرتبطة باقتصاديات الدول النامية عموماً، والدول العربية على وجه الخصوص، وذلك بسبب الخلل الكبير الذي تعاني منه موازين التجارة الدولية من هذ الزاوية.

ويستكمل الأهرام الاقتصادي في هذا العدد تقييم جولة اورجواي، وأثر الاتفاقية على الدول النامية ثم على الدول العربية وأثارها على مصر خصوصاً.

## تقييم الجولة

ما أن أوشكت جولة اورجواي على الانتهاء حتى بدأت مختلف المنظمات الدولية والاقتصادية في اعداد الدراسات والتصورات والتفكير لاستنباط آثار هذا الحدث التجاري الدولي الهام على مستقبل اقتصاد العالم سواء من منظور النخل العالمي أو تدفقات التجارة الدولية.

تشارك كافة التدفقات التي توصلت اليها مختلف لاجهات بما فيها الجهات البحثية للمنظمة في سمة رئيسيه هي أن هذه التقديرات جميعاً غير مؤكدة أو دقيقة وأن كانت في مجملها تقديرات منطقية تم التوصل اليها وفقاً لمصيح علمية مخففة. اما السمة الاخرى المشتركة بين هذه التقديرات فتتمثل فيما لجمعت عليه من أن تمسين وتقوية قواعد عمل الجات، وتوسيع نطاق النظام التجاري الدولي وتحريره يؤدي إلى تحقيق زيادات ملموسة سواء في النخل العالمي أو تدفقات التجارة الدولية







## للمحوث والتدريب والمعلومات

للصحة

الأمم المتحدة

التوزيع

١٥ أبريل ١٩٩٦



أسامة المجذوب

وعلى ما في هذا المسند أن تميز بين نوعين من النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسات:

النوع الأول: يعد بمثابة حقائق مؤكدة - Factu - أنه تتمثل في النتائج الخطية للمفاوضات من منظور التزامات الأعضاء بالتفضيحات الجمركية بموجب الجداول الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات

النوع الثاني: ويشكل في التقديرات المستنبطة Speculations التي نتناول أثر تحرير التجارة على الدخل المالي وتدفقات التجارة الدولية وهي التقديرات التي تخضع لمؤثرات عديدة، من غير الممكن تضمينها كلها في التقييم لكونها مؤثرات غير كمية ترتبط بمستقبل أداء الاقتصاد العالمي ومدى كفايته بوجه عام.

ويتناول هذا الكتاب بالتفصيل ما تم التوصل إليه من تقديرات من

النوعين.

### الآثار على الدول النامية:

يبلغ عدد الدول النامية الأعضاء في اتفاقية الجات، وبالتالي في منظمة التجارة العالمية ما يزيد على ٩٠ دولة، ويرغم عدم وجود معيار قانوني في إطار أحكام الاتفاقية الأساسية للجات لتحديد الدول النامية، وإنما تطالب الدولة الراغبة بالحصول على صفة النامية، ويترتب في هذا الطلب من قبل سائر الأطراف المتعاقدة بالقبول أو بالرفض، إلا أن اتفاقيات جولة أوروغواي قد تضمنت في أحكامها تصنيفاً خاصاً للدول النامية، دون أن تحدد الدول التي تستحق التمتع بهذه الصفة. ويقول «التمتع» وهو تعبير لا يتناسب مع صفة الدولة النامية، حيث تعني هذه الصفة الحصول على معاملة مميزة، فتفوق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والاتفاق نمو، ويعد هذا تصنيفاً عاماً في معظم الاتفاقيات، بينما يختص اتفاق الدعم والإجراءات التمييزية بتصنيف آخر حيث يفرق بين الدول النامية، والدول النامية منخفضة الدخل وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار سنوياً كما أوضحنا من قبل، ويتضمن أيضاً اتفاق الزراعة تصنيفاً خاصاً يرتبط بطبيعتها حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية المستوردة للصاغية للذات.

ليس شأناً في أن التزام الدول النامية، بمستوياتها التنموية المختلفة، بأحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التي ينبغي التغلب الجيد لها والتعامل معها بيناميكية وحزم. إلا أنه في ذات الوقت يفتح أمامها أيضاً العديد من الفرص التي إذا ما أحسنت استغلالها يصبح في مقدورها تلبية الآثار السلبية وتحقيق محلات التحول للتنمية والنمو الاقتصادي، ويرغم الدواعي الانشائي والنظري لهذه المقولة، إلا أنها في الواقع قابلة للترجمة إلى سياسات وإجراءات وتصرفات من قبل الدول النامية، تستند في عمومها إلى أحكام الاتفاقيات وما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج.

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، لذا نجد العديد من الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق في جانب كبير منها أيضاً على مجموعة الدول العربية.

ولعل أبرز السمات التي تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، اعتمادها الرئيسي على البترول والبتروكيماويات كسلعة





تصديرية، والمصدر الرئيسي لواردها من العملات الحرة، والذي يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية مما يجعل هذه البرامج تتلقى بدرجة كبيرة بالترؤجات الطارئة على الاسعار العالمية للبتروول.

يذكر ان خمس دول عربية فقط كانت عضوا بالجات قبل انشاء منظمة التجارة العالمية، وربما يرجع ذلك في المقام الاول الى خشية الدول العربية الاخرى من المنافسة الشديدة في حالة فتح اسواقها من خلال احكام الجهات الا ان تدور كل من الظروف الاقليمية والدولية فضلا عن تزايد السياسات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة

على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، اسهمت بالتوازي مع ظهور التكتلات الاقتصادية للعلاقة، الى اعادة الدول العربية النظر في موقفها من الجات والسعي للانضمام الى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات الثابتة لها.

هناك العديد من المزايا التي تحققها الدول العربية من جراء انضمامها باحكام اتفاقيات الجات، حيث يؤدي خفض الجمركي والغاء الحواجز غير الجمركية فضلا عن التزام الدول العربية الاعضاء بتحرير اجراءات الاستثمار، الى تهينة المناخ لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية اليها استفادة من الميزات النسبية للمختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتعبية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية في اسس الحاجة اليها.

الآثار على مصر:

انضمت مصر الى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في عام ١٩٧٠ اي بعد مضي ٢٢ عاما على سريانها، وشكلتها شأن سائر الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية تقدمت مصر بجدول لالتزاماتها

وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال اجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الاعضاء.

نظرا لانضمام مصر في عام ١٩٧٠، لذا لم تشارك في اي من الجولات الست للمفاوضات التي سبقت انضمامها للجات، حيث كانت جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) هي اولى جولات مفاوضات تحرير التجارة الدولية التي تشارك فيها مصر، ويمكن القول ان عدم مشاركة مصر في الجولات الست السابقة لم يكن ذا اثر بالغ على التزاماتها او المزايا التي قد تحصل عليها نظرا لحدودية هذه الجولات من كل الاوجه، ولقد انضمت مصر الى سبع من اتفاقيات جولة طوكيو التسع

وتجدر الاشارة الى ان الكتاب يستعرض في مبحث كامل وبالتفصيل التزامات والمزايا التي حصلت عليها مصر بموجب مشاركتها في جولة اوروجواي وانضمامها لمنظمة للتجارة العالمية، كما يستعرض في مبحث آخر مقارنته بين علاقة مصر باتفاقيات الجات وعلاقتها بمصنوق النقد الدولي في اطار اتفاقاتها مع دول برنامج اصلاح الاقتصاد.

اما على صعيد الآثار المرتقبة على الاقتصاد المصري فانه باستعراض اوضاع اليزان التجاري المصري، وبالنظر الى مشكلة حجم الصادرات الصناعية للمصرية في التجارة العالمية، لا يصبح من المتوقع، ولقنا للوضع الراهن، ان يكون





ليروتوكول النفاذ للأسواق آثار إيجابية ملموسة بصورة فورية على الصادرات السلعية المصرية، باستثناء قطاع الملابس والمنسوجات الذي تحكمه ضوابط أخرى.

أما على صعيد السلع الزراعية فيلنظر إلى كون مصر دولة مستوردة صافية للغذاء، خاصة القمح، فمن المنتظر أن تؤدي التزامات الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعي إلى ارتفاع أسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية خاصة القمح، مع ملاحظة أن هذه التقديرات لا تتعدى كونها تقديرات أولية على أساس عناصر الوضع الراهن، إلا أنه لا يجوز الاستناد إليها كمؤشر دقيق لاستقبات الآثار المرتقبة بعد إدراج العناصر الفيتناميكية والمؤثرات الأخرى التي لا علاقه لها باتفاقيات جولة أوروبا.

وعلى صعيد الخدمات فتعد مصر ضمن الدول المستوردة والمصدرة للخدمات في آن واحد، وتعتمد بصفة رئيسية على خدمات الأيدي العاملة وعوائد السياحة وقناة السويس، وبينما بلغت عوائد مصر من الخدمات في عام ١٩٩٢ حوالي ٧,٢ بليون دولار سجلت وارداتها الخدمية في نفس العام حوالي ٤,٨ بليون دولار أي أن الميزان التجاري للخدمات يحقق فائضا قدره ٢,٤ بليون دولار يرجع أساسا إلى صادرات العمالة.

ولقد التزمت مصر بالتزامات محددة في مجالات الخدمات المالية والنقل البحري والسياحة والمقاولات والتشييد بينما تتمتع مصر بالمزايا الممنوحة في القطاعات التي شملتها عروض الدول الأخرى الأعضاء حتى لو لم يشملها العرض للمصري

وبالنسبة لحقوق الملكية الفكرية تعمل مصر حاليا على تعديل قانون براءات الاختراع الذي صدر في عام ١٩٤٩ ليتواءم مع الطفرة التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم خلال نصف قرن، أما على صعيد حق المؤلف لم تات الاتفاقية بأية التزامات جديدة على مصر بعد تعديل قانون حق المؤلف لتتوافق أحكامها مع أحكام الاتفاقية

وإجمالا يمكن القول أنه بإمكان مصر تحقيق استفادة بالغة من أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بحماية منتجاتها الثقافية، أما على صعيد صناعات الدواء والكيمائيات الزراعية، فيظل تهينة مناخ أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، لفضل الحلول أمام الصناعة المصرية لتحقيق ومراقبة التطور اللازم.

وختاما فإن تحرير التجارة الدولية الناتج عن اتفاقيات جولة أوروبا هو دين شك اكبر حيث تجارى في القرن العشرين وسوف تمتد آثاره إلى القرن القادم، وهو ينطوي دين شك على العديد من المكاسب ويتوقفر حجم استفادة الدولة منها على طبيعة نشاطها الاقتصادي في المقام الأول وقدرتها على الانتاج والمنافسة والحقائق بالتطور التكنولوجي والعلمي، كسلاسل لافلتاتها بالعالم الخارجى، أما تحديد هذه المكاسب بيقه فهو امر ليس بمفهوم أى باحث أن يحققه في الوقت الراهن إلا أنه تظل هناك حقيقة مؤكدة هي أن تحرير التجارة الدولية سيسهم بوجه عام في تنشيط حركة الاقتصاد والتبادل التجارى العالمى، وينعكس بصورة إيجابية على الدخل العالمى إلى الحقيقة التي ينبغي علينا أن نتركها ونستوعبها، ونعمل على التوصل لأفضل السبل لكي تنطبق أيضا علينا سواء على الصعيد الوطنى أو على المستوى الاقليمى فى إطار مجموعة الدول العربية





١٥ أبريل ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

أمين عام اتحاد الغرف العربية يدعو لإقامة منطقة تجارية

عربية حرة

# «الجات» فتحت الطريق للسوق العربية المشتركة

□ القاهرة - سعيد عز لادن

قطاع خاص لم تتم استشارتنا في هذه الكثرة وكما تعلم جميعاً فإن هناك بالفعل شركاء أوروبية مع كل من تونس والمغرب ومصر وعلى المستوى

الجماعي فهناك إعلان «برشلونة» وغيره وقال برهان الدجاني إن اتحاد الغرف التجارية العربية بعد إقامة ندوة كبرى في النصف الأول من العام القادم 1997 لإقامة سوق مشتركة.

وانتقد برهان الدجاني فكرة السوق الشرق أوسطية لأنها من صنع إسرائيل ولا تخدم أي دولة عربية كما انتقد الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل خاصة الاتفاقيات الاقتصادية معتبراً أنها سابقة لا واهنا.

كما برهان الدجاني أمين عام اتحاد الغرف التجارية العربية في تصريحات خاصة ل«العالم اليوم» أن إقامة منطقة تجارية حرة تجتمع فيها جميع الدول العربية كخطوة نحو إقامة السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في أوروبا وآسيا وأمريكا.

وقال إن الجوهر الآن لإقامة تلك السوق سواء على المستوى الرسمي بين حكومات عربية أو في إطار القطاع الخاص العربي، و تمت إزالة جميع

المرشحات أمام انشائها فقد كانت هناك أنظمة تجارية واقتصادية مختلفة في الدول العربية والآن وفي ظل اتفاقية التجارة الحرة العالمية «الجات» فإن هذه الأمور في طريقها للحل.

وأضاف أن الدول العربية كانت تفضل أن تتعامل مع بعضها البعض باتفاقيات ثنائية قائمة على تساؤل مصالح سياسية معينة وليس كاتفاقيات اقتصادية بحتة والآن غير ممكن عمل الاتفاقيات الثنائية بعد «الجات» لأن أي تسهيل تعطيه دولة لدولة أخرى يحق لجميع الدول المشتركة في «الجات» أن تستفيد منه. ولذلك فإن

الطريقة الوحيدة هي إيجاد كتل عربي يستثنى من هذه القاعدة.

وأوضح برهان الدجاني أن الشراكة الأوروبية مع بعض الدول العربية ليس لها تأثير على إقامة السوق العربية المشتركة واتحاد الغرف التجارية العربية من جانبها لا يناقض العلاقات العربية الأوروبية لأن تلك الأمور تتم مناقشتها على مستوى الحكومات وليس القطاع الخاص ونحن









ناصر جلال .. وازمة السينما

# قانون الفيديو.. لحماية الفيلم

## الأمريكي... له؟؟!!

الفلان - موكب - و.. إقتار .. عليه فلان ان فيلم «عصر الإرهاب» - لفرجه عام ٨٩ - كان إرضاءة فكرية وإبداعية لبعض الأسباب الموصلة والمجنزة للترهاب في مصر .. مؤكدا : الإرهاب قادم ... فلحقروا ! .. وهنا يكمن دور الفن العظيم ووعي الفنان برسائته في رصد مآلح ويؤكبر الظواهر الاجتماعية الخطرة .. وأهمية ملاحظتها ومعالجتها بسرعة وحكمة. وما تشبه «اليوم» ... بـ «الفلان» !!!

السينما المصرية .

السينما معنا وتكالف فيها

● الفيلم المصري «مصري» أديبو في القائل وفي أفلام العربية وغيرها مع انه يمكن بهجوم عملة صعبة . قالوا حصل قانون الفيديو لمحاميته .. لأفسد .. لغناء لمحاميته الفيلم «الأمريكي» .. له؟؟!!

● زاي !!!

● الحكومة الأمريكية «معدت» بطيح جزء من «المعدنة» الأمريكية لمصر كتدوير من الضغط لمحامية صناعة «السينما الأمريكية» !!!

● زاي !!!

● زاي .. فرقة «بسيطة» على نسخ أو تزوير فيلم «المصري» .. وتحدى السعيل !!

● طلعت حرب باشا هو الذي تشا «مصادرة» السينما في مصر والقلمها كصناعة وإدارته .. تشا سكتوير مصره صناعة الفيلم والتوزيع وإدار عرض سكتوير مصره التسويق الإنتاج (الآلاف) وفكر موجودة بشاره صاع الدين ومطلوبة من زمان .

● زاي !!!

● قبل كده .. كان فيه سلفطرية سيماعية يتصلها ماري كوين وأسيا لمار ولحمد جلال .. كتدوا بيمصلوا فيلم سيماعية .. ما كاتش فيه صناعة .. فيلم .

● موش عاززة كلام .. عتدنا كواش فكرة عالية جدا في جمع التخصصات والمجالات السيماعية المختلفة لإتلاف عن مستوى السيماعية العادية أبدا .. ودول ثروة قومية تارة يجب وعائتها وحسن توظيفها .

● لا .. زانت سيطرة وتحكم الموزع

● «الاجنبي» رغم مرور عشرات السنين مع أن القدر واضح وبسيط . دور عرض كافيته تتكالب وزيادة السكان ونشاطية تكاليف الفيلم المصري من التمويل «الخليجي» .

● لا .. لا موش حتتوي الموزع

● الاجنبي .. قا مسطحا .. ولكن .. تباي المسألة كقدارية بيننا وبينه على قدم المساواة .

● لو التوزيع «الخليجي» .. يخلي

● تكاليف الفيلم المصري .. في الحالة دي لبيع الموزع الاجنبي يمزجس ويشروطي كمان .. لكن فلوكتي .. بيع

● وقا مسطحا .. يعني غصب على

● لأن الفيلم يبيلى 2١٠ من تكاليفه من التوزيع «الخليجي» و 7٠ من التوزيع «الخارجي» .. يعني المسألة خدنا

● لمانا .

● «تسويق» الفيلم المصري

● «كافكتين» .. مهتسا لقط

● صناعة «الفيلم» أو السيمعة

● ضويولة مشكلة ناتية .. موش

● بتاعتنا .

● الدولة والسينما

● «محامية» صناعة السينما المصرية

● كاي صناعة لفرى .. عن طريق

● الإعانات الحكومية والخدمية

● الممكنة على كوات ومعدلات السينما

● وتشجع فرص الاستثمار المختلفة في

● التحلل السيماعي وعدم معاملة فكرة

● السينما «مصريية» زى الملاهي

● والكاريكاتير مع ملاحظة أهمية دور

ورغم الأزمة الخطيرة التي نعومها «السينما المصرية» .. فلم يتكلف لمار جلال فكره بالكلام وفهام الآخرين .. فلهي لكنه يعل ويخلي أيضا برفيه .. فلهي من المخرج حسن القائل .. ويخرج حاليا الفيلم «السينمائي» الجديد «.. اغتيال» بطولة احمد زكي ونادية الجذلي .

● سافته : فيه أزمة سينما

● لمار يتذكر : سنة ١٩٤٦ . يعني

● من ٥٠ سنة .. كان وادى لعمد

● جلال مجتمعنا في الاستديو مع حشد

● كوبر من الفنانين والمخرجين

● والمنتجين لافكر منهم الآن سوى

● المنتج لفرل حد حسن رمزي .. فله كان

● سنى وفكها ليقا تجاوز خمس سنوات

● ونصفا .

● زاي !!!

● كاتوا بيتكلموا عن «أزمة السينما

● المصرية» .. وتركو الإنتاج فيما

● فكر في نظمتين : فله دور العرض ..

● والموزع الخارجي أو الاجنبي .. رغم

● ان نعد مصر وفكها كان ١٢٠ مليون

● ودور العرض «٤٨» .. نعد مصر

● الآن حوالي «٦٠» مليوناً ودور

● العرض لآزاد عن «١٢٠»

● زاي !!!

● في الصمد «٢٠» أو «١٠» مليوناً

● ودور العرض «٢٠» فله في لسيوط

● وسواش وسواش ولى المحافظات

● قنانية عديم نفس المشكلة .. يعني

● لازم دور عرض جديدة .. موش لازم

● تكون لخدمة .. على الأقل محترمة

● ومقولة ودى تباي متشكس طبعي

● لسوى السينما «ناخليا» وهو ده

● الاصل في القالب على مشكلة الموزع

● الاجنبي وسيطرة على «تمويل»





نادر جلال

الاستكبر وكان ابنه دينون كثيرة .  
والذي احمد جلال . اشترى  
الارض المقام عليها الاستكبر ارضاً  
زراعية سنة ١٩١٢ بمصر المار ٢٥٠  
جنيهاً .. وعند تأميم الاستكبر قدرت  
الارض بنحو الف الف الف الف الف الف  
تأميمها سنة ١٩٦٣ . وبس كلفت  
تساوى ولكنها ١٥٠ مليوناً والمواقي  
طبعاً اكثر بكثير .  
.. التتويشات ؟

• تم تأميمه الاستكبر بكيفية  
مطلوبة .. ولم يحصل بالتالي على  
اي شيء .. والمصدق .. خرجنا  
بهذه .. دي علف مطلقاً مكرراً  
القول ابوة ولا لا .

• (السيدة ماري كوين) .. تؤكد  
الديون حوالي ١١٠٠ الف جنيه .  
• خلال حياتي الفنية .. اكتوت حوالي  
٧٠٠ الف .. كانت ايام !!  
.. طوء اجابت الدولة مستكبر جلال  
لورته ؟

• يا الله ... رجل مشاكك كثير  
وإحارل لشوف اي تمويل .

• المنتجة ماري كوين والفني  
والمنتجة والممثلة أسماء دافر كلفني  
حضرتا من لبنان في اول الامر الشرقيات  
لبنانيتها المولد مصريتنا الجنسية  
شركتنا عشرات السنين في خدمة  
السينما المصرية صناعة ولغا



ماري كوين

.. تأميمه مستكبر جلال ؟  
• كان الاستكبر مديوناً .. اشترت  
والتي (ماري كوين) سنة ٦٢ اجهزة  
ومعدات عمل اللون من فرنسا وبحث  
في إنشاء ميكني للعمل واجهزة  
صوت وضياء .. الف .. الف ..  
الاستكبر وتطويره لسلام مع  
احتياجات العصر .. ولجأة تم تأميمه .





## د. علي سليمان وكيل وزارة الاقتصاد الكفاءة مطلوبة من رجال الصناعة في عصر الحيات

عن أثر التحليلات الجات على الاقتصاد المصري يقول د. علي سليمان وكيل وزارة الاقتصاد إن أصل وضعنا خاصاً حدث منذ أوائل ١٩٩٠ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إجراء تحفيظيات ضخمة في التعريفات الجمركية وإزالة الحظر عن الموردين لولايات المنطقة عن نظم تقديم كمية الواردات أو ترشيدها استخدام عملة الاجنبي.

وتتعاقل بعض الإجراءات التي اتخذتها مصر بالفعل أو التي قفزت بتنفيذها في ظل التقلبات العشوائية ولبنة الدولي للزاساتها الجديدة للتربية على التحليلات الجات.

ويقول علي سليمان: إن التنبؤ بالآثار الاقتصادية للحات على صادرات مصر الصناعية وبالتالي من للتصويجات وللأيس الجاهزة يخضع لتسايات معقدة وصعوبة فإن العمة الأكبر سيختل في زيادة كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية في عالم سريع التغير - وكانت هذه الشروط فائسة من قبل ولو بصورة اقل وبالتالي فإن الحيات وأن أضافت ميزة تحفيظ الشراء زالت في نفس الوقت من المصرية الشراء زالت في نفس الوقت من تصاريح الخاصة للعملة بزيادة نفس القوي امام دول أكثر كفاءة في التصدير مثل دول

الجنوب، وجنوب شرق آسيا.

ومن ناحية أخرى فإن التضييق تدريج على مصر في إطار مفاوضات الجات وكلفة ضمن شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي للتصاميم بتحرير أسعار المواد الخام والتسويجات من الخارج وعدم وضع قيود كمية أمامها (كما هو الحال الآن) وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات.

وتزيد الصورة تعقيداً عند مناقشة تأثير الحيات على الدول النامية في مجال السلع الزراعية.

وفي قضية الفوائد على سليمان، إن تحفيظ الدعم على الصادرات الزراعية من صمم للتشمال يؤدى إلى زيادة كبيرة في

فلاذرة الغذاء للدول الأفريقية والجزيرة الإسلامية للغذاء وقد قامت مصر مؤلفاً متوحداً للدول الأفريقية المتضررة في مفاوضات الأرواى للحصول على الغذاء تنفذ من الدول المتقدمة بتعميق الدول

الآن نمواً الإسلامية للغذاء عن الزيادة المرتب في زيادة فائز الغذاء المستورد من العالم للتصدير.

ويحتاج هذا التجهيز إلى المتابعة في تحفيظ مفاوضات الشمال والجنوب - ومن المعروف أن العالم الشرقي يعاني من شحوة كبيرة في الإكفاء الذاتي الغذائي ولا كانت مصر أيضاً تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الغذاء من الخارج حيث تصل وارداتها السنوية إلى ١١٠ مليون دولار عمام السنوية إلى ١١٠ ملياراً قد تدر عن زيادة ملحوظة في فائز الغذاء تحفيظ لتعميق الدول المتقدمة لدعم الصادرات الزراعية - مع تلك هناك جانب إيجابي قد يكون له كيد أطناء في الأمد الطويل - لا وهو تشجيع الإنتاج المحلي من الغذاء وزيادة درجة الاعتماد على الذات.

ويكثا ومع وجود إمكانات زراعية كبيرة في مصر وغيرها من البلدان العربية فإن ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً قد يكون إغراء غير مقصودة إذا حفزت جهود الاقتصاد

الذاتي في إنتاج الغذاء وقد تصديق مصر من كذايا التوصل للصالحية للفطن والأز

والموالت.

ويستبعد د. علي سليمان أن التغيرات الجات قد فتحت أبواباً كثيرة للتلف بالتدنية لصن لكنها جاءت معها بتحديات وتحديات أيضاً وأن المناطق لتولق الخصائل إن أخصا التحدي مع القواعد الضمنية للتجارة الدولية وخمن أن سياسة سياسات التجارة الخارجية لمصرية وكفاءة ومرونة رجال الصناعة والتصدير في مصر.





الإمارات

للصدر:

١٧ أبريل ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث و التدريب و المعلومات

### اتحاد الصناعات يقترح ٥ مراحل للتعريف الجمركية

انتهى اتحاد الصناعات من دراسة التعريف الجمركية للنسالة صهيدياً للظروعة مع الاتحاد الأوروبي  
الاقترح الاتحاد تقسيم التعريف إلى خمس مجموعات تمثيلاً مع مراحل التحرير التجاري المقترحة ، على أن تكون المرحلة ٢ سنوات  
تشمل المرحلة الأولى للجمارك على المعونات الراسمالية وقطع الخشب والمواد الخام وحدد الاتحاد رسومها بواقع ١٠٪ أما الثانية والثالثة فهما خاصتان بالسلع المستوردة ، وللمحد رسومهما بأكثر من ١٠٪ حتى ٣٠٪ حسب مستويات التصنيع.  
والمرحلة الرابعة والخامسة تشتملان بالسلع ثامة المصنع ولها بديل محلي لقد اقترح الاتحاد بأن تبدأ جماركهما من ٣٠٪ حتى الحد الأقصى للتعريف الجمركية.





## ندوة بالقاهرة لبحث تأثير «الجات» على سوق الدواء المصري كشافون من ارتفاع الأسعار وتهديد الابتكارات العالمية للأدوية المحلية

المساح المتلحة. وطلب محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة إعطاء الشركات المصرية والعربية الحق في تسجيل الأدوية التي مزالت ببرامات لاختراعها سرية. وطلب رئيس اتحاد الصناعات المصرية بضرورة الاستغناء من فترة المساح التي تسمح بها الاتفاقية، وهي عشر سنوات قبل التقيد ببرامات الاختراع. وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الأدوية التي تم تسجيلها قبل التوقيع على الاتفاقية لحقوق الملكية الفكرية. وطلب بضرورة تحديد مريضان براءة الاختراع في مصر والقوقل العربية بما لا يتجاوز خمس سنوات وأن لايسرى تحديد لشر لهذه الفترة وأعطاه الأدوية المصرية حصص مشرا إليها صراحة في أسواق الدول العربية والأفريقية من أن يتم تثبيت قوائم الأدوية مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات. وقال أحمد أبوالمعین عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية أن هناك انكساراً اقتصادياً واجتماعياً حيث منحصر شركات الأدوية المحلية بمقتضى الاتفاقية على مزيد من القوقل

حيوية البحث وجودها داخل وخارج مصر في وجه المنافسة العالمية الضخمة. وأشار محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات المصرية إلى وجود مخاوف كثيرة لدى للصناعات المحلية خاصة صناعة الأدوية لما سترتب من آثار نتيجة لاتفاقية الجات. وأضاف أن أسعار الأدوية سيرتفع بشكل كبير إن تمتدح تحمله الشركات والمستهلكون مؤكداً أن الحل الصحيح هو الالتزام بفترة

بدأت بالقاهرة صباح أمس أعمال الندوة التي نظمتها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصري الأمريكي حول حقوق براءات الاختراع والرق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على صناعة الأدوية في مصر. أكد إبراهيم كامل رئيس الجانب المصري في المجلس الرئاسة المصري الأمريكي أهمية الندوة للمعريف ببنائج لاتفاقية الجات على صناعة الدواء المصرية باعتبارها صناعة





في ندوة عن تطبيق حقوق الملكية الفكرية على صناعة الدواء

## الاتفاقية في صناعة الصناعة العربية وفترة الدواء هي ليست مثالية

كتب - طارق فتحي

أكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات للصورة أن مصر تدمر تماماً أهمية وخطورة الاتفاقية الخاصة بالمحقق التجاري المرتبطة بالملكية الفكرية في صناعة الأدوية والمخالفين الخفية. وأضاف أن اتحاد الصناعات للصورة يرى أنه من مصلحة مصر الاستفادة من هذه الاتفاقية ولكن بعد مرور فترة السنوات الخمس التي منحتها الاتفاقية نفسها للصناعة المصرية وأشار خميس إلى حجم المخاطر والتكاليف المترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية والتي يفرضها بصورة تصاعدي وهو وزارة الصناعة ومعاهد الأبحاث والجامعات وشركات الدواء الوطنية لتأمين مصر وأعدادها لتتخذ بنود الاتفاقية اعتباراً من عام ٢٠٠٠ خاصة أن مصر تدفع عليها القيام بتسليم الدواء الأساسية ويحرم الاستثمارات الأجنبية والشركات المحلية للاستثمار في صناعة الدواء بمصر مثبناً إلى أن مركز الأبحاث لديها تستطيع ابتكار واستحداث أنواع جديدة من الأدوية.

وكان رئيس اتحاد الصناعات للصورة يتحدث في ندوة «حقوق البراءات في صناعة الأدوية: حقائق ومثاقبات» والتي نظمتها اتحاد الصناعات للصورة بالتعاون مع مجلس الرئاسة المصرية الأمريكي.

كما أعلن الدكتور إبراهيم كامل رئيس المجلس الرئاسي المصري الأمريكي أن الهدف من وراء هذه المثاقبات هو البحث عن الحقيقة بين المخالفين بالتدخل في فترة السماح التي فرضتها الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية مراعاة لظروف صناعة الدواء في مصر والمخالفين بالبدء الفوري في تطبيق بنود الاتفاقية من أجل جذب كبرى الشركات المحلية للاستثمار في القطاع الدوائي بمصر.

وفي بداية الفترة قال الدكتور جاك جورج مستشار السياسات الدوائية في المجلس الرئاسي المصري الأمريكي: إن كثيراً من دول العالم تضع فترات لحماية صناعاتها الوطنية، وأشار إلى أن هذه الدول في مصر دراسات عديدة حول لوائحها الاقتصادية التي يمكن لأي دولة أن تتخذ بها من وراء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية والتي تسهم في إثراء وتنمية الأبحاث العلمية وتقدم عملية اتخاذ القرارات الصناعية ذات القيمة الإضافية.

وأشار جورج في كلمته إلى أن ٧٧٪ من الاستثمارات المالية تقوم على المخاطرة سواء في الولايات المتحدة أو اليابان، وقال إن جميع المنتجات يمكن الحصول لها على براءات أما الأدوية فلها معايير مختلفة مشيراً إلى أن لكل دولة الحق في الحصول على استثناءات في قانون براءات الاختراع وإن للسلطة الحرجة في قوانين النقل العامة.

وأكد الدكتور الأمريكي أن ٧٠٪ من صناعة الأدوية في مصر لن تتأثر بالمعدل قانون جديد للصناعة وبمصر عدة أمثلة وتجارب بعض الدول الأخرى في هذا المجال فقال إن كوريا بدأت في تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية منذ ١٩٨٦ فحصلت تطورات كبيرة في تكنولوجيا الصناعات فيها. وهو ما يمكن بحث قبل سن القوانين لحماية الحقوق الفكرية نفس لضرورة فقط للصناعة على ١٩٩١، وخلال أربع سنوات زاد عدد الشركات الأمريكية المستثمرة هناك بصورة كبيرة وفي اليابان كانت حماية الحقوق الفكرية من أهم العوامل التي أسهمت في تحقيق الصناعة الكيميائية والمواد الكيميائية في عام ١٩٧٧ من قبل اليابان أي قوانين خاصة بالصناعة الكيميائية وقامت بحيليات تنظيمية في لوائح الوقت والجهد لتصميم أدوية مثابة ومنجوبة في الخارج. وبعد سن القوانين أصبحت اليابان من أهم الدول للصناعة الكيميائية. وفي عام ١٩٨٦ طرقت صانعاتها الدوائية بنسبة ٧٠٪ كما زاد عدد الشركات الدوائية الأجنبية في الصين إلى ثلاثة أضعاف بعد سن القوانين الخاصة بالصناعة الفكرية وبدأ نقل التكنولوجيا الدوائية بشكل مكثف وطرق قانونية إلى الصين كما أتمت المؤسسات الدوائية بتزويد أعداد الكوادر البشرية في قطاع الأدوية والمخالفين والصين وأصدرت نسخة أيضاً حدث في أسبانيا وأمريكا الجنوبية.

وأشار الدكتور جورج إلى أن خوف البعض في مصر يتبع من أن الدولة التي تتخذ بالبراءة سوف تتمكن من احتكار المنتج وهو خوف المبرر لأن المصنع ذاته على المرض والمالي والتجدي أي علاقة بين زيادة الأسعار وبين قوانين الحماية الفكرية. وأوضح أن مصر مستعدة من إحداث نمو حقيقي في تسويق الأدوية الجديدة تحت مظلة اتفاقية الملكية الفكرية وسيؤدي المستهلك المادي منها بصورة مباشرة غير أن التحدي الذي يواجه مصر يتلخص في تحديد هل ستقبل أم لا؟

وفي ندوة نفسها ترأى أحمد أبو العينين رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية الوطنية لتقدير آراء مستشار السياسات الدوائية في مجلس الرئاسة المصري الأمريكي وأكد أن الاتفاقية التي ضربها بصورة كثير من عدم الثقة. فليلاً على سبيل المثال لم يكن لديها نظام نقل التكنولوجيا محمول به وبعد تطبيق حقوق الملكية لم تزدت أسعار المنتجات الدوائية إرتفاعاً هائلاً كما أن الصين بها مصانع دوائية عديدة وأنها





للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر:

الإمام

التاريخ:

١٧ أيلول ١٩٩٦

المنداعة الدولية الأنفسية، والتطبيق لطالما فوائد للكتابة ومع ذلك، تقوم الدول  
لأوروبا والأمريكية بالاضراء من المصنع.





١٨ أبريل ١٩٩٦

التاريخ:

البحوث والتدريب والمعلومات

استثماراتها 4 مليارات جنيه ويعمل بها 50 ألف عامل

# هل تنهار صناعة الدواء المصري بسبب الضغوط الأمريكية؟

للاستثمار في مصر في صناعات  
أخرى قد يكون الدواء من بينها  
وهذا لتسهيل دفع المبرر بالتنازل  
عن الفترة الانتقالية لتتبدل الانتقالية  
... والكلام مازال من إيمان نقيب  
الصيادلة ورئيس شركة المهن  
الطبية د. زكريا جاد من شأنه رفع  
أسعار الدواء للمصري إلى عشرة  
أضعاف سعره الحالي.

ويوضح د. أحمد بوهان الدين  
أسماعيل رئيس الفرقة المصرية  
الدوائية للصناعات الدوائية  
دايميك، المشكلة التي تواجهها أكثر  
من 30 شركة مصرية تعمل في  
مجال الصناعات الدوائية قائلا: إن  
حملة حقوق الملكية الفكرية  
وبرادات الاختراع على المستويين  
المصري والدولي لا تمثل حقا خطرا  
يعود قيود بل تمثل حقا يرتبط  
بفترة زمنية محددة تسقط بعدها

الحماية لتصبح برادات الاختراع  
حفا شامعا على امتداد العالم يمكن  
استخدامها في إنتاج مستحضرات  
مماثلة تحت أسماء علمية  
وتجارية مختلفة... وبالتالي

أوضحت دراسة أمريكية عن الفرص المتاحة للشركات  
العالمية المنتجة للدواء أن 15 من دول العالم الثالث (من بينها  
مصر) تمثل سوقا دولية هائلة يصل حجمها عام 2000 إلى  
3.860 مليار دولار ويمثل حجم الاستيراد المتوقع لمليارين و  
700 مليون دولار.

ومن الحقائق المفزعة التي نشرت إليها الدراسة والتي  
توضح مدى اهتمام الدول المتقدمة بفرض صناعة الدواء بدول  
العالم الثالث، أن الانخفاض الذاتي المتوقع لصناعة الدواء بنهاية  
هذا القرن لن تزيد نسبته على 30٪ فقط.

وتشير الإحصائيات إلى أن استثمارات صناعة الدواء المصري  
تقدر بـ 4 مليارات جنيه ويعمل بتركائها ما يقرب من 50 ألف  
عامل ويغطي إنتاجها 93٪ من الاحتياجات المحلية بحافير  
هامة مثل أدوية القلب وأكوليسترول والسكر...  
وهي أدوية أساسية تباع محليا بـ 1/6 سعرها المقرر للمنتج  
للعالم المستورد.

وبحذر نقيب الصيادلة خلال  
الندوة التي نظمها شركة ليبكو  
للصناعات الدوائية بمدينة العاشر  
من رمضان مما تضمنته اتفاقية  
حقوق الملكية الفكرية وبرادات  
الاختراع التي تناقش  
حاليا مؤكدا أن الولايات المتحدة  
الأمريكية تعدها شارس ضغوطا  
شديدة على بعض الدول ومن بينها  
مصر للتوقيع على الاتفاقية التي

بمقتضاها يتم رفع مدة الحماية  
لبرادات الاختراع إلى 20 عاما بدلا  
من 10 سنوات بالإضافة إلى  
التنازل عن فترة السماح التي  
قررتها الاتفاقية ومحتوا 10  
سنوات كمرحلة انتقالية تمهيدا  
تنفيذ للبند الجديدة للاتفاقية  
فون مصر الأمر لا وعود بمرافقة  
يضخ استثمارات جديدة وبصورة  
الشركات الأمريكية العملاقة





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للاختلافات الكبيرة في أسعار المستحضرات الدوائية بين دولة وأخرى ومن فكرة إلى شركة منطقية.. حيث يصل الفارق بين أعلى الأسعار والأدوية إلى 10 ضعفاً في العديد من المستحضرات الدوائية الحيوية.

وترتبط الفروق السعرية الكبيرة في أسعار المستحضرات الصيدلانية بالفارق بين سعر المستحضرات التي تصبها قوانين الملكية الفكرية ويراد بالاختراع وهي أسعار عالية بحكم دخول تكاليف الاكتشاف في حسابها ثم أسعار المستحضرات الصيدلانية التي سقطت عنها الحماية القانونية لبراءات الاختراع وأصبح من الممكن انتاجها خارج نطاق الشركات الأصلية ولا يقتصر الفارق في الأسعار على أسواق الدول النامية وصناعة الدواء بها ولكنه أصبح ظاهرة واقعية حتى في أسواق الدول الصناعية الكبرى بحكم سقوط الحماية القانونية عن الكثير من المستحضرات وإمكانية انتاجها بدون الحاجة للحصول على ترخيص أو موافقة من الشركة الأصلية وبأسعار وعلامات تجارية مختلفة.

كما تلزم القوانين في أمريكا أن يصنع الصيدلي المريض الأصناف الأرخص للمنافسة للمستحضر وأن يشار إلى ذلك في فاتورة البيع بحكم عدم وجود اختلاف في فاعلية الدواء، وفي هذا الإطار يتم تقدير فاتورة استهلاك للدواء في مصر على مستويين أولهما مستوى تكلفة الإنتاج محلياً والبالغ نحو 2 مليار جنيه سنوياً تمثل نحو 93٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي من الدواء وثانيهما مستوى تكلفة فاتورة الاستهلاك في حالة استيراد كامل احتياجات الاستهلاك من الأسواق الدولية الرئيسية ومعها ترقيم فاتورة استهلاك الدواء إلى نحو 13 مليار جنيه بما يزيد على عشرة أضعاف التكلفة

الحالية الحقيقية حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيداً عن خطاء الشركات الدوائية للعلامة وبدون دفع باتوات علمية بحكم أن هذه المستحضرات سقطت عنها الحماية القانونية مع قواعد التشريع المصري الحالية قبل التمهيد والتي تقضي بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لأغراضية والحالية ومدة عشر سنوات فقط. وفي ظل الانكسار التي تحيد تمهيد التشريع المصري لبراءات الاختراع بما يتفق مع أحكام اتفاقية الجات الأخيرة والتي تمتد فيها مدة الحماية القانونية إلى عشرين عاماً فإن واقفاً جديداً لابد وأن يفرض نفسه على صناعة الدواء المصرية يحملها بغيرها وتكاليف ضخمة يتم سدائها

في صورة اتوات للحصول على حق المعرفة الفنية من شركات الدواء الصيدلانية الكبرى صالحة حق الاكتشاف الأصلي. ويحدد د. علي الشرفاء رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية عدداً من الآثار السلبية للعاجلة التي ستحق بصناعة الدواء المصري في حالة التنازل عن فترة السماح للقررة بالاتفاقية.

حيث يتناقص الاتجاه نحو فتح استثمارات جديدة في صناعة الدواء نتيجة تفضيل الشركات الدوائية الدولية الكبرى للإنتاج في مراكزها الرئيسية والتصدير إلى أسواق دول العالم المختلفة. يتنازل مصر عن فترة السماح المنشوخة لها يجرها خلال العشر السنوات المقبلة من تصنيع مما يقرب من 300 مستحضر طبي بـ 150 مليار ل. التي تتوافق وقدرات الموانئ المصرية الاقتصادية. ويضيف د. علي الشرفاء أن الدول التي لها نفس ظروف مصر الاقتصادية مثل الهند والدول العربية ودول أمريكا الجنوبية رفضت التنازل عن فترة السماح المنشوخة لها وفقاً لاتفاقية الإلمية الجات. بل وتطالب بحق التصنيع الإيجابي لمستحضرات

الشركات العالمية CMOP. LICENSE وUSORY وكذلك للسماحة للمادية الفنية في الأبحاث والتطوير والاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية. ولا فالحيل أمام مصانع الدواء المصرية أن تتحول إلى فروع للشركات الأجنبية الكبرى التي خسرت خلال الفترة الأخيرة على شراء إحدى الشركات الدوائية المصرية بأضعاف للسعر الحقيقي للسهم في صفقة تثير العديد من نقاط الخطط وعلامات الاستهجان.





## صناعة الدواء المصرية في مهب الريح

### ضغوط أمريكية على الحكومة لإلغاء الفترة التمهيديّة لتطبيق الجات

تحقيق

رمضان عبد العال

ويصنف رئيس غسرة  
الصناعات الكيماوية إن ما  
يروجه عملاء الشركات العالمية  
من أن الأموال ستتهجر على مصر  
الدواء لا صحة له لأن المنافسة  
الجديدة التي تحلقها الآن  
المصانع الوطنية مع المنتجات  
العالمية ستنتهي بعد توقف  
المصانع المصرية وهو أمر  
يتسبب في انهيار صناعة مهمة  
واستراتيجية تخضع للطبقات  
محدودة الدخل وسينفتح المجال  
واسعاً أمام الاحتكار والتحكم في  
مقدرات سوق الدواء المحلي  
لمصالح الشركات العالمية.

الدواء في كندا مقابل ٢١٠  
للشركات المحلية فقط وإذا كان  
هذا هو الحال في كندا المتقدمة  
فماذا سيكون عليه الحال في  
مصر؟

يقول الكيماوي سمير فتاوى  
رئيس غرفة الصناعات الكيماوية  
أنه لا بد من الاستفادة من اتفاقية  
الجات وما تضمنته من التزام

بفترة السماح الانتقالية التي تبلغ  
السنين الخمس لأن غير ذلك يمثل  
تعجلاً لا مبرر له وسيقود صناعة  
الدواء في مصر التي توفر حوالي  
١٣٪ من جملة الاستهلاك المحلي  
إلى كارثة مؤكدة.

ويضيف رئيس غرفة الصناعات  
الكيماوية أن القبول بهذا التنازل  
الذي يخطط له المسترقيمون

تعرض صناعة الدواء المصري  
في الفترة الحالية لخطر يهدمها  
هذه المرة تأتي الرياح من خلال  
اتفاقية الجات ويشكل أكثر  
تخصيصاً من باب حقوق الملكية  
الفكرية وبراعة الاختراع حيث  
يطلب خبراء من مجلس الرئاسة  
المصرية الأمريكي بضرورة  
التنازل عن فترة السماح التي  
حدثتها اتفاقية الجات الخاصة  
بحقوق التجارة المستقلة  
بالمملكة الفكرية المصرية باسم  
TAIPS، ومدتها عشر سنوات  
يدعى خبراء المجلس أن هذه  
الخطوة ستفتح الباب أمام تغلق  
استثمارات خارجية كبيرة من  
جانب الشركات متعددة  
الجنسيات الأمريكية الأوروبية  
للاستثمار في مجال صناعة  
الدواء في مصر.

ويقال على ذلك الدكتور إبراهيم  
حسين سكرتير مجلس الرئاسة  
المصرية الأمريكي بالتجارب  
المنافسة في الصين وأنتوني صبا  
وكندا التي تشارك مع مصر في  
استضافتها بعثة العشر سنوات  
لتوافق أوضاعها.

وعلى الرغم من أن هذه  
التجارب سارلت في مهنها في  
دول مثل أنتوني صبا والصين إلا  
أن التجربة للكندية أكدت أن تنفيذ  
طلبات الشركات العالمية  
المسيطر على الدواء وبراعة  
الاختراع قد أدى إلى سيطرتها  
خلال عام واحد من تنفيذ التنازل  
هذا على حوالي ٢١٠٪ من مبيعات

بمقرات هذا الشعب سيؤدي إلى  
رفع أسعار الدواء ٥ أو ٦  
أضعاف مرة واحدة كما سيؤدي  
إلى انهيار الصناعة المحلية  
والحاق المصانع وسيخسر  
المواطن المصري ميزة السعر  
الاقتصادي لعدم يتراوح ما بين  
١٥٠ و٢٠٠ مستحضر تنتجها  
الشركات الوطنية كما سيرفع  
تكلفة الدواء التي تفرح حالياً  
بالأسعار المحلية الحالية بنحو  
٢,٥ مليار جنيه إلى ١٣ مليار  
جنيه قيمتها بالأسعار العالمية  
سنوياً.





للبحوث والتدريب والمعلومات .

للمصدر: صباح الخير

التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٦

# الدواء الممصر تلاقي أميركا

- ورقة إسرائيلية هدفها إبعاد صناعة الدواء عن مصر.
- ٤٠٠ مليون دولار تمنح هدم صناعة الدواء في مصر
- والصناعة المصرية مهددة بالخراب من الحصول على الترخيص الأجنبي.





للمصدر،

١٨ أبريل ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

الوزارية، ومركز دعم المعلومات بمجلس الوزراء، والتي رأت فيها وزارة الاقتصاد ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية بأكملها لمعها للسوق بها في غطف المجالات، وأن مفهوم التسجيل يمثل التزام مصر بتبوء الاتفاقية دون النظر إلى التزام الدول الأخرى.  
حل هذا نقط ١٢... بالطبع لا..

لمتد شهر قام المستشار التجاري للسفارة الأمريكية في القاهرة بتقديم مذكرة للحكومة المصرية يطلب فيها بسرعة تنفيذ تبوء اتفاقية الجات «التريس»، وخاصة في قطاع الصناعات الدولية، وهو ما في ذلك إيات حسن التوابا في الانحد إلى الخصخصة.

ورفضت وزيرة البحث العلمي الدكتور هـ فليس كامل جوده، الطلب الأمريكي، لأن مصر استغلت مثل بنية دول العالم الثالث بفترة سماح مدتها عشر سنوات لتعديل أوضاعها، وبعد هذه الفترة يتم الاندخال إلى تنفيذ تبوء اتفاقية الجات. ووزارة الاقتصاد ووزارة الصناعة رفضتا من خلال ممثلها في لجان النقاش هذا الطلب الأمريكي الغريب بتعليق «الجات» قبل موعدا بمصر سنوات.

اتفاقية الجات التي تم تمرير التجار في العالم دون موافق جبرية أو حابة، والتي وقعت عليها ٩٠ دولة، انضمت إلى منظمة بموجب اجتماع أوروبا عام ١٩٩٤، وأصبحت هذه المنظمة هي المستفيدة من تطبيق تبوء اتفاقية الجات التي كانت تعربها ٢٦٠ ألف ورقة بالمحطات.

تعالىوا.. نصرخ بأعلى صوت.  
لأن الموضوع خطير جداً!!  
ويخص واحدة من أهم الصناعات الاستراتيجية.

وايضاً.. يخص حياة ٦٠ مليون مواطن مصري..  
والذين يدركون حجم الخطر..  
سيصرخون معنا.

فالحكاية طويلة ووراءها امريكا وإسرائيل.. والأهداف غير معلنة..  
لكنها تهدف في النهاية إلى القضاء على مستقبل صناعة الدواء في مصر.

ماهي الحكاية؟  
وماهو مستقبل صناعة الدواء في مصر؟  
وماهي علاقة امريكا وإسرائيل بذلك؟

### ● تعاقب أمريكي

في مايو القادم يتعد اجتماع المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي لاختتام التسجيل في تنفيذ قرارات وتبوء اتفاقية الجات، وذلك بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الإسراع في التنفيذ، خاصة في بعض الصناعات الحيوية، وأهمها صناعة الدواء.

ومصانع الدواء في مصر تمثل حالياً وفقاً لقواعد قانون حماية الملكية التي تطبقها مصر، وهذا القانون يعطي المصانع المصرية فترة سماح لمدة ١٠ سنوات لتعديل أوضاعها قبل تطبيق تبوء اتفاقيات الجات. ولكن لمبدأ تحول الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج مصر بالتنفيذ القوي لاتفاقية الجات.. وتلوح بحافز قدره ٤٠٠ مليون.. وذلك بعد العديد من الاجتماعات التي عقدت بسرعة للجان





المصدر:

١٨ أبريل ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

## ● توطين صناعة الدواء خارج مصر

ولكن هل هذه هي المرة الأولى التي تلتجأ فيها أمريكا لمحاولة القضاء على مستقبل صناعة الدواء في

مصر ؟ والتي ملأت نخبها وتقلوها عائل ٣٠ سنة ؟ بالطبع لا ..

لأنه بالاتفاق مع أمريكا قامت إسرائيل بتضمين ورقة في مؤتمر هيلان العام الماضي .. تقضي بالحد من توطين الصناعات الأكثر تقدماً ، ومنها صناعة الدواء ، في بلدان أخرى غير مصر . ولم تجد إسرائيل حرجاً في تحديد اسم الدولة التي جعلتها بلداً ، فاختارت الأردن . ولكن لماذا الأردن ؟

هذا السؤال ربما يجيب عنه حبيب الاستخبارات الإسرائيلية في الأردن ، والاتفاقيات للتبادل التجاري والاقتصادي للشركة بينها ، والتي تم توقيعها في الأردن الأخيرة ، وكان الاتفاق عليها منذ أكثر من عامين .

## ● ٤٠٠ مليون دولار ثمن التنازل !

عندما ثلثت عائلات الطرف الأمريكي الفرض نفسه وقبياً على تنفيذ الحالت من الناحية التي تقدم خططها لها انظرها البنية على مصر ، بما إلى عقد جلسات مثاقفة موسعة يمارس فيها ضغوطا

وخرجت من بين هذه الأوراق اتفاقية « التريس » ، والتي تدل حيلة الملكية الفكرية في كافة المجالات ، وهذه الاتفاقية تحمي حق المؤلف أو المبتكر لمدة ٢٠ سنة ، وبعد هذه المدة تصبح ملكية عامة .

● ولكن ما هو الضرر الذي سيلحق على مصر من سرعة التنفيذ ؟

توجد في مصر ٢٩ شركة دواء ، منها ١٤ خاضعة لقطاع الأعمال العام ، و١٥ تابعة للقطاع الاستثنائي الوطني .

يملك هذه الشركات ٥٥ ألف عامل وصيدل ، ويبلغ حجم إنتاج الدواء في هذه الشركات ٣ مليارات دولار أمريكي .

ولأن صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية لما لها من تأثير على صحة وحياة ٦٠ مليون مصري ، تخضع هذه الصناعة طيلة الرقابة على الأدوية التابعة لوزارة الصحة ، وتتمتع بالقوانين المعمول بها في مصر ، والتي تكفل الحفاظ على حق الإبتكارات الجديدة بدون أي تعرض من أي جهة لمدة ١٠ سنوات ، وطبعاً لذلك تقوم هذه الشركات باستخدام المواد الخام في صناعة الدواء ، مما

يضمن ويحصر أسعاره بالقدرة بالأسعار العالمية .. وذلك في الوقت الذي يتضاعف فيه هذا الدواء إلى رقابة ، كأدوية المسحوق تماماً التي تخضع لتسريع الرقابة قبل طرحها على الصيدليات ، وأيضا خاضعة لقوانين الحماية في مصر .

ولكن « التريس » تدل حيلة « المواد الخام » ، وهذا بالطبع ، وبذلك لا تستطيع شركات صناعة الدواء في مصر القيام بالتصنيع في ظل هذه الاتفاقية إلا بعد مرور عشرين سنة على الابتكار الجديد ، وهذا يحرم الدولة على الاستيراد الذي تصل احتياكتها له إلى ١٧ مليار دولار أمريكي سنوياً ، وهذا يمثل ضرراً اقتصادياً على مصر ، لأن الإنتاج المحلي يقطن ٩٣٪ من الاحتياجات ، وتستهود مصر ٧٧ فقط من الخارج ، وهذا الإنتاج لا يغطي نصفه الفرض الإحتياجات العلمية التي تقدم بها الشركات الأجنبية





التقدم الملمى في هذه الصناعة .

### ٥. حرمان من الترخيص الأجنبي

ويؤكد الدكتور « برهان الدين إسماعيل » رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ، أن التسجيل في تنفيذ « الجلبات » يمثلنا تخضع لقوانين الثلاثة غير الضرورية ، لأنه لا نستطيع لإعطاء الصيدل على إبراز الدليل الترخيص مثلاً تشمل لكثيرا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تجبر الصيدل على إعلان أسعار بدائل الدواء في الروتة ، وأن سقوط الاحتكار بعد ١٠ سنوات يحتم الثقة ، ويجدد ممكن المخطورة في التسجيل من حيث أنواع الدواء .

إن ٣٥٠ صفا من أصناف الدواء سيقت نصيبها لمدة ٢٠ سنة على حسب بنود الاتفاقية ، أي أن مصر ستختلف عن التطوير والتحديث في عملية تصنيع الدواء لمدة ٣٠ سنة ، إذا تم التسجيل الفوري ، وسيحافظ فترة السباح التي قررنا الاتفاقية ، ولهذا يقلل من حجم الاستثمارات وبناء وحدات التصنيع الجديدة ، فعلا كانت ٤ كبسولات علاج البلهارسيا بد ١٦ جنبها أثناء الاستيراد من الخارج ، حاليا ولأننا بدأنا الاستفادة من فترة السباح ، فلقطاع الاستثماري ينتج نفس الأرباح بينيين فقط .

ومن هنا لأن التسجيل يفتد مصر محاولات التصنيع بالطرق المختلفة ، ولقد ٢٠ سنة قادمة ، وهذا يتضمن تناقضا مع ضرورة اتفاقية الجلبات لأخيرة التي راحت ظروف صناعة الدواء في الدول الغربية ، واحتياجاتها البالغه الضخمة من الاستثمارات الجديدة ، والإضافية لعمليات الإحلال والتحديث للصناعات الثلاثة .

وطالب بضرورة إتخاذ الصناعة الوطنية لصالح ٦٠ مليون مصرى هم في أشد الحاجة إلى الدواء

على الحكومة المصرية ، والتي أعطتها اجتماع ضم كلا من وزير الصحة ، ووزير قطاع الأعمال ، والبحث العلمى ، وأمان بهذه عدم التنازل من فترة السباح التي قررنا الاتفاقية ، والتي بموجبها تستطيع مصر الاستثمار في نشاطها ، وتقديم الخدمة الصيدلانية للمواطن المصرى بالأسعار الثلاثة للأسعار العالمية .

ولم يمل الجانب الأمريكى .. وكرر محاولاته ، وقام أخيرا بمرض ٤٠٠ مليون دولار أمريكى تحت سعى مساعدات بحثة ، وتكنولوجيا ، وذلك في مؤتمر دعا إليه الأمريكان ، بشرط أن تثبت مصر حسن التواكب في الاتجاه إلى المخصصة والبدء في تنفيذ التنازل من فترة السباح التي قررنا اتفاقية « الجلبات » .

### ٦. عدم وجود أبحاث في صناعة الدواء

ويؤكد الدكتور « على الشراوى » رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ، على ضرورة التمسك بفترة السباح التي قررنا المنظمة للشركة على تنفيذ الجلبات ، ويجزى من خاطر ارتفاع الأسعار في الخدمات الدوائية نظرا لاحتكار البعض لها ، ويدلل على ذلك أن إحدى الشركات الأمريكية تنتج حفاة لعلاج « الروماتيزم » يصل سعره إلى ١٠ آلاف دولار لكليل جرام ، بينما هناك شركات في دول أخرى تنتج بسعر ٢٠٠ دولار فقط ، وهذا يدفع بعض شركات صناعة الدواء في العالم الثالث إلى استخدام الحافى فى الأسعار الأقل .

ومن هنا تبدأ محاولات ضرب هذه الصناعة لما ذا من مواصفات عالية ، وبأسعار أقل ، وأكد على ضرورة إيجاد حقة بحث علمى يتم التنسيق فيها بين الدولة والقطاع الاستثمارى لتلاقي المخاطرة الخاصة من عدم وجود أبحاث في مجال الدواء ، ومواكبة





للمصدر ،

التاريخ ، ١٨ تموز ١٩٩٦

للبحوث والتدريب و المعلومات

الحل للمصنع بطرق خفيفة تساهم في الإقلال من  
سعره ، وينضج إرقابية الأجهزة المدنية في وزارة  
الصحة ، والتسجيل في تنفيذ الاتفاقية سيحرم مصر  
من الحصول على ترخيص صناعات المستحضرات  
من الشركات الأجنبية ، لأن في هذه الحالة سيتم  
الاحتكار لمدة ٢٠ سنة قادمة لأي منتج صيدل  
جديد .

#### ● انهيار الصناعة الوطنية

ويؤكد الدكتور « زكريا جاد » نقيب الصيلة ،  
أن مصر ستعثر بعملية الاحتكار الذي يتولد من  
حقوق الملكية بشكل مباشر وضار ، لأن هذه  
الحقوق ستضيق جميع الفرص أمام دول العالم الثالث  
ومنها مصر ، وستعرض على هذه الدول عدم القيام  
بالتقليد أو المشابهة في صناعة الدواء ، وإجبارها على  
التعامل مع الشركات الأجنبية المحتكرة التي تحدد  
سعر هذه الصناعات الدولية .. ومن هنا فإن  
تكن هناك وقفة جادة للتنسك بفترة السماح التي  
ترونها اتفاقية الجات للدول النامية ، والانتفاع  
بمستحق للملكية المطلقة لمدة عشر سنوات ، ستعطل  
صناعة الدواء في مصر .

والأخطر من هذا كله أن شركات صناعة الدواء  
الكبرى في العالم ستتمتع خلال ١٠ سنوات ،  
وتصبح شركات احتكارية مهيمنة ، ومن هنا يصبح  
الموضع خطرا ، ويؤكد على ضرورة إيجاد صيغة  
لواجهة التكتلات الاقتصادية في العالم كله ،  
والتفكير في اتخاذ إجراءات لمواجهة الموقف بعد فترة  
السج ، والتنسك بهذه الفترة ، حفاظا على  
الصناعة الوطنية ، لأن الشركات الأجنبية وصفت  
مليارات الدولارات لشراء ودمج بعض الشركات  
الأسرى ، وأصبحت هذه الشركات بدون جنسية .  
ويطلق عليها « عابرة القارات » .





## وقفه للتأمل

## الحماية كلفة.. ولكن!!

تحت عنوان صناعة السيارات المصرية مهينة بالجات والمنازعة الأوروبية، في مصر الذين تناولنا خلال الأسبوع الماضي أراء خبراء صناعة السيارات في مصر الذين اكوا ان صناعة السيارات المصرية ستكلف في مهب الريح حيث ان الجسات تنص على خفض التبرجي للجمارك على السيارات والتركاز مصر بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المحلية بعد فترة بما يجعلها تخرج من المنافسة والماني مصانها القائمة وقد تلت ذلك تعميمها من إدارة التخطيط الاقتصادية الدولية بالتعميل التجاري التابع لوزارة التجارة حيث اشار السيد لطفي عبد الحميد إلى ان المفاوضات المصرية التي شارك في المفاوضات التي صالت إثرها مصر بالفرجة في جداول إقرارها قد حرص حرصا تاما على عدم المساس بتوقعات السلع التي لها طبيعة خاصة سواء في إيرادات الموازنة العامة أو لحماية الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية القائمة وفي هذا الصدد كانت سيارات الركوب إحدى السلع التي امترتا على عدم إجراء أية تخفيضات جمركية عليها تم ربطها عند المستويات المطلوبة محليا في

للمعرفة الجمركية المصرية على الوجه الآتي:  
 أ. سيارات ركوب أقل من ١٠٠٠ سي سي  
 ب. سيارات ركوب من ١٠٠٠ سي سي إلى أقل من ١٥٠٠ سي سي ٢٠٪  
 ج. سيارات ركوب من ١٥٠٠ سي سي حتى ١٦٠٠ سي سي ١٠٠٪  
 د. سيارات ركوب أكثر من ١٦٠٠ سي سي حتى ٢٠٠ سي سي ١٣٥٪  
 هـ. سيارات ركوب أكثر من ٢٠٠ سي سي ١٦٠٪  
 علما بأن هذه النسب هي التي تم ربطها في إطار التزاماتنا وتخصم للتخفيض الجمركي كيلي السلع حيث ستقتل عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٠.  
 وقال السيد لطفي عبد الحميد إنتمنا عما أثير حول ملاترنا، الجات من التزام بإلغاء الحماية الممنوحة للصناعات المصرية بعد فترة معينة مما يجعلها تخرج المنافسة إلى جانب التبرجات الجمركية الحدية التي تمت الإشارة إليها، فإن مصر والشول لن تكتفي بذلك لديها الأدوات للخطلة لحماية صناعاتها من

الولايات التي أتت إلى مصر بصوب غير شرعي طبقا لإحكام الجات حيث ان الاتفاقات التي اسطرت عنها دولة اوروبا تعطي للدول الحق في حماية صناعاتها من للمارسات غير المشروعة كالتعريف أو الدعم أو الولايات المفاجئة للتزاييد التي توفد ضررا على الصناعة المحلية وذلك من خلال فرض الرسوم القموضية أو اتخاذ الإجراءات الأخرى لتفصيص عليها بهذه الاتفاقات وبما أن القول بأن تطوير الصناعة المصرية وإتباعها للمواصفات القياسية العالمية أمر بالغ الأهمية ويحدث أينيكي أن تكون للآليات الحماية (جمركية وغير جمركية) ذات طبيعة جديدة للتدوء إليها دون السعي نحو التطوير والتجديد وتخفيض تكلفة الإنتاج مما يساعد هذه الصناعة على المنافسة العالمية إلى جانب مد الاجتياحات الخاصة بالاستهلاك المحلي.

عادل إبراهيم





● ناقشتها ندوة علمية:

## صناعة الدواء في مصر .. على موعد مع أوجاع اتفاقية الجات

تواجه صناعة الدواء في مصر تحديات كبيرة بمحاولة شركات الدواء العالمية إنتاج الشركات المصرية بالدواء في تطبيق أحكام حقوق الملكية الفكرية وصناعة براءات الاختراع إلى نصت عليها اتفاقية الجات.

الأمريكي من أن تباطئ مصر في حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية يمكن أن يتعكس سلباً على صناعة الدواء المصرية التي تنقل في غيوبة هذه الحماية لسيطرة التنازل الأممي الذي يحكم عليها أن تنقل صناعة من الدرجة الثانية غير مؤهلة للمنافسة العالمية للعلامة.

واوضحت منالخصات الدوائية أنه معروف بأنهم على مصر أن تنقل إسرائيل وإيران والأردن وفولا أخرى في مجال الصناعات الدوائية التي تعد بطبيعتها نشاطاً اقتصادياً ذا أهمية عالية وسوف تمثل حماية براءات الاختراع شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعة.

وأشارت إحدى لوائح العمل للقمة إلى الدعوة إلى أن الحكومات الأجنبية التي تستعد لتوسيع نطاق علاقاتها التجارية مع مصر سوف تنظر إلى حماية براءات الاختراع لمنتجات شركاتها باعتباره علامة على حسن الفية لدى مصر، وعلى التقيض من ذلك فإن عدم فوافر مثل هذه الحماية سوف يمثل عاملاً سلبياً يحول دون إبراز تقدم في هذا الصدد.

وتهدف هذه المحاولات إلى عدم الانتظار ليله السنوات العشر الانتقالية التي سمحت بها الاتفاقية الدول النامية في الوقت الذي ترى فيه الشركات المصرية أن ذلك سيهويض صناعة الدواء المصري ويؤدي إلى احتكار الشركات الدولية له وبالتالي ارتفاع أسعاره.

وتقدم الشركات الأجنبية لإجراءات جديدة للشركات الدوائية المصرية لانتاجها بأن التزامها الدوري بالحكم حماية براءات الاختراع للمنتجات الدوائية من شأنه أن يهين تلقاً بسببه على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات في مصر.

بصفة هذه الشركات أن ذلك يسهم في تطوير صناعة الدواء المصرية وتوجيه دوس محالة إقليمية في هذا النطاق القومي وتنمية القدرات الابتكارية لدى الباحثين المصريين من خلال الاحتكاك والتعاون مع التقدم من ناحية وحماية حقوقهم الفكرية من ناحية أخرى .

وعلاوة على شركات الأدوية العالمية في الدولة الطبية التي طفت مؤخراً بالقاهرة والتي تنظمها المجلس الرئاسي للمصري





## ٢٢٢٢

تحولت قضية اتفاقية حقوق الملكية الفكرية إلى قضية رأى عام عندما اقترحت المنشآت من صناعة الدواء.. ولذا كان الالتزام بهذه الاتفاقية ملجأ لمصر من جانب الكتب والمطبوعات والأفلام وحماية لها من عمليات القرصنة فقد لا يكون كذلك في قضية الدواء بوجه خاص..

وبلغا لهذه الاتفاقية الموقعة في إطار اتفاقيات الجات وسميت بمعاهدة الجوانب الخاصة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية يلتزم الموقعون عليها بإعادة صياغة قوانين بلادهم بما يتفق والاعراف الدولية لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتصميمات الصناعية والأمرات التجريبية والمستحضرات الصيدلانية.. ومنسحت الدول الصناعية كبرى مهلة لمدة عام وذلك اعتباراً من يوليو ١٩٩٥ لتتخذ تلك.. أما الدول النامية التي تقوم بعمليات للحصول للاقتصاد الحر فقد حصلت على مهلة ٤ أو ٥ سنوات... ومنحت الدول الأقل تطوراً مهلة حتى عام ٢٠٠٦ ورغم أن شهوراً مضت من هذه المهلة الممنوحة لمصر كأحدى الدول الموقعة على الاتفاقية فإن الحوار لا يزال مستمراً حول المهلة وهل تحصل عليها أو تتنازل عنها وذلك يرجع أيضاً لضغوط اتفاقيات الشراكة مع أوروبا وأمريكا.. وفي مصر الاتجاه الأول يطالب بالتنازل عن مهلة السنوات للشر بجهة إر هذا يسهم في جذب استثمارات جديدة ففي ظل عدم وجود حماية للبراءات لا يخدم الابتكار أو

الاستثمار وقد يكرر هذا صحيحاً ولكن الاتجاه التثري وهو ما يتفق مع ظروف مصر التي يجب أن تحصل على هذه المهلة وتمنع صناعة الدواء بوجه خاص للمستغرات الجديدة.. وحتى نأخذ الشركات والمستهلكين أيضاً للظروف الجديدة.

فكيف يمكن التنازل عن المهلة.. وهل يمكن أن يواجه الشركات المحلية للظروف الجديدة.. والسوق والمستهلك المصري وقدرته محدودة كيف يولجيه لارتفاع سعر الدواء ثلاثة أو خمسة أضعاف السعر الحالي الذي يشكو منه أيضاً.

الالتزام بالاتفاقية لاسر هام وشروري والحصول على مهلة والاعتماد بالبحث والابتكار وإعادة تأهيل شركات الدواء في مصر أكثر ضرورة

**عبدالله نصار**





### أحداث

كيف يمكن الانتاجية للاقتصادات والمضغوط والاكثر التي يحاول البعض الترويج لها بالتنازل عن مهلة السنوات الضوئية الممنوحة لمصر في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية وبخاصة في صناعة الدواء...

اتحاد الصناعات المصرية والدور الواضح في النهوض بالصناعة الوطنية والتي يولده رئيس الاتحاد محمد فريد خميس بالتعاون والحوار مع زملائه اهتم بهذه القضية الهامة وحشد للدوات وجلسات العمل سواء بالنسبة لهذه الاتفاقية أو ما يتم من مفاوضات للشراكة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة المناقشات كشفت عن حقائق خطيرة بالنسبة للصناعة الدواء وهي:

- التطبيق الفوري لاتفاقية «التريس» حقوق الملكية الفكرية سيؤدي إلى خسارة للمواطنين المصري من الحصول على ٧٠٠ منتج بمرور التسعينات سيتم انتاجها ونسأ لقواعد براءات الاختراع الجديدة والتي ترفع الحماية لمدة ٢٠ عاما.

- اصدار المستحضرات ترتفع من خمسة وستة اضعاف السعر الحالي رغم ان المستحضرات المتوفرة في السوق المصري تمثل ٩٣٪ من الاستهلاك لا يزال بعضها له براءة اختراع.

- شركات صناعة الدواء في مصر كانت تغطي ٧٥ في المئة من الاحتياجات عام ١٩٩٧؛ وانخفضت إلى ٤٩٪ في عام ١٩٩٥. ولقد تسارع الدواء من منطقة عن مثيلاتها في الدول المجاورة حتى أن مصر الدواء في مصر يغفل ١٠٠ في المئة.

- أن تطبيق المهلة لا يعوق جذب الاستثمارات الأجنبية في صناعة الدواء التي وكفل لها القانون كل الحماية ولو كفت مملوكة بضعة ١٠٠٪ للاجانب.

فكأن يجب ان تتم الاستفادة من المهلة في اعتكاد شركات الدواء

وهي يمكن السوق المصري ان يواجه المتغيرات الجديدة في اصدار الدواء لأن توفير الدواء قضية لا تعطل أية مساومات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وفي مرحلة التحول الاقتصادي لابد من مهلة للاعداد والتقاط الانفاس لمواجهة الأوضاع الجديدة... ولهذا فإن ما يجب ان يطرح للمناقشة الآن نوس اسقاط المهلة ولكن كيف يمكن الاستفادة منها بأقصى ما يمكن في البحوث والتطوير.

عبد الله نصيب





٢٢ أبريل ١٩٩٦

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

في المؤتمر الذي



يعقد الشهر القادم ببافيس

# المنتجون المصريون يطلبون حماية اتحاد المنتجين العالمى

□ القاهرة - ناصر حسين:

في المؤتمر الذي يعقد اتحاد المنتجين العالمى في باريس في الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم سوف يقدم الوفد المصرى الذى يشترك في المؤتمر مذكرة موقعة من أكثر من 100 منتج مصرى يطلبون فيها تدخل اتحاد المنتجين العالمى الذى دخلت مصر عضوا فيه بعد أن سبقت الاشتراكات المطلوبة منها والتي تبلغ 30 ألف دولار سنويا.

طلب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمى والذي يضم أكثر من مئتي 40 دولة مهتمة بالإنتاج السينمائي في العالم والتي تعتبر قراره نافذة المفعول في الفئات السينمائية للتدخل لحماية الفيلم المصرى في عدد من الدول.

وأول الدول التي يطلب للنتجون المصريون حماية حقوقهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد بها أكثر من 4 ملايين عربى..

وقد بدأ الموزعون الذين يعملون في أمريكا بشراء الأفلام المصرية بما قيمته 5 آلاف دولار للفيلم وانخفض السعر حتى وصل إلى 1500 دولار.. رغم أن الإحصائيات تشير إلى أن الفيلم المصرى يحقق أكثر من 30 ألف دولار باستثناء 4 محطات تلفزيونية عربية في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بشراء الفيلم المصرى من الموزع الذى اشتراه لأمريكا بما يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 15 ألف دولار.. ولأن الكوزعين في الولايات المتحدة الأمريكية يعرفون أن الفيلم المصرى لا توجد له حماية من الأجهزة الرسمية فإن معظم الأفلام المصرية تصل إلى هناك عن طريق التهريب من بيروت أو أية دولة عربية أو أوروبية. ورغم أن الفيلم الأمريكى حصل على الحماية في مصر منذ صدور قانون حق حماية الملكية الفنية عام 1992 إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على منح الفيلم المصرى حق الحماية.. وهذا يتسبب في ضياع ما بين 100 ألف إلى 150 ألف دولار لكل فيلم من الولايات المتحدة الأمريكية فقط.





نفس الشيء حدث بالنسبة لأوروبا فقد طالب المنتجون المصريون أيضاً من اتحاد المنتجين العالمي حماية الفيلم المصري حيث أن الفيلم المصري كان يباع بأسعار تتراوح ما بين ١٧ ألف دولار إلى ١٠ آلاف دولار إلا أن السعر انخفض بسبب التهريب إلى ألف دولار فرفض كثير من الدول الأوروبية شراء الفيلم المصري رغم أن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 5 ملايين عربي يعيشون في أوروبا وقد حدثت المناطق التي ينتشر فيها الفيلم المصري وهي إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج.

والمنطقة الثالثة التي طالب المنتجون المصريون من اتحاد المنتجين العالمي حمايتهم من سرقة أفلامهم بها أستراليا ورغم أن في أستراليا أكثر من 2 مليون عربي وتوجد محطة تلفزيونية عربية في سيدني إلا أن هذه الجهات لا تشتري الفيلم المصري من القاهرة وإنما تشتريه من البلاد العربية ومن خلال الموزعين الذين يشترون بعض المناطق وحتى لو أنهم قاموا بشراء الفيلم

المصري فلن السعر الذي يشترون به لا يزيد على 5 آلاف دولار. وقد قدر المنتجون المصريون أن الفاقد من مائد الفيلم المصري بسبب عدم وجود حماية له بما يتراوح ما بين 300 ألف دولار إلى 500 ألف دولار للفيلم الواحد... وقد قُدرت غرفة صناعة السينما بأن الفاقد من إيرادات الأفلام المصرية سنوياً يتراوح ما بين 20 مليون إلى 30 مليون دولار.

وفي نفس الوقت أرسلت غرفة صناعة السينما المصرية إلى وزارة الخارجية المصرية تطلب فيها التدخل لحماية الفيلم المصري في الخارج إلى جانب الإجراءات التي سوف يتخذها اتحاد المنتجين العالمي في مؤتمره المنعقد في باريس في الفترة ما بين 9 إلى 11 مايو القادم.

وسوف تقوم غرفة صناعة السينما بتقديم التعهدات اللازمة لحماية الأفلام التي تنتجها جميع دول العالم والتي تصل إلى مصر مقابل حماية الفيلم المصري في جميع أنحاء العالم.





للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر

للتلخيص

٢٧ أغسطس ١٩٩٦

## الإذاعة والتليفزيون

### الاعلام في أسبوع

أبو بكر عمر

## ندوة للتصغير في أحكام اتصالات الجسات

● أصدرت وزارة الاعلام كتاباً مهماً حول الاعلام المصري وحقوق الملكية الفكرية وصحح السيد على جلال وكيل أول وزارة الاعلام بأن هذا الكتاب سوف يطرح في ندوة مهمة تجرى لإعداد لها حالياً تحت رعاية السيد صليوت الشريف وزير الاعلام خلال الشهر القادم ويشارك فيها نخبة من المبدعين والكتاب والمكرمين والعلماء والفنانين والمحللين والتليفزيونيين والاعلاميين ويأتي إصدار هذا الكتاب وأقامة هذه الندوة في إطار خطة إعلامية متكاملة للتعريف بأحكام اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والالتزامات الناشئة عنها والصعوبات التي تواجهها وأشار إلى أن اتفاقية «اليات» تعتبر من أهم الاتفاقيات التي تستفيد ربح العواجز الهجرية التي تحول دون انسياب التجارة الدولية وقد صدق مجلس الشعب المصري على الاتفاقية في ١٩٩٥/٤/٢٢ يتعين علينا العمل على كيدية تعليم إستعدادتنا من القواعد التي تضمنتها الاتفاقية وأشار إلى أن اتفاقية اليات توفر تعليمية شاملة لمجالات الملكية الفكرية ، فريسة ، حيث تغطي حق المؤلف والحقوق الاختراع والملازمات التجارية والمشتريات الجغرافية . وقال إن قضايا الملكية الفكرية تتعلق على أهمية كبيرة بالنسبة لمصر ، لمصر لها دور ثقافي وعلمي وأعلاني واسع في المنطقة ، وتتميز بغير الأعمال المصرية من كتب وأعلام ومؤسسات موسيقية وإذاعية وتليفزيونية لسرقة وإساءة نسخها في الخارج وأضاف أن

الملكبة الفكرية يطلق عليها الآن تجارة القرن الحادي العشرين .  
● والتكاتب يشمل خمسة لمصر حول اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، فريسة ، ثم النقطة ١ والأسياب ومعلوم الملكية الفكرية والاتفاقيات الدولية المنظمة لها ، والأسباب التي فرضت تقسيم حقوق الملكية الفكرية في إتفاقيات التجارة ، والفصل الثاني يضم الإهار القانوني للاتفاقيات والأحكام الخاصة بصلاية حق المؤلف في الملكية الفكرية المتعلقة ببق المؤلف من الفصل الثالث من مواقع التشريعات المصرية المتعلقة ببق المؤلف من اتفاقية « فريسة » والنصوص المتعلقة ببق حقوق الملكية الفكرية في القانون المصري ومدى الحاجة إلى تعديلها وفق المؤلف ووزارات الاختراع والملازمات التجارية والفصل الرابع حول الاعلام المصري والملازمة « فريسة » والريادة الاعلامية المصرية في عصر الاقتصاد الصناعية والآثار الإيجابية والسلبية لأحكام الاتفاقية على الاعلام المصري وكيفية مواجهة السلبيات التي تفرسها الاتفاقية على الاعلام المصري ، كما يضم الكتاب ٦ خلاص لآخر مهمة حول مبادئ منظمة التجارة الدولية والمبادئ والجراءات الخاصة بصلاية حق المؤلف في القانون المصري .



صليوت الشريف





# شركات الدواء المصرية ترفض التنازل عن مهلة « آجات » تحذير من أجهاز الصناعة المحلية وارتفاع الأسعار ٥ أضعاف

التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج والبحوث والرقابة الدوائية، واستخدام أحدث المعدات والأجهزة المتحثة في السوق العالمية، وإن صناعة الدواء في مصر لا تحتاج إلى استثمارات إضافية لتطويرها. ولكن صناعة الخدمات الدوائية هي التي تحتاج استثمارات وخبرات عالمية لتطويرها. وإن الشركات المحلية لم تحرز أي تقدم في هذا المجال بمصر خلال الأربعين عاماً الماضية.

وعلى الجانب الآخر يحاول ممثلو الشركات المحلية التلاعب بالثقل من المهلة واليد فوراً في تطبيق قواعد

حماية الملكية الفكرية الجديدة التي تزيد مدة الحماية من عشر سنوات إلى عشرين عاماً على طريقة تصنيع المادة الفعالة والمستحضر النهائي أيضاً. وتقدم الشركات المحلية مقابل هذا وعوداً بتوجيه الاستثمارات العالمية إلى صناعة الدواء

المصرية. وتقديم منحة مالية من الشركات المحلية إلى الشركات الوطنية. لتطوير قدراتها

الانتاجية والبحلية. مما يتيح فرصاً جديدة للمعالة وحماية الحقوق الفكرية لابتكارات الشركات المصرية.

كتب - صادق حشيش  
عارضت شركات الدواء المصرية مطلب الشركات المحلية بالتنازل عن مهلة العشرين سنوات المقررة في اتفاقية الجات. قبل تطبيق أحكام حقوق الملكية الفكرية. وحماية براءات الاختراع. حذر ممثلو شركات الدواء المحلية إذا تم تطبيق هذه الأحكام فوراً. وزيادة احتكار الشركات المحلية للأسواق وتضاعف أسعار الدواء المستهلك في مصر سنوياً من ٣ مليارات إلى ١٤ مليار جنيه.

أكد خبراء صناعة الدواء في مصر أن التنازل عن المهلة يحرم الشركات المصرية من اقتناح

٣٠٠ مستحضر دوائي بالأسعار المناسبة لدخول المواطنين المصريين. وأوضحوا أن قانون براءات الاختراع في مصر ومعظم الدول النامية حالياً يعطي حماية عشر سنوات لطريقة تصنيع المادة الخام الفعالة فقط. ولا يعطي هذه الحماية للمنتجات النهائية. وإن هذه الأوضاع سمحت للشركات الوطنية أن تنتج دوية بديلة للمنتجات المستوردة وتوفرها بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الشركات المحلية.

وأضاف الخبراء أن الأوضاع السابقة على اتفاقية الجات أتاحت للشركات المصرية تحقيق طرفة كبيرة. والحصول على





## رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية - الحياة :

التكامل العربي في صناعة الأدوية  
غير ممكن التحقيق

□ القاهرة -

من مجاهد الجيزاوي

■ قال الدكتور ذرار جردانة رئيس الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية والمستحضرات الطبية إن التكامل العربي في مجال صناعة الدواء خرافة غير ممكنة التحقيق إذ إن ما تنتجه مصر هو ما تنتجه الأردن والمغرب وسوريا مما أوجد تنافساً عربياً - عربياً في مجال صناعة الدواء من شأنه تهديد مستقبل صناعة الدواء العربية.

وأضاف في اللقاء أجرته معه الصحافيون في القاهرة أن استهلاك الدواء في الوطن العربي يقل بنحو أربعة بلايين دولار، أي بنحو ١.٥ في المئة من الاستهلاك العالمي إذ تشمل الولايات المتحدة الأميركية المراتبة الأولى وتليها أوروبا الغربية ثم اليابان وتستهلك تلك الدول ما يزيد على ٨٠ في المئة من الدواء المنتج عالمياً، ويترك إنتاج الدواء المحلي في الوطن العربي بنحو ١.٧ بلايين.

وتكرر أن الدول العربية لم تجز خططاً للتفويض بصناعة الدواء، إذ تضاعفت قيمة الإنتاج من ٢٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ووصل إلى ٨١٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ ثم ١.٧ بلايين دولار عام ١٩٩١ وارتفع حجم الاستهلاك من ٧٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٣.٨ بلايين دولار عام ١٩٩١ وبالحذ أن نسبة زيادة نصيبه الإنتاج المحلي من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥ زادت بمقدار واحد في المئة فقط من ٤.٤ إلى ٤.٥ في

الئة. أما على المستوى القطري فاحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك ويقدّر بنحو ٨٠٠ مليون دولار لتتبع منه محلياً ١٥ في المئة وتليها مصر حيث يبلغ حجم الاستهلاك السنوي فيها ٧٠٠ مليون دولار لتغطي منه محلياً ٩٤ في المئة ثم المغرب الذي يغطي ٨٥ في المئة من حاجته محلياً وتليها سوريا وتغطي ٨٠ في المئة ثم الأردن الذي يستهلك نحو ١٠٥ ملايين دولار يغطي منه محلياً ١٠ في المئة وهناك دول عربية عدة لا يوجد بها مصنع واحد لصناعة الدواء مثل ليبيا واليمن والتكويت والبحرين وسلطنة عمان وموريتانيا والصومال.

وفي ما يتعلق بالصحة العالمي لصناعة وتجارة الأدوية، أكد جردانة أنها من أشد الصناعات في العالم إذ بلغ الاستهلاك العالمي عام ١٩٩٤ نحو ٢٥٩ بلايين دولار. وتستهلك الدول الصناعية ذاتي يقدر عدد سكانها ١٤ في المئة من سكان العالم أكثر من ٨٥ في المئة بينما تستهلك الدول النامية ١.٥ في المئة من إنتاج العالم فيما بلغ عدد سكان تلك الدول ٤.٥ في المئة من سكان العالم. وقال إن متوسط استهلاك الفرد سنوياً من الدواء يدل على اختلاف الفرق بين الدول الغنية والفقيرة مشيراً إلى أنه على مستوى الوطن العربي يبلغ متوسط استهلاك الفرد سنوياً بالدولار ٥٢ دولاراً في منطقة الخليج العربي، بينما في دول أخرى مثل فلسطين والسودان وموريتانيا والصومال يقل بنحو ٢.٥ دولار.

وفي أميركا لشعالية بلغ متوسط استهلاك الفرد ٢٩٧ دولاراً، وفي أوروبا الغربية ١٩٧ دولاراً وفي اليابان ٢١٩ دولاراً للفرق، وفي أفريقيا ٢.٢ دولار، بينما في آسيا ٣.٧ دولار وفي المساحات الصحراوية ١٥.٧ دولار سنوياً. وحول آثار الاتفاقية الخاصة للتوريدات الجمركية والتجارة (غات) على صناعة الدواء في الوطن العربي قال جردانة إن الاتفاقية فيحت من إمكانات التصنيع الدولي في الوطن العربي إذ تشجع على حماية المنتج النهائي وليس طريقة التصنيع فقط. ولقد ٢٠ عاماً ما يصير الصناعة الدولية العربية من جزء مهم من التصنيع الدولي ويقلص الإنتاج بصورة كبيرة فوالأشياء التي أن الخدمات التي تولجها صناعة الدواء العربي تشمل نقص المواد الخام الأولية والخدمات الأساسية وضغط صناعة الأدوية والتقليد القليل تزيد قيمتهما على ٦٠ في المئة من حجم المنتج الدولي. وقال إن لعدم الثقة في المنتج العربي عموماً وضعف البحوث والتجارب لتطوير صناعة الدواء وجود خصومة بين مراكز الأبحاث والجامعات وصناعات الأدوية. ويجب تسهيل عربي للدواء بمثل حقل أمام القطاع التجاري العربي في مجال الدواء. وحول إمكان التحصنات الجزيئية الأسرع الذي في مجال التصنيع الدولية قال إن التحصنات مستحيل لأن نخسول الدواء الإسرائيلي فعول العربية يحتاج إلى إجراءات عدة يصعب تحقيقها.





# السياسة المصرية في

## القرار العالمي

### إسرائيل تخص

٣ مليارات دولار  
أمريكي الفوز  
بالصفقة

بعد ثلاثة شهور تبدأ مراسم بيع السبيل المصرية في  
المزاد العلني بعد أن أصدرت الحكومة قرارها ببيع  
الأصول المملوكة لوزارة الطاقة إلى قطاع الأعمال  
العام .. يبدأ تنفيذ الإجراءات فور انتهاء الخبراء للمعين  
من تقييم الأصول والتي تقدر بـ ٣٥ مليار جنيه مصري .  
و قد علمت ، السياسة المصرية ، أن إسرائيل حطمت كل  
مطالبها وصدت مبلغ ٣ مليارات دولار أمريكي للمجنيد  
الشركات الخاصة التي تعمل تحت شعار الإنتاج الفني لكن  
تدخل المزاد وتكون بالصفقة . حتى أن السفارة الإسرائيلية  
بالقاهرة قررت شراء ٣٥٠ كرسي شروط للتوزيع على  
الشركات المجنيد لتنفيذ مخطتها .  
لقد تضمنت مصادر خاصة عن تبة إسرائيل ببيع منتج  
عرب من البنزين والبنزين والبنزين وبنزين عربية أخرى  
أو لدخول كل ذلك مع أطراف لبنانية





تحقيق:

هيلم وحيد

طارق رمضان

لدى الدراسة الإسرائيلية للسينما المصرية كانت استديوهات مصر والأهرام واستديو النحاس وجال، من أهم الأماكن التي تريد إسرائيل شراء أصولها كذلك.. مدينة السينما بقرم .. والتي تريد إسرائيل وضع بيدها عليها.. لأن بها المعامل.. ومركز الصوت ولونتانج وبلاطه تصنيز إل جانب قطعتي أرض قضاء.. أحدهما على مساحة ٨ الفدك خلف استديو مصر.. والأخرى بضارح الجمهورية ومساحتها ٧٠٠٠ متر. إسرائيل لا تريد سوى هذه الأصول أما دور العرض فتخرج من حسابات إسرائيل..

فإذا كانت تلك ذبة إسرائيل وعرضها الذي يوجد الآن في مرج مكتب السفر الإسرائيلي بالقاهرة وجالز للاشتراك به في مزاد السينما المصرية.. فعلا عن العروض الأخرى ٦ العروض الأخرى بالبيع تتمثل في السينمائيين المصريين الذين وافقوا على تأسيس شركة مساهمة مصرية للسينما ووضعوا لها رأس مال مبدئي قدره مائة مليون جنيه تسلم فيه عدد من البنوك المصرية على رأسهم البنك الأهلي المصري.. ويك مصر.. وبعض البنوك الأخرى.. كذلك بدأ الفنانون المصريون جميع رأس مال خاص بهم ليستطيعوا رفع رأس مال الشركة..

وطالب السينمائيون وعلى رأسهم تقيهم يوسف عثمان أن تكون السينما المصرية للسينمائيين المصريين وبدلاً من طرح شركة مصر يشاركها للبيع قرر أن يتم تشجيع الاستثمار في مجال السينما..

وأيضا هناك مجموعة من رجال الأعمال الذين دخلوا في مجال الإنتاج السينمائي بنوا للتصوير الجدي في الدخول كعشرين لهذا

الأصول وإن كانت دراسة الجدي الخاصة بهم تركز على دور العرض السينمائي المنتشرة في وسط البلد وتراوح أسعارها للقر فيها ما بين ١٥ و ٢٠ ألف جنيه.. لذلك هم يدرسون السيطرة الفعلية على دور العرض وأبعادها عن باقي اللعبة التي قد يدخل فيها رأس المال الأجنبي.. أما الطرف الثالث والذي جهز لورقه وأمواله لشراء ذبة أصول وإن لم يكن كل الأصول.. هو « الشيخ صالح كامل » صاحب شبكة رانكو وتيكيزيون العرب « A.R.T » والذي انتقل طويلا لشراء تلك الأصول.. ولقد بدأ فعلا في ذلك عندما اشترى ٣٠٠ فيلم خام من الفصل الألام المصرية لأعادتهم في قناة الألام الخاصة به..

ورغم محاولتنا معرفة الأرقام التي وضعها الشيخ صالح إلا أن جميعها قد فُشلت المصرية الشديدة التي يرفضها على الموضوع عكس إسرائيل التي أخذت نيتها

للعراق.. وإن كنا نتوقع أنه خلال الأيام القادمة قد يظن ذبة الخبراء والأرقام التي سوف يشتري بها والأصول التي يريدونها بالبيع





الصفحة لصناع السينما وتراكتها  
الضخمة.  
ضرورة.

ويقول الفنان «عزت العلايل»  
لأيد أن تبقى شركة مصر  
للسينمات وفنون العرض في  
أيدى الحكومة وأن تخرجها من  
أطلي الخصخصة. لأن صناعة  
السينما المصرية صناعة  
استراتيجية ولابد أن يتم  
استئناسها من دائرة  
الخصخصة.. فلابد أن يصبح  
جزءا منها مملوكة للدولة..  
وتشجيع الاستثمار السينمائي  
لإنشاء شركة جديدة وذلك  
بإعطائهم حريية.  
ويؤكد الفنان «فاروق  
الغشوش» أن تلك الأصول  
الضخمة لابد أن تكون ملكا  
للمصريين فقط.. لأن بيع هذه  
الأصول لغير المصريين تفسد  
وجدان وفكر المواطن المصري.  
ويقول الفنان «محمود  
عبد العزيز» أن ما يحدث الآن قد  
تم إعداده مسبقا - ولا يوجد رأي  
يقال بعد ذلك - فلابد من إصلاح  
كل التكتيكات المصرية لهذه الشركات  
بأدنى وأدنى من هذه الشركات.. إن  
البيع فلا..

الملكية وبالطبع تعوق البيع..  
فهناك ١٨ دار عرض عليها  
مشاكل.. فالدور ملكا لشركة  
مصر.. والأرض مملوكة لجهة  
أخرى.  
وإن كنتم لا تصفون فستفهم  
سينما كريم حيث تفتقر  
السينمائيين تملك ممتلكا وشركة  
مصر تملك أرضها ويوسف شاهين  
يستأجرها لمدة ثلاث سنوات قادمة  
واستديو جلال ملال حتى الآن  
مملوكة ليوسف شاهين والجميع  
يعلم ذلك.

ورفض سعد الدين وجهة  
النقل في تفاصيل أخرى..  
لأنه توجهت إلى المخرج الكبير  
«يوسف شاهين» وسأله عن رأيه  
في البيع.. فقال:  
انظر.. لنا ضد بقام الحال على  
حاله.. وأيضا ضد البيع.. لأنني  
لرفض الخصخصة التي  
يطرحونها.. لذلك لابد من إيجاد  
صيغة معينة للوصول لحل.  
وأقلت «لغزى بشارة» ما هي  
رؤيتك لهذا الموضوع؟ قال:  
يذهب: الرؤية ليست واضحة..  
إنما الذي اعتقدته وبمساعدة شخصية:  
جدا أنه لابد من قرار سيادي  
يحمي هذه الممتلكات ويوفر

ويكن صراحة هؤلاء هم الذين  
سيشترون السينما المصرية  
وأصولها. ويبيى أن تعرض  
بالفصل ما هي هذه الأصول..  
وأراء الفنانين المصريين في عملية  
البيع ولماذا البيع أصلا؟ وهل  
هناك ضمانات حتى لا تتحول  
السينما إلى نقطة حرة.. لا تستطيع  
الهيمنة عليها؟

أولا الأصول لتمثل في الأريمة  
استديوهات الكبيرة.. ثم ٣٦ دار  
عرض سينمائي بعضها مطلق..  
و١٤ دارا عملة في القاهرة وحدها  
وهي: «ديانا» - «فلق» - «حماسة» -  
«ميس» - «ليجو» - «روكي» -  
«هليوبوليس» - «كثرو» - «بجال» -  
«طوبى ١» - «طوبى ٢» - «سكتس» -  
«راموبيس» - «نورمادى» - «الشرق» -  
بالإضافة إلى مدينة السينما في  
شارع الهرم.

هذه هي الأصول.. إما الإراء  
فيديا بالمسؤول التي هل تستطيع  
الحكومة المصرية فعلا بيع  
السينما المصرية؟  
جاءت الإجابة من سعد الدين  
وهي رئيس الاتحاد العام للفنانين  
الغريب. قائلا: لا.. لأنني  
ولم يمس ببيعها.. هذه الأصول  
عليها مشاكل.. والتي تعوق





للبحوث والتدريب والمعلومات

السياسة المصرية

للصدر،

٨ ٢ أبريل ١٩٩٦

التاريخ،

أما كيوسف عثمان ، نائب  
السينمائيين فيقول : أرجو أن  
يكون ما سيتقرر لصالح  
السينمائيين لصناعة وتطوير  
صناعاتهم .. لأن تلك الصناعة من  
أخطر الصناعات ولذا لابد فكرة  
شركة مساهمة مصرية لشراء  
أصول السينما لأنها هي المثلث  
الوحيد لنا .

لأن السينما المصرية للبيع  
فعلًا ؟

يرد جمال أمين العضو المنتدب  
لشركة مصر للاستudiosات  
ويقول - لا - بل سيتم توسيع  
ملكيتها ١٢ وتوسيع قاعدة الملكية  
فهو يعني البيع الكامل أو التاجير  
وهو نفس الفنون قطاع الأعمال  
العلم الصادر سنة ٩١ لتكيف يتم  
تطبيقه على السينما المصرية ١٢  
يقول - إن هذه فكرة من  
وسيلة .. منها .

- إن البيع الأصول أو الشركة  
بالتكامل .

- إن يشارك أصحاب رأس المال أو  
المستثمرين .

- أن يتم للتاجر لفترة سواء

اطويلة أو قصيرة وهذه الشروط -

التي نضعها للبيع أي الأصول -

أما بالنسبة للسينما سيتم بيع

الأصول غير المنتجة





## الحجرات التجارية

الحجرات التجارية ولا يمر منها والسلع الأجنبية التي سوف تأخذ طريقها إلى السوق المصرية لن تفرح من انتهاء حق المستطير القريب. تشوف تشعبي إلى أن تأخذ مكانها وتستقر وتطيق بالمنتج المحلي بكل السبل.

ما هو مصير منتجاتنا المحلية، هل أعدت عنها مواجهة هذه التغيرات الشريفة، هل تتوافر لديها مع مرور الوقت القدرة على الصمود والتصدى للمستوردة.

حتى بعض الجواب داخل لجنة الصناعة بمجلس الشعب من هجوم الجاهل، وأغريوا عن إخوفهم من عدم قدرة المنتج المحلي على الصمود في مواجهة المستورد.

إسأل الجواب أن تكلفة المنتج المحلي على مستوى أغلب السلع مازالت تستقر عند حدود مثال فيها وأن سعر السلعة الأجنبية سوف يقل بمعدلات ملفوسة عن السلعة المصرية المسالفة بالاشمالة إلى أن هناك مارقا واضحا بين المحلي والمستورد في مستوى الجودة.

بعض أعضاء اللجنة إقطاع الضامن إلى ضرورة أن يكلف جهته وتكلفه مواضعه للمنافسة القائمة مع فرق تطويق اتفاقية الجات. وأشار الأعضاء إلى أن تكلفة المنتج المحلي مازالت غير مرضية ويمكن أن تراجعت على مستوى سلع بيئية وأنه لا يبعد من ترديد هذه التكلفة من أجل التوصل إلى صمود حقيقي أمام الجات.



أمين ميارك





## نظام الجودة الشاملة كيف نأخذ به؟

والليل على ذلك أن ماسكيت وترجم إلى العربية بالجمعية لهذا الموضوع ووقع تحت يدها أستاذة خمسة كتب. لذلك تظهر أهمية الصحافة والإعلام الإحصائي ومراكز للتدريب الأخرى في نشره بين طاقم كبرى. لأن ذلك يمثل مرحلة مهمة شيق عملية التطبيق. والاعتماد من ذلك نضع هذا الإطار العام لوضع هذا النظام موضع التطبيق بواسطة شركة كاتنا وذلك في حدود الحيز المتاح. ولأن نضع أولاً نعرف الجودة الشاملة بأنها مبادئ تطبيق معايير أو مواصفات الجودة التي يريها المستهلك على أن يتم ذلك بواسطة كل عامل وصغير وأن تتضمن الجودة كل شيء داخل الشركة أو المؤسسة.

وتوضيح تجارب الدول الأخرى أن هذا النظام طبع على شركات في صناعات مختلفة وعلى بعض الجامعات والخدمات الحكومية وهو يختلف عن شهادة المطابقة للجودة والأزهر

الأساس في نجاح أي شركة أو مؤسسة هو استيعاب الإدارة للنظام الحديثة وتطبيقها عملياً. ولأن أجمع استاذة الطب ورواده الذين أجروا معهم الأهرام تحقيراً صحفياً في ١٨/١٩٩٦ وخمسون إدارة قصر العيني الجديد الذي تكلف مليون جنيه على أن نجاحه في تحقيق أهدافه يرتبط بنجاح النظام المطبق في إدارته. ولكي تحقق المؤسسات أهدافها بالنسبة لتربية أو غيرها فإنها تتوقف الإدارة الذين لهم خبراتهم السابقة في تطبيق ذلك النظام. أو قد تكون مع أحد الأساتذة أو كلاًهما فإن الأمر يستلزم توفر نظام إداري فعال للبحث عن التغييرات الإدارية الحديثة وعرض ذلك على العاملين سواء كانوا من أفراد الإدارة أو من القلاء. ينطلق وتلك التغييرات.

وبالتطوع فإن دولاً قسم البحث عما هو جسد من نظم إدارية وقامه بعرض تجارب للشركات الأخرى من أجل سهولة عملية الأخذ بذلك

### د. فؤاد أبو اسماعيل استاذ إدارة الأعمال بجامعة الأزهر

القول أن يقابل بالتجارب من جميع النواحي وبذلك سيأخذ طريقة نحو التطبيق لأن مدير قبل أن يتناول مرحلة التطبيق لنظام معين يمر بعدة مراحل سابقة على ذلك تشمل في ضرورة استيعاب هذا النظام من خلال وسائل التعليم المختلفة. ثم يلي ذلك الاهتمام بجودة عملية التطبيق. ثم توفير الجودة الداخلية المحركة على ذلك حيث تنتهي هذه الجودة بوضع النظام موضع التطبيق الفعلي. ولذلك نشأ نظام الجودة الشاملة كمفهوم عملي على يد علماء الإدارة والإحصاء والعلوم الهندسية بالولايات المتحدة في منتصف الخمسينات عندما نشرت أول مقالة عنه في مجلة Harvard Business Review وهو Sengو في عام ١٩٩٦ يقول بالصراف للوحد أن حركة الجودة الشاملة بالولايات المتحدة ما زالت في مرحلتها الأولى المتعثرة. في إعداد المراكز العلمية والتدريبية القادرة على نشر المفهوم العلمي للجودة الشاملة بين أفراد الإدارة. ويؤيد ذلك ما ذكره جوران الذي يقضي بالآب العلمي والعملية لنظام الجودة الشاملة. وهو الآخر عالم أمريكي، فإنه من عام ١٩٩٥ بدأت اليابان تتفوق على الدول الغربية في المنافسة العالمية وتوسع من حجم الجودة الشاملة لتصلها لأن الجودة اليابانية لم تأخذ إلا فترة زمنية قصيرة لنقل نظام الجودة الشاملة من مرحلة الفكرة أو النظرية إلى مرحلة التطبيق على يد علماء الولايات المتحدة واليابان الذين تعاونوا سوياً في هذا المجال.

والسؤال هو أين نحن من ذلك كله؟ والجواب هو أن هناك استغناءة تتمثل في الشركات المالية التي أقامت مؤسساتها بإحدى الصناعات الجديدة وخاصة صناعة الطيران وصناعات الفضاء من تطوير وتلك منها نظم الجودة الشاملة التي تطبقها الشركة الأم. لأن الإنسان يستطيع أن يقول أننا في المراحل التي تسبق نشر الفكرة بين أفراد الإدارة.

في أن الأخيرة تمثل جزءاً لا يتجزأ من نظام شامل للجودة ونحن ذلك في الاعتبار لنقدم فيما يلي الخطوات المقترحة لتطبيق النظام

- \* توفير الالتزام لدى أفراد الإدارة للأخذ بهذا النظام. على أن يشتمل ذلك تدريبهم وخلق مصلحة مباشرة لهم من وراء تطبيقه عن طريق قياس درجة مساهمات كل منهم في تصويده الإدارة التي يشراف عليها بشكل شامل
- \* وضع معايير الجودة بالنسبة لكل موظف إداري وتشغيلي وشرح تلك المعايير لكل منهم وتحديد لها بصلة مستمرة في ضوء التغييرات في حاجات ورغبات المؤسسة ومواقفهم المناهضة للسوق والتكنولوجيا المطبقة
- \* إعداد كتيب على مستوى الشركة أو المنظمة يتضمن أهداف نظام الجودة الشاملة ومعايير القيام به بواسطة كل موظف. وعامل لتحقيق تلك الأهداف. ووسائل ونظم العمل على الجودة وغيرها مع توزيعه على العاملين.
- \* تشكيل لجنة تمثل فيها جميع الإدارات للتطبيق بين فرق العمل المختلفة لمطوياً بها تطبيق النظام مع تدريبهم على كيفية العمل في شكل فريق
- \* تحديد الهدف النهائي من وراء النظام والتأكد أنه يعمل ببساطة في إنتاج منتج خال من العيوب لأن تكلفة إصلاح المنتج المعيب تتراوح بين ٨٠٪ إلى ٧٠٪ من قيمة المبيعات بحيث تصبح حاجات المستهلك بدرجة أعلى من أي من أي منتج آخر مناسب مع قياس درجة رضا عميلة المستهلكين عن الجودة واستخدام ذلك كأساس في إعداد نظام حوافز رجال البيع وغيرهم
- \* وضع كل ماسكيت في شكل خطة تنفيذية تتضمن مراحل تطبيق البرنامج. والأنشطة والأعمال المطلوب القيام بها. وحجم الموارد المالية وغيرها المطلوبة للتنفيذ. والمردود للجهة المسؤولة عن التطبيق. ثم النتائج النهائية في نهاية كل مرحلة.





# صحة المصريين في خطر

ارتفاع أسعار الدواء بنسبة ٢٠٠٪  
والمصانع تغلق أبوابها بسبب «الجات»

خبراء الصحة يحذرون من التطبيق العاجل

للمنصوص الإنشائية ويرفضون الضغوط الأمريكية

أسعار الدواء سوف ترتفع بنسبة ٢٠٠٪ وأكثر من ١١ مصنعا للأدوية سوف تطلق إسرائيل؛ بسبب اتفاقية «الجات».. تلك نقطة خطيرة.. لكن الأخطر منها أن أمريكا تستعمل هذا المعمار وتدخلنا إليه في مجملها فالمرغم من أن حكومتنا وقعت اتفاقية «الجات» ومصار من حق صناعة الدواء أن تتمتع بفترة سماح مدتها ١٠ سنوات لحين التطبيق العمل للاتفاقية وعلى الرغم من أن هناك مخاطر.. لكننا وقعدنا.. والأمر تدارس أمريكا عسوطا شديدة من أجل التراجع وإلغاء فترة السماح السد ١٠ سنوات.. وأن يهبط التطبيق السريع «الجات» على قطاع الدواء.. وكل هذا يهبط للذكاة التكرية من إيداع وبرامات لتراجع.

كانت تلك الضغوط بمنزلة «هزة» غريبة.. فبعد خبراء الدواء وصناع الأدوية إل عقد ندوة سريعة يوم الثلاثاء الماضي نظمها غرفة الصناعات الكيماوية برئاسة سيدى قنوى.. كان السؤال المطروح: نضل فروا في التطبيق العمل «الجات» أم ننتظر السنوات العشر؟ وماذا لو دخلنا الآن أو بعد عشر سنوات؟ وماذا سيحدث لصناعة الدواء؟ بل للرومان للمصري؟ وهل تستمر مستشفيات الحكومة ل أيام دورها مع التأمين.

الصحة أم تنقذ كل تلك المعونات؟ واستماتة أخرى عديدة تارت خلال التسعة وجعات إجاباتها على السدة الخبراء.. وتضمنتها السطور القادمة.

كان الدكتور لمد أبو العينين -عضو اتحادات الصناعات- متحدا حينما أوضح صراحة الآثار السلبية على تطبيق الاتفاقية للذكاة التكرية «الجات» على قطاع





## للبحوث والتدريب والمعلومات

للمصدر:

الشـعـبـي

التوزيع:

٧ مايو ١٩٩٦

صناعة الدواء وقال:  
إن صناعة الدواء  
توسل ٩٢٪ من  
الاحتياجات المحلية  
للمستهلك المصري  
وتستورد ٧٪  
الباقية، كما يتم  
تصنيع العبوات  
الدوائية كلها في مصر.

وتصل قيمة إنتاجها للمحل من الدواء إلى مليار جنيه، وإن  
حالة استيراده من الخارج سوف يصل إلى ١٢ مليار جنيه.  
وهناك ١١ شركة قطاع عام وشركات أخرى خاصة  
ومشاركة كلها سوف تواجه منافسة شديدة. وسوف يتركب  
على تطبيق الحاجات لارتفاع حاد في أسعار الدواء للمواطنين.  
أشار أيضا الدكتور لعدد أبو العينين إلى أن دور الصناعة  
الوطنية في مجال الدواء سوف يتقلص في حين يزداد نفوذ  
الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات. بل إن الشركات  
الوطنية مسيرها إلى الزوال -مكثا قال- وسوف تعود مصر  
إلى الاستيراد من الدول والشركات العالمية للحكيرة  
للتكنولوجيا. أيضا حاول د. أبو العينين أن يبلد للزام  
القطاع بأن الحاجات سوف توافر استشارات جديدة في مجال  
تصنيع الدواء وقال: إن هذا الكلام مبرود عليه؛ لأن تلك  
الصناعة بطبيعتها مفتوحة على العالم منذ وقت مبكر وهناك  
العديد من شركات الدواء تعمل في مصر بعد الحصول على  
رخصة التشغيل وزادت في السنوات الأخيرة. أي أن للحال  
مفترح منذ عشرات السنين والذي كان يشبه قول الأسعار  
هو وجود شركات وطنية كبيرة في هذا المجال المصري، ولو  
لفقدنا تلك الشركات المصرية سوف تتخلل تماما من يورنا  
الاقتصاد وستزداد الأسعار بشكل لا محذور. ويقول د.  
أبو العينين: إن زيادة الأسعار من شأنها أن تعد من إفساد  
الدولة على شرف الملاج في للمستشفيات العامة والخاصة  
الصحة، بل إن حال شركات الدواء سوف يصيرون  
عرشة للفصل وضرب مثلا بذلك ما حدث من فصل عشرات  
الآلاف من العمال بعد دمج شركتي جلاكسو وبيرونجياكوم.

وكذلك أيضا تلك المخاوف في الحكومة لكلام الدكتور  
حسن عبد الفتاح -مفسر هيئة التأمين الصحي  
والإسكندرية- حينما قال: إن الرعاية الصحية في مصر تكلف  
الدولة نحو ٤ مليارات جنيه سنويا -الدواء وحده يمثل ٦٠٪  
من التكلفة- وإذا ارتفعت أسعار الدواء يعني هذا ارتفاعا  
متزايدا لتكلفة الرعاية الصحية والدواء. وهي أمور مهمة  
ولا يمكن التغافل عنها.

أيضا الدكتور بركات الدين إسماعيل -مجلس إدارة  
غرفة الصناعات الكيماوية- قال: إن الدواء سلعة حيوية جدا  
تفرق في أهميتها الكثير من السلع ولهذا يجب أن تسول  
لضمانها حماية كاملة من أجل القيام بدورها الاجتماعي  
ومع عدم السماح بانتشارها. لأن النتيجة النهائية سوف  
يتحملها المريض الذي لا يقدر أساسا على توافر ضرورات  
حياته.

وقال خزام الدواء: إن التطبيق القوي لصوص الحاجات  
في شأن الدواء سوف ترفع سعر أكثر من ٢٠٠ مستحضر  
طبي إلى ٦ أضعاف.  
الأسر الذي لا يتدرج  
على المواطن المصري.  
لهذا السبب -كان  
التركيز من جانب





### تحقيق: أحمد عبد المنعم

للتحسين على أن  
تستفيد مصر شركات  
الدواء الوطنية من  
فترة السماح للموعدة  
للاتفاقية ومدتها  
عشر سنوات بدلاً من  
استكمال الأزمات  
من الآن. وتساؤل  
الخبراء: كيف  
تستطيع شركات  
الدواء العامة مثلاً أن  
تطور نفسها في خلال  
الفترة سنوات  
وصعده الخمسة  
بلا حقلها.  
والتصريحات القليلة  
عن يمينها لا تتوقف  
والشرط  
ضرورة أن تتشبه  
الحكومة صندوقاً  
لصمم شركات الدواء في

أعمالها وإسماؤها لتتقدم خلال مدة السماح.  
ولأن وكلاء دولة طبقت نصوصها الخاصة ولم تأخذ فترة  
السماح هذه فقد ظهرت فيها آثار التجربة التي حذر منها  
أحد الخبراء الكنديين عندما قال أمام اللجنة: إن تطبيق  
الاجراء سوف يزيد من الاحتكار ويزيد الأسعار بنسبة  
٧٠٠٪ وفقاً لأرقام البنك الدولي. الأسباب طلب للخدمات الكندي  
الخاصة ولا تشجعها ولهذه الأسباب طلب للخدمات الكندي  
للمستوردين في حكومتنا بضرورة العمل على حماية صمم  
المصريين من الجاه وأكثرها.

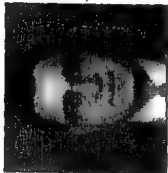
كذلك مسئول عندي قال: إن الدول النامية تقابل مثل تلك  
الأنظمة والاتفاقيات التي تخدم أغراضها الخاصة فقط وأشار  
إلى أن مجلس النواب الكندي رفض تمرير الاتفاقية خوفاً من  
مخاطرها على الصناعة الوطنية. ولأن الآثار وخيمة فقد  
طالب بعض خبراء الادوية خلال الدورة إعادة اتفاقية الجاه  
إلى مجلس الشعب لإدخال تعديلات عليها تخدم الصناعة  
الوطنية إن لم يتيسر إلغاء الاتفاقية كاملة. أشار كذلك  
مسئول لشركات قطاع الأعمال إلى أن الشركات تحتاج موارد  
هائلة للمصرف على الأبحاث والتطوير وهي حالياً غير قادرة  
على ذلك. فكيف تملأها الجهات الدولية بالتطبيق الدولي  
للمصنوع الجاه. ونحن نعلم نتائجنا؟ قالوا كذلك: إن  
الشركات الوطنية لن تزيد مبيعاتها عن ١٠٪ بعد الجاه في  
حين أنه سوف تستأثر الشركات العالمية بـ ٩٠٪ من حجم  
السوق الداخلية وإن تدخل أسواقهم. ول أن الأحوال نحن  
الخاسرون. تلك الشركات المتعددة الجنسية لن تراعى أية  
إيجاد لاجتماعية. وسيكون الإنسان المصري هو الضحية في  
كل الأحوال.





# الفرصة الفكرية ظاهرة جريئة ومفصولة

□ د. معتقد معزم عبد الغني □



1883م والقرابة بين 1886 ومعامدة درسا 1961 واتقيا واشتهر لحماية الدوائر الامانة 1970 كذلك القزت الدول بتطبيق مبدأ الامانة الشخصية وذلك بتطبيق الدول لسياسة بين الاجانب ومبادئ الدولة في كل ما تفرده بخصوص الكثر الفكرية بالاضافة ايضا لتطبيق خبره الدولة الاكثر رعاية الذي يعطي الدول الاعضاء حق التمتع باقى مية منها دولة عضو لربما دولة اخرى. اما امم ما تفتتت جوية اورجواى لهم استحداث الجات لهجواز بشوى سراقية الدول الامانة في مجال حماية الملكية الفكرية حتى يمكن لاجزاء القابض اللازمة لاجبار الدولة على اتخاذ ما يلزم لتطبيق الامانة المطلوبة.

ولكن هذه الاجراءات لا يجب ان تغفل الدول للتقدم في السبل الخاصة في المصنوع على التكنولوجيا اللازم لهجات التطور والتنمية فيها خاصة وان عددا منها يلعب دورا من لدن امر في ثورة التكنولوجيا الصناعية لكونها مصدر للثراء الالوية والمالة وبعض الملاء. في هذا السياق فالحال معقول ان تستند في الامانة الملكية الفكرية المليونين الذين تأسست في استكهولم 1967 واصبحت الان احدى الوكالات المتخصصة للادم التحدة في ديسمبر 1974 والتي تقوم بالارشاد على تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن الملكية الفكرية والعمل على التوعيش ببرامج من هاته قوائم الاسعانة القانونية والقنية الى البلدان النامية والمطلقة الى نظام الاقتصاد الحر.

\* مستشار قانوني بالسعودية

اصبحت محاربا ماليا الملكية الفكرية في الحال التجارية من امم القضايا الملفة على الساسة الدولية مؤخرا خاصة مع تطبيق اتفاقية الجات ما تضمنته من حماية لهذه الحقوق لقد تدخلت التشريعات منذ سنين عديدة لحماية حقوق الفنتج خصوصا لحماية ملكة الملكية الصناعية الذي يتكون من العلامات التجارية، الاختراعات العلمية، الرسومات والنماذج الصناعية وحظيت هذه الحقوق بكم لا بأس به من الاتفاقيات الدولية.

ومع ثورة التكنولوجيا بدأت قروصنة من نوع جديد وهي ماليا الابتكارات والاختراعات وبرامج الكمبيوتر والبريت عبر الاقمار الصناعية انتشرت هذه الظاهرة التي تحقق ارباحا سريعة للقراصنة وخسائر فادحة للمصانع واصبحت تأخذ اشكالا شكل الجوربة المملقة في مصانع كاملة واشتهرت بها بعض الدول في جنوب شرق اسيا وهناك مؤخر قروى على انها انتقلت لبعض دول الخليج حيث انها اسوان واسمة وقادرة على انصاف ما يرد لها من سلب.

وقد ساعدت عدة عوامل على انتشار هذه الظاهرة اهمها سياسة الخراق الاسواق التي اصبحت تسود العالم والتساقط على الاجورادات الجمركية بين الدول بسبب الاتفاقيات التجارية بالاضافة الى ان اغلب الشركات الصناعية لا تتدخل إلا عند وقوع الاعضاء فعلا على ملكيتها الفكرية.

وجيزة لقط تسارع لتسجل ملامتها التجارية أو براءة اختراعاتها بعد ان تكن الجوربة قد وحت فعلا ولا يصعب على الهائن حيلة الجوربة من هذه الاجوراد كذلك هناك عامل نفسي له تأثير سلبي في نوع تلك القرصنة وهو احتكار الدول الفنتجية للتكنولوجيا والجمعة بينها وبين الدول النامية مما يسبب فقر الدول النامية في ملاحقة هذه الجرائم واجبار قصور بعض التشريعات المحلية والدولية ووجود بعض الثغرات بها تقبل منها القرصنة.

ولازم هنا القول في نوع المالب الفكرية التي استحدثت فإن الدول الصناعية لم تتوقف من التصدي لها حتى حياستها لرمصة مقابلتها في اتفاقية الجات التي اثارها بعض موضوع الملكية الفكرية وتضمنت تدابير مهمة لحماية هذه الملكية منها التزام كل الدول الاعضاء بتضمين قوانينها الداخلية لمبادئه التي تشتمل اتفاقية باريس





للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

الإدارة العامة

التاريخ:

١٢ مايو ١٩٩٢

## رئيس جنرال موتورز مصر في مؤتمر صحفي: علينا مواجهة البائت بخفض التكلفة وزيادة الجودة

● أكد زياد ناشف رئيس شركة جنرال موتورز / مصر بأن سوق السيارات المصري يرتبط بالتطور والنمو الاقتصادي واتساع الطبقة الوسطى وزيادة الطلب في القطاع للسيارات من المستهلكين وأكد بأن هناك نمواً في سوق السيارات حيث بلغ حجم السوق عام ١٩٩٠ نحو ٨٨ ألف سيارة نقل و٢٧ ألف سيارة مصنعة محلياً بزيادة نحو ٢ ألف سيارة عن العام قبل الماضي.



زياد ناشف

وأضاف بأن مصنعين السيارات يعملون حالياً مع وزير الصناعة لإكتمال تصنيع سيارة شعبية مصرية وخفيفة مشيراً إلى أن الاستثمارات اللازمة للمكونات المحلية لهذه السيارة لن تقل عن ٢٢٥ مليون جنيه ومؤكداً استخدام شركة جنرال موتورز للمساهمة مع باقي مصنعين السيارات المصرية لتحقيق الهدف في ضوء ما تتيحه سياسة الشركة وخطتها المستقبلية وأكد بأنه بدأ أمس تسليم أول دفعة لصاحبز السيارة أول فيكتورا ١٩٩٦ بينما لم توافق إنتاج السيارة من قبل ١٩٩٥ مع تعهد الشركة بتوفير قطع الغيار اللازمة لمخسر سنوات قائمة مع توافر عمليات الصيانة وتكامل نسبة المكونات المحلية في السيارة الجديدة نحو ٧٤٪ مع الالتزام بالجودة على المستوى العالمي.

وأشار إلى أن إجمالي الاستثمارات التي أنفقتها الشركة لانخراطها في السوق المصري بلغ ٢٠ مليون جنيه مشيراً إلى أن شركة جنرال موتورز / مصر ساهمت بنحو ٤٨٤ مليون جنيه في الاقتصاد المصري متفائلة في ٢٢٠ مليون جنيه مدفوعات للمكونات المحلية و ١٢ مليون جنيه رؤايات العمالة وأكد بأن مصنعين المكونات المحلية إضافة إلى ١٢ مليون جنيه رؤايات العمالة وأكد بأن سياسة التوسع في التصنيع المحلي للمكونات ستؤدي لتوسيع سوق السيارات وإنتاج سيارة مصرية مصممة في النهاية كما سيساعد على زيادة التشغيل للعمالة سواء في مصانع الأوريجين أو مصانع الشركات المصنعة للسيارات المحلية.

وأكد أن على جميع مصنعين السيارات في الدول النامية تطوير صناعاتهم حيث تفرض اتفاقية الجات وتحرير الأسواق منافسة عالية يجب الاستعداد لها عن طريق خفض التكلفة وزيادة الجودة.



# باتور اما اقتصادية

لشرفه مصطفى امام

جامعة الأزهر

تخاض

المرجات

صرح بهذا نائب رئيس جامعة الأزهر ومقرر المؤتمر د. جعفر عبد السلام.

وقال أن المؤتمر سيعقد تحت رعاية فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي، شيخ إمام الأزهر.

لترئاسة د. أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة.

وأضاف أن المؤتمر ستشارك فيه وفود من مختلف دول العالم الإسلامي إضافة إلى منظمة التجارة الإسلامية - بالمغرب - وائتلاف الإسلامي للتربية - بجمهورية مصر العربية - والعمل الإسلامية بالشراكة والذين سيتضمنون



د. أحمد عمر هاشم



د. جعفر عبد السلام

من تجارب بلادهم في ظل هذه الاتفاقية الدولية.

نائب رئيس جامعة الأزهر قال -

«أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات الدول الإسلامية هو موضوع المؤتمر الدولي الذي تعقده جامعة الأزهر للتدريب - بمركز الشيخ صالح كامل بالجامعة - في الفترة من الحادي والعشرين وحتى الثالث والعشرين من شهر مايو الجاري».

معلومات الاقتصاديه أيضا ان

المؤتمر ستقدم اليه عدة ابحاث

تتعلق مختلف الجوانب القانونية

اقتصادية الجات وايضا للخدمة

الاقتصادية والتدريب التي تشمل

تصديا امام الدول القومية - التي

من بينها الدول الاسلاميه

بالإضافة إلى تحليل الآثار التي

يمكن أن تحدث على اقتصادية

التيك سواء الإيجابية أو السلبية

ولذلك يهدف المخرج بوضوحيات يمكن

الاستفادة بها مستقبلا فيما يتعلق

بالتصديقات العالم الاسلامي.





## بعد جهود مكثفة لصناعة الدواء: براءات الاختراع.

- عدم تطبيق شروط  
الائتمانية على الأدوية

التي تم تسجيلها.  
قبل التوقيع على  
الاتفاقية

- إعطاء الشركات  
للصنعة والعربية

الحق في تسجيل الأدوية التي مازالت براءات  
اختراعها سارية وإجراء التجارب عليها على أن  
يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقاً

## مهلة عشر سنوات باقية؟

أصبح من المقرر أن تتمتع مصر  
بمهلة العشر سنوات كاملة وهي  
مدة السماح التي تتيحها اتفاقية  
الجات قبل تطبيق قواعد حماية  
الملكية الفكرية على قطاع  
الصناعات الدوائية.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس  
إدارة اتحاد الصناعات المصرية  
برئاسة وزير الصناعة المهندس سليمان رضا  
الأسبرج الماضي.

وعلمت شهيرة الرافعي - محورة عالم الأعمال -  
أن الوزير قد أبدى موافقته على كافة التوصيات  
الواردة بالدوات التي اقترحتها مؤخرًا للشركات  
الوطنية لصناعة الأدوية لوقف الحملة التي قادتها  
بعض الشركات متعددة الجنسية بهدف الإسراع  
في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية دون  
انتظار فترة السماح التي تقرها اتفاقية الجات  
للدول النامية.

وقد لاقى هذا القرار ارتياحاً كبيراً داخل  
الازساط الصناعية العاملة في مجال الأدوية .  
ويقول الدكتور أحمد أبو العيثن - عضو مجلس  
إدارة اتحاد الصناعات ورئيس إحدى الشركات  
الوطنية لتصنيع الأدوية أن الإسراع في تطبيق  
قواعد حماية الملكية الفكرية كان من شأنه إضافة  
إلى رفع أسعار الدواء فإنه كان سيقتضى على  
الصناعة الوطنية في هذا المجال الهام.

أما اليوم ومع احتفاظ مصر بعقدها الذي احتاحه  
لها المجتمع الدولي فإن للصناعات الوطنية ستكون  
قادرة خلال هذه الفترة على الاستعداد للمرحلة  
القادمة التي ستمثل تحدياً كبيراً للصناعة  
الوطنية.

وكانت التوصيات التي خرجت بها اللجان  
المنطقة مؤخرًا تدور حول عدة نقاط أهمها:

- الإسراع على فترة السماح التي تخولها  
اتفاقية الجات وهي عشر سنوات قبل للتقيد

للتوائن التي كانت  
سارية قبل اتفاقية  
الجات.

- تحديد سروريان  
براة الاختراع في  
مصر والدول  
العربية بما لا يتجاوز  
خمس سنوات وأن  
لا يمسرى تمديد

لخر لهذه الفترة.

- إعطاء الأدوية المصرية حصة مشار إليها صراحة في  
أسواق الدول العربية والاتريقية من طريق  
(GENERAL SYSTEM OF PREFEREN-  
CIES) G.S.P

على أن يتم تشبيث توائم الأدوية لمدة زمنية لا تقل عن  
خمس سنوات.

- لا تسرى أحكام اتفاقية الجات TRIPS على  
البراءات المسجلة قبل بدء العمل بالاتفاقية، وتسرى فقط  
على البراءات التي تسجل عقب بدء التطبيق الفعلي  
لاتفاقية الملكية الفكرية TRIPS





تطاح الاعمال المام.. وقد تم  
شطب ١٦ شركة بسبب عدم  
افصالها عن البيانات  
والمعلومات الضرورية..  
واضاف ان خدمة المعلومات  
والاقتصاح متوافرة في هيئة  
مسوق المال لكل من يطلبها  
ويسترع ما يمكن وفوراً.



عبد الحميد ابراهيم

للمال: انا ترياس في  
الاقتصاح.. ولابد من الاقتصاح  
لكل الشركات واولها شركات

عبد الحميد ابراهيم يقول:

## أنا «ترياس» في الاقتصاح!!

في ندوة جرت مؤخراً وحول  
النقطة الخامسة بالاقتصاح  
والشفافية قال عبدالحميد  
ابراهيم رئيس هيئة مسوق





## ندوة إسلامية حول حقوق المؤلف

جاءه المسلمون

□ تنظم الامانة العامة لرابطة الجامعات الإسلامية بالاشتراك مع جامعة الأزهر ومؤسسة الأثر الخيرية ندوة دولية حول حقوق المؤلف من أجل اسلامي، بمدينة القاهرة يوم غد السبت ويستمر لمدة يومين وكان الدكتور عبدالله بن عبدالحسن التركي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالأسعوية ورئيس رابطة الجامعات الإسلامية قد ترأس الثلاثاء الماضي بالقاهرة اجتماع المجلس التنفيذي للرابطة وتولى خلالها الخطط المستقبلية التي جالت عدد من المسائل التي تهم رابطة الجامعات الإسلامية.

وحول ندوة السبت صرح دجعفر عبد السلام الأمين العام للرابطة ونائب رئيس جامعة الأزهر بأن الندوة تستهدف تقديم نموذج لنق المؤلف وأساليب حمايته وكيفية مقاومة التسلط في تقديم ما يسمى بالإبداع والابتكار خاصة أن الحقوق يجب أن تراعى أيضاً مصالح المجتمع واسمه وأدائه وعدم الأضرار بها.

كما ترجح على المفاهيم الإسلامية لنق المؤلف وحدوده وأساليب حمايته خاصة بعد أن صار للمسلمين محطات فضائية تبث الإنتاج الإعلامي في كل مكان.

وفيما يتعلق بمحاوّل ندوة حقوق المؤلف قال د. جعفر عبد السلام أن الندوة تتناول ثلاثة محاور الأول هو مضمون حق المؤلف وللصور الجديدة التي يشغل فيها خاصة الحق الاقتصادي للمؤلف ونسبة المؤلف والإختراع لصاحبه والثاني يتضمن أساليب الإعتماد على حق المؤلف قديماً وحديثاً مثل السطو على المؤلف أو الإختراع ونسبته لغير المؤلف ، أو الاستغلال الاقتصادي للحق دون أن صاحبه أو دون أداء المقابل كما يستعرض هذا المحور أبرز الوسائل التي يقفها القانون الدولي والمقرن لحماية حقوق المؤلف.

أما المحور الثالث فيتناول حرية الإبداع والقيود عليها والفرق بين الإبداع والأسفاف وحماية النظام للعام والآداب.

مشارك في الندوة خبراء وباحثون من أكثر من 25 جامعة عربية وإسلامية ومؤلفون وأساقفة الإعلام.





## وزراء النقل العرب يبحثون تأثير الجات على خدمات النقل العربي

كتب - سلامة حسين:

وقد أكد للكتب التومسية بضرورة تشجيع القطاع الخاص العربي والعربي على الاستثمار في قطاعات النقل والدراسة الخلية بدور النقل في التكامل الاقتصادي العربي وأثره في تنظيم وخفض تكاليف النقل البري بين الأقطار العربية. كما وألقى للكتب على تقرير اللجنة الفنية للنقل البري بشأن متابعة إتمام ضوابط النقل البري بشبكات الطرق والسكن العميد وتزويد النظم والخدمات على مساور الربط العابرة، وكذلك الدراسة الخاصة بآس تنظيم نقل الركاب بين الدول العربية ووضع آس هذا التنظيم وللتكيد على أهمية بادرة اتفاقية عربية شاملة لتنظيم نقل الركاب بين الدول العربية والنقل العابرة في ضوء الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين دول الجاس.

وألقى للكتب للتفدي لوزراء النقل العرب برئاسة للهندس سليمان منبى وزير النقل والمواصلات على منكرة الأمانة العامة بشأن الدراسة والتوصيات الخاصة بتأسيس لجنة دائمة لآسالة الطارئة. كما ناقش للكتب الذي بدأ أعماله أمس في دوره العادية والمختصرون عمدا من الموضوعات، أهمها توزيع وتسهيل الدول العربية على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن والتي وقعت عليها حتى الآن ٨ دول عربية. كما استعرض وزراء كل من سوريا والكويت والمعمودية وإبديا وممر للتكرات المحلة لاتفاقيات الجات على خدمات النقل العربي.





## حقوق الملكية الفكرية واعتبارات النظام العام

(TRIPS) في دولة من الدول الموقعة  
الأممية. فكل من دولته في سيطرة  
السلطات المختصة بالأممية على ٧٠٪ من  
سوق البواب في كتابه، أما في لوائح  
السلطة البواب في خدمة أعضاء البرلمان  
اللائحة خلال عام واحد  
ولما كانت اعتبارات النظام العام  
تتضمن التنمية والتنمية الاقتصادية، فإن  
هذه الاعتبارات لها تأثير على وحقوقها  
الصالح البشري أيضاً. فليس يمكن ويجب  
تعبئة كافة الحقوق والاكتفاء بالاستفادة  
من هذه الفترة الانتقالية. فتمنع استعادة  
مستوردة، وذلك لتجنب صدامات الدول  
الوطنية حتى تستطيع للتأقلم بعد انتهاء  
هذه الفترة الانتقالية. فليس الدول الضعيف  
بإستمرار مناسبة وبخاصة تلك التي سبقت  
تفرضها الاستشارات الدولية في هذا  
القطاع الحيوي الهام.

وتبقى لنا كلمة أخيرة لقد تمسنا في  
الصفحة الأولى من سنوات الدراسة وتطلعات  
الطريق قاعدة أصولية علمية يقول فيها  
أن من يملك الأفكار يملك العالم، ولما كان  
لنا أن نلحق هذه القاعدة على الحقوق  
المطروح، فإننا نقول إن التنمية والفترة  
الانتقالية ومنها عشر سنوات البرغم أن  
نمر طاق دوله خلال هذه الفترة أياً ما  
أصبح قادراً على الاندماج، أما إمداد تلك  
الفترة من البردية، فإن يمكننا من إمداد  
فرض الحماية على هذا القطاع الحيوي  
الهام إذا ما تمت الضرورية إلى ذلك  
فإنهم يأت لهم فلهذه

### د. حسين البدر اوى

رئيس المحكة، منسق مجموعة  
الملكية الفكرية في إطار مشاورات  
المشاركة المصرية الأوروبية

مجال صناعة الدواء. سواء يؤدى إلى  
تجميع صناعة الدواء الوطنية جميعاً من  
شأن أن يترك الصناعة الدولية للشركات  
للتحديده الخصائص التي تعمل في هذا  
العمل، بما يؤدى فيه ذلك من مضاعفة  
استثمار الدول أضعافاً مضاعفة، وإن  
التأجيل ذلك ينبغي أن تتقدم بفترة انتقالية  
لترتيب الهيوت من الدخول في هذا المجال  
الحيوي الهام. بل الأكثر أهمية لاتصاله  
بمحل من الجنس حقوق الإنسان ألا وهو  
الحق في الحياة وسلامة الجسم.

ربح تقديراً للدوافع وراء هذه الدعوات  
وكونها تدفع من رؤية وطنية شاملة في ذلك  
شأن الدعوات الأخرى التي ترى وجوب  
العض والتواجد على الفترة الانتقالية  
سائلة الفكر وعدم التفريط فيها، فإننا  
لنؤكد لأصحاب البقاء عدم التمسك بالفترة  
الانتقالية لأن وجوب الاستشارات ذات  
الطبيعة الدولية إلى منطقة من مناطق  
الصالح تمسك عدة عوامل ولا بد من على  
عامل واحد فقد ليس له تلازم بين عدم  
التمسك بالفترة الانتقالية وبين هذا  
الجناب بميزة أخرى: إن عدم التمسك  
بالفترة الانتقالية لن يؤدى بذلك فقد إلى  
جلب الاستثمارات الدولية.

ولما سلمنا جدلاً بإمكانية حدوث هذه  
التجربة بطرق الفزوم والتمتع، فهل يعد  
مخول الاستثمارات الدولية مجال صناعة  
الدواء في مصر قبل تعميم صناعة الدواء  
الوطنية القائمة بالقطر. وجعلها فاعلة  
على المنافسة من الألفاظ التي يجب  
الحرص عليها وبخاصة الحقوق أمام  
الإنجاز؟

والإجابة جد بسيطة وتتصل في العبارة  
التالية: طالما في تجارب الدول للخدمة  
فلها علة وجوب  
فقد أدى التطبيق الحيوي لانتقالية.

يقوم الفكر السياسي الليبرالي على أن  
النظام العام، بصفاته حداً بغيراً لها  
لممارسة الحقوق والحريات، يتكون من  
عناصر ثلاثة: الأمن العام، والصحة  
العام، والسكينة العامة.

والواقع أن هذه العناصر الثلاثة، هي  
عناصر من طبيعة ونشأة تمسكها  
القوانين الحركة دائراً وتقرأ، فما لا بد  
فيه أن الاختلال بمنصر الصحة العامة  
على مستوى المثال ينكس والضرورة على  
القنصرين الآخرين، فبمثل من السكينة  
العام، ومن ثم يضطرب الأمن العام.

ولما كانت حماية الصحة العامة كحد  
عناصر النظام العام ذات جانب والتي  
وأخر جانب، فإن لها فضلاً مشتركاً  
أعظم يجمع الجانبين ألا وهو وجوب تأجيل  
الدواء للتمسك بإستمرار مناسبة.

ومن هنا تتجسد أهمية الفترة الانتقالية  
التي استطاعت الدول القامية أن تحصل  
عليها بعد جهد جهيد من خلال مفاوضات  
جولات الجيات المتعددة وأخيراً جولة  
أورو-جواي وما انتهت إليه من إنشاء  
منظمة التجارة العالمية (W. T.O)، والقرار  
عدد من الاتفاقيات التي تعنى بمشاكل  
أنواع التجارة، ومن بينها اتفاقية  
الجوانب التجارية للنصلة بحقوق الملكية  
الفكرية (TRIPS).

فولما المادة (٦٤) من تلك الاتفاقية  
تتمتع الدول القامية بفترة انتقالية منها  
عشر سنوات قبل أن تلتزم بتدابير الحماية  
لحقوق براءات الاختراع المستخدمة في  
مجال الصناعات الدوائية.

وما كان ذلك الأمر من جانب الدول  
القائمة على الحصول على تلك الفترة  
الانتقالية إلا لإثباتها لحدقية مكنة  
ممارسا أن الالتزام بالفترة بغير الحماية  
لحقوق براءات الاختراع المستخدمة في





المصدر:

١٥ سائر ١٩٩٦

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

## فكر ان وفتحة

نشهد جامعة الزهر في يوم ١  
٢ من شهر يونيو للعام . ان شاء الله .  
مؤتمرا دوليا عن جمعية حقوق  
المؤمنين والمعتكرين في ضوء احكام  
التشريع الاسلامي حيث يعقد هذا  
المؤتمر في رحاب تلك الجامعة  
العريقة وبرعاية رئيسها العالم الجليل  
الاستاذ الدكتور احمد عمر هاشم .  
وبرئاسة الاستاذ الدكتور جعفر  
عبد السلام نائب رئيس الجامعة  
والادبون العالمين لرابطة الجامعات  
الاسلامية التي تشارك في عقد هذا  
المؤتمر . وسوف يعقد هذا المؤتمر  
بمركز صلاح كامل بجامعة الزهر  
ويشارك فيه عدد كبير من المكونين  
وعشاه العالم الاسلامي والقانوني  
والعقائبي والتأليف والتشريع وجمعية  
المتكبرة للمعرفة من مصر والسودان  
العربية والاسلامية .

والواقع ان هذا المؤتمر يعتبر على  
درجة كبيرة من الاهمية . والفعليه  
هذه تهيء من اهمية الموضوع الذي  
يتناوله هذا المؤتمر . وهو حقوق  
المؤمنين ، حيث لا يخلو على ادمه  
اهمية هذا الحق بالنسبة لصاحبه .  
وبالنسبة للمجتمع .

فحق المؤمن يعتبر بالنسبة  
لصاحبه من اهم الحقوق والحلال لانه  
يتعلق بنتاجه العلمي . وبنايت فكرة  
التي لم تظهر الى حيز الوجود وتتجسد  
في عمل علمي او في الايد جهد  
ومعاناة ومجاهدة . يحجبها المؤلف مع  
كتابه فكرة فكرة . ومضائقه مسافة  
لهبتها وحشا ويحش معها دراسة  
وتحليل مع الترتيب المسلسل  
والاختيار اللطيف والعملي وتلك كله لا  
يتم الا بعد جهد شاق ومعاناة مريرة .  
وتتفرغ له باقي على حساب حقوق  
المؤلف الاسرية والاجتماعية . ومن  
ثم كان هذا الحق حريا بالجمعية كثر  
من غيره .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان حق  
التأليف يعتبر على درجة كبيرة من  
الاهمية . فهو اداة الرقي الانساني .  
وانتاجه العلمي . وهو وسيلة لتقليل  
الاكثار من مجتمع في غيره . انه الامانة  
التي وتشكل من خلالها على الامانة  
وتتكون ثقافتها . وهو الفطيرة التي  
تجرها الى آفاق الحياة الفكرية .  
ولمنا كان هذا الحق محلا لاهتمام  
الشريعة الاسلامية والقانون  
العلمي .  
والحديث بقية خدا ان شاء الله .

عبدالله النجار





للبحوث والتدريب والمعلومات

للصدر

العدد ١٠٠٠

التاريخ

١٢ مارس ١٩٩٦

فاتورة الاستهلاك سترتفع  
إلى ١٣ مليار جنيه بعد «الجات»

# خفايا أزمة الدواء

● أعراض الأزمة : نقص المستورد . رفض

المحلى . ارتفاع الأسعار

● الصيدالة .. مشاهير الأطباء

يروجون للمستورد على حساب المحلى .

● وزارة الصحة :

زيادة الأسعار لمنع اختفاء الدواء من الأسواق

نسمح باستيراد بعض الأدوية حتى

تثبت فعالية الإنتاج المحلى





●● الدواء أيضا دخل مرحلة الجنون، كل يوم سعر جديد . مرة موجود وعشرات لم يصل بعد .. والمريض لا ينتظر . الأطباء يصرون على المستورد الغالي . والصيديات لا تجد سوى المحلى، أصحاب مصانع الأدوية يهتمون مشاهير الأطباء بالترويج للشركات العابرة للقارات ، ويتحدثون عن اتفاقات (من تحت لتحت) لتزوير هذه الأدوية التي تكوى المرضى وتؤثر على الصناعة الوطنية ، والجات أيضا على الأبواب وفاتورة استهلاك الدواء مرتفع الى ١٣ مليار جنيه وهى الآن ملياران فقط سنويا ، وتهدد ٣٥٠ مستحضرا دوائيا تنتج الآن محليا ، أزمة الدواء معقدة ، ومشاكلها لاتعد ولا تحصى وتلك محاولة لالتقاط أطراف المشكلة من قلب السوق ومن عناصرها المهمة والمؤثرة . الصيدالة يرمون بالكرة فى ملعب الأطباء والروشتات العجيبة التي يسطرونها للمرضى ، الأطباء يشيرون بالازمة فى وجه مصانع الدواء المحلية والأخيرة تعالت شكواها وستعلو مع «الجات» .. القصة برمتها فى هذا التحقيق ●●

### تحقيق:

صفاء لويس

عدسة :

فاروق عبد الحميد

أحد أقرابه يبحث عن هذا الدواء «الشافى للمائى» وقد يجده وقد لا يجده المهم أن الأطباء يزنعون الشك فى قلوب المرضى من فاعلية الدواء المحلى .

أيضا يقول د. ملحد فؤاد زكى صيدلى إن أزمة الدواء فى مصر لها جانبان الأول يتمثل فى عدم توفر الدواء المطلوب وهو غاليا مستورد وغال جدا ، وذلك فى الأحياء الراقية حيث يعلو صوت المرضى «أرجوك وفر لى عليا» بأتى شمن «والثانى يتمثل فى ارتفاع أسعار الدواء وهو غالبا محلى وذلك فى الأحياء الشعبية . وهنا تتردد مقولة «أرجوك شوقلى دواء» بديل أرخص وأعطينى أهم دواء فى الروشتة وأجل باقى الأدوية وعموما فإن المشكلتين سواء عدم التوافر أو ارتفاع الأسعار يساهم فى تفاقمها شركات الدواء فى

«المساعدة لخصوا المشكلة فى إصرار الأطباء على المستورد الغالى وأن معظم المرضى يتبنون بالروشتة ويرفضون البديل المحلى وحتى إذا قرر الصيدلى التناغم مع الطبيب المعالج على طريقة «الدواء غير موجود ولكن بديله موجود» هذا يفاجأ

الصيدلى برفض حاد من الطبيب وإصرار منه على منع المريض فرصة للبحث عن الدواء المستورد أو «المهرب» فى أى صيدلية أخرى . وتكون النتيجة جولة «كعب داير» للمريض أو





## المخبر و الترويج و المعلومات

المصدر:

الاستثمار

التوزيع:

٢ : مايو ١٩٩٦

علية فقط في حين أن حجم الطلب يحصل إلى ١٠ على الأقل في الشهر، وكذلك دواء «انترفيرين» لعلاج فيروس الكبد وهو متوفر وتنتجه شركة استثمارية، وكان من الطبيعي أن تمتد موجة الارتقاعات في أسعار الأدوية إلى دواء الأطفال فعلى سبيل المثال لارتفع سعر دواء «ميترومكس» مضاد حيوي (٦ كيسولات) إلى ٤٨ جنيهًا وميترومكس إلى ٤٧ جنيهًا ١٠ أقراص «و. سوبراكس» شراب ٤٠ جنيهًا ٦٠ ميلجرام «ورغم توفر دواء «ميسيلين» ويسعر ٥,٦٠ جنيه فلا أحد يكتبه في اللوحشة مضلص ولعل عليه على هذا القصر قليل غريباً أن تصل تكاليف علاج مرض السكر - على سبيل المثال - إلى نحو ١٥٠ جنيهًا أدوية مضافاً إليه ٦٠ جنيهًا كشف بإجمالي ٢١٠ جنيهات شهرياً، وجميعنا يعلم مدى انتشار أمراض السكر في مصر خاصة بين أصحاب الماشات المحنونة، وأضاف أن الذي يعضو انخفاض نسبة الجيعات في الصيدليات هو ارتفاع ثمن الأدوية، ويؤكد - كما يقول صيادلة آخرون - أن قدرة أي الشركة على رفع الأدوية التي تنتجها يتوقف على قوة الشركة وحجم الدعاية والإعلان والهدايا للأطراف المشاركة في حلقة

الطاعين العام والخامس والتي ترفع أسعارها بنسب دورية تصل إلى ٥ مرات في العام . فعلى سبيل المثال تم رفع أدوية «أوف» أسبولة من ٤,٧٥ جنيه إلى ٥,٥٠ جنيه «ميترومكس» من ٤ جنيهات إلى ٥,٥٠ جنيه «داكتين» من ٢,٥ إلى ٢ جنيهات . أيضاً تقوم بعض شركات الدواء بتوزيع علبه أو ثلاث على الأكثر لكل صيدلية من كل صنف مستورد وذلك طوال الشهر ، بحجة عدم كفاية حصة المستورد لاحتياجات السوق ، مثلاً دواء «داياناوتين» لعلاج الصرع يسعر ٤,٧٥ جنيه تحصل كل صيدلية على علبه واحدة ، علماً بأن هذا العلاج يحتاجه مريض الصرع طول العمر ودواء «لنوكسيل» لعلاج هبوط القلب تحصل كل صيدلية على ٣ طب في الشهر في حين تبلغ حصة «الروشتات» المقدمة لها ٢٠ رويشة شهرياً ، أما دواء «بيرينول» ويسعر الطبية بـ ٣٦٠ جنيه علاج المقم عند الصيادلة فهذا الدواء غير متوفر ، وإذا استخدمت السبلة علية في أول شهر فلا تجد الثانية ، وحصة العلاج تصل إلى ٤ على

وفي حالة عدم توفر الطبية الثانية أو الثالثة أو الرابعة يصبح الدواء بلا جدوى ، أما دواء «البروسكار» لعلاج اليرسنتا والذي يرتفع سعر الطبية فيه إلى ١٧٥ جنيهًا وتحتوى على ٢٨ قرصاً أي يسعر ٦,٥ جنيه الحبة تقريباً فهذا الدواء غير متوفر علماً بأن حصة علاج المريض الواحد تصل إلى ٨ طب ، وكذلك دواء «ستيبيرين» مستورد بـ ١١,٨٥ جنيه وهو لعلاج التسبيل اللزادي لا نجده ونضطر كصيدلانية ليبيع «بالقرص».

### الباب الخلفي

من الطبيعي أن يؤثر ارتفاع الأسعار وعدم توفر الأدوية في حجم مبيعات الصيدلية لتتخفف بنسب تتراوح بين ٢٠٪ - ٤٠٪ وذلك باقتطاع الدواء سلعة كشي سلعة تتأثر باقتصاديات رجل الشارع ، هذا ما وضعه د. معوض مصطفى غراب مدرس بكلية الصيدلة، مشيراً إلى أن هناك بعض الأدوية التي وصل فيها سعر الطبية إلى ٨٠٠ جنيه مثل دواء «ساندوامين» حقن والخامس بزرع الكلى وهذا الدواء مستورد وتحصل كل صيدلية على

رفع الأسعار ، ومن أساليب رفع أسعار الأدوية أضافوا ، أنه نظراً لانخفاض أسعار الأدوية التي تنتجها شركات قطاع الأعمال العام ، تقحم هذه الشركات بائنتاج أدوية لشركات ليجينية بعد الحصول على ترخيص منها بذلك ، وفي حالات أخرى كما يقول عند من الصيدلة أنه في حالة حاجة السوق لدواء يعميه ويقام شركة قطاع عام بإنتاج هذا الدواء ولكن يسعر مخرويض عليها ويحقق للشركة خسائر ، يتم توقف هذه الشركات عن إنتاج الدواء الرخيص ، بالاتفاق «الخلف» مع إحدى شركات القطاع الخاص أو الاستثمارى تقوم إحدى هذه الشركات بإنتاج الدواء نفسه ولكن باسم تجارى آخر لطرحه في السوق بالسعر الذي ترغبه ، ويعتبر هذا أسلوباً التحايل على هيئة الرقابة الدوائية .

### في النهاية

وحول التلاعب في أسعار الدواء تحت





## شعاعة الجات، ١

أصحاب مصانع الأدوية يلقون بجميع حمول ومتاعب صناعة الدواء في مصر على شعاعة الجات مؤكدين أن الجات وما تشتمل عليه من لتفافية حقوق أصحاب الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الدواء وكذلك عدم توفيره بالسوق المصري ، هذا ما أكدته د. أحمد براهيم صاحب أحد مصانع الأدوية (قطاع خاص) مشيراً إلى أن مصانع الأدوية في مصر سواء قطاعاً عاماً أو خاصاً مزالت تبذل قصارى جهدها لمواجهة هذا الدفوله الذي تمثله شركات دولتية عملاقة تسعى جاهدة ويكفل السبل إلى السيطرة على سوق

الدواء العالي وهي شركات تعمل في مجموعها (مفانيا الدواء العالي ) .

وقال : إن اتفاقية الجات جات لتعمل اتفاقية ٨٩ لحماية الملكية الفكرية والتي كانت تنص على أن الشركة التي تسجل اختراعاً عليها أن تسجل طريقة التصنيع ، بمعنى أن هناك فرصة لأكثر من شركة كل منها يقوم بعمل مستحضر بطريقة مختلفة وكانت هذه الاتفاقية العقيمة تمنح كل دولة حقها في تحديد الفترة التي تحددها فيها احترام حق الملكية الفكرية .

ويمنح هذا حق للشركة في بيع الدواء بالسعر الذي تحدده خلال فترة الحماية لتغطية مصاريف الاختراع ، وحتى يستفيد العالم بتلك الاختراعات تم السماح للشركات غير المخترعة والتي ليس لديها القدرة على عمل أبحاث دوائية . تم السماح لها بالاستفادة من الاختراعات الجديدة وتصنيع مستحضرات باستخدامها بعد إسقاط الحماية من عليها ونذكر هنا على سبيل المثال أن سعر كيلو دواء الروماتيزم على سبيل المثال يـ ١٠ آلاف دولار خلال فترة الحماية وبعد الحماية يمكن شرائه بـ ٢٠٠ دولار فقط . وكان طبيعياً أن تحرص الشركات المخترعة على استمرار البيع بسعر العالي لأطول فترة ممكنة . أيضاً هناك دواء القلب مثقبوره بـ ٢٦ جنيه وتصنع محلياً بـ ٢٠٠٠ جنيه ودواء للقرحة يستورد بـ ١٢٠ جنيه وتصنع بـ ٤٧ جنيه .

مسمى «الاسم التجاري» يقول د. منور مصطفى ، أنه في جميع دول العالم يتم لتتاج الدواء تحت مسمى «الاسم العلمي» أو باللغة الشعالة «الاسم التجاري» . وليس هناك ما يسمى بالدواء البديل ولكن دواء من المجموعة نفسها ، ولكن الفرق في مصر كتابة الاسم

التجاري في ريشة الطبيب وإذا عرف السبب يمل العجب .

فالدواء عبارة عن مادة فعالة ومكونات الدواء ، والمشكلة تكمن في ارتفاع أسعار المواد الخام والمواد الفعالة والتي ترتفع أسعارها على مستوى العالم وفي مصر ، لدينا مصانع أدوية ولكن ليس لدينا مصانع لتصنيع المواد الخام وذلك تقوم باستيرادها بأسعارها المرتفعة وتقيم بتصنيعها في مصر وهنا تظهر العمالة الضعيفة فالدخول في مصر محدودة والشركات تريد تغطية تكاليف الإنتاج مع تحقيق هامش ربح .

وعن قضية ترشيد الدواء يقول لا نلهم سبب كتابة قرص ٢ مرات في اليوم لمدة أسبوع في ريشة الطبيب للمريض ، ثم يبيع له عليه بها ٥٠ قرصاً ، لماذا لا يتم تصنيع عبوة بها ٢٦ قرصاً حتى نرشد استهلاك الدواء وكذلك نرشد الصم للسواد الخام المستوردة ، لماذا لا تعطى المريض الجرعة المطلوبة بالمشيط حتى يساهم ذلك في تخفيض أسعار الدواء ، ويؤكد أن ترشيد استخدام الدواء سيعمل على تلاشي ظاهرة الاستفادة من الأدوية في البيت المصري والذي يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ وهو رقم كبير بالنسبة للصم الخامات المستوردة ويستطرد قائلاً ، إن من مسئولية التأمين الصحي في مصر ، أن يتم كتابة دواء للمريض وتتمتع بذهب الصيدلية ولايجده يقوم الصيدلي بتمه أي طبخة دواء ويقول له استعملهم من أي صيدلية أخرى ، وفي حالة عدم القدرة على الاستبدال من الطبيعي أن تعتبر هذه الأدوية خافداً !! .. وهناك خافد من نوع آخر لدى الصيدليات والكرايين في صورة أدوية إنتهت فترة صلاحيتها وكذلك الأدوية التي تنتهي صلاحيتها خلال فترة ٦ أشهر ، حيث يشمل والزبون لتتاج اليوم ويعتبر هذا ضعفاً في الوعي الطبي لدى المرضى .





## البحوث والتدريب والمعلومات

للصنوع

للتوسع

١٧ مارس ١٩٩١

وينصح الدكتور زكريا جاد بضرورة التكاتف بين شركات الأدوية في مصر في مجال البحوث ، فإن تستطيع شركة بمفردها مواجهة هذا الوضع حيث يكلف البحث الواحد نحو ٥٠٠ مليون دولار .

### الدواء الشعبي

ويؤيد الرأي السابق د. علي الشرقاوي رئيس الشركة القابضة للأدوية مشيراً إلى أننا مقنمون على عصر لا يحق فيه لأي شركة انتاج خاصة دوائية إلا لصاحب الاختراع وإذا كانت مصر اليوم تشتري الخامات الدوائية من السوق الأجنبي بسعرها والأفضل مواصفات فسيتم ذلك لأننا قانمون على مرحلة تقسيم عالمي لانتاج خامات الأدوية في العالم وسيؤدي ذلك إلى استيراد «الأسبرين» بجنيه ، لأن قضية براءة الاختراع عالمياً كانت تسجل طريقة تحضير الخامات الدوائية ولكن عندما يصبحوا غير مجدية ، غيروا الحماية وجعلوها حماية لاسم الخاصة وليس لطريقة التحضير فالقضية هنا ليست قضية عرض وطلب ولكنها قضية خاصة دوائية .

وقال أننا لن نستفيد وإن تمتع بالدواء الجديد وسيقتل استخدامنا للدواء الشعبي القديم إلا الغلة القادرة التي يبلغ عدهم نحو ٤ ملايين مواطن يتفقون بعدادات تشوق المعدلات المالية حيث ستسمح الجيات بدخول أي دواء لمصر ولكن بسعر عال .

أيضاً فإن الشركة المصرية تستورد ٣٥٠ صنفاً بمتوسط ٢٠ جنيهاً للصنف ويستورد القطاع الخاص ١٣٧ صنفاً بمتوسط سعر ٤٩ جنيهاً للدواء أو الوحدة وأن خمسائى الشركة للمصرية وحدها من الاستيراد يبلغ ٧٩ مليون جنيه وأن شركات قطاع الأعمال تنتج ١٢٩٠ نوعاً من الأدوية بمتوسط سعر الدواء ٢ جنيهات و١٢ قرشاً ، ولعل المقارنة

والجديد في اتفاقية الجات وحماية حقوق الملكية هو ما يسمى «بالترخيص» وهو تسجيل المستحضر وليس لطريقة التصنيع ولا أحد يقترب من المستحضر إلا بعد مرور ٢٠ سنة ؛ أى أن الشركة تسجل المستحضر باسمها ولا يمتدنى عليه أحد ونظراً لمرعاة ظروف الدول النامية تم منح فترة سماح ١٠ سنوات لتطبيق خلالها القانون الجديد حتى تتواءم ظروفها مع المتغيرات العالمية .

ويؤكد د. أحمد بوهان أن هناك ضغوطاً على مصر للتنازل عن هذه المهلة الـ ١٠ سنوات والتي بدأت في يناير ١٩٩٥ ، وأن تطبيق الجيات على مصر من اليوم ، ومع الأسف رقم هذا الطلب مبدد من أصحاب المصالح الأجنبية والمصرية في مصر حتى وأن بعض هؤلاء حاولوا إغراء مصر بفتحها في حالة الالتزام بالجات دون انتظار المهلة المقررة ، سوف تعرض إلى مصر شركات عالمية في مجال صناعة الدواء ، فعمل الجيات في مصر وقد تفرد مصر في ذلك حتى تصبح شريكا لها في حالة إثبات حسن النية .

### رخص وغير مطلوب

وفي مجال الصيدى عن الجيات ، يطالب

د. زكريا جاد بقبيل الصيالة بضرورة انتفاع مصر بالمهلة المحددة بـ ١٠ سنوات وفى المهلة الانتقالية لتطبيق أحكام الجيات ، وقال يجب ألا تنسأ أننا في السوق المصرى لدينا منذ كبير من الأدوية الحديثة ومع الأسف الموقف سوف يختلف بعد ١٠ سنوات في ظل تقلص تلك الأدوية بشكل أو بآخر وسوف تخسر مصانع الأدوية في مصر .

وأضاف أن شركات قطاع الأعمال تستعمل خامات دوائية منها نسبة ١٠٪ تصنع محلياً ونسبة ٩٠٪ يتم استيرادها من الخارج ومن المقرر أن يطبق القانون الجديد للجات على نسبة ٩٠٪ وسترتفع فيه قيمة الخامات ، وهذا يعنى أن هناك نحو ٣٥٠ مستحضرًا ستوقف المصانع عن تصنيعها ، أيضاً هناك أدوية لن يزيد عمرها على ٧ سنوات ثم تنتهى ، وفي ظل الجيات نستطيع تصنيع ٢٠٪ من المستحضرات بسعر محقول وبالباقى بسعر غير محقول .





## ● أصحاب المصانع : ● «الجت، ستحررنا من إنتاج ٣٥٠ مستحضرا جديدا ودالاسبرينية، ستصبح بجنيه مضرى .. الافضل الاعتماد على الدواء الشعبى

الصحة . إن وزارة الصحة هي المسئولة عن تصنيع الدواء ، أما كيف يتم التصنيع فإن الفكتورة جميلة تقول إن وزارة الصحة قامت بوضع سياسة دوائية مالية وكذلك خطة مستقبلية للسيطرة على أسعار الدواء أهمها إعادة تشكيل اللجنة العليا لتصميم الدواء برئاسة الدكتور وزير الصحة وذلك لتصميم جميع المستحضرات الصيدلانية سواء المفتحة محليا أو المستوردة إلى جانب وضع اللوائح العامة للتصنيع على أن تعتمد على معدلات التكلفة الحقيقية مع مامش ربح مقبول للشركة المفتحة يصل إلى ١٥٪ للدواء الأساسى ٢٥٪ للدواء غير الأساسى ، أيضا تصمم الوزارة إلى توفير جميع الأدوية بغضمانها العلمية وليس بالاسم التجارى وبى صبرات خاصة يكتب عليها وزارة الصحة .

### تحت الاختبار

أما عن استيراد الدواء فإن هذا يقتصر على الأصناف ذات حجم الاستهلاك الضئيل وبالتالي تجمع عن انتاج الشركات المحلية أو أدوية تتطلب تكنولوجيا عالية غير متوفرة فى مصر فغسلا عن استيراد الأصناف الأساسية حتى وإن كان يتم انتاجها محليا حتى تثبت فعالية الدواء المحلى ولا أملى على ذلك من توفير دواء «اللاكسين» الخاص بالقلب رغم وجود العديد من البدائل المحلية .

ويرجع ارتفاع أسعار الدواء المستورد إلى هجمة بعض الشركات الدولية على انتاجه لما لديها من تكنولوجيا عالية وتكاليف باهظة . وذلك تقوم وزارة الصحة بتعميد الأدوية التى يجب بيعها . ويصل إجمالى الصم إلى نحو ٧٦ مليون جنيه سنويا لقطاع الدواء وهو تقريبا ثابت ، كما تسمى وزارة الصحة إلى

بين سعر الدواء المنتج محليا والمستورد يكشف عن حجم الارتفاع الذى ينتظر أسعار الأدوية فى ظل الجوات ما لم يتم عارك الأمر .

### التراخيص

وتشير لرواسة أعدتها غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات إلى أن جميع التراخيص التى فى إبينا الآن كشركات أدوية هى تراخيص تصنيعية تم منحها بموجب القانون الحال المحلى وعلى هذا الأساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية ينتج عنه أن جميع للتجهات سوف توقف وخصة تصنيعها مباشرة ويوقف انتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة المستهلك إليها من عدمه وكذلك بغض النظر عن القدرة على استيرادها من عدمه .

تشير الدراسة نفسها إلى تتلقى الاتجاه نحو الاستثمار الجديد فى صناعة الدواء لأن الاستثمارات الجديدة تصبح موهونة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التى تنجبه إلى تفضيل الاستثمار المباشر تحت سيطرتها والانتاج فى مراكزها الرئيسية والتصدير إلى أسواق دول العالم المختلفة .

وتكشف الدراسة عن ضرورة اتخاذ إجراءات تساهم فى ضبط ظاهرة التلاعب بالاسم التجارى وحث الأطباء على التوصية بالمستحضرات الصيدلانية الأرخص للمرضى لأنها تخفف تكلفة فاتورة العلاج بصورة كبيرة ، على سبيل المثال تلزم القوانين فى أمريكا أن ينصح الصيدلى المريض بالأصناف الأرخص للمعالجة المستحضر يحكم عدم وجود اختلاف فى فاعلية الدواء .

من جانب وزارة الصحة فإن الفكتورة جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة ورئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بوزارة





التصدير

١٧ مايو ١٩٩٦

التوزيع

## للبحث والتدريب و المعلومات

تصنيع بعض الأدوية المستوردة في شركات وطنية بترخيص من الشركات المالكة بالخارج وبأسعار مناسبة لتخفيض الدعم وتوجيهه فقط للأصناف التي لا يمكن إنتاجها محليا ، وماليا لدى وزارة الصحة مشروع لانتاج الأنسولين والأسمال بدلا من استيرادها .

### رفع الأسعار

وعن سبب الزيادة في أسعار الأدوية التي تنتج محليا تقول مكتورة جميلة إن تسعير الأدوية لقطاعاتيا بدأ منذ عام ١٩٩١ ، في الوقت نفسه كان لابد من رفع أسعار بعض الأصناف متخلفة الأسعار والتي تتسبب في خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى إلى الامتناع عن انتاجها واختلافها من الأسواق ، وأدى تحريك أسعارها إلى معارضة طرحها وظهورها بالأسواق بأسعار مناسبة ومنخفضة إذا قورنت بمثيلها من الانتاج المحلي أو المستورد والتي تبلغ أسعارها أضعاف هذه الأسعار .

وحول كيفية مواجهتها مشكلة عدم توفر الأدوية المستوردة بالكمية المناسبة قالت د. جميلة موسى : إن وزارة الصحة وضعت جلا لهذه المشكلة متمثلا في طرح مناقصة عامة لجميع الأدوية الأساسية المستوردة غير المتوفرة بالسوق حيث تقوم الوزارة بتحديد الكميات التي تشمل الاحتياجات الطبية والوصول لأفضل الأسعار عن طريق تلك المناقصة التي تشارك فيها شركات قطاع عام وخاص واستثماري ، وسيتم طرح المناقصة الشهر الحالي وذلك بالاسماء الطبية للأدوية وليس بالاسم التجاري .

وتتضمن المكتورة جميلة كل من بشرى اللقن حول مخاوف الجهات موزعة في سوق الدواء في مصر مطمئن في ظل تطبيق اتفاقية للجات ويرجع ذلك إلى أن ٨٠٪ من الانتاج المصري هو مستحضرات مصنعة بتصريح من الشركات المالكة أي الشركات صاحبة الحق

لهذه المستحضرات وذلك بالتخلف إلى أن ٢٠٪ من المستحضرات المحلية قد أصبحت خارج حقوق الملكية ولجميع المصانع الحق في تصنيعها كما أن خاضعتها متوفرة بالأسواق العالمية رسميا ، ويحضر تأثير الاتفاقية على ١٠٪ من الانتاج المحلي وسوف تعمل الشركات التي تصنع هذه المستحضرات على حل هذه الأوضاع خلال فترة السماح المالية وهي تسع سنوات .

صفاء لويص





# العلم وتحديات المستقبل

## د. عصام الحناوي

المستشار بالمرکز القومي للبحوث

تطورت الأوضاع العالمية السياسية والاقتصادية تغييراً هائلاً منذ بداية الثمانينات ولم تحدث معظم هذه التغييرات بصورة تدريجية بل حدثت من خلال انفجارات حادة لم تكن متوقعة. ونتيجة لذلك أصبحت

الشرائح الاجتماعية والسياسية اليوم تختلف عن ما كانت عليه في الثمانينات. ولقد صاحب هذه التغييرات في الأوضاع العالمية تغييرات كبيرة في مفهوم العلم والتجارات اليوم أهم معالمها في التالي:

- (١) الاهتمام للزراعة في الدول المتقدمة بالبحوث العلمية الأساسية باعتبارها مؤشراً هائلاً على قوة الدولة الاقتصادية. فاليوم أصبحت الزراعة في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ذات الأولويات للحدود بل إنفاق الحكومات على هذه البحوث حوالي ١٦ مليار دولار سنوياً (أي نصف الاستثمارات الحكومية للمستشفيات الطبية) ومن المتوقع زيادة هذه الأولويات إلى ٢٥ مليار دولار مع بداية عام ٢٠٠٠ حتى تحافظ أمريكا على مركز الصدارة في التقدم العلمي.
- (٢) التطورات العلمية والتكنولوجية الرافعة والمستقبلية في تطورات شاملة في قوى الإنتاج خاصة نسبة إلى تلك الدول التي تملك إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة. فهذه الآن سباق على رفع معدلات الاستثمارات العلمية في مجالات الطاقة النووية والبيئية. فالدول المتقدمة بدأت تتجه إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقة الكهربائية. فالدول المتقدمة بدأت تتجه إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقة الكهربائية. فالدول المتقدمة بدأت تتجه إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

العلم وتطور هذه القوة التنافسية. أصبح كل من البحث العلمي الأساسي والتطبيقي ذا أهمية قصوى لسمعة وتطور هذه القوة التنافسية.

(٣) أدت الانفجارات في تدوير الميزان التنافسية إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المخصصة للبحث العلمي في الدول المتقدمة نتيجة في مجالات القوة التنافسية لكل دولة في مواجهة الأخرى. بالإضافة إلى هذا يتم توجيه جزء من هذه الاستثمارات إلى ما يعرف بالاستثمار التجاري للبحث العلمي وتقتصر المبالغ من هذا النوع من البحث العلمي على من لديهم القدرة على شراء واستغلال (ثم تحقيق) هذا النوع من الأرباح في إطار القدرة الفكرية في تنمية الذات.

(٤) من أهم التغيرات التي تتخذ اسم الميزان التنافسية اليوم لتتجه إلى استخدام نتائج البحث العلمي والتطورات التكنولوجية التي تسبب في إطار البحوث العسكرية وبما عليها من أهمية في إنشاء الحرب الحديثة. فالدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية الآن تقوم بحملة عسكرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير القوة العسكرية. فالدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية الآن تقوم بحملة عسكرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير القوة العسكرية.

(٥) في ضوء هذا السباق العلمي والصناعي في الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة، فإن الدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية الآن تقوم بحملة عسكرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير القوة العسكرية. فالدول المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية الآن تقوم بحملة عسكرية في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير القوة العسكرية.

لقد أدت هذه التغييرات في اتجاهات البحث العلمي والتقدم العلمي والتكنولوجي السريع والمستمع في الدول المتقدمة إلى وضع الدول المتقدمة في وضع أكثر حرجاً من ذي قبل وأهم معالم هذا الوضع هي:

- (١) استمرار اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية في بين المجالس والعلوم.
- (٢) دخول النشال التي بها ٢٢٢ فقط من سكان العالم تتجه حوالي ٨٠٪ من التحولات للتحولات في جميع مجالاتها إلى دول الجنوب وتصل دول النشال جامعة على الإبقاء على هذه





الصنعية أو زيفتها خالصة بعد التقلية لجأت ومن هذا كان اهتمام هذه الدول بزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير لتدعيم ميزاتها التنافسية ولذا الآن إنفاق دول الشمال على البحث والتطوير بحوالي ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر من نصيب دول الجنوب هو حوالي ٧٪ فقط.

(٢) أدت لوجيات التقدم العلمي في الدول للتغلب على فقدان الدول الصناعية للترويجي لما كان لها من مزايا نسبية في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا الجديدة التي رفعت من كفاءة استخدام الطاقة أدت إلى تراجع الطلب على البترول والنفط (لم يعد أحد يتحدث الآن عن أزمة الطاقة) وتكنولوجيا لعمال المواد الصلبة محل المواد المستغلة من خامات طبيعية.

في صناعات كثيرة (مثل احتلال البلاستيك والمواد المركبة محل الخشب في صناعة السيارات مثلاً) أدت إلى خفض الطلب على الخامات المعدنية.

(٣) أدى الاستثمار المتزايد على البترول والأتمتة إلى خفض أهمية الأيدي العاملة ومعدلات نقل بعض الصناعات من دول الشمال إلى الجنوب (التي كانت تنقل للإفادة من العمالة الرخيصة) مما نتج عنه انخفاض في الأرباح للصناعات لبعض الدول النامية (في آسيا وأمريكا اللاتينية مثلاً).

(٤) سوف تؤدي السموات المتزايدة في ظل التكنولوجيا إلى الدول النامية إلى زيادة اعتماد هذه الدول على منتجات الدول المتقدمة (أي أن الدول النامية ستصبح أساساً مستهلكة لمنتجات الدول المتقدمة) وسوف يزداد الضغط العلمي في بعض المجالات في الدول المتقدمة (في الزراعة مثلاً) إلى تغيير أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعي مما سوف يزيد من المشكلات الغذائية لكثير من الدول النامية ويصعب بعض تنمية الدول النامية في القرن الحادي والعشرين بأنها ستكون تلبية تكنولوجيا والصناعات سوف تمكسها عوامل سياسية وإستراتيجية ويصعب هذه التنمية بها استثمار القرن الحادي والعشرين الذي سوف يتكون من تكتلات أكثر - للصناعات تتنافس مع بعضها.

وهذا الصراع التكنولوجي الاقتصادي بدأ بالفعل (على سبيل المثال الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبين أمريكا والصين) وبين المجموعة الأوروبية واليابان من جهة وبينها وبين أمريكا الشمالية من جهة أخرى وأخيراً بين تكتلات المجموعة الاقتصادية للاضطهاد وبنسبة الآن في الشكل المخططه والواقع أنه لا يوجد طريق أمام الدول النامية للخروج من هذا المأزق سوى تنمية قدراتها العلمية والتقنية وزيادة الاستثمار على البحث والتطوير والتحكم الحقيقي لراس المال (الذي من شأنه أن يتركز للأغراض) هو ذلك التراكم الذي يتجسد في القدرة على تكوين وتطوير القدرة الإنتاجية.

إن التركيز على نال وتطوير التكنولوجيا قد يؤدي بمكاسب على المدى القصير، ولكنه يشكل خطورة على المدى البعيد، فالقوة التنافسية التي تحقق في بعض دول شرق آسيا قد وصل إلى ما يحرم بمعدود العائد المتناقص ولقد فكرت بعض هذه الدول أيضاً هذا الخطر فصارحت إلى تشجيع إجراءات الحد من هذه الإجراءات العمل على تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجيا العلمية والمشاركة في نهجيات التنافسية تحت إشرافه، وزيادة استثماراتها خارج الحدود في دول مجاورة تتبع أسواقاً كبيرة لتجارتها (مثل الصين والهند) ولقد ساعد على نجاح هذه الإجراءات الواقع الجغرافي لهذه الدول والقرب الكبير في عاداتها وأعمالها.

لقد كانت القدرة العلمية والتكنولوجيا في كل مصور التقدم الإنساني وكيفية الحضارة والحياة، وهي القدرة التي إذا اكتسبت (وهي لا تمنع ولا تشجع) ولم تستخدمها زاد الإنتاج وراح الرخاء، وكما زاد ذلك زاد تبعاً اقتصادي المزيد من العلم والتكنولوجيا واستمرت سلسلة التفاعلات لتحقيق المزيد من التنمية العلمية.



## استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة المصرية

في إطار الاهتمام بالصناعة المصرية وتكثيفها من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية وخاصة بعد إزالة الحواجز التجارية والسلب ونظم الحماية فإن الإزدهار الناتج للصناعة المصرية، ورفع قدراته التنافسية في الأسواق التصديرية يتطلب تحقيق نمو الصناعة خلال المرحلة القادمة لزراعة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والمساهمة في حل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية.

المصنوعة بعد أن كانت الصناعة في المرحلة الماضية تنتج لاحتياجات السوق المحلية وتغطي الواردات وهي للرحلة التي

الصناعات المصرية وتنظيم قوتها  
الصنعية والثقافية محليا وعالميا،  
مشيرا الى ان الدراسات التشخيصية  
تتركز على صناعة النسيج والاس  
والصناعات الكهربائية والالكترونية  
والنوعية والصناعات الغذائية  
والزراعية والصناعات الكيماوية  
الجلدية وصناعة الفواكه والصناعات  
الخفيفة والتحويلية وصناعات مواد  
البنا.

وقال المشاوي إن الدراسات تشمل المزايا الاقتصادية والفنية في كل صناعة، يوضحها العالي وأصحابه للتطبيق مع مقارنتها بين ما تقدمه دول أخرى مناسبة في اجتذاب رؤوس الأموال والتقنية الحديثة وتمديد المشاكل التي تواجهها حاليا مع اقتراح الحلول المناسبة لها، مشيرا إلى تحديد المزايا والمزاولة والبيئة اللازمة للصناعات والمستثمرين لتشجيع وتطوير الصناعات القائمة والدخول في الصناعات الجديدة.

والضمان لن تطبيق نظام الحوافز  
والمنحبة للصناعات التصديرية أو  
الصناعات كثيفة العمالة أو الصناعات  
التي تفتي بالتكنولوجيا الحديثة.

وطلب محمد النضاري بتشجيع  
مبادرات البحث والتطوير والتدريب  
وأيجاد مراكز البحث والتطوير وإثراء  
المكتبة الخاصة وتشجيعه على  
الاستفادة من الإسهامات في أبحاث  
تكنولوجيا الانصاف إلى تحديث  
الاصناف الاقتصادية المصرية حتى  
تتواءم مع الأوضاع الاقتصادية الدولية  
وتتفادى العاجات والتطورات التكنولوجية  
المعاصرة.

محمد خواجه

في حل مشكلة البطالة وكذلك الاستفادة من الخدمات المتوافرة في مصر سواء التعليمية أو الزراعية. وأكد محمد سالم النشائي عضو اتحاد الغرف التجارية ضرورة إجراء دراسات تشخيصية شاملة لجميع



استلزمات حماية الصناعة في مصر  
بالسليب عدة منها حظر الاستيراد  
وفرض رسوم جمركية عالية، مشيرة  
الى ان المرحلة القادمة تحتاج لتطوير  
الصناعات القائمة وإخضاع صناعات  
جديدة لمطابقة على مستوى  
التكنولوجيا حتى تتمكن من المنافسة  
الحية والتصدير للأسواق الاجنبية.

والغرض من هذه الدراسة هو توفير معلومات كافية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وذلك من خلال دراسة الحالة الاقتصادية في العراق، وذلك من خلال دراسة الحالة الاقتصادية في العراق، وذلك من خلال دراسة الحالة الاقتصادية في العراق.





رغم إنفاق 30 مليار دولار في مشروعات جديدة

## صناعة «البتروكيماويات» الآسيوية في مأزق «الجات»

□ بانكوك - مانيلا - العالم اليوم - خاص:

انخفاضها أكثر مما أدى إلى انخفاض الأرباح وأسعار الأسهم. ومن أكثر الشركات التي تضررت شركة «موريلانيس» كبرى الشركات الهندسية حيث انخفضت أسعار أسهمها بنحو النصف في خلال الثمانية عشر شهرا الماضية.

وعلى العموم فإن الشركات البتروكيماوية الآسيوية لم تفقد بعد كل قوتها السياسية، ففي أندونيسيا افتتحت شركة «مكائندراسري» مشروعاً لإنتاج الأيثلين والبروبيلين لأغراض الاستهلاك المحلي في العام الماضي باستثمارات بلغت 1.9 مليار دولار، والعديد من المشروعات البتروكيماوية الأندونيسية تابعة لابن الرئيس العديد من النيسون سوهارتو كما إن لهذه الدولة، ونتيجة لالتزام الحكومة باتفاق الانفتاح، فإنها أصرت على عدم تزايد حماية خاصة للمشروعات البتروكيماوية كما توقع المستثمرون، ولكن في فبراير الماضي تم فرض 20 ضريبة إضافية على البروبيلين المستورد، وبعد ذلك بأسبوعين صدر مرسوم بفرض رسوم

على بعض المنتجات البتروكيماوية من 20٪ إلى 12٪ كما خفضتها على بعض المنتجات الأخرى من 40٪ إلى 30٪ وفي ظل اتفاق الانفتاح فإنه سيتم تخفيض التعريفات بمعدلات أكثر بحلول عام 1997.

وفي الفلبين - وفيس دولة عضو في الاتفاق - فإن خفض التعريفات الجمركية أدى إلى إعلان شركة «ميتسوي» اليابانية في مارس الماضي عن تخفيضها عن مشروعها لإنتاج البولي بروبيلين الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية 130 مليون دولار.

وفي الصين فإن الرغبة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تجعل الحكومة تخفض الرسوم الجمركية إلا أنها في نفس الوقت ستقلل الاستثمارات الضريبية للممنوحة للمستثمرين الأجانب على الآلات المستوردة، وأعلنت شركتان من كبرى الشركات العالمية البتروكيماوية وهما «BASF» الألمانية و«دوبونت» الأمريكية عن أنهما ستبحثان من موطن آخر لخبرتهما للشرك لإنتاج «النايلون» الصين.

وفي الهند فإنه تم تخفيض الرسوم الجمركية بالفعل على المنتجات البتروكيماوية من 150٪ إلى 40٪ ومن المحتمل

تحقق الحصول الآسيوية معدلات نمو مرتفعة لذلك ينمو الطلب على المنتجات البتروكيماوية بمعدلات سريعة، ويتوقع مكتب «جاردن لينغ» للسيرة أن تستهلك آسيا 30٪ من منتجات العالم الكيماوية بمختلف أنواعها بحلول عام 2000 مقابل 26٪ في عام 1990. وعلى الرغم من ازدهار الطلب إلا أن اللوائح البتروكيماوية إلا أن اللوائح يميل رجال الصناعة في آسيا.

ففي تايلاند - على سبيل المثال - انخفضت أسهم الشركات البتروكيماوية في بورصة بانكوك، وفي 24 أبريل تم التعامل على أسهم شركة «P.V.C» بنحو 34٪ من أسعارها المسجلة، وكان قد تم تسجيل الشركة في فبراير 1995 كما تواجه الشركات المنتجة للراتنج مشاكل متعددة.

وأحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها الشركات البتروكيماوية هي عدم رغبة الحكومات في حماية الصناعات المحلية، وفي تايلاند فإن الآراء المطالبة بعدم الحماية تستند إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية وإلى اتفاق الانفتاح، وفي العام الماضي خفضت الحكومة التايلاندية التعريفات الجمركية





مشابهة على الاثنيين في حالة  
استمراره لاستخدامه لإنتاج  
البول اثنيين ويقول العديد من  
الراقبين إنه بدون الحماية فإن  
مشروع هكسترا سري، لن  
يكتب له البقاء.

وفي الحقيقة فإن هذه  
المشكلات لن تستمر، وتوجد  
مشكلة أخرى تبدو في  
الافتقار وهي مشكلة  
الطاقات الفائضة،  
فالشركات الأسبانية تضيغ  
حاليا 30 مليار دولار في  
مشروعات جديدة أو  
لتوسيع الطاقات الإنتاجية  
لصاندها القائمة في المراكز  
المنتجة القديمة مثل  
سنغافورة وكوريا الجنوبية  
وفي الدول المنتجة للسواد  
البتروكيميائية الجديدة مثل  
تايلاند وماليزيا وإندونيسيا  
وفي الأسواق الضخمة مثل  
الهند والصين، ويتوقع مكتب  
«جاردن فليمنج» وجود  
فائض في العرض للمنتجات  
الكيميائية الأساسية في  
الاثنيين ومشتقاته في  
بداية العام القادم، ولأول مرة  
سوف تنتج آسيا اثنيين أكثر  
مما تستهلك.





## مؤتمر بجامعة الأزهر يبحث آثار الجاهات على اقتصاديات الدول الإسلامية

كتب - ممدوح الولي وحسن عبد المتعم

يبحث الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة صباح غد مؤتمر لآثار اتفاقية الجاهات على اقتصاديات الدول الإسلامية الذى ينظمه مركز الاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر. ويتناول انعكاسات اتفاقية الجاهات على أقطار العالم الإسلامى فى مجالات الفسالة والاستثمار والنظمات الحكومية وعلى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والملكية الفكرية، ويستمر أعماله حتى الثالث والعشرين من الشهر الحالى.

مجال المعاملة والاستثمار والنظمات الحكومية والخصومية العامة على اليبعات.

وأشار إلى أن المحور الرابع يتناول انعكاسات اتفاقيات الجاهات على القطاعات الاقتصادية فى إطار العالم الإسلامى، خاصة على قطاعات الزراعة والصناعة خاصة الدواء وخدمات الخدمات وأسواق المال العربية والمصارف وشركات التأمين - قطاع النقل والسياسة خاصة شركات الطيران ومسوق الملكية الفكرية

ويناقش المؤتمر مقترحات إنشاء تكتلات اقتصادية إسلامية، وموجبات إنشاء سوق إسلامية مشتركة ونمو الفيدك الإسلامى للتنمية ومنظمة التجارة الإسلامية. ويتم التركيز على الآثار على قطاع المؤسسات المالية من مصارف إسلامية وتقليدية وأسواق مال وفكرات تأمين. كما يتم التركيز فى المجال الصناعى على صناعة الدواء وفى قطاع النقل والسياسة يتم التركيز على شركات الطيران.

ويخصص جلسات خاصة لانتناول الإطار الفكرى والنهجه لاتفاقيات باستعراض الأهداف والياديه العامة فى ضوء واقع البلدان الإسلامية وكذلك الإطار القانونى لاتفاقية والمعضية بمنظمة التجارة العالمية وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالإضافة إلى دور التحكم فى تصوية المنازعات فى إطار الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى، صرح الدكتور أحمد جويلى بأن المؤتمر يتناول أربعة محاور حيث يشمل المحور الأول الإطار الفكرى، والنهجه لاتفاقية الجاهات والثانى يتناول الأهداف والياديه العامة لاتفاقية فى ضوء واقع البلدان الإسلامية فضلاً عن الهدف والغاية من الاتفاقية فى ضوء تقارير الاقتصاديين للعالم بالإضافة إلى الدور المتووع لمنظمة التجارة العالمية فى فترة الاقتصاد الدولى.

وقال إن المحور الثانى يتناول الإطار القانونى لاتفاقيات الجاهات وبمعالج هذا المحور لعضوية فى منظمة التجارة العالمية، وكيفية تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية بالإضافة إلى دور التحكم فى تصوية تلك المنازعات فى إطار اتفاقيات الجاهات.

وأضاف أن المحور الثالث يعيدشل انعكاسات اتفاقيات الجاهات على أقطار العالم الإسلامى والحلول المقترحة وبمعالج هذا المحور برؤية كلية انعكاسات الاتفاقيات على أقطار الإسلامى والإسلامى سواء فى





في القطاع للمؤتمر الدولي حول تأثيرات الجات على الاقتصاد العالم الإسلامي

## مصر ترحب بالمناطق التجارية الحرة

■ قطاع الزراعة يطلب

التعجيل بتنفيذ الاتفاقية

وقطاع الدواء يريد

الاستفادة من فترة السماح

■ المؤتمر يبحث

سبلات الجات على

الاقتصاديات الإسلامية

تابع المؤتمر:

حسن عبدالمعتم

محمد يونس

والخدمات

وقطاع للملكية

للزراعة

وقال إن إلغاء

الدول للخدمة

لعدم انتاجها من

الصناعة

والزراعة

وبالقائى زانت

أسعار صادراتها

كان حافزا قويا

لزيادة انتاجها

وجوبه كالمع

نذلا بعد ارتفاع

أسعاره كان ذلك

حافزا للمزارعين

لزيادة انتاجية

القدان وانما زيادة المساحة

للزراعة بالمع

والذي يمثل ٢٠٪ من احتياجاتنا

أوزانت قرص الاستثمار الزراعي

كما زلت صادراتنا من السلع

للخفلة

واضاف ان الاتفاقية اعطت

الحق للدول المضارة من تطبيقها

للحقوق للحصول على تعويضات

ومع وفروض وتيسيرات نتيجة

لزيادة أسعار الواردات من الغذاء

وقال إن هناك حماية كاملة

للمساعة المصرية وأن للفاوض

المصري كان قد سبق أن رفع

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن مصر لها دور رائد في جميع مراحل اتفاقيات الجات خاصة التي وقعت في مراكش وانها تقدم خبرتها إلى عدد كبير من الدول العربية التي تريد الاشتراك في اتفاقية الجات مثل الأردن والسعودية ولبنان

وأشار إلى أن للفاوض المصري كان قويا أثناء توقيع اتفاقية الجات وأنه عظم مزايا كثيرة لمصر، وقال الأنا السليبية التي تقع على الاقتصاد المصري جاء ذلك خلال مؤتمر اثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العالم الإسلامي الذي عقد بجامعة الأزهر، وحضره الدكتور أحمد عمير هاشم رئيس الجامعة والدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة ومقرر المؤتمر كما حضره وفود من الدول العربية والإسلامية

وأشار إلى أن الاتفاقية شملت بعض السلع كما دخلت إلى حيز التنفيذ السلع الزراعية

للعربية للاجتماع بمقدار ٢٠٪ مما كان للتخفيض الجمركي الذي ورد بالاتفاقية وقدره ٢٠٪ لمدة خمس سنوات لا أثر كبير على حصة الجمارك وأضاف أن للملكية المصرية تستمر لمدة عشر سنوات فقط وسيكون التطور التكنولوجي أسرع منها وهي تحمي حق الصانع والمزارع والمؤلف وقد استحدثت مصر ١٠ سنوات سمحا لتطبيق اتفاقية الجات بحيث تستفيد منها ولا تضر كما أن قطاع الزراعة طلب تعجيل بتنفيذ الاتفاقية وذلك

لتحسم هذا القطاع. أما قطاع الدواء فاثار الاستفادة من السماح بالسنوات العشر، وأكد أن قطاع الخدمات في مصر متقدم حيث تملك مصر الكثير من مكاتب الاستشارات العلمية والمكاتب الهندسية والبيئية وشركات التأمين والمقاولات والبنية التحتية وذلك بداية نروج لقطاع الخدمات عن طريق مكاتبها الخارجية في الخارج، وأن النقص الدولي تختم مصر كثيرا في هذا المجال حيث تربط مصر بتسع وتسعين دولة لتسهيل تجارة الخدمات.

وقال إننا مستعدون الآن لحماية مصر من أي ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقية. فقد صدر قانون مكافحة الدعم والإغراق وأنشأنا جهازا





للصدر،

الإسلام

لبحوث و التدريب و المعلومات

للإتراح،

٢٢ مايو ١٩٩٢

لذلك وإن هذه  
الاتفاقية أصغت  
لصدر الحق  
عندما تشعر بأى  
ضرب يقع عليها  
أن تكون  
الولايات وتطالب  
توحيها من ذلك  
الضرب.  
وقال إن  
جنوب أفريقيا  
رفعت قضية  
ضدنا لأغراق  
الأمم المتحدة  
أصولها، ونفس  
التهج منكم  
الاتحاد  
الأوروبي  
بالنسبة  
للمسوحات  
للمصرية.  
كما أكد وزير  
التجارة أننا  
نرحب بالمناطق  
التجارية الحرة  
مع الدول  
العربية  
والإسلامية، وأن  
أول اتفاقية  
لإقامة منطقة  
حرة وقعت مع  
الأردن وسيلعبها اتفاقات أخرى  
مع الدول العربية.  
أكد الدكتور أحمد عمر هاشم  
رئيس جامعة الأزهر أن هذا  
المؤتمر يأتى فى إطار الدور  
الحضارى لجامعة الأزهر،  
وحرصها على المساهمة فى  
مواجهة المشكلات المطارة فى  
الاجتماعات الإسلامية، مشيراً إلى  
أن المؤتمر سيركز على مواجهة  
أثار اتفاقية الجات على  
الاقتصادات لدول الإسلامية.  
ويحتل مكان إضاه سوق عربية  
وإسلامية مشتركة، وأوضح  
الدكتور جعفر عبد السلام نائب  
رئيس جامعة الأزهر والمقرر العام  
للمؤتمر أن للمشكلات التى تواجه  
هذه الاتفاقية خطورة ولها  
تداعيات على مسيرة التنمية فى  
معظم الدول الإسلامية، وهى  
هو إضاه الرؤية حول مآخوذ  
هذه الاتفاقية التى تضمنت فيها  
مصر ومعظم الدول الإسلامية.  
ولقد أهدى بحث تأليف  
الاتفاقية على صناعة الدواء فى  
مصر التى أهدت شوطاً كبيراً  
حيث سيخصص المؤتمر جلسة  
لناقشة هذه القضية.





للصدر

العدد ١٠٠٠

للبحوث والتدريب والمعلومات

للتنسيق

٢٠٢١ - ١٩٩٦

## استراتيجية جديدة للصناعة المصرية

لانتجات الصناعة التي سيجعلها عامل الميزة التنافسية ويضع على عاتق المنتجين لها عيه لتكثيف مع لغناء الحماية والدعم المصري والضملي، وركزت الاستراتيجية على ان تلمد عمليات التوفير المطلوب الي البنين الصناعي وأحداث تغيير جذري في نمط التفكير متخذ للقرار وسلوب الإدارة في المؤسسة الصناعية والتركيز على أنشطة بدلتها في كل مرحلة مع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والعلمي عن طريق تشجيع الربط بين الصناعة ومراكز الأبحاث.

في أي دولة لا يمكن ان تلم بمعزل عن باقي العالم بل يجب ان يخطط لها من منطلق تنافس متكامل. كما تركز الاستراتيجية على أهمية ان تكون للصناعات المصرية القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية وإيجاد ميزة تنافسية لها تمكنها من الصمود أمام المنافسة العالمية على المدى الطويل. وتطلبت الاستراتيجية المندرجة للصناعة المصرية، التي أعدها خبراء المجلس القومي للتخصصات، إعادة تشكيل هيكل الإنتاج خاصة بالنسبة لتولية

أكد خبراء المجلس القومي للتخصصات على ضرورة وضع استراتيجية مصرية جديدة للتصنيع طويلة الأمد تتعامل مع المتغيرات الجديدة التي يتعرض لها السوق بلعل تداعي قوانين الحماية الاستراتيجية المبركة في الدول المختلفة وتتركز مساهم الاستراتيجية المندرجة في تحديد رؤية صناعية واضحة تهيئ مصر لتركز تنافس مناصب بجوار غيرها من الدول في الأسواق العالمية باعتبار ما أظهرته التطورات العالمية الأخيرة من ان التنمية الاقتصادية





للبحوث والتدريب والمعلومات

العدد:

العدد

التاريخ:

٤ ٢ مايو ١٩٩٦

### المطالبة بإقامة سوق إسلامية مشتركة

كانت نعيمة جليل :  
اختتم مؤتمر الجات بجامعة الأزهر  
أعماله أمس .. أوصى المؤتمر في ختام  
جلساته بإقامة سوق إسلامية مشتركة  
تضمنت الترميمات كذلك تبديل  
المعلومات بين الدول الإسلامية  
والنشاطات الدولية الإسلامية وسرعة  
تنفيذ قرار منظمة المؤتمر الإسلامي  
بإقامة السوق الإسلامية المشتركة ..  
لتتوسع السوق وإزالة كل عقبات  
وتبني سياسات تقوم على إدخال  
التكنولوجيا المتقدمة  
● تصميم نماذج المشروعات  
الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة  
● إيجاد وسائل للتصوية العلمية  
للمشكلات بين الدول الإسلامية  
وكان المؤتمر برئاسة د . أحمد عمر  
فلادم رئيس الجامعة وحضره ٦٠٠  
خبر





# السوق الإسلامية المشتركة

## ضرورة تفرضا الشروط المالية للراغبة

في مواجهة الجانب  
والسوق الشرق أوسطية  
ومخططات الهيمنة  
الصهيونية الأمريكية

تحقيق:

حسام سليمان





تسمى إسرائيل لترسيخ وتعميق سيطرتها الاقتصادية على المنطقة العربية وتخطط لمد نطاق هذه السيطرة لتطوق بها العالم الإسلامي كله. من خلال ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، ومن المعروف أن أحلام إسرائيل التوسعية تنطلق من عقيدة يينية، وتستند إلى أسس يزعمون أنها توراتية ومواجهة المخططات التوسعية الصهيونية. على الصعيد الاقتصادي - تلزض على الأمة الإسلامية استخدام نفس السلاح وذلك بإقامة السوق الإسلامية المشتركة وإذا كانت السوق الشرق أوسطية كيانا مصوعا خلفته المصالح وخرج من قاعات المؤتمرات ويعتمد قوته من أوراق المعاهدات والاتفاقيات فإن وحدة الأمة الإسلامية حقيقة قرآنية وواقع تاريخي. في نفس الوقت ولديها من الطاقات والإمكانات وفن الثروات والموارد ما يجعلها قوة اقتصادية مرهوبة الجانب ويجعل سوقها المشتركة نرجا صلبة تحمي استقلالها وتكفل لها مكانة لائقة على خريطة العالم المعاصر في ظل نظامه الجديد ونهها لشعوبها الحياة الطيبة والكرامة ولكن إذا كانت السوق الإسلامية المشتركة ضرورة تختنها الظروف الراهنة فإن هناك أيضا عقبات لا يستهزأ بها تعرقل التعجيل بإقامتها





الاسلامى حيث نجد دولاً منتمية  
بالمكان مثل أفغانستان وباكستان  
ومصر وماليزيا ودولاً أخرى  
قليلة السكان مثل دول الخليج  
والصومال وليبيا وموريتانيا  
وهذا التنوع في الثروة البشرية  
يساعد على التكامل وتبادل  
العمالة والخبرة.  
ان تنوع الموارد والمخازن يؤدي إلى  
خروج ممالك في القسطنطينية

الاقتصادى لدخل الأمة الإسلامية  
فيها تعتمد بعض الدول على  
النفط الزراعى مثل مصر  
وسوريا والعراق، هناك دول أخرى  
تعتمد اقتصادها على البترول  
والصنيد مثل دول الخليج ودول  
يبرز فيها النظام الرعوى مثل  
السعودية وموريتانيا والجزائر.  
علاقات ومعلومات.

ولكن الطريق إلى إقامة السوق  
الإسلامية المشتركة ليس مفروضا  
بالورود بل تعرض المشاكل  
والصعوبات التي من أهمها:  
الاختلاف الطبقي لاسمها  
حاليا مستهلكين وليسوا  
متحسين ولاهم أسواق  
مفتوحة فأنجازات الغرب، ومن هنا  
يجب أن تكون النهضة العلمية في  
مقدمة اهتمامات حكام المسلمين.  
الاختلاف النظم السياسية المطبقة  
في البلاد الإسلامية ولعبية  
معتصما للدول الأجنبية إضافة  
إلى حالة التدرج التي وصلت  
إليها علاقات الدول الإسلامية  
بعضها البعض وعدم الرضوخ  
لصوت الحق عند الفصل في  
المنازعات الإسلامية وعدم احترام  
للعاديات الجماعية والقانونية.  
الاختلاف المذاهب الاقتصادية  
وعدم استقرارها حيث تخبط  
الدول الإسلامية بين الاشتراكية  
والرأسمالية أو خليط منهما ولا  
توجد حتى الآن دولة إسلامية  
واحدة تطبق للنهج الاقتصادي  
الاسلامى.

ولا يعنى قيام السوق  
الإسلامية المشتركة أن نستغنى  
تماماً عن التعامل مع العالم ولكن  
لا يجوز أن تقع الدول الإسلامية  
بدون المستهلك لمنتجات غيرها أو  
أن تكفى فقط - بما تحصل  
عليه ثمن الموارد الطبيعية  
والنواد الخام التي تصدرها  
للدول الصناعية.

تشارك في وحدة العبادة والقيلة  
والمنسحق والمنهج وفي وحدة  
التاريخ والمصالح والمصير لذا  
يجب أن تتحد وتتضامن  
اقتصاديا لأن هذا هو سبيلنا  
للجود للنفع عن بيئنا وعقيدتنا  
والجفاف على هويتنا وحضارتنا  
وقيام السوق الإسلامية المشتركة  
يلتح حرية انتقال العمالة بين  
الدول الإسلامية وحرية انتقال  
السلع واستثمار رأس المال هذا -  
طرحا- إضافة إلى حرية انتقال  
البضائع والخدمات والمنتجات...  
لقد أصبحت السوق الإسلامية  
للمشركة ضرورة لابد منها وذلك  
بمستبين

أولا لنادى الخسائر التي  
تستفيد الدولة الإسلامية بد أن  
وقعت على اتفاقية الجات  
الدولية  
وثانيا- لأننا نعيش عصر  
التكتلات الاقتصادية والدول  
الإسلامية أولى من غيرها بالتكتل  
والوحدة لتكف أمام التكتلات  
والاحلاف الأخرى موقف اللد  
بلغا عن مصالحها وتحقيق  
الرأسمالية والرخاء والكرامة  
لشعوبها.  
ويطرح الدكتور حسين فضاته  
كيف أن كل المقومات الاقتصادية  
والعوامل الجغرافية والتاريخية  
تتيح إمكانية قيام السوق  
الإسلامية المشتركة.  
الأمة الإسلامية تضم أكثر من  
٥٠ دولة يبلغ عدد سكانها أكثر من  
مليار نسمة

هذه الدول تملك كل مقومات  
التكامل الاقتصادي مطلقة في  
تنوع الموارد الطبيعية والزراعية  
والثروة الحيوانية.  
يمتلك العالم الإسلامي أكبر  
إنتاج وأكبر احتياطي أيضا من  
البترول والغاز ومضائق الطاقة.  
هناك تساوت واضح في توزيع  
السكان على مستوى العالم

أنه الامر الواقع الذي لا يمكن  
دول العالم الإسلامي تغييره  
ولكنها يجب ألا تترك أسامة  
صانع أو عاجزة أن الصناعة  
الاستراتيجية مدعومة فنيا وماليا  
من دول الغرب مما يجعل  
منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة  
في أطر السوق الشرق اوسطية  
ويهدد بحصول الدول العربية  
والإسلامية إلى دول مستهلكة  
للمنتجات الإسرائيلية وتقليص  
قدرتها الإنتاجية والقضاء على  
ما تم تحقيقه في بعض هذه الدول  
من تقدم نسبي في مجالات  
الصناعة والزراعة إضافة إلى  
ترسيخ النظم المالية والمصرفية  
التي تقوم على الربا والاستغلال  
وتوليع المسلمين في الحرج  
الشرعي.

وتشير دراسة لباحث محمود  
سيد مصطفى بكلية تجارة الأزهر  
إلى أن النهضة الاقتصادية للأمة  
الإسلامية مرهونة بالتطبيق  
الكامل للمفاهيم الاقتصادية  
الإسلامية بعد أن فشلت الأنظمة  
الوضعية في علاج تخلفها  
الاقتصادى وتعتبر السوق  
الإسلامية المشتركة هي الأصل  
والغاية في هذا المجال ولابد أولا  
من السعي إلى إقامة التضامات  
الاقتصادية الإسلامية العلمية على  
أن يتم التنسيق والتكامل فيما  
بينها وتؤكد نفس الدراسة على  
ضرورة زرع مفهوم الولاء للأمة  
في نفوس المسلمين بدلا من  
العصبية القطرية التي اشعلت  
بينهم الحروب.

ماذا بعد الجات  
ان أهم ما تحققه السوق  
الإسلامية المشتركة- كما يؤكد  
الدكتور حسين فضاته استناد  
الاقتصاد الإسلامي بجامعة  
الأزهر- التكامل والتنسيق بين  
الدول العربية للأمة الإسلامية





## أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية



د. أحمد عمر هاشم د. محمد سيد طنطاوي

كتب - صلاح ضراب

برعاية فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف عقدت جامعة الأزهر مؤتمراً على مدى ثلاثة أيام (٢١-٢٣ مايو الحالي) لبحث «أثر اتفاقية الجات على الاقتصاديات الدول الإسلامية» نوقشت خلاله العديد من الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع والتي تم طبعها في أربعة مجلدات تعال مرجعاً هاماً وغنياً بالمعلومات والآراء.

عقد المؤتمر بمركز صلاح كامل للاقتصاد الإسلامي وفي جلسة الافتتاح قال الدكتور أحمد عمر هاشم - رئيس جامعة الأزهر- إن المشاكل الاقتصادية للأمة الإسلامية التي نزلت الي جوارها مشاكل اجتماعية مثل البطالة والأمية الثقافية والبنية ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه المشاكل والعمل على علاجها- ودعا رئيس جامعة الأزهر الأمة الإسلامية الي توحيد كلمتها والنهوض بكل قواها لمواجهة عصر التكتلات والصمود أمام التحديات والتغيرات. وطلب د. أحمد عمر هاشم بإقامة سوق إسلامية مشتركة حتى تقدم الدول الإسلامية للعالم هويتها الحقيقية وفي نفس الجلسة ألقى الدكتور أحمد

جويلى - وزير التموين والتجارة- كلمة قال فيها إن مصر لها دور كبير ورائد في كل الاتفاقيات الاقتصادية وهي من الدول المؤسسة في التجارة العالمية التي حلت محلها الجات. وهناك خبرة مصرية تقدم الآن للاربن والمصوبية في مجال الاقتصاد ونأمل أن تتنقل هذه الخبرة الي الدول الإسلامية المختلفة وقال إن مصر في حاجة الي منطقة تجارة حرة بينها وبين الدول العربية والإسلامية حتى نحقق القمننا من بعض مشاكل الجات.





للمصنف:

الاسم:

التاريخ:

٢٤ مايو ١٩٩٦

للبحوث والتدريب والمعلومات

## مؤتمر أهر «الجات» على اقتصاد العالم الإسلامي يطالب بالانضمام لاتفاقية تحرير التجارة

كتب - حسن عبد المنعم ومحمد يونس:

انتهى مؤتمر أهر اتفاقية الجات على التصاريح الدول الإسلامية الذي عقد بجامعة الأزهر في الفترة من ٢١ - ٢٣ مايو الحالي أعماله أمس وأصدر توصياته التي طالب فيها الدول الإسلامية التي لم تنضم إلى اتفاقية الجات بأن تنضم إلى هذه الاتفاقية لأنها تمثل سياسة دولية ثابتة ولابد من التعامل معها وسرعة تنفيذ الدول الإسلامية قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بإقامة السوق الإسلامية المشتركة. كما يوصي هذه المنظمة والبنك الإسلامي للتنمية بسرعة تبني اتفاقات بين الدول الإسلامية وإقامة السوق.

كما يطالب المؤتمر الدول الإسلامية الأعضاء في الاتفاقية باتخاذ التدابير القانونية الكلية بعدم سريان قواعد حماية الملكية الفكرية الجديدة في بعض الصناعات، خاصة صناعة الدواء، على أن توجد مواقفها مع الدول النامية لتسهيل تطبيق القواعد التي من شأنها إلحاق أضرار بها.

ويوصي المؤتمر، الدول الإسلامية بضرورة تشجيع الاستثمار وإزالة جميع القيود التي تؤثر عليها مع إعادة النظر في نظام الضرائب والرسوم بما يكفل انطلاق سلع التصدير على وجه الخصوص. وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري وإنشاء مناطق لتجارة الحرة وتشجيع انتقال السلع والعمالة بينها.





## قصر أن وسنة

تشهد جامعة الأزهر في تونس ١  
٢ من شهر ربيع الثاني للعام ١٤١٧ هـ، أن شاء الله  
مؤتمراً دولياً عن حرية حقوق  
المؤمنين والمؤمنات في ضوء أحكام  
التشريع الإسلامي حيث عقد هذا  
المؤتمر في رحاب تلك الجامعة  
العريقة ويرعاية رئيسها العالم الجليل  
الاستاذ الدكتور أحمد عمر حاشم،  
ورئيسة الاستاذ الدكتور جعفر  
حج السلام نائب رئيس الجامعة  
والأمين العام لرابطة الجامعات  
الإسلامية التي تشارك في انعقاد هذا  
المؤتمر، وسوف يعد هذا المؤتمر  
بمركز صلاح كامل بجامعة الأزهر  
ويشارك فيه عدد كبير من المحققين  
وحكام الفقه الإسلامي والقانونيين  
والمطربين والتكليف والفكرية وصحابة  
الملكبة الفكرية من مصر والحدود  
العربية والإسلامية.

والواقع أن هذا المؤتمر يشير على  
درجة كبيرة من الأهمية، وأهميته  
هذه تبرز من أهمية الموضوع الذي  
يناقشه هذا المؤتمر، وهو حقوق  
المؤمنين، حيث لا يخلو على أحد مدى  
أهمية هذا الحق بالقيمة أصلاً،  
وبالقيمة للمجتمع.

لحق المؤلف يعتبر بالقيمة  
أصابعه من أهم الحقوق بالحق لأنه  
وإنما بالحق بالحق، وبذلك كرامة  
التي لم تظهر إلى حال الوجود، وتتجسد  
في عمل فني أو أدبي أو فني  
ومعاً ومكانة، يحفظها المؤلف مع  
كثير كرامة كرامة، ومسألة مسألة  
لحقها وحماها ويمنح معها دراسة  
وتحليل مع الترتيب المستحسن،  
والخيار الإيجابي الصراحت ولكنه لا  
يتم إلا بعد شاق ومقالة مبررة،  
والفرغ قد يأتي على حساب حقوق  
المؤلف الأسرية والاجتماعية، ومن  
ثم كان هذا الحق حراً بالقيمة آثار  
من غيره.

أما بالقيمة للمجتمع، فإن حل  
التأليف يعتبر على درجة كبيرة من  
الأهمية، فهو أداة الفهم الإنساني،  
والفهم الفهم، وهو وسيلة لتفاني  
الإنسان من مجتمع إلى غيره، أنه الأداة  
التي يتشكل من خلالها حق الأمة  
وتكون ثقافتها، وهو القاطرة التي  
تجرها إلى أفق الحرية الفكرية،  
ولهذا كان هذا الحق محلاً لاهتمام  
الدراسة الإسلامية والفكرية  
الوطنية  
والبحوث بقوة شأن أن شاء الله.

في هذا المجال









# «علاج» مشاكل صناعة «الدواء» !

٨٠٪ من الإنتاج المحلي يعتمد

على مواد خام مستوردة

٣ أسباب وراء تدهور صناعة الدواء

عدم التنسيق بين الشركات المنتجة

أقصور المراكز البحثية

غياب التمويل

يواجه خطه إنتاجية مشتركة وشبكة البحث من  
أردن، فلناحية في بلاتنا تشارك من خطه إنتاجات  
مراكز البحث وإنتاج تكاليف العملية البحثية التي قد  
تتجاوز مئات الآلاف من الجنيهات رغم عدم توفر  
التمويل الكافي  
وتكون الخطوة في التغيرات المالية التي لحقت  
بشبكة الصناعة بملفها المالي والجهات الأمر الذي  
يستدعي سرعة التصدي لهذه التحديات وقد تدهور  
أحد المستلزمات لهذه القضية ويأمر بوضع خطة  
لتنويع صناعة الدواء والتي تتضح ملامحتها في  
الصور التالية  
داليا يونس د - جلال غراب رئيس مجلس إدارة  
إحدى شركات إنتاج الدواء ومجلس خبراء

لم تعد صناعة الدواء من الصناعات التكميلية  
الهامشية بل أصبحت من الصناعات المؤثرة التي  
تساهم بغير كبير في دعم الاقتصاد القومي وتنمية  
الصناعات في كثير من الدول النامية  
وقد نجحت هذه الدول في تحقيق التوازن للتصدير  
في سوق الدواء وذلك بدعم البحث العلمي وفتح  
البواب أمام شركات الاختراع الجديدة حتى أصبحت  
النافذة في مجال التصنيع والخدمة والصحة  
الأمم المتحدة حالة بالقيود من الأدوية سواء بإنتاجها  
علمية أو تجارية

ولكن نظرة مبرومة إلى أوضاع صناعة الدواء في  
مصر نجد أنها سالت في الهمد ولم تعد مجرد  
صناعة مائية استورده من الخارج من مواد خام  
والتي تمثل ٨٠٪ من الصناعة وقد يرجع السبب في  
ذلك إلى غياب التنسيق بين الشركات الدوائية وعدم





## البحوث والتدريب والمعلومات

أرقام المشكلة تلتا لا تشكحت أزمة صناعة الدواء على إعلان اتفاقية «الوجهة التي منحت الأولوية الثانية بما فيها مصر» فترة مباحث عشر سنوات لصناعة وتطوير صناعاتها الوطنية وأحياناً التطورات العلمية والتكنولوجية بها حتى تكون قادرة على مواجهة المنافسة ذات الأولوية للصناعة.

والد جاء هذا بيقضي توقيع اتفاقية حماية الحقوق التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية وتلجوت الأزمة عندما نالت بعض الأصوات بضرورة تدارك مصر عن هذه الفترة المتوعدة وأبدأ في الاتحاح المسمى «المالية» المتكاملة وإثبات أدلائه وألا كانت هذه الدعوة قد يمكن الاستفادة منها في بعض الصناعات ليمصب تخطيطها على صناعة الدواء التي مرآلت في البدء. وألا تمأ بتخيل المشكلة بجميع عناصرها نجد أن قيمة استهلاك الدواء في مصر تبلغ ما يقرب من ٢.٧ مليار على بعد احتياجات ٢٧٪ من جملة الاستهلاك. علاوة على تدخل الحكومة بعدم الأولوية المستوردة كالأدوية والبنات الأطفال. وبعض الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض الخطيرة والزمنة ورغم الزيادة الجيدة في الأمدار كعالية الدواء إلا أن قيمة الإنتاج للمصري للفترة ٢.٧ مليار جنيه تعد أكثر انخفاضاً مقارنة بالأسر العالي للأدوية بادية فديها حوالي ١.٥ مليار جنيه.

ومن ناحية أخرى نجد أن حوالي ٥٪ من الدواء المتداول في مصر عبارة عن فوية مازالت مستجلاً بها برأت اختراع وطريق إنتاجية البات واسطلة فترة السماح للصناعة مستقلة هذه النسبة إلى مايزجرع بين ٢٠٪ - ٢٥٪ وحتى تتضح الصورة نرى أن نسبة ٥٪ من هذه تبلغ تكلفتها حوالي ١٠.٠ مليون جنيه. لأن الشركات المنتجة تعمل على لواء الخام الخاصة بتصنيعها من مصادر متعددة الأمر الذي يسهم في خفض الأمدار ولكن بمجرد تطبيق اتفاقية

الجات مستقل هذه الأمدار من ٥ إلى ١٠ أضعاف لإنتاج حوالي مليار جنيه لأن في هذه الحالة ستستمر الشركات للصناعة إلى شراء المواد الخام من المنتج الأصلي لحظ والذي سيصبح مستحكماً للسوق والأمدار.

### مدة حماية

ويضيف د. جلال غرباى قائلا: تقرأ لأن صناعة الدواء ذات طبيعة خاصة وبالذات في الدول النامية التي تقدم حكوماتها بدعم الدواء إلا أنه عند توقيع اتفاقية الجات وبخاصة في اللحاق أ يجب ألا يسأل أحكام الملكية الفكرية للصناعة على ١٧ مادة تم منح صناعة الدواء مدة حماية لإبراء الاختراع ومحقوق الملكية الفكرية ٢٠ سنة. وبالرغم من أن الاختراع الأصلي هو المنتج الوحيد للاختراع وقد جاء هذا الفرض على سبيل التمييز للاتفاقية بين عام ١٩٧١ التي كانت تمنح براءة الاختراع لمدة ٤ سنوات فقط وتم فيها حماية التكنولوجيا للصناعة في الوصول إلى المنتج «الدواء» ولكن جاءت اتفاقية الجات لتضمن الدواء نفسه أيضاً بالإضافة للتكنولوجيا للصناعة والاختراعات الاتفاقية أن يتم العمل بها بدءاً من توقيعها وقد يترتب على ذلك الخلف للسلسلة للمدية وأرض الانضمامات والد يسل إلى للسلسلة القانونية.

ولكن روسي عند توقيع هذه الاتفاقية للصناعة الاقتصادية والصناعية للدول كاتمية قدم منح الدول الاشتراكية مائة ألف دولاراً ٤ سنوات والدول الأخرى دونها ومنها مصر لفترة سماح فديها ١٠ سنوات كلفتة لتداعية يتم خلالها تطوير صناعة الدواء التكنولوجية والوطنية والناتجة.

وخلال هذه الفترة تقوم الدول للصناعة بتقديم المساعدة للدول النامية ببناء لائحة تكنولوجية خاصة تساعد على تسجيل براءات الاختراع بالانفصالية في

## التعليم

تقديم كافة المساعدات اللازمة لسهولة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية مع تلك تصامعت الأصوات للمالية. فبالا هذه الفترة الاتفاقية لفتح الباب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

### لب المشكلة

ويرى د. جلال غرباى أن المشكلة الآن من هذه الجهة الانتقالية الخطة في التناقص في جود تالف الأجهزة للصناعة مكتوبة الأيدي من التوضيح بهذا القطاع أو حتى رسم خطة مستقبلية لتطويره حتى لتأجلاً باتهاء. ألة وتطبيق الاتفاقية الأمر الذي سيؤثر في حدوث ثورة اجتماعية واقتصادية تتحول لملكيات وهذا سيستدعي التصديق وتبنيها الجهد بين الجهات المعنية بالأسر على رأسها قطاع الأعمال وإعداد الصناعات للصناعة والشركات.

للجنة وذلك لدعم الإبحاث والتدريبات الخاصة ببدء التسجيل للزمن من براءات الاختراع لإنتاج دواء جديد. فخلص وأشر إلى ارتفاع تكلفة هذه البحوث التي يقدر البعث الواحد حوالي ١.٠٠٠ مليون جنيه. فوجب اتجاه الشركات إلى إجراء أبحاث علمية مشتركة مع وضع خطة للصناعة لتطبيق براءات الاختراع وذلك تخفيض خطوات فترة نمو خصخصة البحث العلمي.

ومن هنا نشو جميع الشركات المنتجة للدواء في الدول التي مصر وإلى عداها. ففركة منها ٨ ففركة تملك القطاع العام و ٥ ففركة أصصال مشتركة وإلى أن تترك للقطاع الخاص إلى الاتحاح لملحذا. فحاجب الدول للصناعة وذلك لإجرائها للصناعة وبرمجة تجاربها للصناعة.

ومن ناحية أخرى يجب مساعدة الاتحاح العالي لتدبير شكل الدواء وتطوير صناعاته بعدم الاتحاح على اللوات: الطبيعية والكيميائية والبيولوجية في التصنيع بل الاتحاح إلى الفهملة الأوروبية وكذا تكلفة جدا يجب لإتمام جميع المبحثين بهذا القطاع منذ هذه اللحظة وقبل انتهاء. لفة للمرحلة البحث من موارد جديدة تستخدم في المستقبل في صناعة الدواء. وأن مصر غنية بالأعطاب والبيانات العلمية فوجب التسمي وراء تعمير براءات الاختراع للخدمة عليها خمسة ألى منخفضة التكاليف.

### الأصوات المعارضة

ويجدر د. سمعد عبد الصمد أن مصر عام تالية للصياغة من الأصوات المعارضة للتحاق الاتفاقية للصناعة قبل تطبيق اتفاقية حماية الملكية والتي تمثل مصالح بعض شركات الأدوية الاستثمارية في مصر للصناعة بلسان بعض الدول للخدمة التي ترغب في أن تجعل من السوق المصرية محبياً للاستثمارات الأجنبية دون الاتحاح بتطوير صناعاتها العلمية والملاص أن تلتفت أي من الجهات المعنية بمسئول صناعة الدواء إلى هذه الخطط الخارجية التي تهدد الحرب الصناعية.

ويشير إلى أن الخطورة في عدم الاستعداد لمواجهة مقتضيات المرحلة القادمة في ظل هذه الاتفاقيات المالية لا تقتصر فقط على جانب الأمدار علما بأن هناك بعض الشركات الحالية تفرج أبوابها في العديد من أسواق الدول النامية بأسعار منخفضة من الأمدار المحلية ولكن للشركة أخطر من ذلك.

لذا نقرنا إلى وضع صناعة الدواء في مصر نجد أن الاستثمارات تشير إلى أنها في احتياجات ٢٧٪ من جملة الاستهلاك. ولكن بتخيل هذه الاحتياجات نجد أن ٧٨٠ منها يعتمد على مصادر صناعية وفديها

خام مستوردة وهذا يمكن الخطورة للمحالي قد تطويع لتداعية حماية الملكية الفكرية





## للمحوت والتدريب والمعلومات

والتنازل عن الفترة الموحدة  
ستقدم مسر في شرق  
للمستورن لوسله الدوا  
التحصينية مما يؤدى الى  
تدور الصناعة وما يترب  
على هذا من ضجاع ملايين  
الاستثمارات وشجاع مستقبل  
الاف اللى العاملة للسلسلة  
من قيام هذه الصناعة والبرع  
خروج اسعار الدوا للعرض  
والطلب العالمى خاصة ان  
مسر لاتقر الى وجود سياسة  
واضحة لتدوير الدوا الذى  
تتم بشكل عشوائى على  
خلال الحال بالبلد للتخصص  
اللى تضع حدودا فاسلة في  
التدوير بين الدوا الذى الاسم  
العالمى والتدوير بين الدوا  
التجارى الذى يباع بأسعار  
مخفضة بينما لود في مسر

العديد من الأدوية التى تباع بأسعار تجارية وأسعار  
مخفضة للأغنية ذات الاسم الطبي مما فتح الأبواب  
للمتاجرة بأرباح الخرس

### سوق الدوا

والاصف والصوت على لسان امين علم تقنية  
الصناعة تعرف الشركات العالمية وسلاسلها على  
سوق الدوا في مصر وبأسعارها بعض الأرباح  
والصناعة في ذلك التجار مثلا تتاحف بين الطبيب  
ولاحد الشركات لصرف البوتيتا لفرش ورم  
وجود دلال أقل سعرا ولا تكن على جود فهدا من النظام  
اليدى من الدول المتقدمة فضلا لود ان النظام  
الدوائى في أمريكا يشترط على الصيدلى كتابة  
الأدوية البليلة للمجربة في الذكرة الطبية وإعلام  
الفرش بها وبأسعارها للكون أدية حرية الاختيار بين  
ما صرف له الطبيب أو للتوافر بالصيدلى على أن  
لكن له نفس للأغنية العلاجية وفى حالة تصف  
الأدوية بدواء الطبيب يتم تسجيل هذا على الشركة  
الطبية لسمية لأدوية بالبرع من الاستغلال

### إعادة التفتيش

لذا يوصى د. محمود عبد القادر بصرفية أعادة  
التفتيش في صناعة الدوا بمصر بتنظيم أسورها  
للمجربة هذه التفتيشات وتخليص مسئلة اللواظ  
والصناعة على مصالح اللاتال الذين لا يملون  
الشركات المصدرة وهذا يستحق التفتيش بين  
الصناعة والتدوير لخلق كليات أدوية فاسلة على  
البحث العلمى والتخصص وكذلك لانداء مسئلة  
للمحوت والتدوير لخلق كليات أدوية فاسلة على  
الأدوية الجديدة وألأدوية القديمة ولغيرها وتخصص  
الشركات جزءا من أرباحها وبمبيعاتها لعم هذا  
المسوق

والتدوير بين الشركات لتدوير عمليات الانتاج  
والتي تخصص فيها لانتكالية خفض التكلفة والمصلحة  
الاستثمار العالمية

### مواقف حاسمة

ويك لتحاد المستشفيات موقفا حاسما للانتاج  
بصناعة الدوا وتنازل كافة الخطات لأمجبة لتفتيشات  
الأدوية وهذا ما يؤكده د. براهيم الدين اسماعيل وأوص  
شعبة صناعة الدوا بألحاد المستشفيات لانتال لانتال  
فكر مدعى تدوير صناعة الدوا في مصر حيث يبلغ  
حجم انتاجها أكثر من ٢٠ مليار جنيه تحقق  
الاكتفاء الذاتى السوق بقيمة ٢٠٠ مليار لى  
سرة من المسر العالمى وقد لكتبت دراسة لأمجبة  
لدى للمستشفيات الدوائية عن صناعة الدوا أن مسر

كالت تنتج عام ١٩٨٠ دوا بما يعادل ٢١٥ مليون  
دولار يعادل الاكتفاء الذاتى بقيمة ٢١٢ ومن للتراج  
أن يتقدم عام ٢٠٠٠ الى ٢٨٢٢ مليون دولار ولكن  
يقتل ٢٢٠ فقط من لمجوبات السوق نظرا لارتفاع  
أدوية المسر والمجبة الى الخدمات العلاجية  
وتنقل سرعة صناعة الدوا في مصر لود أنها  
تخصص قبل اتفاقية الوحدة الى القائلين للصناعات علم  
١٩٩٢ الخلس بمجبة برأة الاختراع والذى يبر  
الصناعة لأمجبة تصنع الدوا أدية عشر سنوات يكون  
من حق المتدوير بمجبة انتاج نفس الدوا باعتبار أن  
فترة الصناعة كالأية لانتال الشركة النتجة فرسة  
تفترى لفتات البحث العلمى والتخصص الانتاج والتجربة  
للك فأن مسر تنتج أدوية عالمية وبقيمة علمها دوا  
مرض القربى والأمراض بصمر ٢٠ جنيهات في حين  
كان يتم استيرادها بنحو ٢٦ جنيها

ويستورد رتوس شعبة صناعة الدوا قتالا وعلى  
هذا التمر هات اسماء الدوا لتفتيش عن مثيلاتها  
بالقول للمجربة حتى يصل مسر الدوا في مصر  
الآن الى مسر مسر العالمى ولكن بالتطبيق للأدوية  
لانتكالية الجات صوب بفرش بين ١٥ و ٢٠  
للتحصينية لعدد بفرش بين ١٥ و ٢٠  
مستحضر صوب لتدوير برأة الاختراع والصناعة لها  
وفقا للقانون الطبي وصحت انتاجها فيما بعد فأن  
تواعد برباة الاختراع العالمية واللى تربع مد  
المجبة ٢٠ مليا وما يقاى بين ٢٠ و ٢٠٠ لانتكالية  
لانتاجها بقيمة تتراوح بين ٢٠ و ٢٠٠ لانتكالية  
تفتيش اتفاقية حماية للكية الدوائية "TRIPS"  
هذا بالإضافة الى تشجيع عمليات البحث العلمى  
لأكبة للتطور العالمية لكة مشورن عاما وفى مد  
حماية برأة الاختراع وكذلك لارتفاع اسعار  
الاستيراد وتخفيض مدلات التصدير

يوصى د. براهيم الدين اسماعيل بتفصيل جميع  
مراكز الأبحاث الدوائية ومراكز البحث العلمى  
للتوصل الى مستحضرات دوائية جديدة وكذلك  
تجميع قاعدة تصنع الدوا العلم من خلال انداء  
شركات جديدة لأمداد الصيدلانية والاستعانة  
بالشعيرات العالمية علالة على شعور الأذى بنظام  
مدى الشركات لضممان بفره الأبحاث وأنس  
التكاليف

أمنية عادل





## الجات من منظور إسلامي لصالح الكبار أم لا



د. جويلى يوسف . أحمد عمر هاشم ود. جعفر عبد السلام في إحدى جلسات المؤتمر .

تابع المؤتمر :  
نعمة جليل

الاسلام والتدين والاقتصاد ١٩ .  
ولقد الدكتور احمد عمر هاشم رئيس الجامعة ورئيس المؤتمر ان دول العالم اليوم لم تعد مغلقة على نفسها بل اصبح العالم الآن اسرة واحدة وان معرفة ما يجري في للجمعية الدولية والعالم المعاصر وبإدارة الأوضاع الاقتصادية في الدول الاسلامية والعالم على كونه الاستفادة من هذه التطلعات وتلك السياسات امر ضروري .

٢ محاور رئيسية  
واكد الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الاسلامي ومقر عام المؤتمر ان الهدف من المؤتمر هو اظهار الفجوات التي تملكها الدول الاسلامية في مواجهة اثار الجاه وكيف يمكن للعالم الاسلامي والمسلم ان تستفيد من الاتقان وان تتجنب الخسائر التي تنتج عنه وكيف تنظم الدول الاسلامية الدور الذي تقوم به ليكون لها نصيب علم في التجارة العالمية لتتناس الدول الكبرى .

جلسات المؤتمر  
وفي جلسات المؤتمر اكدت دراسة الدكتور ميهير حسن عبد الله استاذ

خلال الاجتماع الكبير مؤتمر اسلامي جامعي الاثر اكبر مؤتمر اسلامي دولي من اثر اتفاقية الجات على الاقتصادات الدول الاسلامية . ناقشت جلسات المؤتمر التغيرات والتحديات التي شهدتها الجمعية الدولية خلال العشر سنوات الأخيرة وتحرير التجارة الدولية بعد نهاية جولة أوروغواي والتي استندت لأكثر من سبع سنوات من عام ٨٦ حتى عام ٩٢ ثم التوقيع على نتائجها في مراكش في ابريل عام ٩٤ وما أسفرت عنها من اتفاقات تشمل نظاما تجاريا عالميا .

ناقش المؤتمر الآثار الإيجابية والسلبية للجات على اقتصادات الدول الاسلامية وحاول معالجة الفهم والاعراق ولقد المؤتمر على ان اتفاقات تحرير التجارة تمثل سياسة دولية ثابتة لا بد من التعامل معها وأوصى الدول الاسلامية التي لم تنضم الى هذه الاتفاقات بضرورة الانضمام اليها .

قانون مكافحة الغش  
وكان السؤال الذي طرح نفسه والمعالج خلال المؤتمر هل نحن مستعدون لصياغة مصر والدول الاسلامية من أي ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقيات ؟ وكيف يمكن تحويل الآثار السلبية الى ايجابية تفيد كافة ادنا العالم الاسلامي ؟

بدلية لك الدكتور احمد جويلى وزير التجارة وتتميزون لنا مستمعون الآن لصياغة مصر من أي ضرر يقع عليها من هذه الاتفاقيات فقد صدر قانون مكافحة الغش والاعراق وانشأ جهازا لذلك . وقال ان اتفاقية الجات اعطت لمصر الحق عندما تضرر بأي ضرر يقع عليها ان ترفع الازوراد وتطلب تعويضا او ترفع التريبة الجمركية .

ولان المؤتمر جاء ليبحث الآثار السلبية والإيجابية نوهوا بالتعاون الاقتصادي الاسلامي الدولي . فما رأي علماء

كلية لشؤون العالم الاسلامي .





الكتاب والسنة

نصل حديث لمس عن حماية حقوق المؤلفين في اللغة الاسلامي فنقول :  
 احقر التشريع الاسلامي يحقوق المؤلفين في جانيها المادي والادبي اوما اهتمام  
 اما بالنسبة للحق المادي ، فانه بعد مقلدا مشروعا لجهود بذله الباحث ليقيم من خلاله عملا مقبولا للناس . وقد تكبد في سبيل اجتر هذا العمل العديد جهدا عقليا وبعثيا ، ونفسيا ، وماليا . ومن ثم كان حريا بان يعرض عن هذا المجهود بان يستأجر بوالصه المادية ، ولذلك كان الاجر الذي يتقاضاه نظير مؤلفه او كتابه او صله العلمي مخرجا ولا يهونه فيه . إذ هو لا يطلع ان يكون لغيره نظير عمل مشرووع والمبالغ مثله كمثل الاجر الذي يتقاضاه العامل على عمله ، والمؤلف من وطيقته .

ولما بالنسبة للحق الادبي ، فانه يتمثل في حق المؤلف في ان ينسب مؤلفه اليه ويمنى ذلك في فله القانون بحق الآبوة . كان المؤلف اب لكتابه أو اكتشافه ، ولهذا يقال ان البحث من بابت فكره ، أي انه اب لتلك الأفكار . ومن ثم وجب ان تحمي اسمية أفكاره فيه ، كما يحمي حقه في نسب أولاده له . فإذا اكتسب من كتابه باحث فليد ان يشير إلى أن الفكرة المنقولة مأخوذة عن المؤلف ويشير اليه بما يعرف به تعريفا شافيا ضافيا ..  
 وأصول هذا الحق ترجع في بدايتها إلى علم مصطلح الحديث حيث حتى المحققون بتحقيق اتصال سند الرواية بالرسول ﷺ . لينسب القول اليه ، وقد حتى فقهاء الشريعة الاسلامية والاسناد ، أي اسناد القول للقتله . ونسبة العلم لصاحبه ، حتى قال عبدالله بن المبارك فيما رواه الإمام القنوي في مقامة شرحه لصحيح مسلم ( ان الاسناد من

الدين ، ولو لا الاستناد لقال في الدين من شاء ) . وجاء في الأثر : ( بركة العلم عزوه إلى الله )  
 هذه الآثار وغيرها تدل على أهمية حق المؤلف ، كما تدل على تحريم التعدي عليه بالسطو أو الانتحال ، وذلك ما ستظهر جوفاه جلية خلال مؤتمر حماية حق المؤلف الذي سيجد بجامعة الأزهر في أول شهر القم إن شاء الله .

عبدالله النجار





## وجهة نظر

## الجات .. وحكايتها معنا

دعيت لحفل زفاف جميل، والى مبروك للعروسان والعرائس. كانا الراس الشرقي محور حديث للدعويين في الحفلين، قمته فئدتان. واحدة من روسيا والثانية من الأرجنتين في الحفيلة، هما ميجينتان في ادائه، لكن بلا تكة بلدية حلوة يعرفها الجميع وتلقاها القلة للقليلة. ربما لم تتلوي الفئدتان طبق فول بريوت وليمون ومقلد لوم وكشون مع سلطانية «طرشي» يادى تتأثرت على سطحها عيدان الجرجير، وأجلو «مقلدة» موجهة يلقن صنعها عطار في الغرب الأحمر، أو حرب الجماهير.

مع التلذذات فكرت في جولة أوروبا ووجاى وإثلافية الجات وتحريرها لحركة إنتقال السلع والخدمات. في حدود علمي، لم تخص الاتفاقية على حرية إنتقال الأيون خاصة ما هو تخصص شعبي أصيل، وما إنشقتار على كدهم، فإذا إن لم يتم هذا الفرض الفني الذي يفرض الخفاصة والجات السوق في أمور لم تخص عليها الاتفاقية صراحة، أم إن الاتفاقية قد تضمنت بفوراً سرية مثل كل الاتفاقيات الثنائية أو العارية الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك فالعلة على هذه الاتفاقية التي ستسرق من الشعوب تخصصاتها التاريخية وتفضي على تقسيم العمل الدقيق المعارف عليه.

مالت على صديقة تشاكرتي المتابعة وسألته «لروس دولة في كانوا زمان يبيعوا مصر عثمان دينوا الأسد العالي» إليه التي جرى لهم؟

أجاب، «إلى جرى لا يكتب ولا يتلقى»

سألته، «طيب وشعب الأرجنتين» أجاب، «ما هو العالم أصبح قرية صغيرة» هو إنتى ما عزلفتين».

أجابات سياسية علمية ثقيلة تمكس تحليل سياسياً علمياً بيقا

أمينة شفيق





في مؤتمر آثار للجات على الاقتصاد الدول الإسلامية:

## السوق الإسلامية العربية المشتركة خبر على ورق.. ولكنها خيارنا الوحيد

على مدى ثلاثة أيام تمت مناقشة الآثار المالية والاقتصادية للجات على الاقتصادات الدول الإسلامية .. والضروريات التي تفرضها هذه الآثار وفي مقدمتها السوق العربية والإسلامية المشتركة والعلة الإسلامية وخاصة أن هناك موافق صدرت من عشرات الدول إلا أنها مازالت حبرا على ورق ..

في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حاول الدكتور أحمد جويلى .. وزير التكوين .. إزالة المخاوف من الآثار السلبية على كالة المجالات الاقتصادية .. مؤكدا أنه تم اتخاذ كافة الوسائل التي تحمي الشعب المصري من مخاطرها ..

وعلى النقيض من ذلك وجهنا الدكتور جعفر عبد السلام .. مدير عام للمؤتمر .. يؤكد أن هذا المؤتمر يمثل صرخة مدوية لإنهاء مصر والعالم الإسلامي تكي وإفريقيا ويتجهوا للواقع الجديد الذي صاروا فيه بعد تطبيق اللجات التي صارت - أرنا لم نرد - جزءا من النظام الدولي الذي نعيش فيه ولا بد أن نتجه - ومع هذا فإنه يمكن الاستفادة من المزايا التيسيرية التي تتمتع بها الدول الإسلامية في كافة المجالات فضلا عن عدد الأعضاء من حيازة الحقوق الفكرية والمطوية أو استثناء حماية بعض السلع والمحتجات الطرقات فورية ..

تأثيرها بالجات إلى مجموعات هي الدول البترولية .. ودول المتوسط وشمال إفريقيا .. للدول الاموية .. الدول الأكثر فقرا في إفريقيا وآسيا .. ومشكلات هذه الدول لا ترتبط بأوضاع التجارة العالمية بقدر ما تتوقف في المقام الأول على طبيعة الأداء الاقتصادي فيها ومدى كفاءتها وكسالتها للفترة التأسيسية وكسرها في التبعة للدول الكبرى الذي تعجزها مديا لتصدير المواد الأولية وسوقا رالجة لتسويق هذه المواد بعدد تصديرها ..

### عزيمة للزعما

أما الدكتور حسين شحاتة .. استاذ المعيشية بجامعة الأزهر فقد طالب منظمة المؤتمر الإسلامي بتطبيق قرارها بإنشاء سوق إسلامية مشتركة التي صدر منذ عام ٨٩ ومزال حبرا على ورق وكذلك قرارها بإنشاء عملة « الدينار الإسلامي » كعملة موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تستهدف إلى السيطرة على مورادنا ومقراتنا مع استمرارنا في الخضوع والتعرجة للشاملة لها .. ولكن إرادة الزعماء وعزيمة القادة في الاستجابة لتطلعات الشعوب التي تلحج في مزيد من التقدم والتكامل مع الدول الإسلامية الأخرى حتى ولو كانت البداية محدودة لم تزد فيما بعد ..

### الموقع الجغرافي

وعرض الدكتور بكرى عطية .. صيد تجارة الأزهر .. إلى دور الموقع الجغرافي الذي يشغله العالم الإسلامي في التخفيف من الآثار السلبية للجات إذا ما أحسن استثمار هذا الموقع للفرد بتطوير الموانئ البحرية والجوية .. فضلا عن ضرورة زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وخاصة أن هناك تنوعا كبيرا في منتجاتها وكذلك استثمار فائض رأس المال في دول للخارج التقنية في الدول الإسلامية

التي لديها موارد طبيعية غير مستقلة ..  
البنوك الإسلامية

وأشكفت قضية « البنوك الإسلامية » - باعتبارها أحد دعائم الاقتصاد الإسلامي الذي ينبغي زيادة الاهتمام بتكريسه وتطبيقه في المرحلة القادمة حتى تكون لنا شخصياتنا الاقتصادية المتميزة - إغرام العديد من الباحثين أهمها بحث الدكتور زهير الأنوح من تجارة الأزهر وعنوانه « المصرف الإسلامية ما بين التأسيس والتطوير في ظل اللجات » والذي طرقت فيه بدعم هذه التجربة وتصبح بعض الإخفاة التي وقعت في مسيرة التطبيق وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الهامة هي الصل بجهة إزالة الخلافات السياسية وعقد إحصاءات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الإسلامية لتوحيد المعاملات المالية وإقامة تكتلات اقتصادية راسية والتي تهوينا التوصل إلى سوق إسلامية مشتركة ..

حاول الدكتور أحمد جويلى .. وزير التكوين .. إزالة المخاوف من الآثار السلبية على كالة المجالات الاقتصادية .. مؤكدا أنه تم اتخاذ كافة الوسائل التي تحمي الشعب المصري من مخاطرها ..

وعلى النقيض من ذلك وجهنا الدكتور جعفر عبد السلام .. مدير عام للمؤتمر .. يؤكد أن هذا المؤتمر يمثل صرخة مدوية لإنهاء مصر والعالم الإسلامي تكي وإفريقيا ويتجهوا للواقع الجديد الذي صاروا فيه بعد تطبيق اللجات التي صارت - أرنا لم نرد - جزءا من النظام الدولي الذي نعيش فيه ولا بد أن نتجه - ومع هذا فإنه يمكن الاستفادة من المزايا التيسيرية التي تتمتع بها الدول الإسلامية في كافة المجالات فضلا عن عدد الأعضاء من حيازة الحقوق الفكرية والمطوية أو استثناء حماية بعض السلع والمحتجات الطرقات فورية ..

ولكن الدكتور أحمد عمر ماضى .. رئيس المؤتمر .. أن التصانين في مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة ومنها الآثار السلبية للجات بعد فرض عرس على كل المسلمين حكما ومحكومين .. ويجب غرس هذه الروح في نفوس كل المسلمين ..

ونظم للمؤتمر أساسية المجهود .. مستشار شؤون العلاقات الاقتصادية الدوائية بوزارة الخارجية .. للدول الإسلامية من حيث





خبراء التأمين العربي لـ «العالم اليوم»

# مطلوب إعادة هيكلة قطاع التأمين العربي ماليا وفنيا

## «الجات» تقدم فرصا كبيرة لشركات التأمين العربية

□ عمان - محمد فتيل:

التأمين الجديحة للوصول إلى تشريع تأمين عربي موحد.

### العلاقات العربية - العربية

ويقول الدكتور براهيم عطا الله رئيس شركة الفرق للتأمين المصرية أن التحدي يأتي من العلاقات العربية - العربية أكثر من الخوف من علاقات خارجية عربية لأن الشركات العربية يجب أن تؤمن ببعضها البعض وتتقن في بعضها البعض وتتبادل التغطيات المختلفة وهو تحد كبير ملغود ليس في قطاع التأمين فقط وإنما في القطاعات التجارية بصفة عامة.

فالتبادل التجاري العربي لا يتجاوز 6٪ أو 7٪ من التجارة العربية العالمية وهذا يأبى التأمين دورا خطيرا باعتباره ليس على المستوى المطلوب.

فمنذ إنشاء السوق العربية المشتركة والعلاقات السياسية لم تسمح بتفعيل التبادل التجاري العربي ولا قيام سوق عربية تأمينية حقيقية لذلك تخفف الشركات العربية مضطرة إلى الأسواق الخارجية لتجد معيدي التأمين في الخارج وهذا ضروري لانتشار التغطيات عبر العالم لأن مهمة التأمين تقتضي المخاطر وتشتيتها على أكبر عدد من شركات إعادة التأمين في العالم.

والسؤال لماذا لا تتقن شركات التأمين العربية في بعضها البعض؟

في الماضي كانت هناك رقابة على النقد الأجنبي ولا تزال بعض الدول العربية تعيش آثار هذه الرقابة والسياسات الاقتصادية المنغلقة مما أثر على التعامل بين شركات التأمين

في سوق التأمين العربي يفرض السؤال نفسه حول التحدي التي ستواجه صناعة التأمين العربي لما بعد العام 2000 في ظل المستجدات التي تشهدها الساحة الدولية التي تلقي على سوق التأمين وصناعة تحديات جساما اتخذتها المؤتمر الهادي والعشرون للاتحاد العام العربي للتأمين الذي عقد في عمان مؤخرا ضمرا يجر به من أهمية هذه التحديات التي تواجه صناعة التأمين وأسواقه في العالم العربي في ظل اتفاقية التجارة الحرة التي سيتم بموجبها فتح أسواق التأمين العربية أمام الشركات الأجنبية ذات الراسمالي الكبيرة وكذلك التكتلات الاقتصادية المنتشرة في دول العالم مما يعني ضرورة تأهيل الأسواق العربية لنفسها لمواجهة هذه التحديات وكما يرى محمد العبد المحسن العمرواية مدير مكتب التأمين الأفراسي بالأردن أنه لا بد من ضرورة تقارب الاتصالات ووجهات النظر حتى يكون هناك تكتل عربي لمواجهة تحديات صناعة التأمين العربي التي لا تقتصر على التجارة الحرة وخدمات الوساطة المالية بل تشهد العنصر البشري أيضا وفكيلة صناعة التأمين العربية اداريا وفنيا والسعي لإيجاد صيغة توافقية بين شركات التأمين والمؤمن له بحيث توفيق الارشاع وتنظم الأمور بشكل معقول حتى إذا دخلنا وانضمنا لاتفاقية التجارة الحرة يكون الأمر مناسبا لنا بصورة جيدة لأن سوق التأمين العربي دون موقات مع توفير الكوادر الشابة التي تتجه وتستوعب تدريجات

العربية. والتحصن الحقيقي ليس لقطاع التأمين فقط وإنما لجميع الأنشطة الاقتصادية مع الفتح السوق وسياسة التصحر الاقتصادي حيث ستوجد منافسة شاملة لها الشركات العربية أن تحد نفسها لها بالوسائل التقنية المختلفة واستخدام الكمبيوتر لتحديد التبعة لأنه لن يكون في القرن الواحد والعشرين تورية بالعلم الذي شهدت الاسواق العربية في الخمسين سنة الماضية لذلك يقتضي الأمر وهذا تحد حقيقي تكوين كوادر جديدة مؤهلة لتتنظر إلى الآمال لا إلى الخلف وتقنر حجم المنافسة القائمة والتي ستكون قاطرة ليس بسبب دخول الأجانب ولكن بين الشركات العربية بعضها البعض.

وهناك تحد آخر لزيادة النشاط التأميني وهو الوعي ونشره بالنسبة للتأمين وهذا مهمة كل المهنيين لأن التأمين أصبح ظاهرة حديثة في ظل التطور الاقتصادي وتواعد التأمين البنائي وتقنر التغطيات المالية والعصيات لذلك لا بد من وسيلة للتعليمات الاجتماعية وهو لا يتم إلا من طريق التأمين فيكون زيادة الوعي سيؤدي التأمين والأمل الحضاري الحقيقي وجود سوق تأمينية كبيرة في الوطن العربي لتستمر التنمية ويكون لنا مكان على خريطة القرن الحادي والعشرين.

### الملاحة المالية وإعادة التأمين

ويضيف ترويس العبد المحسن العمرواية رئيس الاتحاد الأردني





هذا بالإضافة إلى تفعيل الكوادر الوطنية وجنودها لصناعة التأمين والعمل فيه لمواجهة التغيرات الجديدة وبث الثقة في المتعاملين من قبل الأسواق الوطنية في شركات التأمين العربية لمواجهة المنافسة القادمة الضارية.

ويرى عبد العزيز مصطفى رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين أن شركات التأمين العربية ستواجه تحدياً لاريب فيه ذلك عليها تحمل الاتفاقيات الدولية وإعداد نفسها لها بإعادة النظر في ميكلها من حيث كفاية رأس المال ومستوياتها الفنية ورفع مستوى الجهاز الإداري والفني والأخذ في الاعتبار العلاقات الدولية المتوازنة وقيل ذلك العلاقات العربية - العربية التي يجب أن تتربع بالثقة وتنمى حتى يمكن أن تحفظ الشركات المصرية بأكبر قدر ممكن من الانسحاب لديها لدخل الوطن العربي.

وفي مصر تفرقت سوق التأمين بسرعة شديدة واستجاب قطاع التأمين وأصدر قانوناً يسمح لرأس المال المصري والأجنبي بنسبة 49٪ و 51٪ للعمل في قطاع التأمين لتحقيق الصالح للمستفيدين في سوق التأمين المصري. ويشير د. جواد العناني خبير مجلس الاعيان الأردني والخبير الاقتصادي أن منظمة التجارة الدولية WTO سيكون لها دور فعال في المستقبل القريب القوي من دور المنظمات المالية العالمية كإبادة وصندوق النقد الدولي. ولذلك لابد لقطاع التأمين العربي من إعادة النظر في ميكله واستراتيجته والتشريعات المنظمة لأعماله حتى يستطيع بناء مؤسسات جديدة كبيرة نسبياً وقادرة على الحركة في مواجهة التطورات التكنولوجية والاستثمارية والتجارية الجديدة.

لشركات التأمين ورئيس الاتحاد العام المصري للتأمين لسنة 1996 - 1998م أن التحصينات التي تلوجها صناعة التأمين العربية كثيرة جداً ولكن الأمر يتطلب التناغم بين الشركات العربية وزيادة ملائمتها المالية لمواجهة الشركات القوية ذات رؤوس الأموال الكبيرة والمحجور الاقتصادية الكبيرة مع تنسيق الجهود ووضع خطط مشتركة لتعزيز العمل العربي في مجال التأمين.

والطوب أيضاً تعزيز شركات الاعانة العربية بمزيد من اسناد الاعمال إليها حتى تقلل بقدر المستطاع من الحاجة إلى اللجوء إلى شركات اعادة التأمين للخارجية.

ولا ينبغي على احد أن هذا التوجه يحفظ العملات الأجنبية في البلاد العربية ويخفض الحاجة لخروجها لجهات أخرى لبيئة لذلك فالحاجة مطلوبة لتعزيز التعاون بين شركات التأمين العربية سواء في مجال الاسناد المباشر أو في مجال أي تعاون ممكن خاصة في التأمينات الكبيرة كتأمينات الطيران والنقل حيث تحتاج للخاطر إلى تعاون كبير لإيجاد الخطاء التأميني المناسب لها لتأمين أفضل حماية بالتعاون العربي.

### الكوادر الوطنية

ويوضح الشيخ خلدون بكرى بركات ممثل السوق السعودي للتأمين في الاتحاد العام المصري للتأمين أن انقسام التأمين المصرية لا تزال متواضعة وهذا يشكل تحدياً كبيراً لصناعة التأمين العربية نسبة إلى انخفاض وإل الإنتاج القومي لذلك مطلوب زيادة الوعي التأميني لزيادة هذه الانسباط وتطوير سوق التأمين العربية للوصول إلى الأهداف المطلوبة





في مؤتمر أثير اتفاقية  
الجات على الدول الإسلامية :

# التكامل الاقتصادي هو المخرج الوحيد للعالم الإسلامي

يجب إزالة كافة

المعوقات أمام تطوير

السلع والخدمات

رفع الدعم عن السلع الغذائية

تحدد جديد .. علاجه الاكتفاء الذاتي

طالب مؤتمر « أثير اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية » الذي عقد بجامعة الأزهر - بضرورة قيام تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية لمواجهة الآثار السلبية للاتفاقية .. وأكدت توصيات المؤتمر إن هذا التكامل هو المخرج الوحيد للعالم الإسلامي بعد توقيع اتفاقات الجولة الأخيرة من الجات عام ١٩٩٤ .. إلى جانب أهمية قيام سوق إسلامية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية المختلفة ، حتى يكون لنا وجود اقتصادي مؤثر في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .





تبع أعمال المؤتمر:

## أحمد عبد الرحمن

أشار البيان الختامي للمؤتمر إلى أن الدول الإسلامية سوف تواجه متاعسة شديدة من جانب الدول المتقدمة في مجال السلع والخدمات الأجنبية والمستوردة في ظل تطبيق اتفاقية الجات، وذلك يتطلب منه الاستعداد جيداً لهذه المتاعسة بتطوير الإنتاج والإعلان بقتصادين وتحقيق الاكتفاء الذاتي إلى جانب ضرورة تطوير قطاع الخدمات - خاصة البنوك - حتى تتمكن الدول الإسلامية من مواجهة المتاعسة الشديدة في هذا المجال.

وفي كلمته - في افتتاح المؤتمر - أشار الدكتور أحمد عمر هاشم إلى أن واجب الأمة الإسلامية أن تتوحد ولا تتفرق بالمثل لا يقول... وأن تتخلى بتوجيه كل قواها لمواجهة عصر التكتلات الاقتصادية، لأن وحدتها وقضائها أصبح أمراً ضرورياً في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية. وأوضح أن قيام سوق إسلامية مشتركة أصبح أمراً مهما يدعو إليه الحاجة اليوم، لكي تقدم للعالم هويته الحقيقية التي وصلها القرآن الكريم بقوله، كنتم خير أمة أخرجت للناس... وأكد د. هاشم أن حل المشكلات الاقتصادية هو الطريق الأمثل للنهوض بالأمة، وعلى المشكلات الاجتماعية مثل البطالة والأمية والعمل والائتمانات السلوكية، وغيرها من المشكلات والأمراض الاجتماعية المزمنة التي تمثل خطراً وعبئاً على المجتمع.

## لؤضي مصطفى

أما د. أحمد الجويلي وزير التكوين فأكد أن المؤتمر يناقش قضية مصيرية للدول الإسلامية، حيث يبحث كيفية التعاون بين الدول الإسلامية، وهو واحد من عدة مؤتمرات دولية تناقش نفس القضية التي أصبحت من أهم القضايا التي تواجه العالم الإسلامي في الوقت الحاضر. وتناول د. جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومقره علم المؤتمر في كلمته دور المسلمين في وضع أمن

التجارة الدولية وفتح الأبواب التي كانت مغلقة قبل الإسلام. وقد اعترفت أوروبا بهذا الفضل أثناء الحروب الصليبية... وذلك لأن العالم الإسلامي لا يدعو لقتل مبدأ حرية التجارة أو إغلاق أبواب التعامل مع غير المسلمين، لأن هذا لا يتفق مع روح الإسلام السمحة، ولا شريعته الفراء... وإن لدينا الكثير الذي يمكن أن تقدمه للعالم في حرية الجات، وفي ظل التكتل الإسلامي.

## صور التعاون الإسلامي

وإن نقاش المؤتمر أكثر من خمسين بحثاً مطلة من الإفادة والمعلمين في جامعة الأزهر والجامعات المصرية والمراكز البحثية والهيئات الاقتصادية المصرية والإسلامية، وكان من أهم الأبحاث والدراسات التي توافقت بحث بعنوان، أثر اتفاقيات جولة أورجواي على

الاقتصادات البلدان الإسلامية، للمستشار أسامة المنجوب خبير العلاقات الاقتصادية - بوزارة الخارجية - وتناول فيه تصور التعاون الإسلامي لمواجهة الأثر الجات، حيث أوضح أن الدول الإسلامية تنقسم بثلاث وثلاثين الامتيازات والفترات، ولا يتصلها - لكي تنهض بالقتصادياتها - ألا وضع تصور علمي يلائمها للتعاون. ويشير البحث إلى ضرورة توافر عدة عناصر ضرورية لهذا التعاون أهمها:

- (١) إنشاء قاعدة لحصر الامتيازات المتاحة لدى مجموعة الدول الإسلامية من ثروات طبيعية وبشرية وعلمية وبحرية
- (٢) تشكيل لجان متخصصة من الخبراء لاقامة المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية لتحقيق النفع لأكثر من دولة
- (٣) تعزيز التعاون الثلاثي والكتري، والاستفادة من أحكام الملكية الفكرية لضمان تحقيق العوائد لهذا الإنتاج ذو النفع المتكبر.

أما د. حسين شحاتة استـ

الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وأوضح في محله - أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد على التصديقات الأمة الإسلامية، أن معظم الدول الإسلامية قد انضمت إلى اتفاقية الجات، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وفتح الأبواب أمام الدول الواقعة على الاتفاقية. ولقاء الحواجز وتخفيض الجمارك - وأدى ذلك إلى عدة آثار سلبية على الدول الإسلامية كمثل:

- (١) رفع الدعم بقتدريج مما يؤثر على البطالة العالية في الدول الإسلامية النامية
- (٢) فتح الأسواق الإسلامية أمام كتلة منتجات الدول الأعضاء مما يضرب بالمع الحلية للدول الإسلامية إلى جانب الآثار السلبية على الصنوب الإسلامية إحصائياً واقتصادياً
- (٣) الأضرار القبيحة بالمسح والصناعات بالعمال الإسلامية نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع الدول الصناعية الكبرى
- (٤) تخفيض الجمارك على السلع المستوردة سوف يؤدي إلى عجز في موازنة بعض الدول الإسلامية النامية
- (٥) تمنع الاتفاقية إنشاء اتفاقيات تجارية بين الدول العربية والإسلامية، وهذا يعني استمرار التبعية للدول المتقدمة والغنية.

وعلاوة د. حسين شحاتة عدة ملاحظات لمواجهة هذه الآثار السلبية، منها حد المستهلك على تخفيض المنتجات الوطنية، لأن ذلك يعتبر واجباً وطنياً، ويجب أن تكون خيرات المسلمين للمسلمين - أن جانب معالجة الفساد الاقتصادي والإجتماعي والمالي في بعض الدول الإسلامية ومواجهة مشكلة البطالة وفتح الأسواق

بالإضافة إلى قيام تعاون حقيقي بين رجال الأعمال والامتيازات والاتفاقيات في العالم الإسلامي - من أجل مواجهة المنافسة الخارجية. وذلك عن طريق تنمية المنتجات وتنمية قدرات العامل المسلم وإزالة كتلة المعوقات من أمامه وتوافر الجو الملائم للإبداع والابتكار.





ويتناول البحث القديم من المستفاد الاقتصادي معتمداً رافداً حول اتفاقية الجات ولانها على التصديقات للجموعة الإسلامية، وضع الدول الإسلامية بعد تطبيق اتفاقية الجات الأخيرة، يرى أن هناك دول إسلامية قوية مثل ماليزيا واندونيسيا سوف تتأثر بشكل سلبي بسبب إجراءات أمريكا وأوروبا التي تقتطع سلع هذه الدول الإسلامية في بلادها، كما أن هناك بعض الدول المصدرة للمنسوجات والملابس ومنها مصر سوف تضرر من هذه الاتفاقية.

أما جانب ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة رابع الدعم عنها .. اما الخلل من هذه الآثار السلبية فإنه يتطلب .. كما يشير البحث السابق .. أن عدة خطوات هامة : أولاً : ضرورة التكتل والتعاون ومواجهة الجديد على الساحة الدولية ، لكي نتمكن من الصمود في وجه للتحدي الجديد الذي سنواجهه فلذا : تطوير الإنتاج على أساس الجودة الشاملة ، وتوجيه الاستثمارات الوطنية للتنتاج فلذا : الاهتمام بالتصدير وتكثيف جميع العقليات من طريقه .

### التكتلات الاقتصادية

ويذكر الدكتور عبدالله الأشعل الخبير بوزارة الخارجية في الدراسة التي كتبها بعنوان « التكتلات الاقتصادية الإسلامية لمواجهة آثار الجات » قيام الخبراء في العالم الإسلامي بدراسة سبل إحياء إطار التعاون الاقتصادي على أسس موضوعية بما يناسب المناخ الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإسلامية كما يتعين على الدول الإسلامية التنسيق بينها وبين المجتمعات الإقليمية الأخرى .

ويبقى التعاون بين الدول الإسلامية ضعيف جداً ويعتبر أن آلية فعالة للتنمية والتنافذ والتطوير، يرتكز إلى إحدى مراحل التكتل الاقتصادي المتطورة .. هذا ما يؤكد د . طالب محمد عوض استاذ الاقتصاد بالجامعة الأردنية، ثم يضيف .. فلابد من قيام كل دولة مسلمة بالعمل الجاد على إزالة العقبات الاقتصادية المحلية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وذلك يتطلب القيام بإصلاح تصحيح للفساد الاقتصادي، كما يجب التركيز على

البحث العلمي، ورفع المستوى الفني، وتطوير أنظمة المعلومات، ويؤكد د . طالب عوض أن هذه الخطوات ضرورية من أجل تسهيل مهمة ربط الاقتصاديات الدول الإسلامية في مجموعة واحدة، بهدف قيام تعاون اقتصادي إسلامي حقيقي حيث يعتمد أولاً على تكامل موارده الدول الإسلامية، كممثل لتحقيق التكامل الاقتصادي، مع إزالة عالة القروض والعقبات التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي .

الجات من منظور إسلامي  
وإن دراسة بعنوان « الجات من منظور إسلامي » يقول د . علي حلفاظ منصور استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن العالم الإسلامي فيما مضى كان دولة واحدة لا يفصل بينها حدود سياسية، لذلك كانت حالتها الاقتصادية متقدمة جداً، أما الآن فهي بحاجة إلى التكامل، خاصة أن الظروف مهيأة، لإيقظها سوى خلاص الأمة .





## بديلاً من إحالة علمائنا للمعاش :

# مصر وعلوم القرن الحادي والعشرين

- **المعمل بالرخيص** الأجنبية يشهد استعمار المصريين .
- **لماذا يدفع المصري** لدية للأجانب على كل صابونة ودواء وقرصة ومعمون أسنان .
- **تقنيات الفضاء** تتيج في ٥ دقائق ما تعجز اليمينات المساحية عن إنجازة في ٨٠ عاماً .

## مقدمة فنتنمي

●● **معمل أوضاع العلوم الحديثة والأوضاع العالمية المعقدة** بها مثل اتفاقية الهات ، وقررت الإصلاح الاقتصادي والتخصيص في مصر ، تاهيت عن الأوضاع العلمية الاستثنائية والقومية يفرض على مؤسسات العلمية تجاوز المألوف الذي تعاني منه ، مألوف الغلط بين مفاهيم التخطيط والأداء الشامل لمؤسسة وسط مؤسسات تابعة للدولة ، ومفهوم الماسترو المستول الذي يعمل في إطار السوق الحرة .

لهذا جاء طرح وزارة البحث العلمي للتقاش العام ، إطار السياسة العلمية والتكنولوجية المتكاملة لمصر الذي يهدف إلى تقوم الطاقات الموجودة وإعادة هيكلتها لحددها والإرتفاع بقدرة القسم الاحتياجات القومية ، والتنمية الاقتصادية المتواصلة ، جاء ذلك في ترقبت موقف للغاية بالذات مع المفهوم الذي في للسياسة العلمية الذي التزمه الإطوار والذي يشمل بين جنباته العلوم الاجتماعية والإنسانية ●●





■ السبيل إلى الحديث من مؤسساتنا العلمية وأدائها دون إلحاح بالتغيرات التي تغير الرأس، التي تجري في عالمنا ومنظمتنا، وفيما يخص إمكانات العلم الحديث في الوقت نفسه.

ويمكن أن نلمس ما أصاب الإمكانات العلمية من تغيرات إذا عرفنا أن خمس دقائق من التصوير الفضائي اليوم تتيح من المعلومات ما تستغرق الطائرات في جمعه عامين كاملين، وما لا يتيسر للبساتن المساحية إلا فيما يقرب من ثمانين عاماً. والمعلومات الفضائية الموجودة في الصور ليست ضريباً من الترف أو الضياع، فهي تخص مجالات مهمة تهم مختلف جوانب حياة الإنسان، من طقس إلى تربة وزراعة إلى ثروات طبيعية واستخراج وصناعة... إلخ، والمهم هنا أن البلدان النامية أكثر من غيرها إفتقاراً - وحاجة في الوقت نفسه - إلى مثل هذه المعلومات، والحصول عليها بالطرق التقليدية إجراء بطيء، وهاض التكاليف، وعمود كثيراً ظروف التخلف والفقر وضعف البنى الأساسية ونقص الكوادر الفنية، ناهيك عن طبيعة الصور الفضائية الواضحة للفصل الخالية من عيوب الضبابية والموزاييك، وعن أن تكاليف الحصول على المعلومات من مثل هذه الصور الفضائية صارت أقل بما لا يقاس مقارنة بالطرق الأخرى.

غير أن وجهة أخرى لإمكانات العلم الهائلة يمكن استغلالها ما يشهده عالمنا من طفرة في استخدام الحاسبات الإلكترونية في جميع مجالات الحياة، ولأن كان من الصحيح أن

هذه الأجهزة صارت تحت قنارات الإنسان بملايين الأقمار، فإن بإمكانها أن تكون أيضاً وبالا ما بعده وبالا، إذ أنها قادرة على مضاعفة الأخطاء (التي يجري إدخالها إليها) بما يقدر بملايين المرات في الثانية الواحدة !!

ويمكن أن تلعب بهذا الوجه إلى مدام إذا تصورنا مريخاً، لم تشخص أوجاهه بصورة صحيحة، يدخل مديونية تحوي أحدث ما توصل إليه العلم من نداء، ويضفي في تناول عجائب الألفية وكلشكان، فيكون نقاش الحالة نصيبه، بدلا من الضياء.

هذا يبرز أهمية الطبيب الذي يصف الدواء في كل حالة أو يرسم السياسة العلمية الرشيدة التي تتواءم مع ظروفنا وظروف العصر، وأبوت الظروف الجديدة التي تحيط بالموقف تقتصر على ماسبق فإن مجالاً كالهتسة الوراثية مثلاً يفتح الباب لأبوة حقيقية في الزراعة والطب والصحة والحياة بوجه عام، لكنه يمكن أن يفتح الباب أيضاً لتهت تراث مورثات ما تملكه من أحياء (نبات وحيوان) بل بحث الأمان وتضمينه لأصناف جديدة، والمعدة لبيعه لنا بلهظ الأسعار!! ومهمة السياسة العلمية أن تتحسب لمثل هذه الحالات.

### الجات والملكية الفكرية

ولعل هذا يكون قد فتح باب الحديث من صوامل أخرى تخص ما يسيطر بالعالم مثل حقوق الملكية الفكرية، التي تركبها انتظارات الجات الجديدة، والأحياء غير المجردة التي يمكن أن تتحملها نتيجة لذلك. وحتى تتضح أبعاد الموقف، ماعلى القارئ إلا أن يتذكر





بعض أعمال التليفزيون فاصبونة وكذا»  
صنعت بترخيص من شركة «كدا» ، والشركة  
بالطبع أجنبية ، والترخيص معناه فدية أو  
أعباء مالية تدفع على كل صابونة يستهلكها  
المصري لهذه الشركة ، فهل في الصابون  
الجيد سر يمكن أن يميز من معرفته مصري  
على مشارف القرن الحادي والعشرين؟

والمسألة ليست مسألة صابون طبعاً  
فالصابونة العظيمة من الدواء المتداول في  
السوق المصري مصنوعة بترخيص أجنبية ،  
ومعه التباخيس أعباء مادية تساهم في  
ارتفاع سعر الدواء بينما كثير من المكونات  
الدوائية في متناول كثير من الطبول المصرية ،  
والصابون والدواء ليسا سوى مثال اختراعات  
لقروء من القاريء لكن الأمر يعطى دائرة  
واسعة يمكن تضمين عدداً انطلاقاً من مثال  
الصابون .

والمسألة ليست بخلاف أو محاولة لتخلص  
من دفع فدية الرخص الأجنبية ، ولا هي مجرد  
بحث عن وظيفة للقدرات التي بها الخالق فينا  
كثيراً من البشر ، بل هي في نهاية المطاف  
بحث عن وضع معقول يبتكر فيه مافكر عليه  
لنستخمه ، وبما يمكن أن تتفوق فيه ربما نثال  
رخصاً عليه ، فمن أين نوازن دفع فدية فيما  
يخص كثيراً من السلع التي نحتاجها ، إن لم  
نكن سنأخذ من سلع أخرى لنا حقوق من  
رخص فيها .

هذا كما أن الأوضاع الاقتصادية العالمية  
الجديدة تهدد بإحالة كل جهود العلماء  
والمهندسين المصريين ناعياً من هوة المبدعين  
إلى العاش ، أو إلى وظيفة «التشجيعية»  
في أحسن الحالات ، فالأجواء الأخذ بالتشجيع  
في المجتمع المصري حالياً هو الاعتماد على  
الرخص الأجنبية حتى في أمون التقنيات  
والرخص علاوة على تكلفتها قبيحة مصلحية ،  
ومن هذه القويء عدم إفعال تميميات عليها ،  
وبالتالي فإن لاحظ فرصة المهندس المصري  
لتحسين ما ، سواء على المستوى العام أو  
حتى للملحة الظروف المصرية ، يمكن أن يكون  
أول من يلق في وجهه رئيسه المصري ، حتى  
لايصبح ظل بشرط الرخصة ، وتحمل  
الجزاءات المنصوص عليها في التعاقد ،  
وسينتهي الأمر بأن يتم اللجوء إلى الفجاجة

المعنى منه حدوث أبسط خلل ، وتحسفل  
المستهلك المصري في نهاية المطاف أعباء  
التفاجئة بالآلاف الدولارات ، وهكذا يمكن أن  
تتولد وظيفة المهندس البدع أو حتى «الترقية»  
الذي يعمل ويضبط التقنية «الأجنبية» وفق  
الظروف الصناعية والتجارية الموجودة ، يمكن  
أن تتولد إلى مصر .  
وإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مؤثرة  
في واقع حركة الابتكار المصرية مثل ضعف  
هذه الحركة من الأساس ، واعتماها على  
الأفراد غير المؤهلين ، مما يجعل معظمها  
إنجازات بدائية (سهي لاتتخضع أساساً  
لفحص الفني الواجب) .  
ومثل عدم رؤية الشركات الصناعية العالمية  
الكبرى ضميراً أن أن تقضي ، حتى مثل هذا  
لنتاج الواهن ، وتعتليد من أي شيء له قيمة  
ليه ، فما يصاب عليه القانون عملياً هو  
أسرقة الصناعية ، أو سرقة المعالجات  
المكاملة للكثيرين ، وفيما عداهما فمصر الكلة  
وفق معايير حرية الإطلاع ، بأن ويصير في  
الأفكار حتى لتصدير عملية تسجيلها ، حتى  
وإن كان في برامج، حجباً على التقدم أو  
معتلاً له .  
بل أن الأمور تبلغ أبعاداً أكبر ، فطبي  
سبيل المثال أنتجت شركة «أوتو» قبل فترة  
نظام سيطرة أوسع على عجلات سياراتها ،  
الأمر الذي يلبي في تطبيقات معينة كالزمن في  
الصمراء ، ولم تمر ستة شهور إلا وكانت  
شركة مرسيدس، قد أدخلت التحسين على  
سياراتها ، ولم تطلع «أوتو» في الحصول على  
أية حقوق من مرسيدس، لأن الأخيرة  
اختزلت الابتكار بكونها المؤلفة الصغيرة  
العالية الطئة ، وتصميماتها الفنية  
واسكاناتها التقنية الهائلة .

### صان مجالاً شرساً !!

كما أن حركة الابتكار مع البحث العلمي،  
ويثبت على مستوى العالم في الفترة الأخيرة  
وثبات هائلة جبطه الابتكار مجالاً شرساً  
لايمكن أن يرضيه هوة ، ولايمكن إلا أن  
يعتمد على ميزانيات هائلة ، وكما هو على أعلى  
درجة من اليقظة . فحتى وقت قريب كان في  
عداد العاملين بالشركات الصناعية الكبرى





للمصدر

٢ مايو ١٩٩١

التوزيع

للمحوث والتربيع والمعلومات

استثماراتهم  
واكتسابهم الدربة  
أو الابتكارية التي  
يحتاجونها ، حتى  
لا يصبح تتاجهم كبحشة البنية ،  
بالذات وسط الواقع الابتكاري  
المالي الشرس . وهناك خسارة  
للمحافظة على الطاقة الإبداعية  
الابتكارية لمصر بكتلتها السكانية لأنها  
الوسيلة الفاعلة لشغل مكان كريم في  
العالم للعاصر .

والمناصفة فالتمسويق ليس الإعلان  
التي فمن يسمع ويرى في التلفزيون  
والصحف إعلانات السيراتريك للمصري  
يعتقد مع مايقال من أحدث خطوط الإنتاج  
المالية وهم مؤسسات البحث العلمي و ...  
يعتقد أننا حققنا إنجازا مائلا . لكن الغريب  
أن هيئة مترو الأنفاق حين فكرت قبل فترة في  
إعادة رصف محطاتها استوردت سيراتريك  
اللائي ، وهذا الموقف يعني لقد ضيعت أما أن  
انتاجنا لا يرقى إلى الجودة المطلوبة في مرفق

كالمترو . وأما أن هناك مشكلة تسويقية تلحق  
بمخاطر المجتمع . صحيح نحن ندرك أن  
السيراتريك المطلوب من نوع خاص يتحمل  
القضية الشاقة . لكننا نطن من إنتاجنا لهذا  
النوع ، وهو النوع المطلوب في القسري  
الصناعي والمؤسسات الصناعية والخدمية وفي  
كثير من منشآت الأخرى . وإن لم تكن في  
صناعة كالسيراتريك (وكل أولياتها في  
مقتارنا) قد استطعنا أن نصل إلى هذه  
الجودة المحدودة القيمة (السيراتريك وصل  
حاليا إلى صنع مفاسل ونظام الإنسان  
البديلة ، والتجارب التي تقي مكره القضاء  
من الإحراق عند موته من القضاء ، وبخوله  
للخلاف الجوي المحيط بالأرض) . إن لم تكن  
قد استطعنا أن نصل رغم توفر الإمكانيات وكل  
هذه الضجة الإعلامية السيراتريكية ، فلي  
صناعة ياترى نراهن على أن نسد احتياجاتنا  
منها ؟

كثير من التخصصين في البحث العلمي ، فيما  
عرف بإدارات المحوث والتجديد . لكنه وسط  
الليارة الضروسية التي أخذت يلعب السوق  
المالية صار تمسيع وتجنيد السلع على نحو  
معتمر هو العامل الماسم في القدرة على  
البروز والربح .

ولماذا تزايدت ظاهرة ولادة مؤسسات  
جديدة ، متفخصة تماما في شؤون البحث  
والابتكار ، أكثر إمكانات والمال والقدرة على  
النهوض بنور إدارات البحث العلمي .  
وتخصصت في تطوير ما يطلب منها في أي  
مجال من المجالات ، وهي تؤدي عملا متكاملًا  
حتى تقدم المنتج جاهزا ، وتجند فرق متكاملة  
القدرة والخبرات مجهزة بأحدث أساليب  
التفكير الإبداعي معه ، وتعمل الواحدة منها  
٨٠ ساعة أسبوعيا ، بصورة متواصلة ، حتى  
تتم المشكلة المعنية وتقدم المنتج المطلوب  
متكاملا .

وتظهر مثل هذه المؤسسات يفضي على  
حركة البحث العلمي ديناميية مائلة ، الأمر  
الذي دفع هذا من المؤسسات الفضمة إلى  
التعامل معها متخفية إدارات البحث  
الموجودة فيها ، كما فعلت «لبل» ماكتوش  
مثلا ، يصعد بعض أجزاء الكمبيوتر (الدارة) ،  
في حينه .

### التسويق هو المشكلة

وكل ما سبق يقودنا إلى المشكلة الأولى  
التي تتلخص منها حركة البحث العلمي عامة ،  
وهي مشكلة تسويق إنتاجها . ذلك أن التسويق  
الذي يفعل هو الآداة الواقعية لحفز  
وتشجيع وازدهار الطاقات  
الابتكارية وحث وتربية الثقة بدلا  
من الإحباط وسط البتكرين ، الأمر  
الذي يساعد على





أشكال من التكامل وإزالة الحدود ، رغم عدم امتلاكها معيار ما يملكه العرب من مقومات التكامل ، أو بلوغ حاجتها المصيرية إلى هذا التكامل معيار احتياج العرب له .

ولا يمكن ترك مسألة اعتمادنا المنطلق التقني في الحيد دون إقناع أن الأمر لا يقتصر على ظروف العصر ، ذلك أن الاعتماد والخبرة الأجنبية في هذا السند محدود القيمة ، فالهات في إثر المجتمعات الغربية ، الذي كان هنا مسلميه في فترات سابقة ، أمر ظهر في جلاء ، أنه ليس طريقنا . هذا كما بات من المسلم به أن التكنولوجيا حقيقة اجتماعية واقتصادية وليست حقيقة مجردة ، وكل ذلك مما يفرس علينا تجاوز استيعاب وسائل المصير بل وحتى توظيفها البذرع ، إلى إيجاد مايتحصنا من حلول ويصاها ، وحتى نوضح ذلك لنأخذ بعض الأمثلة .

من المسلم به في الأدبيات الطبية الغربية أن ارتفاع درجة الحرارة والطفح يشفي على عملية التئام الجروح والتماسم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب ، أمياء إضافية لاستتجيبها هذه العملية في بلدان الشمال . ويمكن أن تنعكس هذه الاحتياجات في مؤشر نهائي ، هو حاجة الجنوبيين إلى قدر أكبر من الطاقة . وهذه المسألة (١) تتطوّر على مفارقات تعزى الإمكانية والعجز في الوقت نفسه ، ذلك أن ارتفاع درجة الحرارة هو في حد ذاته طاقة . وهنا تكمن الإمكانية ، لكن عجزنا في الجنوب عن استغلال هذه الإمكانية هو الذي يكرس ما تدرج له الأدبيات الغربية .

جسور الفارقة يمكن في أننا ننتظر كعهدنا فلما- في موضوع استغلال الطاقة الشمسية أن يأتينا الحل من الشمال (الذي يلتفت إلى الشمس وبالتالي لا يشكل الأمر أولوية عنده) ولهذا تبقى إنجرازا في هذا المجال محكومة بالجهود التي يبذلها الشمال في الفضاء القريب من الأرض في الأقمار الصناعية ومن الفضاء حيث يجد نفسه مضطرا إلى ذلك .

### الأجانب يعرفون العربية أفضل

وإذا أخذنا مجال الكمبيوتر لوجدنا مثلا فاضحا آخر فجهر التعامل مع الكمبيوتر هو

أما إن كنا نتبع هذه النوعية لكن الألمان كانوا أبصر في تسويق إنتاجهم المازي لتدور الاتفاق المصري فإن الدورة تكون قد اكتملت لتعود إلى المربع الأول . أزمة التسويق وما تشكله مع التهديد الأجنبي لمانيتا .

وفي كل الجوانب التي فصلناها نحن في حاجة إلى جهد جاد على مستوى راق لمؤسسات الطبية . وبحسوبة عائد مؤسسات البحث الطبي يجعلها مطالبة بأن تحشد قدرات طمية تقنية قوية ومالية التنظيم ، وتوجه جهودها إلى الاحتياجات المرجحة للتنمية ، وتكامل أنشطتها مع الخطط القومية .

وتستجيب لنفرض المجتمع وتعمل على زيادة إدراك أهمية الطب والتقنية في تطوير وضعه الاقتصادي الاجتماعي ، والطريق إلى ذلك أن يكون ممكنا ، إلا عن طريق جهود تسويقية من الطراز الأول ، وهذا سنحس من الانتقال إلى تحمل المؤسسات الخاصة مسئولية الأنشطة الطبية والابتكارية التحفيزية ، وحتى من حفز للمجتمع على استثمار أكبر في مجال الابتكار والبحث الطبي ، وتشجيع عدد أكبر من المصريين على العمل في هذا المجال .

### النهام القومي

والاستراتيجية وبمجهل الأضاح الطبية والعالمية والإقليمية تبين مدى حاجتنا إلى التزام منطلق قسوى في الحديث ، لأننا في عالم أمجيز الكيانات الصغيرة من العيش ، مما حدا ببلدان في حجم بريطانيا وفرنسا والمانيان أن تسمى إلى





استرجاع المعلومات (الخزنة بعد معالجتها) منه ، ولا يخفى على أحد أن سهولة معالجة المعلومات وشيوعها يرتبط بتعريب الكمبيوتر . لكن مفهوم التعريب انحصر حتى وقت قريب في استخدام لوحة مفاتيح بشكل الصريف العربية ، ذلك بينما تختلف اللغة العربية عن اللغات الأصلية للكمبيوتر اشقتنا (أى صرنا) ونحدا وتشكيلا ودلالة ، الأمر الذي يجعل التعامل الكمبيوترى بشكل حروف العربية فقط أمرا محدود القيمة إلى أقصى حد ، قياسا على الممكن عند التعامل باللغة العربية (ليس حروفها فقط) لقد ظلتنا نطمح في هذا الصدد أن نضطلعنا لأحرف الكمبيوترية الخاصة باللغة العربية من أمريكا واليابان . وكان اللغة العربية يمكن أن تكون بنحوها ومرغوبا وأشكال كتابتها في متناول هذه البلدان ، أكثر مما هي في متناول أبناء المجاز نجد والقاهرة وعمان .

والمحتاج الأمر إلى استطراد في سرد أمثلة أخرى لبيان للنهال القومية المختلفة المطروحة في مرسيتنا القومية الخاصة ، أو احتياجنا الاستراتيجية في الإبداع العلمي ، التي لن نتجزها سوى مؤسستنا العلمية ، لأنها ليست مما يباع ويشتري في الأسواق .

**متطلبات الخصخصة والاستثمار**

تبقي في النهاية الظروف الراهنة التي يمر بها اقتصادنا . إن السياسة العلمية نورا في وضع ووشة النهوض بالمؤسسات المتميزة ، ودورا في التحديث التكنولوجي للفترة على المنافسة ، ودورا في تحديد وإيجاد موطأ لنتم في المجالات التي تتمتع فيها بالقدرات أو ميزات نسبية . وفي ظروف فتح الأبواب أمام الاستثمار الدوار مختلفة ، مثل رسم خريطة بيئية واضحة لمصر حتى لاتعطي تصريحا لشروع يمكن أن يهيل مرصدا كمرصد القطامية لتقاعد ، أو مشاريع لاتراعى إمكان التوسع المدني والممراني حتى لاتتكرر تجربة حي المهندسين ، أو تساهم في تكثف انتشار الرصاص والتخلف الذهني .

لأن حتى التجارب الباهرة للتصور الاقتصادية كشفت فيما بعد ، هي وتجارب تهلين الصناعات المهاجرة ، من جوانب خلل قاتلة في مجال تولد البيئة تتطلب توظيفات مالية هائلة لاصلاحها . لهذا لابد من

الانتقال إلى معايير حماية البيئة مع العلم أن وجهات النظر تختلف كثيرا في هذا الصدد .

وكل ماسبق يمكن أن يكون مبررا قويا لأهداف طرحها إطار السياسة العلمية المقترحة من وزارة البحث العلمي مثل :

- استخدام العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .  
- الحاجة ذات الطابع القوي في قطاعي الانتاج والخدمات .

- تقوية قدراتنا التكنولوجية بحيث يمكننا المنافسة في الأسواق العالمية خاصة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية .

- إيجاد موطأ قدم في التكنولوجيا العالية .

- زيادة فعالية أنشطة البحوث والتطوير في المراكز العلمية مع اهتمام خاص بتحويل مراكز البحوث الصناعية إلى مراكز تطوير تكنولوجي .

- تشجيع الانتاج والخدمات على استخدام التكنولوجيا العالية بسماتة مؤسسات البحث .

- استخدام اتفاقات المشاركة (الاتحالفات) المصرية - الأجنبية لتطوير التعاون العلمي التكنولوجي .

- الحفاظ على البيئة كعنصر جوهري في جهود التنمية المتواصلة .

ومن فضل القول هنا التأكيد على أن السياسة المقترحة لا تخص العلمين وحدهم فالمسألة تشغل مسلمة هائلة تمتد بين أحلام الأمة في مستقبلها ، وبين المناخ العام ،

نمورا بنظام التعليم المناهض ، ومن هنا دور هذه المساهمة الأولى من مجلة «المصور» التي ظلت الرأي العام لتعكس هذه السياسة الهائلة

الأممية .





## وزير الصناعة يدرس

# ٦٠ مشكلة تواجه الصناعة المصرية

## وتعرقل المنافسة

## مراجعة للتسائح السلبية لاتفاقيات

## الشراة والجات

على شركات الاسواق بحيث تضيق  
٢٠ كحد أقصى

• يجب أن تخفف مدد الائتمار  
الشريكة باختلاف طبيعة النشاط  
للموردين ولا من كوريد مدد  
الائتمار الشريكة

• قيام شركة الائتمار التي تسيطر  
شركة الائتمار للاجئين لجرد الائتمار في  
مصر لمدة تزيد عن ١٨٢ يوما في  
المدة

### محمد العزاوي

• منح لمنتجات وشركات  
الائتمار الصناعية إعفاء من  
الشريكة الموجهة على الدخل لمدة  
سنوات إذا ما استكملت ٩٠ عملا أو  
كثير وكانت تصمم منتجاتها  
أسوة بشركات الاسواق الصناعية  
وتشجعها للصناعة

• إعفاء شركات الائتمار من  
شريكة شركات الاسواق لمدة خمس  
سنوات عند تحويلها إلى شركات اسواق  
ولغا للمادة ١٢٠ من القانون  
الشريكة مطروحا بإجراء زيادة نقدية  
في رأس مال الشركة مطروحة بزيادة  
التأجيل بعد التأجيل

• رفع الحد الأدنى لقائمة المعاملة  
التي توضع للنظام الخمس أو الزائفة  
أصبح ٢٠٠ جنيهه بدلا من ١٠٠  
جنيهات

• إعادة النظر بشكل دوري في  
تصنيف الخمس الزائفة والمقيدة  
للأنشطة المختلفة وإدخالها بحيث

أعلى ٢٠ منها وذلك بموجب قرار  
وزير المالية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٢

• قبول القرار من التأمين فقط  
بدلا من طلب الجوازات لمزاولة من  
القادر المأثري طبقا لالتفاقيات الشريكة  
التي تمت بين كل من المصدر ومصلحة  
التجارة والبريد التي لا تؤثر في مصر  
على الرغم من حجة مصر أنها

• قيام شريكة المبيعات على  
الائتمار وطرح القرار والاسواق  
الزائفة الخاصة بخطوط الائتمار

• ضرورة الانتهاء من دراسة  
أسلوب تطبيق النظام التفاضلي ريبوت  
وتكامل لجنة على مستوى حال تدار  
أهيا وإزاري للصناعة والمالية والقاد  
الصناعة بحث أسلوب التفاضل

• رفع عتبة حصول شريكة  
المبيعات عن كامل الصناعة أساسا حيث  
أنه بدونها تلبية عن التفاضل والمستهلك  
وتيسل تحويلها لمدة متوسطة  
شهور حتى يتم التصنيع والبيع ووجوب  
السماح بغيره الرصيد التفاضل إلى  
الفر شريكة المبيعات في نهاية الفترة  
الشريكة للمعدة بالأثر أو الحاسب  
للقد على هذا الرصيد

• قيام أي شريك على وكلاء  
شركات المصرية والمخارج حتى  
لا يتسكن عن المساعدة في تصديق  
السلع المصرية

• منح إعفاء كلي للتأرياح التفاضلية  
من التصدير وكفاح أسطر الشريكة

بالتشجيع المهنس سليمان  
رضا وزير الصناعة لتزويبا  
أعده اتحاد الصناعات المصرية  
حول ٦٠ مشكلة تواجه  
الصناعة المصرية في مجالات  
الرسوم والتسويق والتصدير  
والأثر السلبية لاتفاقيات الجات  
والفرقة مع أوروبا وأمريكا

• صرح محمد أريد خميس رئيس  
الاتحاد أن التفكير لتضمن الطول لهذه  
المشاكل وإنه تم بالفعل مناقشة بعض  
هذه المشكلات خلال الاجتماع الأخير  
مع مجلس فترة اتحاد الصناعات  
المصرية

• وأكد أن الوزير أبدى تلهسا  
لمشكلات الصناعة في هذه المرحلة  
وسببا العمل على حلها خلال الفترة  
القادمة حيث أن الصناعة المصرية  
تواجه تحديات كبيرة خلال المرحلة  
القادمة وهذه المشكلات هي

• قيام رسم مقابل خدمة تكلف  
وجهر وصليان ومراجعة الرسائل  
الواردة لتياد طبقا لتأريدي وزير  
المالية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٢ و١٢٢  
لسنة ١٩٩١

• قيام الزائفة في الرسوم  
الجبركية على وسائل النقل التي زادت  
لخيرا من ٢٢٠ إلى ٢٦٠ وحوكها في  
٢٢٠

• تخفيض رسم نقل خدمات الية  
واسية ٢٥٠ ولكه يبالغ ١٠ خدمات  
عن كل بلد من البلدان الجبركية  
لمستلزمات الإنتاج المستوردة وحاد





٢١ مايو ١٩٩٦

للإقتصاد

للبحوث والتدريب والمعلومات

الاستشارية والإرشادية.

● تخفيض أسعار الطاقة للمصانع.  
أسوة بما تم في الاستثمار الزراعي مع  
ثباتها لمدة ٢ سنوات على الأقل.

● وضع سياسة لتأهيل الصناعة  
المصرية لمواجهة تحديثات القرن  
الـ ٢١ وذلك عن طريق برنامج طموح  
انتقال التكنولوجيا الصناعية وكذا  
برنامج طموح للتدريب الصناعي ورفع  
كفاءة الإنتاج والانتاجية.

● توحيد الأجهزة التي تتعامل مع  
المصدر لتكوين التسويق بين مركز  
تنمية المصارف والممثل التجاري  
والجسور والتجارة الخارجية  
والرقابة الصناعية وبعدها الرقابة على  
المصارف والمصارف.

● العمل على تهيئة دور  
التنظيمات الصناعية مع وضع  
الضوابط الخاصة بالأنظمة  
جديدة حفاظا على عدم تشتت  
التنظيمات الخاصة مع وضع الضوابط  
التي تحكم تنظيم المصانع الصغيرة  
لتجميعها تحت مظلة واحدة.

● ضرورة تشكيل لجنة طيسا  
للمعلومات تمثيل فيها جميع الجهات  
المعنية بسبلتين وتبويب وتحديد  
المعلومات المالية والمطلوبة والمطبوع  
توزيعها لتتلقى على استضافة مكتبة  
مليها بدلا من تعدد مصادر المعلومات  
والتداخل.

● ضرورة الربط بين مراكز البحث  
العلمي والجامعات والأجهزة الحكومية  
توفير للدراسات الاقتصادية والفنية  
في مجال الصناعة على أن تنطبق  
للمصلحة مجازا.

● ضرورة حصر الطاقات  
الانتاجية العاملة والمعلقة في قطاع  
الصناعة وتحديد الطاقات الانتاجية  
التي يمكن استغلالها عن طريق  
التأجير مما سيترتب عليه استغلال  
الطاقة وكذا في الطاقة.

● الإيعاز من ثمن الأرض التي  
تقام عليها المشروعات أو تمتع بالجر.

● رفع وتيرة تلك المناطق والمناطق  
اللازمة على تلك الدولة وتطبيق  
أسعار الطاقة.

● ضرورة الانضمام بتحديد  
وتسويق المشروعات الصغيرة  
والموسطة باعتبارها هي الامم في  
دعم المصارف المصرية.

● تخفيض سعر الفائدة على  
للمشروعات الائتمانية المستخدمة في  
تمويل فكرة التصدير بخلق وفتح  
عن سعر الفائدة المستخدمة في  
المشاريع الأخرى وتخفيض صعوبة  
انضمام للتصدير والتحويل بعودة  
التصدير ومشتريات الشحن غير  
المنظمة باعتبارات مستقلة لضمان  
للمشروعات الائتمانية لتجارة التصدير  
مع أخذ الاحتياطات الواجبة في هذا  
الصدر.

● اعتماد مشروع البروتوكول  
المقرر لتنظيم العلاقة بين الحكومة  
والشركة المصرية لضمان المصارف  
حيث توافر للشركة لتغطية الائتمانية  
والصالح للشركات التأمين التجارية.

● إعادة حياله دور بنك تنمية  
المصارف ليساهم بشكل مباشر في  
تمويل المصارف المصرية.  
● ربط السياسة التمويلية بخطط  
الإنتاج والتطوير ورؤية استراتيجية للمنتج  
المصري من خلال المعاونة في انتاج  
مكتب تجارية لتسويق المنتجات  
المصرية في المدن العالمية الرئيسية  
مع عمل برامج لتشجيع ودعم الاستثمار  
البحوث والتطوير بالمصانع وكذلك  
برامج لتزويد المصانع بتقنيات  
الحاسب الآلي وإشراك مراكز متخصص  
للمدرم وتكوين التسويق.

● تحديث نظم محطات الإسز  
وتزويدها بأحدث التكنولوجيا العلمية  
لرفع جودة المنتج المصري.

● تشجيع إنشاء شركات  
مخصصة في مجال تصدير المنتجات  
والصناعة والتصدير وإكساب وتشجيع

للتعنى مع السحب الواقعية لصالح  
الربح في كل نوع من أنواع النشاط  
وبما يؤدي إلى عدم زيادة المبالغ  
الواردة لمصلحة الضرائب بدلا من  
ثبات نسب الخسائر والأرباح.

● النظر في السعر الاقتصادي  
للمشروعات الموحدة بحيث يبدأ بـ ٢١٥  
ووصل إلى ٢٧٠ كحد أقصى وذلك  
تدجيا للأفراد. وشركات الأشخاص  
على مزاولة الأعمال والمهن الحرة  
والأعمال والمهن الحرة بدلا من لرقاق  
السعر الاقتصادي للمشروعات الموحدة  
على مزاولة الأعمال الحرة.

● يجب أن يغطي المستورد الحق  
في خصم فروق التهربية من  
للمشروعات الأرباح التالية لتأخير أن  
التهريبية على المشروعات المخصصة  
بواسطة المستورد من شهر المحاسبة  
تقل عن ضريبة القيمة المضافة من  
الأرباح المزمعة.

● إلغاء ضريبة المبيعات على  
أعمال المالوات والتكاليف والمصاريف  
والصناعة والتجارة بدلا من فرضها.



● إلغاء ضريبة الربح الرأسمالي  
من بيع الأسهم والشركات  
وصوكو التمويل والأوراق المالية.  
● تبسيط وتسوير نظام تمويل  
الأرباح والضمان المالي في الخارج  
لمنتج طيفا لاجتماع لقرن الاستثمار  
رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ فضلا عن عدم  
ملازمة نظام تحرير التمويل في تلك  
الاجنبي رقم ١١/٢٩.

● التيسير والتسهيل بالإجراءات  
الائتمانية المتعلقة بالتركيبات العرب  
والأجنبية التي تستغرق ٦ أشهر  
بإشراك الكمبيوتر.

● العمل على تشجيع تصديق  
التصنيع المحلي وربط سياسات  
الاستثمار وحوافزه بسياسة تسويق  
التصنيع وخاصة في قطاع المنتج





للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر:

التاريخ:

العدد:

٢٩ مايو ١٩٩٦

الدكتور ثروت باسيلي

# رئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية يكشف أبعاد الـ«مخبر» في أسواق الدواء المحلي ويرد على الاتهامات الموجهة إلى شركات الأدوية

• استخدام الاسم العلمي بدلاً من الاسم التجاري يعنى  
انتقال الكرة من ملعب الطبيب إلى ملعب الصيدلي!





●● يبدو أن قضية الدواء بشقيه المحلي والمستورد مازالت تثير شهية رجال هذه الصناعة في مصر بهدف كشف الستار عن عديد من الحقائق التي تحاول بعض الاطراف المصرية والاجنبية إخفاءها أو على الأقل تجميلها بأسلوب أو بآخر ، ومحاولة لاستكمال ملامح صورة حاضر ومستقبل صناعة الدواء في مصر ، توجيهنا لاجراء حديث سريع مع رجل قام بوضع حجر الأساس الأول لدخول القطاع الخاص هذا المجال الذي مازال شائكا ، واستطاع أن يمضي قدما علي هذا الطريق رغم المتاعب التي واجهته ، حتي أصبح رمزاً من رموز صناعة الدواء في مصر ●●

الذير ثور . واضاف ، نحن لانستطيع أن نفهم لوجهة نظر امريكية دعت في البداية إلي منح مصر فترة سماح تصل إلى ١٠ سنوات حتي تتمكن صناعة الدواء في العالم الثامن ومن بينها مصر من التقاط انفاسها وتعديل اوضاعها وتحسين ظروفها وأن تصبح قادرة على متطلبات القواعد الجديدة وشروط فتح الاسواق وإزالة الحواجز ، وقد اعتمدت وجهة النظر الامريكية في منح هذه الفترة الانتقالية على أساس أن متوسط الدخل في مصر أقل من ١٠٠٠ دولار سنويا.. وهنا أريد أن اتساءل كيف يتم مناقشة دولة مثل مصر بمنطق امريكي خاصة إذا علمنا أن نصيب المواطن المصري تحت بند الرعاية الصحية لايتعدى ١٤ دولارا سنويا في حين تصل قيمة هذا البند إلى نحو ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطن الامريكي ، فهل من المنطق أن نطبق المنطق الامريكي على اوضاع الاقتصاد المصري .

□ كان لقائنا مع الدكتور ثروت باسيلي رئيس شركة أمون للادوية ورئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية وقمنا بطرح عديد من التساؤلات والاستفسارات بل والتهامات التي تم توجيهها لهذه الصناعة حتى من وزارة الصحة ، في البداية سألت الدكتور ثروت باسيلي عن حقيقة ابعاد قضية اللجأت والتريس وأثرها على الصناعة الطبية للدواء في مصر هذا من جانب وأثرها على حق المستهلك في الحصول على الدواء للمطلوب وبسعر معقول من جانب آخر

حول هذه القضية يوضح د. ثروت باسيلي أن قضية اللجأت والتريس من القضايا الساخنة والطروحة على الساحة المحلية والعالمية في الوقت الحالي واستطرد باستغراب: ماكنّا نظن في يوم ما أن البديهيّات لا تحتاج إلى شرح ، ولكن جاء علينا الوقت الذي نضطر فيه لإثبات أن الظلمة ظلمة ، وأن





### صناعة وطنية

وأضاف د. ثروت ياسينى إذا كان هذا هو الموقف المشرف لمعنى مصانع القطاعين العام والخاص المصرى بهدف حماية الصناعة الوطنية للدواء وصيانة حقوق المستهلك المصرى من الانوية، فهناك أيضاً موقف غريب لبعض الشركات المصرية المساهمة والتي هي فى حقيقة الأمر فروع لشركات اجنبية عملاقة فى الخارج تسيطر على سوق الدواء العالمى، هذه الشركات بفرعها تكثت وبدأت تتأذى بضرورة التنازل عن فترة السماح التي حصلت عليها مصر بالفعل مع محاولة اغراء الجانب المصرى بمنحة معونة تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه، وهى بالطبع تقدم قرشاً لكى تكسب جنيهاً من امتلاك صناعة الدواء والتحكم فى أسعارها .

ويضرب مثالا على ذلك بدواء لعلاج قرحة المعدة والذي لايتستطيع المريض شراء سوى ١٤ كبسولة منه بسعر ١٥٢ جنيهاً وذلك فى حالة تطبيق الترخيس ، فى حين أنه لدينا فى مصر ٤ شركات مصرية تنتج بسعر ٤٢ جنيهاً ، وتطالبنا الشركات العالمية الاجنبية اليوم بالغاء هذه الاصناف المصنعة محلياً . يهدف المحافظة على لوائها المستورد أيضاً هناك دواء آخر مضاد حيوى يتم بيعه بنحو ٤٧ جنيهاً فى حين لايتعدى سعر بديله المطلى ٢٤,٥ جنيه، وطالبنا الشركة العالمية برفع

هذه المقارنة بالطبع غير جائزة . وعلى الجانب الآخر استنكر الدكتور ثروت ياسينى ، مطالب أصحاب الاصوات المرتفعة بأن تقوم مصر بابحاث الانوية المكتشفة حديثاً مثلاً، إذا كانت امريكا واوروبا واليابان يستهلكون وحدهم اكثر من ثلثى انتاج الدواء على المستوى العالمى، إذن فليس من المبرور أن تقوم مصر وبغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وابحاثه، علماً بأن إجمالى استهلاك الدول الافريقية بأكملها لايتجاوز ٧٪ فقط من إجمالى الاستهلاك العالمى .

وأشار الدكتور ثروت ياسينى، قائلاً لها المرة الاولى التي تشهد فيها مصر تكتافاً من معلى القطاعين العام والخاص لشركات الانوية لتتأذى بضرورة التمسك بحق مصر فى مهلة العشر سنوات والتي بدأت فى يناير ١٩٩٥، لأنه مجرد التطبيق الفورى لبراعة الاختراع فى مصر طبقاً وللترخيس، سوف تزيد الاسعار بالنسبة لبعض المستحضرات للتدولة فى السوق والتي قاربت منتهى على الانتهاء إلى ٦ - ٥ أضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة حماية البراعة إلى عشرين عاماً، حيث أقرى التطبيق الفورى للاتفاقية على المستوى الدولى للشركات صاحبة براءات الاختراع للمطالبة بمد براءات اختراعاتهم من ١٧ سنة إلى ٢٠ سنة بعد اتفاقية الجات كما هى الحال فى الولايات المتحدة الامريكية.





مكسبها منه ، وهل هناك حد أقصى للمكاسب المتحصلة نتيجة هذه الاختراعات أم أنها بلا حدود ولا نهايات !!  
وأريد وسداجة متمدة - كما يقول د. ثروت ياسيلي ، أن اتسائل .  
\* كم ربح أديسون من وراء اكتشاف المصباح الكهربائي !

\* وكم ربح ماركوني من وراء اكتشاف اللاسلكي !

\* وكم ربح كولومبوس من اكتشاف أمريكا !

\* كم وكم وكم ... آلاف التسؤلات تؤكد أن هؤلاء العلماء قد قدموا خدمات ل بشرية أفيد مشرات بل وألوف المرات من بعض المستحضرات الدوائية التي تبلغ مكاسبها مائتي مليار دولار .

ويتسائل أيضا د. ثروت ياسيلي ... لماذا نبتدع الآن المنطق الاحتكاري الربوي الذي يريد أن يفرض علينا احتكارا يصل لمدة ٢٠ سنة كاملة نظير اكتشاف أي تطوير مستحضر دوائي .

إذا كانت القضية قضية تكلفة أبحاث وتشجيع الاستثمار في هذا المجال فلا بد أن نحدد مسبقا العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه ، وأن تصبح هذه العلاقة مقبولة ، ولكن من غير المقبول أن الذي يصرف دولارا واحدا في الأبحاث أن يحصل على عائد يصل إلى ٤ آلاف دولار ... هذا من دم من .. وعلى حساب من ؟!

وانكر هذا على سبيل المثال أن إحدى الشركات العالمية التي قامت بتطوير أحد أصناف الأدوية لعلاج حموضة المعدة ، وهذه الشركة التي

سعر المستورد من ٤٧ جنيه إلى ٥٢ جنيه وقال أن هذه الزيادة ليست كافية لأن تكلفته تصل إلى ٦٧ جنيه ، وعندما تكثرت من منافسة البديل المحلى لهذا الدواء اضطرت إلى تخفيض ثوانها بنسبة ١٠٪

وأشار د. ثروت ياسيلي إلى أن الدعوة المستمرة من قبل البلدان المتقدمة وشركاتها العملاقة بضرورة تطبيق آليات السوق الحر والتخلي عن الاقتصاد الموجه أو ما يسمى بالتخطيط المركزي، فإن هذا يستلزم ضرورة توافر قوى حقيقية متنافسة تعمل بفاعلية في السوق من جانب وتصل بالأسعار إلى مستوى قدرات المواطن العادي من جانب آخر

### حروب دوائية

وأكد د. ثروت ياسيلي أن الحروب مازالت مستمرة بين دول العالم ولكن في ثوب تجاري جديد .. فالصرب مستمرة بها قاتل ومقتول فالاستعمار مازال يعمل بصيغ اقتصادية متعددة، ولذلك أن نتائج هذه الحروب تتجمع في طرف يشهر الفلاس وآخر يزيد خزائنه بالليارات بل بالتريليونات .  
ويستمر قاتلا : لماذا يذئط الطعم ونقع في الصنارة بهذا القدر من السهولة ، يجب أن نفكر ولويقر محدود فيما يعرض علينا .

والأ يخدمنا البعض بجمع وإميه كما يقولون ، أنه من حق الشركات أن تحمي حقوق براءات الاختراع لديها ، ولابد أن نحدد الآن معنى أن نكتشف شركة شيئا ما ، وأن نحدد قيمة





المصدر:

٢١ مايو ١٩٩٦

التعليق:

للبحوث والتدريب والمعلومات

العديد من المثائل المحلية كذلك حقن  
التخدير ثايوتون الصوديوم .  
يجيب د . ثروت على هذا بقته لا  
مانع إطلاقاً من توفير الأدوية الأساسية  
عن طريق أكثر من مصدر وسوف يثبت  
بالتجربة لكل من السادة الأطباء  
والمرضى فاعلية البدائل التي تنتج  
محلياً عقب استعمالها .

وحول الاتهام الآخر الموجه لشركات  
الأدوية من وزارة الصحة بأن الوزارة  
تضطر إلى رفع أسعار بعض الأصناف  
من الدواء متفنية الأسعار والتي تسبب  
خسائر عالية للشركات المنتجة مما أدى  
إلى التوقف عن إنتاجها واختفائها من  
الأسواق ، وأن تحريك أسعارها أدى  
إلى محاولة طرحها بالأسواق بأسعار  
مناسبة مقارنة بمثيلها من المستورد ،  
حول هذا الاتهام أجاب د . ثروت  
باسيلي مرحباً بهذا الاتهام ، وقال أرجو  
أن نخبرونا عن أي سلعة ليس في مصر  
فقط ولكن على مستوى العالم ، يمكن  
الاستمرار في إنتاجها في الوقت الذي  
تحقق فيه خسائر ، ويدهش أن كل ما  
يسبب خسارة يهرب منه الجميع سواء

أفراداً أو شركات أو حتى حكومات ،  
وأن كل ما يحقق ربحاً يجري وراءه  
الجميع . وليس هناك أي منطق عادل  
يمكن أن يطالب أي شركة أدوية  
بالضيق قديماً نحو الإفلاس . وقال إن  
أبسط دور ممكن أن تقوم به وزارة  
الصحة هو أن تصمد سعراً على الأقل  
يقطى سعر التكلفة حتى يتمكن المصنع  
من الاستمرار في الإنتاج .  
وحول قضية العمل على إلغاء

قائم بالتطوير فقط وليس لاكتشافه  
بلغت أجمالي تكلفة أبحاثها في هذا  
الجال نحو ٥٠٠ مليون دولار ، وبدأت  
تكمب من بيع هذا الدواء في السنة  
السابعة للتطوير نحو ١٥٠٠ مليون  
دولار وأمامها ١٠ سنوات أخرى ،  
فضلاً عن أن هذه الشركة قد غطت  
مصاريفها بدءاً من العام الثاني  
للتطوير .

ورغم ذلك ، يبدو د . ثروت بأسيلي  
متفائلاً من تطبيق الجهات موضعاً أنه  
ربما تنتهي هذه الصراعات الحالية قبل  
عام ٢٠٠٠ ، وذلك بسبب الكم الهائل  
من المصالح المتعارضة ، وتقول إن  
الضرر الذي سيلحق بصناعة الدواء في  
مصر ، سيقل كثيراً من الضرر الذي

سيقع على صناعة الدواء في كل من  
الهند واندونيسيا وتركيا وغيرها فهناك  
عشرات الآلاف من المصانع تعمل حالياً  
على صناعة المستحضرات البديلة ،  
ولاشك إن تحرك هذه المصانع لمواجهة  
غول الجات سيخفف من الآثار السلبية  
على صناعة الدواء في مصر كما في  
بقية الدول الأخرى .

#### الأصناف الخاصة

ويسأل د . ثروت بأسيلي رئيس  
شركة أمين للأدوية عن رأي الدكتور  
جميلة موسى وكيل أول وزارة الصحة  
ورئيس مركز التخطيط والسياسات  
الدوائية بالوزارة ، من أن الوزارة توافق  
على استيراد الأصناف الخاصة حتى  
وإن كان يتم إنتاجها محلياً حتى تثبت  
فاعلية الدواء المحلي ولا أدل على ذلك  
من توفر دواء اللاتوكسين الخاص  
بالقلب والأيض ويزول أقراص رغم وجود





التعامل بالاسم التجارى والتوجه إلى استخدام الاسم العلمى حتى يقف ذلك حائلا دون تدخل الأطباء فى الترويج لبعض الأدوية دون غيرها، أوضح د. ثروت بامبلى أن هذه القضية مطروحة منذ سنوات طويلة، ويعتقد أن تطبيقها ليس بالسهولة التى يتصورها البعض، لأن اللجوء للاسم العلمى يعنى القضاء على الطبيب كوسيط وظهور الصيدلى كوسيط جديد حيث ينتقل الاختيار من يد الطبيب إلى يد الصيدلى . وذلك بدلا من أن تجرى الشركات العالمية لترويج أدويتها عن طريق الأطباء تتجه للضغط على الصيدلة. واذك مناقشة قضية الاسم العلمى والاسم التجارى لن تخرج من دائرة المناقشة، النظرية ولا يمكن تطبيقها عمليا.

وأخيرا أصرب د. ثروت بامبلى رئيس شركة أمون للأدوية ورئيس جمعية منتجى الصناعات الدوائية، أن تظل قضية الدواء ساخنة ومطروحة دائما على الساحة المحلية لى تظل لها قوة الدفع الذاتى حتى تستقر على الوضع الذى يحقق مصلحة المواطن المصرى والشركات المصرية . أما ما يجرى الآن من محاولات التعتيم أو التخليل أو الاستعجال فى التنازل عن مهلة السماح فى الملكية الفكرية فهذه تعتبر محاولة بشعة لسرقة المواطن

المصرى فى غفلة من الزمن ولا بد من اخضاع الانوار لرؤية كل شيء على حقيقته وهذه المقالات تعتبر انوارا كاشفة لفضح ما يتم ترتيبه فى الظلام لقتل صناعة الدواء فى مصر ولامتصاص نماء المصريين . وتكيس ثلث الاموال فى خزائن قلة قليلة من الدينامصورات المحتكرين لسوق الدواء فى العالم الخارجى .

صفاء لويس





# الصناعة المصرفية الإسلامية

## .. ومواجهة مع الجبات

طالب تقرير اقتصادي بدعم دور البنك الإسلامي للتنمية ليقوم بدور فعال في مجال إيجاد قنوات تمويلية بين البنوك الإسلامية والتقريب بين هذه البنوك وبعضها البعض مما يساعد على إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين هذه البنوك وتقديم الاستشارات والمساعدات اللازمة لرفع مستوى أداء الخدمة المصرفية سواء من ناحية الفنية أو الإدارية أو التكنولوجية.

مبديا بأنه سوف تكون هناك آثار سلبية لتنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية حيث إن التغيرات والتحديات اللازمة لمجابهة التطورات المصرفية العالمية يجب أن تتضمن توفير البيانات والإحصائيات عن نشاط البنوك الإسلامية وتلك من خلال وحدة تشخصا خصوصا ذلك بالبنك الإسلامي للتنمية ويتم إصدارها في نشرات دورية ترسل للبنوك ومراكز الأبحاث مع توسيع إطار اتصال للصارف العربي ليشمل كافة الدول العربية والإسلامية وتعديل مسماه ليصبح لتحديد المصارف بالدول الإسلامية والتنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية بالدول العربية في مجال التجارة البنكية وزيادة التبادل التجاري وتوسيع إطار صندوق النقد العربي ليشمل باقي الدول الإسلامية وتعديل مسماه ليصبح صندوق النقد الإسلامي

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بالبنوك العاملة في الدول الإسلامية وتنمية الخبرات باعتبارها العنصر الأساسي في الارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية وتنمية القدرات الإدارية للإدارة المصرفية بما يتناسب والمستويات العالمية والأساليب الحديثة في مجال الإدارة المصرفية، وبما يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المالية وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتعامل مع التحديات الحديثة.

وأكد التقرير الذي أعده الدكتور محمد التولي الموجي والذي دار حول اثر اتفاقيات الجات على الصناعة المصرفية في الدول الإسلامية ضرورة التقريب بين أساليب وأدوات السياسة النقدية الائتمانية في الدول الإسلامية بما يساعد على تحقيق التقارب بين سياسات وأهداف البنوك وإيجاد بيئة مناسبة للتعاون والتكامل بينها. وأشار إلى أن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات يأتي بإزالة القيود المرتبطة بتصدير الخدمات المالية غير الممنوعة وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية. وهذا يعني إطلاق حرية الاستثمار الأجنبي بتأسيس بنوك تابعة وفروع لها في الداخل من جانب آخر.

وهنا يثار سؤال هام هو مدى ما تتمتع به الدول الإسلامية وجهازها المصرفي من ميزة نسبية في مجال التجارة في الخدمات المالية. أكدت الدراسة أنه لكي تتمكن الدول الإسلامية من الاستفادة من هذه الميزة يجب عليها الاعتماد بالعمالة الماهرة والمؤهلة وتوفير المعدات الرأسمالية الكفيلة التي تساعد على أداء الخدمة بالمستوى المناسب وتحقيق معدل كفاية رأس المال.

يضاف إلى هذا التحذيرات الخاصة بالإدارة المصرفية وأساليب إدارة الأصول والخسوم والشركات الجديدة. وأشار إلى أنه لا بد من التسليم





المصدر: العربية

التاريخ: ١٩٩٦/٦/٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### (انتشر بيلد ٩٦) يناقش الجات

### والسوق الشرق أوسطية وتنمية الصعيد

كاتب: سمير مكاووت

تمت زيارته الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء بعهد المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للبناء والتشييد لتتويج ٩٦ والذي تتكلم المجموعة العربية للتنمية بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات بمدينة نصر في الفترة من ٢٠-٢٤ يوليو، حيث يناقش عدة قضايا هامة أبرزها تطوير الطاقة الجات والسوق الشرق أوسطية على صناعة التشييد، وكيفية دفع التنمية القارية والإدارية لصناعة التشييد، وقد صرح أ.د. هري عزت سلامة أمين عام المؤتمر بأن المؤتمر يناقش أكثر من ١٥٠ بحثا من ٢٥ جامعة عربية ومالية تتناول أبرز المجالات المحيطة بالبناء والتشييد وتكنولوجيا مواد البناء، بالإضافة إلى عدد ثلاث حلقات نقاشية تتناول المشروع القروي لتنمية الصعيد.





# باتور اما القمصاني

مؤتمر بالآزهر

يطالب بإقامة

السوق الإسلامية

المشتركة

باتور اما القمصاني، رئيس مؤتمر القمصانيات، الذي عقد بجامعة الأزهر في القاهرة، طالب بإقامة السوق الإسلامية المشتركة بين الدول الإسلامية.

وقال القمصاني إن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تجمع بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأضاف أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

ناقش مؤتمر القمصانيات، الذي عقد بجامعة الأزهر في القاهرة، موضوع السوق الإسلامية المشتركة، وبحثوا في أهمية إقامة هذه السوق بين الدول الإسلامية.

وقال القمصاني إن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.

وأشار القمصاني إلى أن السوق الإسلامية المشتركة هي السوق التي تعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين الدول الإسلامية، وتعمل على توحيد أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول.



د. جعفر عبد السلام

(٥) - خبيرة اقتصاد الدول

الاسلامية الاقتصادية في الاتحادية

التعاون الاقتصادي والتكاملية بضم

سريان قواعد حماية الملكية الفكرية

الجمعية في بعض الصناعات

خاصة صناعة الدواء، اعتمادا على

احكام الاتحادية التي تسمح بذلك

على أن توجد مرافقها مع الدول

الثانية لتسهيل تطبيق القواعد التي

من شأنها إلحاق أضرار بها

(٦) - ضرورة تشجيع الاستثمار

وإزالة جميع القيود التي تقار عليه

مع إرادة الدول في نظام الشرائع

بالرسم بما يساعد على إطلاق

سلح التصدير على وجه الخصوص

□





للصنعة: الأهرام الخاسائي

٦٩٩٦/٦/٥ التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

# بورصة زراعية..

## في مواجهة الحيات!

### أصحاب الملكيات الصغيرة أبرز المستفيدين من هذه الخطوة

### الهدف الرئيسى منع التلاعب فى الأسعار

### وفتح أسواق جديدة

لم يتبق إلا خطوات قليلة.. وتدخل «الحيات» علينا كالمضيف الثقيل على قلوبنا.. الذى يبدد كل الأحلام.. لذلك أصبح من الضروري أن نستعد لتلك المواجهة.. حتى نكون مؤهلين للأثار التى ستعانى منها الزراعات المصرية فى الأسواق العالمية.

لذلك كان قرار وزير الزراعة بإنشاء البورصة الزراعية أحد أساليب المواجهة التى تخفف من الأثار السلبية لاتفاقية الحيات على الزراعات المصرية، والنهوض بها، وتحسين جودة المنتج الزراعى.. مما يتيح الفرصة للنهوض بأحوال المصاحين والمصدزين على حد سواء، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية المصرية.

الفلاح والمصدر على حد سواء.. لأنها تحقق لهما سهولة تلافى العرض مع الطلب وبالتالى إبرام الصفقات فى وقت قصير، ويقلل جهد ممكن، وتحقيق عدالة الأسعار للمنتجين، والقضاء على الاحتكار، وخلق جو من المنافسة بين التجار والمصدرين والوصول بمنتجات السلع إلى المستوى الحقيقى للأسعار بالإضافة إلى شغل الفراغ الناشئ عن تطوير نشاط نظام التسويق التبادلى الزراعى الذى كان يساعد مزارع الفلاحين فى تسويق حاصلاتهم زراعية، وهذا يعطى المزارعين الحرية فى زراعة مايريدونه مصلحاً لداخل بلده من التوجيه والإرشاد، وعدم تقييدهم بنظام القورات

وسرعة إنجاز إجراءات التصدير، وتقصير وتقليل الفوائد الناتجة من معاملات مايد الجمع إلى أقل مستوى ممكن قد يأتى فى النهاية إلى إنشاء مايقرب من ٢٠٪ من الانتاج الذى تنتجه أثناء عمليات الجمع والتعبئة.. كذلك إعطاء منتج متميز يتحمل إجراءات التصدير ويصل بالمصرية الفلاحة التى تماثل على سعة المنتج للمصرى فى الأسواق العالمية.

لكن هل هناك مزايا تعود على الفلاح والمصدر من إنشاء البورصة؟ السؤال لنا والأجابه على لسان وزير الزراعة حيث قال: بالتأكيد أن المستفيد من هذه البورصة والدرجة الأولى هو

فى البداية يوضح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى الهدف من إنشاء البورصة الزراعية للمصرية قائلا الهدف منها تسهيل التقاء المنتج بالمستوى والمصدر سواء قبل الانتاج أو بعده .. حيث يمكن من خلال التقاء الامكانيات والأفكار توفير أنواع أفضل وإنتاج متميز يخدم الاحتياجات الطروحة ويسهل فتح قنوات تصديرية ضخمة تستطيع أن تتيح اقدام المنتج للمصرى على الأسواق العالمية وتساعد على تنميتها.. كذلك الارتقاء بمستوى المنتج سواء من حيث مواصفاته والاتاجية أو وسائل التعبئة والحفظ





٥ يونيو ١٩٩٦

## التقني

## للبحث والتدريب والمعلومات

سيؤدي بالتالى إلى عرض المنتج الطويل محليا بأسعار مناسبة وبعد تمرير التجارة دوليا فإن الأسعار ستكون واحدة. فحينما تكون هناك معلومة سرورية ستكون هناك شبكة الربط بين كل الأسعار وهذا يخطئ عدم التلاعب فيها.

### وضوح الرؤية

ويرى أبو السمرة سلطان رئيس اللجنة العامة للمصريين من جهة أن وجود مثل هذه البورصة سيؤسس دون شك على وضوح الرؤية أمام المصريون كما يساهم في فتح السوق عندي أمامهم. لأن ما يحتاج إليه المصريون للخدمات والمنتجات من أدوات البورصة الزراعية هي من ناحية المعلومات الزراعية على وجه التحديد وعلى ضوء الرؤية أمام المصريون وعلى ضوء الرؤية أمام الجميع وهذا من شأنه إتاحة الفرصة للمنتجين للمحصل على أعلى أسعار هذا إلى جانب غزو الأسواق المحلية...

وعلى الجانب الآخر يقول المهندس على عيسى نائب رئيس شعبة المصريين أن ضرورة ملحة لتوفير المعلومات والمنتجات الخاصة بالمحاصيل الزراعية.. مما يمكن للمنتجين من خلالها الاطلاع على كل ما هو جديد في السوق وما يحدث بها للمستقبل من تطورات يمكن التنبؤ بها وبذلك نحقق الاستفادة الفلاح والمصدر على حد سواء. لأنها ستكون بمثابة الكتاب للفلاح. لكليهما وإلى ضوء ذلك سيتم تعديد احتياجات السوق المحلية من مجلسين زراعي

### المواصفات القياسية

ويؤكد على عيسى أن المحاصيل الزراعية المصرية غالبا ما تكون مفضة وضخمة في مواجهة احتياجات السوق المحلية نظرا للديناميكية والمواسم القياسية لها. بما يفرضها أن تفرغ من أول جولة داخل حلبة المنافسة في السوق المحلية ووجهة كل البورصة لأنه أنه يفرض بنا من هذا النقص النظام الذي يفرض على مستحق المحاصيل الزراعية. لذلك لابد من تجميع وجود تلك البورصة التي بلا شك سوف تحقق الاستفادة الكاملة لكل من الفلاح والمصدر على حد سواء. وتتيح له

شبكة لارتفاع معدل المبيعات من جهة للمحصول به غالبا وذلك من جراء الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية والأسمدة وأشياء في ظل التجهيزات الحالية التي تشجعها الساحة. أصبح لا بد من تقنين طرق وأساليب جديدة من أجل استعادة للنزعة الزراعية الكلاسيكية في السوق المحلية.

### شروط البورصة

أما الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الخارجية.. فيقول أن البورصة الزراعية من خلال أروعة لابد فيقول

أولا وجود قانون يفتح الحرية الكاملة للتفاوض بما لا يتجسد وجود مجال للاحتكار.. حيث أن وجود المنافسة يكون نقسا للظهور وتحسين المنتج الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق كبر عائد بالنسبة للمنتج والمستهلك بالإضافة إلى كسر احتكار المظلمة الذي يعد أخطر أنواع الاحتكار. حيث ستكون جميع المعلومات متوافرة أمامهم على شكل بيانات متصلة بالمعلومات الحالية التي توفر للمظلمة وقتها ما يتيح للمشاركين الفرصة في الحصول عليها. لتكون بمثابة مؤشر لهم في اتخاذ وتقييم قراراتهم ثانيا: دفع حركة التصدير وربط مصر بالعالم ربطا مبنيا. مما سيؤدي إلى عقد صفقات سرورية وكبيرة.. بالإضافة إلى انتقاء الأسواق التي يمكن أن يكون التصدير فيها أفضل. وهذا من شأنه أن يصل بالمصارف المصرية إلى مرحلة صناعة التصدير والتي ستكون البورصة لفصل لقراتها ثالثا: تطوير عملية الإنتاج التصديرية حتى تكون الحركة في السوق الداخلية والخارجية ومتكاملة ذات الجدوى.

رابعا: تجميع عمليات الفلاح المنتج أثناء تداول المنتجات عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في التجهيز والتعبئة. مما سيؤدي لعملية التصدير إلى الأمام

ويؤكد الدكتور جويلى أن فائدة التصدير بالنسبة المستهلك المحلي ستعود عليه بالمحصل على منتج أفضل وسلامة عالية الجودة ولن يؤدي لارتفاع سعر المنتج في البورصة إلى ارتفاع السعر في السوق المحلية. حيث أن التصدير لا يؤدي إلى ارتفاع السعر وكما ورد على لسان وزير التموين في قيام المصدر بعمليات التصدير والذي غالبا يكون بأسعار مرتفعة

### الزراعة

ويؤكد الدكتور وإلى أننا في حالة حرب مع السوق العالمية من أجل استمرار الزراعات المصرية في حلبة المنافسة مؤكدا أننا نصدر مياه قليل معدلة في صورة ثمار. حيث أن نسبة المياه بها تصل إلى ٢٠٪ مما يجعلها سرورية الطلب. وهذا يحتاج إلى مجهود كبير ومعلومات متوافرة في اتجاهات كثيرة.. بالإضافة إلى كسر احتكار المعلومات عن طريق البورصة وكذلك أهمية عملية التبريد للمنتج في الحمل والنقل للتصدير للخارج. وأن ذلك لن يكون إلا إذا كان هناك تجميع كبير للمنتج.

وساعد على ذلك قطاع الزراعة الذي أصبح الآن قطاعا خاصا بدرجة كبيرة وهذا يجعل من دور الوزارة دورا إرشاديا بالإضافة إلى البحث وتوجيه المنتج عن طريق الدراسات الاقتصادية وستكون مهمة البورصة هي إعطاء المصير للإصلاح عن أي الماصيل يزرع وإلى أي المناطق وتوقيت زراعته.. حيث أن هذه البيانات الموجودة في أي مكان قد لا تقيد الزارع أو المصدر. لكن بيانات البورصة ستكون حاضرة. وسرورية الوصول للنتج والمصدر

أما من كيفية إشراك المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة داخل البورصة فيقول الدكتور وإلى أن الوزارة تضع نصب أعينها صكوك المنتجين لأن أغلب المكاتب في مصر صغيرة. وهي تمثل معظم الانتاج. لذلك فإن أصحاب المكاتب الصغيرة تحقق الاستفادة الكاملة لهم من وجود

هذه البورصة وتوسيع محمولهم. ويؤكد وزير الزراعة أنه لا تحدث أي عمليات لشغل المزارع داخل البورصة. وهذا لا يتوافق ليس له أساس لأن البورصة يفتح فيها المنتج مع المصدر ويتم بينهم مناقشات. مما يؤدي إلى كسر حلبة الاحتكار للبحث أو الشراء

وكما جاء على لسان الوزير فإن هذه البورصة سوف تتعامل مع المنتجات الزراعية المصرية ومنتجات الفلاح الأجنبي وذلك حسب السعر الذي تنسوق به المحصول داخلها.. فإذا وجدنا السعر خارج مصر أعلى نسوق خارجا وذلك لأنه من جهة التجارة الداخلية نملا نجد اليوم اتجاهنا نحو الاقبال على المحاصيل التي لم نعامل بالبيدات وذلك بفتحنا هذا النظام من خلال الحصول الفلاح. وإلى المحاصيل خاصة البطاطس الذي تعرض لآزمة حادة في السوق المحلية





## آثار سلبية لاتفاقية الجات على البنوك العربية

كتبت - جنان حلوى

التجديد واستيعاب التغيرات العميقة وكذا من قدرتها على تحمل الهزات المصرفية أو تقلبات الأسواق وأيضا من قدرتها التنافسية في أسواق يشتد فيها كل يوم حجم وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية حلبة المصارف المصرفية والمالية والاستثمارية.

ولشاركت الدراسة في التقارير على السياسة النقدية والاقتصادية والسياسة التي ستتوحيها للشركات المالية والتي ستتوحيها باتخاذها التكتلات الدولية والتي ستفرضها على الدول الأخرى بما لا يتوافق مع سياستها الداخلية التي قد تسعى للانكماش لتفادي مخاطر التضخم في الدولة من خلال تقليد التوسع النقدي والعكس صحيح فقد تستهدف هذه الفروع سياسة انكماشية بمعنى أن تقوم بتوجيه جزء من استثماراتها من الموارد المالية إلى الاستثمار في الخارج سعيا إلى تحقيق معدلات عوائد عالية مما يترتب عليه حرمان بعض قطاعات الاقتصاد القومي لهذه الأموال من هذه الموارد المالية وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي عدم تحقيق معدلات النمو المطلوبة بما يتطابق مع أهداف السياسة المالية والمالية.

أكد د. محمد الدوي الحوي - كبير المعلم بالبنك الأهلي المصري في دراسة أعدتها حول أثر اتفاقية الجات على الصناعة المصرفية في الدول الإسلامية وتحت مداخلتها أمام مؤتمر عقد مؤخرا بالقاهرة - وجود قيود كمية على التجارة مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات في موازن مدفوعاتها أو الدول التي تعاني من عجز شديد في المواد الغذائية ، وأصبحت القدرة على الحصول للأسواق الدولية تعتمد على مجموعة من المعايير من أهمها معيار الملاءة المالية ومدى تحقيق البنوك المحلية لمدلات كفاية رأس المال ومدى كفاءة المصرف المصرفي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للأموال المصرفية ومدى القدرة على الإجابة للمصارف والمصارف المحلية في إدارة الأصول - ومن الآثار السلبية المحتملة للاتفاق قال من المتوقع أن تبرز بعضها فتاة محلية التكتلات المالية العالمية الأمر الذي سوف يشهد مستقبلا من قدرة المصارف العربية خاصة والمصارف في الدول المالية عامة على تقديم خدمات متكاملة وبضمانة لأشجار في التكتلات الاستثمارية والمالية وأيضا من قدرتها على





## مصر تحذر من استخدام الجات في الإضرار بمصالح الدول النامية

في مؤتمر العمل  
الدولي  
بجنيف

جنيف - ١ أيار:

حذرت مصر مجموعة الدول العربية والدول النامية من الربط بين حرية التجارة ومستويات العمل الدولية... وأكدت رفضها لأي محاولة لأن تؤدي المنظمة العالمية للتجارة أمر متابعة تطبيق معايير العمل الدولية حيث أن هذا الاختصاص أحيل لمنظمة العمل الدولية. ودعا المذكور منير زهران رئيس بعثة مصر الدائمة لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف إلى تكمته أمام المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الذي يستلخ ليلة أمس

الأوروبي في جنيف بمقر اجتماع خاص لدراسة تفصيلية لشروعات القرارات المقدمة للمؤتمر وتصليد الوقت لها. وطلب السفير منير زهران بدراسة مشروع القرار الأمريكي الخاص بتوسيع برنامج منظمة العمل الدولية آساعاً سلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات أصحاب الأعمال والمهارة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. وأشار إلى أن هذا المشروع يركز على جوانب المساعدة التقنية لأطراف الإنتاج الفلسطينية مع إسقاط أية الإشارة إلى أجناس المتعلقة بالمسائل الإنسانية والمهارة والحقوقية.

برئاسة محمد الناصر رئيس بعثة تونس الدائمة في جنيف. المجموعة العربية إلى الحجر لزاء بعض مقررات القرارات المقدمة لمؤتمر العمل الدولي هذا العام والخاصة بمهارة الأطفال وقال إن هذه المشروعات تخطو على محاولات من بعض الدول المتقدمة الكبرى للأضرار بالدول النامية خاصة التي تعاني من قاهرة تشغيل الأطفال وذلك باستخدام الاتفاقيات الجات وإعفاء إن هذه الدول لاقتصر بمعايير العمل الدولية مما يتيح لها مزاجاً نسبياً تفل بشروط المنافسة وقد وافقت المجموعة العربية على التراجع لرئيس بعثة مصر لدى المقرر





### ندوة أكاديمية ناصر العسكرية

#### حول مواجهة التكتلات الإقليمية

عقدت بكلية ناصر العسكرية العليا ندوة حول التحديات التي تواجه مصر خاصة في مصر التكتلات الإقليمية والإقليمية والتأثيرات لشمس مصر للمنظمة العالمية للمعرفة باسم المعرفة وذلك بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة وفي إطار توجيهات للشيخ محمد حسين بختاري القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي وسبعها الفريق مجدي حنيفة رئيس أركان القوات المسلحة بحضور الندوة كبار أركان القوات المسلحة والعلماء بالأكاديمية ناصر





# ودود نقل إيجابية البداية الجادة في تطبيق تأثير حماية حقوق ملك براءات الكمبيوتر

حصلوها على برنامج جسيم يقل من التصلب غالباً ما  
يشتمل للقيام به في الولايات المتحدة أو أوروبا مثلاً ارتفاع  
الأجور بها. كما أن الشركات المحلية للتجربة للبرامج  
ستستفيد وتزداد جيشاً كبيراً من المهندسين والمصممين  
البرامج وهو ما تتمتع به مصر وتحتاج إلى فرص للعمل  
والتشغيل والاستفادة من إمكاناتها.

ويضيف أن هناك حالياً نحو ١٠٠ شركة في مصر تبيع  
برامج المبرمجين من بينها ٤٠ شركة متجهة إلى أن تستفيد  
من الحماية "مقولة" تماماً بسبب الوضع لتصميم البرنامج قد  
يحتاج إلى سنة من العمل لعدد من المهندسين وبعد انتهاء  
البرنامج يبدأ الأرقام بزيادة بـ ١٠٠ دولار مثلاً بدلاً من  
١٠٠ دولار شخص آخر يبيعها بما يقرب من المائتين بل وقد  
يوجد أمثلة في الصحف من يوم هذا التاريخ.

يشكى بعض من المصنعين في مجال الكمبيوتر  
من هجوم الشرطة عليهم ومصادرتهم لمنتجاتهم  
الكمبيوتر الخاصة بهم بما يؤدي إلى خسائر  
مادية لهم أو تعطيل لعملهم. ولم يكن هذا في  
الحقيقة نوعاً من التحدي من الشرطة أو مبالغ  
كبيرة من الشركات الخاصة ولكنها البداية الحقيقية  
لتغيير قانون حماية الملكية الفكرية والتي تتضمن  
حماية جميع حقوق المؤلف بما فيها برامج  
الكمبيوتر "سوفتوير".

وإذا لاقى هذا التطبيق القانوني فيما يتعلق بحماية برامج  
الكمبيوتر من النسخ والتقليد. ودود لعل إيجابية من جانب  
شركات الكمبيوتر خاصة للتجربة للبرامج بالإضافة إلى  
الأسواق الهائلة فيها ويعتبرونه نقطة تحول مستهم في نمو  
صناعة برامج الكمبيوتر في مصر ويحول أحدث البرامج  
العالمية إليها. ويحول الدكتور عادل دانيش رئيس شركة

ستاندر ذات وهي شركة متجلة ومستقلة  
لبرامج الكمبيوتر إلى أن حماية الملكية  
الفكرية ضرورية لنمو صناعة برامج  
الكمبيوتر في مصر وأن تطبيق القانون  
في هذا المجال في تنمية نشاطها في مصر

دون خوف من نسخ برامجها. ويوضح أن مصر لديها  
فرصة كبيرة للتوسع في تصنيع برامج الكمبيوتر  
وتصديرها للخارج. وحتى الآن لا يوجد سوى أربع شركات  
فقط تقوم بتصدير برامج الكمبيوتر للخارج بما يقدر بنحو  
١٥ مليون جنيه فقط بينما تقوم دولة أخرى كالهند بتصدير  
ما يقرب من ملياراته سنوياً من برامج الكمبيوتر.  
لشركات الأجنبية التي تريد القيام ببرامج جديد  
الكمبيوتر. تمهد ذلك إلى الشركات في الهند أو في دول  
أخرى تتميز بالأسعار المنخفضة للمهندسين والمصممين  
البرامج على نفس الوقت توجد حماية لهذا الانتاج  
يشجعهم على القيام بذلك. أما في مصر للشركات التي  
تقوم بتصدير برامجها ما يمكن لها خريز. أجنبي من الخارج  
وتكون شركة محلية لديها فرع في الخارج وبالتالي تستطيع  
الشركة الخارجية من كافة أمور محملي البرامج  
في مصر مع وجود ثقة في أنه لن يتم نسخ أو نقل تلك  
البرامج. ويشير إلى أن وجود حماية أقوى مؤثر برامج  
السوفتوير سيتم ضمانها للشركات الخارجية ويشجعها  
على تصنيع البرامج في مصر مما ينشئ هذه الصناعة في  
مصر وعلاوة التصدير لها.

ويوضح دانيش أن صناعة برامج الكمبيوتر من أكثر  
الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وهي تقود كثير  
من الصناعات والخدمات للجميع إذ أن القيمة المضافة  
كلها تعتمد على خلاصة الفكر البشري المصري في الابتكار  
والتصميم وليس على مكونات الإنتاج. وحماية التصنيع تمثل  
استفادة الجميع سواء للشركة الخارجية التي تستفيد من

## تحقيق ياسر صبحي

ويؤكد سمير حمزة الحامى أهمية تطبيق القانون لحماية  
البرصبة في مجال بصكات الكمبيوتر. فقد ارتبط مفهوم  
السوق لدينا غالباً بسرقة القنود أو الأشياء المادية إلا أن  
عملية النسخ لبرامج الكمبيوتر تمثل سرقة الفكر والجهود  
الفنية والبشرى ولا بد من معالجة الخطأ من الناحية  
القانونية. ويشير إلى أن الشركات العالمية في مجال برامج  
الكمبيوتر عندما تعلم أن دولة ما معروفة بأنها تقوم بالنسخ  
والتقليد لا تقوم بإرسال البرامج المحلية لها وأخرى ما  
توصلت إليه البرامج اللازمة في مجالات الحماية المختلفة  
والتي تسمح لل دولة بالدخول في إطار القانون العالمي  
والمعروف. ولكنها قد ترسل إليها البصكات القديمة والتي  
لا تخاف من تقليدها وإن تمثل لها خسارة كبيرة.

ويضيف أن التطبيق يجب أن يكون صارماً لأن عدم  
الجدية في تنفيذ القانون سيجهل الدولة المعروفة بعدم  
احترامها لحقوق الملكية الفكرية فيسجلها وتتعزل من بحث  
التطورات الدولية في مجال الحاسب  
الأي خاصة البرامج التي تلحق جميع  
مجالات النشاط في المجتمع وتوفر الجهد  
والألم.

ولكن ما هو حجم ظاهرة القرصنة  
البرامج الكمبيوتر في مصر حالياً رغم  
عدم إمكانية التحديد بشكل واضح فإن هذا حجم كبير  
الظهور. أنه مرتفع جداً. وتقدر الشركات الأجنبية في مصر  
حجم النسخ بـ ٢٨٪ من عدد البصكات المستخدمة كما لا  
ترى حمزة ضمن قائمة الدول عشر دول من حيث حماية  
حقوق الملكية الفكرية في العالم.





المصدر: الدراية

لأنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦/٦/٦

علماء الاقتصاد يناقشون

## وضع استراتيجية إسلامية لمواجهة التحديات

### الاقتصادية

□ الخبراء  
والمتخصصون  
يدقون  
ناقوس  
الخطر !!

□ الفارق بين  
الصادرات والواردات  
مشكلة خطيرة  
تواجهه  
العالم الإسلامي





تظلت جامعة الأزهر ندوة اقتصادية بمرکز الاقتصاد الإسلامي بالجامعة على هامش أعمال مؤتمر للزراعة الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، بعنوان " نحو استراتيجية اسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ..

كثافة المناطق، ولكن بمرجات متفاوتة .. وإذا كان العالم يتطلع للدول الإسلامية بنظره مختلفا للجوانب، فإن الدول المتقدمة تعمل على معقولة الدول الإسلامية بالقدرة وإدخالها منافسة غير متكافئة في السوق الاقتصادية وذلك دون النظر إلى التفاوت في القوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول الإسلامية.

كيف نواجه التحديات  
ويوضح وزير الاقتصاد الأسبق أهم الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات والصعاب الاقتصادية أمام العالم الإسلامي:

أولا: الإصلاح الاقتصادي للاقتصاديات الدول الإسلامية .. وذلك عن طريق مجموعة إجراءات محددة، مثل تخفيض الحجز في الموانئ، إلى جانب زيادة الإنتاج، وإصلاح السوق المحلية والتمويلية.

ثانيا: تطوير أداء الجهاز الإداري وإصلاح الخدمات، خاصة في مجالات التعليم والإعلام والنواحي الصحية.

ثالثا: الاهتمام بالجانب الاجتماعي، خاصة في مجال تشغيل الشباب والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة.

رابعا: الاهتمام باستراتيجيات التنمية على أسس الميزات المؤهلة للتنافس، مع التركيز على بعض الأمور الهامة اللازمة لذلك، مثل قوة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة - خاصة في مجال المعلومات.

خامسا: بالتمسك للعالم الإسلامي ككل، يجب الاهتمام بتطوير لجان التعاون الاقتصادي المتقدمة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من أجل رفع درجة التنافس بين الدول الإسلامية في المجالات التجارية والاقتصادية، لاسيما فكرة إنشاء سوق إسلامية مشتركة، خاصة أن الطائفة الجات تسمح بعام تجمع القيمي بين الدول الإسلامية فيها، بل وتعطي مزايا خاصة لهذا التجمع، وهذه ميزة مهمة يمكن الاستفادة بها لصالح العالم الإسلامي.

في مصر هناك صفوات بمحافل مليار دولار سنويا فقط، في حين أننا نصلون إلى ١٠ مليارات دولار سنويا، وهكذا فإن التركيز على استيراد السلع الغذائية يمثل مكامن الخطورة، إلى جانب أنها تمكن الضغط على الدول الإسلامية، خاصة في مجال الحبوب - على رأسها القمح .. والعجيب في الأمر مواريدنا الزراعية .. في العالم الإسلامي - شغمة جدا، وخاصة الأراضي الزراعية، حيث أن العالم الإسلامي به حوال ٢٢٪ من الأراضي الزراعية في العالم كله.

### التكتلات الاقتصادية

ويرى وزير الزراعة الأسبق أن الدول الإسلامي لكي تواجه هذه التحديات والتغيرات، فإنه يجب عليها إقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية، وإسما بين الدول العربية ذات الاستراتيجيات والمواهب المتقدمة جدا ولكنها غير متصلة .. في السودان حوال ١٠٠٠ مليون فدان غير مستصلحة .. هل كل تقدير .. وهذه للساعات الشديدة يمكن أن تحل مشاكل الغذاء ليس في

العالم الإسلامي وحده، بل في العالم كله.

ويشتمل مجلس حقيقه موجها صيغة تطوير إلى جميع الدول الإسلامية بالقوله .. إن الدول الإسلامية يتهددها خطر كبير إذا لم تطور صفاتها وقدراتها وتقلل حجم وارداتها، إلى جانب تحقيق الجودة في الإنتاج، خاصة في الجانب الزراعي الذي يمثل .. جانب الغذاء .. وعلى جميع هذه الدول إعطاء الاهتمام البالغ بهذه القضية لمواجهة التحدي في السنوات القادمة ..

### منافسة غير متكافئة

ويشير د. يحيى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق إلى أن العالم كله يشكو في السنوات الأخيرة - من البطالة وتدني النشاط الاقتصادي في

شارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين على رأسهم د. يحيى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق والمهندس سعد هجرس وزير الزراعة سلفا إلى جانب الأستاذ شرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال وعمام وأحمد الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة الإهرام الاقتصادي .. وقد حضر المحاضرات الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة ومدير مركز الاقتصاد الإسلامي، وإدارتها د. حلم الفرشاني عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر - بلات .. وقد دارت المحاضرات حول كيفية التصدي للتغيرات والتحديات التي تواجهها الاقتصاديات في الوقت الراهن، وعلى رأسها اتفاقية الجات في دولها الأخيرة والتخليج الحديثة على تطبيق مجموعة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في أبريل عام ١٩٩٤.

في البداية تحدث المهندس سعد هجرس وزير الزراعة وتقيب الزراعيين سلفا .. فذكر أن العالم الإسلامي يبلغ تعداد حوال ١٢٥٠ مليون نسمة شاعيتهم يعانون بالزراعة، والتي هي عملة أساسية من مبيعات التنمية الاقتصادية في عالمنا الإسلامي .. والقضية الحقيقية تكمن في الفرق بين الصفوات والواردات الزراعية، والتي تشكل المشكلة الكبرى في العالم الإسلامي.

### السلع الزراعية في العالم الإسلامي

ويضيف سعد هجرس .. وإذا كانت صفوات الدول الإسلامية أقل بكثير من وارداتها - بصفة عامة .. فإن الجانب الزراعي يمثل عجزا كبيرا - ١١ مليار دولار - حيث أن العالم الإسلامي يستورد سلفا غذائية بحوال ١٦ مليار دولار ويصدر منتجات ومثل زراعية بحوال ٣٠ مليار دولار فقط، وهذا الأمر يؤثر بالسلب على موازنات الدول الإسلامية.





## لوجيست و التدريب و المعلومات

للمصدر

الواء الأسلاف

النسخ

٢ يوليو ١٩٩٦

### إيجابيات مهمة

أما الاستلا اشرف شمس الدين نائب رئيس هيئة سوق المال فيرى ان هناك بعض المزايا والإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها في الثقافة الجات - رغم عيوبها الخطيرة - مثل نقل التكنولوجيا وتطويرها حسب

احتياجاتنا . ان جانب الحصول على السلع الوسيطة اللازمة للانتاج وكذلك تشجيع التصدير .. كما ان قضية التناقص ليست سلبية على الدوام . فالدول الإسلامية لها الحق في ابداء المخاوف ، خاصة في مجال

الخدمات والتي تعد للناقص فيها غير متكافئة . ولكن التناقص يجب ان يحفزنا نحو التقدم والتطوير والجودة . وكذلك بلغت نظرتنا بقوة الى اعمية تنظيم وتساوير التعاون بين الدول الإسلامية لمواجهة التناقص الرهيب في السوق الاقتصادية .

### النظام الاقتصادي الجديد

ويحدد الاستلا عصفم رفعت

الخبير الاقتصادي ورئيس تحرير مجلة الإهرام الاقتصادي معالم النظام الاقتصادي المعالي الجديد الذي يجب علينا مواجهته فهو يشمل (١) مالية الاقتصاد والاتجاه نحو الكونية ، الى جعل العالم اقتصادا واحدا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات . والتي تلعب دورا خطيرا لصالح الدول الغنية في ظل هذا

النظم

(٢) التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية . مثل الاتحاد الأوربي ومجموعة الآسيان - دول آسيا - ومجموعة الكومنولث البريطاني - ومجموعة الدول الأمريكية وغيرها - ولكن الدول الإسلامية هي الوحيدة التي لا يوجد تجمع يضمها وكذلك الدول العربية .

(٣) الاحتكك على نظم منظمة التجارة العالمية . وهي المنظمة التي ستقول الإشراف ومراقبة تطبيق اتفاقية الجات .

### استراتيجيات إسلامية

ويؤكد عصفم رفعت ان الدول العربية والإسلامية من أكثر الدول استنزافا لتسعى الخذلانية . ولذلك سوف نركز على فكرة الغذاء في ظل تطبيق اتفاقية الجات . لأن الاتفاقية تنص على رفع الدعم تدريجيا عن السلع الغذائية في الدول الأعضاء . ويضيف .. أما استراتيجيات الدول الإسلامية في التعامل مع الجات فلا يجب ان نركز على النقاط التالية : أولا : على الدول الإسلامية ان تصارع في الانضمام الى الجات التفاوضي يؤدي الى تضيق الفرصة والتناقص الفترة الممنوحة لبدء التطبيق لكل - على سنوات -

ثانيا : تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الإسلامية في هذا المجال . بحيث تقوم لجان متخصصة في القطاعات المختلفة . وذلك لتحقيق الفهم الصحيح للاتفاقية . من أجل التحرك السليم لمواجهة السلبات والاستفادة القصوى من الإيجابيات . ثلثا : وضع خطة مدروسة لمواجهة للناقص المعاكسة تعتمد على حماية الصناعات المحلية في الدول الإسلامية . مع التخطيط السليم لتسويق المنتجات الإسلامية بشكل جيد في الدول الإسلامية ثم في العالم كله .

### ناقوس الخطر

ويرى د . علي حافظ منصور استلا الاقتصاد بجامعة القاهرة ان اتفاقية الجات تعتبر ناقوسا يدق في أذن الدول الإسلامية . حتى تستعد للمنافسة الخارجية بشكل حقيقي . وتوجهنا الى كيفية مواجهة الاقتصاد العالمي . حتى لا نلقا مرة واحدة بأكفركة الذي نتفقنا !! فالتكامل السليم حول أهمية الاستعداد للمنافسة هو كلام جيد ولكن محله . خاصة لك ياتي على ناس خبراء مختصين .. اول لدينا القدرة على الاستفادة من هذه الاتفاقية بفشل التي يحقق مصلحتها





## مصر تتابع الآثار السلبية والإيجابية المرتتبة على تنفيذ اتفاقيات « الجات »

صادراتها فاصبحت مصر تزيد دعمها لرفع  
الخيز في حوالي ٢ مليارات جنيه بعد أن كان  
ملياراً ونصف لليار .

وأكد الدكتور جويلى خلال اجتماع اللجنة  
الطبا واللجان الفرعية لبحث الآثار المترتبة على  
اتفاقية الجات أنه يجب دراسة أسباب ارتفاع  
الأسعار والفصل بين سببها وبين تحرير  
التجارة العالمية واتفاقية الجات مشيراً إلى  
أننا خلوتنا خطوات كبيرة في مجال مكافحة  
الدعم والائراق بعد عرض القانون الخاص بذلك  
على مجلس الوزراء وتم اعداد الجهاز القاد  
لهذا القانون .

وقال الوزير أنه يتم الآن بحث رفع الحظر على  
استيراد بعض السلع تنفيذا لاتفاقية الجات والتي على  
رأس هذه السلع الدوليين والخزينة وفي هذه الحالة سيتم  
النظر في رفع الضريبة الجمركية .



أحمد جويلى

كتب - حسين عبد المنعم:

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة  
والصناعات الخارجية ضرورة متابعة الآثار المترتبة  
على اتفاقية الجات . مشيراً إلى أنه يجب  
الاستفادة من الآثار الإيجابية للاتفاقية  
أما الآثار السلبية فانه يجب التخفيف من  
أضرارها بالنسبة لمصر خاصة ارتفاع  
أسعار الغذاء بشكل كبير والتي تضر  
الفصح والمستهلكات الحيوانية والزيوت  
والسكر حيث تستورد مصر منها كميات  
كبيرة وأن هذه الارتفاع انعكس على  
أسعار السلع الغذائية وأكل مصر حيث

ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في الفترة الأخيرة ومن  
المنووع زياتها مستقبلاً .  
وأشار إلى أن أمريكا رفعت الدعم بالكامل على القمح  
المصرى لمصر وأيضا الدول الأوروبية رفعت دعمها على





# غدا افتتاح معرض كمبيوتر سكوب السابع للكمبيوتر بفندق هيلتون رمسيس من ١٤ ١٦/٦/١٩٩٦

## سوق الكمبيوتر وقانون حماية حق المؤلف

إعداد

### عاطف كامل تهاوى

يفتح المعرض للسنة السابعة في ظل حديث الساعة اليوم ..  
لقد صدر قانون حماية حق المؤلف سنة ٥٤ برقم ٢٥٤ وبه حماية كافية لبرامج الحاسب الآلى كمصنف فكري لا أنه

وبالتعديل رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦  
والتعديل رقم ٨٢ لسنة ٩٣  
أضيف نص صريح لبرامج الحاسب الآلى وغلقت العقوبة على المخالفين ومنذ تطبيق القانون وينظر العالم أجمع للتجربة المصرية الرائدة وهي

تبدو كواجهة من الأمان لحماية الأبداع الفكري والاستثمارات المترتبة عليه أن مصر ترمي لخلق صناعة برمجيات متقدمة تسهم في الناتج القومي بآيسر الاستثمارات والغلاها قيمة ولما وهي عقود اعز أبنائها وللحفاظ على هذه الثروة من الفكر وتنميتها فلا بد من استقرار البيئة العامة

التي يربى فيها ذلك الفكر وأول دعائها قانون الحماية . أن إنتاج مصر من البرمجيات يقدر بـ ٢٥ مليون دولار ويتنظر أن ينمو حتى نهاية القرن بواقع ٢٢٥ سنوياً ( انظر برنيس ويك عبده ١٨ أبريل)

وهناك مجموعة نقاط يجب أخذها دوماً في الحسبان ١ - أن التزامنا للقوانين التي شرعتها الدولة هو ضرورة حضارية لتدعيم صورتنا العالمية .

٢ - أن تنفيذ مصر لتلك القوانين هو التزام حملي منها بالالتفات « رئيس الدولة .

٣ - أن تصبح مصر ولحة الأمان ستفتح لسواها أمام مختلف البرامج من كل دول العالم وهو ما يؤيد لانخفاض الأسعار لمستوى الأسعار العالمية .





للبحوث والتدريب والمعلومات

الطبع

١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م

## بعد اتفاقية التجارة العالمية:

# «الحات» الثقافية تفتح أبواب الدول أمام الغزو الغربي

احتفالاً بالعيد الخمسيني لمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة والمروقة اختصاراً باسم «اليونيسكو» انعقد أول مؤتمر من نوعه بمقر المنظمة بباريس يجمع لأول مرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلاني الدولي في إطار خطة مستقبلية للتعاون بين المنظمتين الدوليتين. وقد ناقش المؤتمر الذي استمر أربعة أيام مستقبل التربية والثقافة والإعلام في القرن الحادي والعشرين ودور البرلمانيين في هذه القضايا.

ويرغم أهمية القضايا المطروحة للنقاش إلا أن دهايز المؤتمر ومناقشاته عكست ماهو أكثر أهمية وبخاصة فيما يتعلق بالدول النامية... فقد كانت المناقشات والمساهمات تعبيراً عن حرب حقيقية بين دول العالم الثالث وبخاصة أفريقيا والدول المتقدمة إلى الحد الذي جعل بعض الدول الأفريقية تتطرق على ما يحدث في هذه المبادئ الثلاثة أنه استعمار جديد من جانب الدول المتقدمة للقارة الأفريقية باستخدام التربية والثقافة والإعلام.

ول الوقت نفسه برزت مجموعة دول جنوب شرق آسيا المعروفة باسم المونرو لتتحدث عن منافسة الغرب ليس فقط في الجانب الاقتصادي وإنما في جوانب الثقافة والإعلام أيضاً وكان لافتاً للنظر أن هذه الدول وبخاصة الدول الإسلامية منها كانت الأكثر تركيزاً على خطتها الخمسة وضرورة حماية القيم والأخلاق بها من غزو الثقافة الغربية. وقال رئيس وفد سنغافورة يتحدث في لغة وتعد للغرب

قائلاً: إن نسب النمو العالية التي حققها بلاده مستشر إلى حد لا نهاية ورغم ذلك فإننا نقول للشباب: إن هذا الوضع قد لا يستمر، ونهتم في مجالات التربية والثقافة بالقيم الدينية وأهمية الأسرة ونعلم الشباب كيف يعيش ونكسبه كفايات تنفعه مدى الحياة. ونتم كتمه بالقول: إنهم بهذه الطريقة وحدهم خرجوا من دائرة السدانة النامية وإنهم بهذه الطريقة يواجهون الغزو الثقافي الغربي.

### والتنظمات تكسب

ويلاحظ من أن المشاركين في المؤتمر كانوا يهابون اليونيسكو بالتمثل الوضع حد لا يتجاوز في توازن بين الشمال والجنوب إلا أن المتحدثين باسم المنظمة الدولية كانوا أكثر حرصاً في



## التحليل

## التحليل

وقالت: إن ثلاثة أرواح سكان العالم يعيشون في ديف  
مظلم بعيداً عن الضوء والكبرياء، ومنهم دوافع وميول  
الرعاية الذاتية، والافتقار اليكبرياء، وميول مفارقة  
السلوات والعدالة، والولاء للسلوات على وجه التحديد  
والضعف، والافتقار إلى القدرة للسلوات استبداداً، وميول  
الإفراط العنصرية في كل شيء، والولاء للقبائل تتعزز  
تاريخياً، وهيما وهما بالعدالة، والقبائل العنصرية، إن  
يتقدموا للقبائل للانسحاب، وخروجاً إلى الأرواح  
والعلم، يعني نحن البشر إلى إشرافنا إلى التحديق للقبائل  
أصبحت كحل في الأرواح الاستبدادية، وسواسياً وهذا ليس  
عملية إشراف القادة والأرواح السريفة (التي لا يمكن  
مبني أن تتكلم وتذكر لخدمة العالم بأسره، وليس لخدمة  
للأمة).

ومع. يت. لابد لإحداث تنمية حقيقية من عولة وسائل الإعلام وإنشاء كلية تسمي بتناول المعلومات بشكل متصلي.

نفسه جعلت كلماته في الالف

ول الإلزام نفسه جاءت كلمات الوفود الأفريقية لتؤكد على هذا الغالب وتصف بأنه استثمار جديد لأفريقيا، وطالبت الوفود الدول الأفريقية بإصلاح هذا الغالب وبخاصة أن المعونات التي تقدم للدول الأفريقية يمكن أن تساهم في إصلاح الغالب ولكن الغالب التي تقدم المعونات تمنع استخدامها في هذه المجالات.

وقال رئيس وفد البروندي: إن القوى يظلب الضعيف بالإعلام وإن الدول التي لديها إمكانيات مالية تتحكم في سائر الاتساق وإن ما يجري في أفريقيا هو استعمار جديد مطلقاً البروندي يمكن بالتدخل لوضع الضوابط.

ول إن إلمار الحلقى القتي فارت بيع للشمال والجانبين حول  
الغزو والتشاور والإعلامي كانت هناك فرق أخرى بيع حول  
الشمال فيما بعد حول اقتسام مناطق كنغروب في العالم الثالث  
فقد أبعد فرنسا ومجموعة الدول المتحالفة بالفرنسية  
(الفرنكوفونية) وأغضها لغة المستعمرة على شبكات الاتصال  
الدولية وعلى لغة الإنجليزية. مطالبة بضرورة أن يكون  
هناك توازن بين كل الجانبين.

## لجنت التنفيذ

وعل قدر سخونة مناقشات المؤتمر جاءت التحويلات  
التي يمكن اعتبارها هي سياسات مالية ليست للتطبيق، فأولاً  
أي صعيد العالم المتقدم الذي سي  
هناك ما ينبغي فعله من ممارسة  
سياسات القرض التقني والإعلاء وعدم  
تجاهل الصوب الأخرى ما دام هو  
الذي يملك أدوات التقنية الحديثة،  
وتالياً على صعيد العالم الثالث الذي  
يسود على أمسه هي كروت كوالا





العدد

للصدر

١٤ يونيو ١٩٩٦

للنسخ

للبحوث والتدريب والمعلومات

ليستجيب لدعوات الديمقراطية الحقيقية  
وممارسة حرية الرأي والتفكير كبدية  
لواجهة غير غزوشقان أو إسلامي  
معتدل.

فلماذا يتطرق بالتعليم جاءت التوجهات  
للتأكيد أهمية إعلام قيم التضامن  
الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية  
والتنمية البشرية.

وحش في مجال الثقافة ركن المؤتم  
على أهمية العناية بالحرريات الأساسية  
ولكن العلاقة الوثيقة بينها وبين الثقافة.

وطالبت التوجهات بوضع حد لشي من القواعد حتى لا يتم  
تشويه الثقافات المحلية من خلال الأفكار العالمية ودعم  
قيم حقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الأقليات  
وحمل للناشطات والطرق السلمية. واعتبر المؤتمر  
الحقوق الثقافية من حقوق الإنسان الأساسية  
مطالباً للملتزمين بإصدار التشريعات التي تحمي هذه  
الحقوق.

وفي مجال الإعلام أكد المؤتمر أن ثورة المعلومات مازالت  
مستمرة وأن هناك نتائج مفعلة لهذه الثورة تؤثر في حياتنا  
اليومية. وأشار إلى أن عصر المعلومات لم يتطور بعد بالكامل  
وبما إلى أهمية وضع سياسة عالمية للمعلومات وأن تشارك  
البرلمانات في وضع هذه السياسة ومناقشتها بالتشريعات  
اللائقة.

وعبر المؤتمر عن قلقه مما يمكن أن تحدثه وسائل الاتصال  
الجديدة من تأثير في الحياة الخاصة وما تحققه من غزو ثقالي  
يؤثر في الثانية الثقافية مطالباً الدول للتقدم بأحترام  
الثقافات الخاصة.

رأس المؤتمر د. أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد  
البرلماني الدولي وعرض وجهة نظر مصر د. محمد عبد السلام  
والتي د. فتحي البرادعي ومحمود سلطان كمتن.





المصدر:

وفا

التاريخ:

١٦٩٦٧٥

للبحوث والتدريب والمعلومات

# الكمبيوتر .. في انتظار فض

## الاشتباك

الحاسب الآلي في الهيئات الحكومية والجامعات بعيدا عن الرقابة .. لماذا؟

شركات الكمبيوتر:

تفويض الجمارك على برامج  
الكمبيوتر .. سيجمع المستخدمين  
على اقتناء برامج أصلية

قانون حماية حق المؤلف  
يضع مصنقات الحاسب الآلي  
في قفص الاتهام

عندما اشترت جهاز كمبيوتر محملاً عليه برامج  
مقلدة من إحدى الشركات ؟  
ليس من المعروف أن استخدام البرامج المقلدة  
يعتبر تقليداً اعتاد عليه مستخدمو الكمبيوتر في  
مصر ؟  
وقد لا تسأل بل ترفع صوته بالفتوى .. كيف  
يصدر قانون بين يوم وليلة وأصبح متهماً دون  
أن يعطيتي القانون فترة سماح لتوقعي  
أوضاعي ؟  
الأجهزة التي نسمعها .. هناك قانون ..  
ونحن لا نتطلب بعدم تطبيق القانون بل نتناقص  
هجوم مستخدمي الكمبيوتر ونستطلع الآراء علناً  
نصل إلى حل يحفظ مصالح الجميع ..  
والبدائية مع القانون ...

منذ ستين طويلة والإنسان يجد في الكمبيوتر  
معيناً له .. يساعده على أداء عمله وتوفير وقته  
وجهدته .. نسع الآن أن المعين أصبح عبئاً وبدأ  
الكمبيوتر يجلبه على مستخدميه مشكلات عديدة  
أخرها أن يصبح مجرماً في نظر القانون !  
الحكاية تبدأ عندما تجد رجال مبلعث المصنفات  
الغنية في قلب عملك يلتشون داخل أجهزة  
الكمبيوتر وينحلون عن البرامج الأصلية  
والمقلدة .. وأن لم تقدم لهم مستندات تثبت  
ملكيتك للبرامج القليلة داخل هذه الأجهزة  
تصبح متهماً بانتهاك حق المؤلف وتقع تحت  
طلالة قانون حماية حق المؤلف الذي ربما لم  
تسمع عنه من قبل ..  
تسأل - ومن حقه أن تسأل - أين كان القانون





## للبحوث والتدريب والمعلومات

### القانون الزمة

في عام ١٩٥٢ صدر قانون حماية حق المؤلف. وأوضح القانون في مكانه الثانية طبيعة المصنفات التي يملك حمايتها وهي المصنفات الأدبية والفنية والموسيقية والتصويرية وكذلك المصنفات السمعية والبصرية. وعندما صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ تم تعديل هذه المادة حيث أصبحت مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة. وقد أصدر وزير الثقافة قراراً رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٢ حدد فيه ما هي مصنفات الحاسب الآلي ومن ضمنها برامج الكمبيوتر. وأوجب القرار ضرورة إيداع مصنفات الحاسب الآلي في المكان الذي يخصصه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء. ولم يتأخر إيداع مصنفات من كل مصنف من مصنفات الحاسب في الشكل النهائي المخدول أو المخرول أو الجاهز للاستخدام مرافقها باللائق الدالة على الحق في المصنف وكيفية استخدامه. ويجب على موردي مصنفات الحاسب أن يرفقوا بالمنتج اللصقة (إقرار موعدها) منهم مصنعة بيانات المصنف وبيانات المؤلف وصاحب الحق فيه أو النشر. وعمل مؤلفي ومنتجي ونشروني ووزعي مصنفات الحاسب وصاحب الحق فيه أن يثبتوا على مصنفاتهم رقم وتاريخ ومكان الإيداع.

أيضاً نص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ على معاقبة كل من يعترض على مصنفات الحاسب من برامج وقواعد بيانات وغير ذلك بالحبس وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى طائفتي العقوبات. وتنطبق هذه العقوبة على كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو لتأجير برنامج كمبيوتر مع علمه بأنه ماله. وإيضاً كل من قلّد في مصر برنامجاً للكمبيوتر منتولاً بالخروج.

ول في حالة عودة الشركة أو المؤسسة إلى تكرار الاستخدام أو الإيجار في برامج مقلدة غير أصلية ينص القانون على جعل الحبس وجوباً بالإضافة إلى غرامة مالية لا تقل عن خمسين ألف جنيه. وفي كل الأحوال تصغر النسخ المقلدة والكروت المستخدمة للتسجيل وإيجار المبرمج المحمكة عند الحكم بالإدانة أو تقضي بخلق المشاة التي استغلها القاتلون أو شركائهم في التقليد.

## للمصدر

### التقني

حصة لا تزيد على ستة أشهر. والمزاد أو منتج البرامج الحق في اللجوء للقضاء المدني مطالبة بالتمويض المدني لا تخفى به من ضرر وما قلّه من مكسب.

ويرى طارق خاطر الحاسب، أن القانون المشار إليه ينطوي على مجموعة من الثغرات، فالفقرة (١٢) من القانون - مثلاً - تنص على حق أي شخص في عمل نسخة وحيدة من برنامج الكمبيوتر لاستخدامه الشخصي. وعبرة، الاستخدام الشخصي - عبرة غير ملزمة وغير محددة خاصة مع انتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصي. ومن ناحية أخرى فإن القانون لم يتناول كيفية الفصل في الواقع التي سجلت صورته مثل حالة برنامج موضوع في جهاز كمبيوتر في ترخيص ساقط على صورة القانون وهل في هذه الحالة يتم تجريم المثل أم لا؟ ويضيف طارق خاطر قللاً أنه سبق وأن كتبت تعليقات سابقة على أن الأول، وبالعقل ليس له أسلحة أو استخدام بل لانتاج كما حدث في قانون الفسخ التجاري. الوضع الوحيد المقبول هو ضبط المنتج المقلد لبرنامج. ثم إيداعه طرف رئاسة مجلس الوزراء حسب قرار وزير الثقافة. بعد صدور القانون والثلاثين من أن المستخدم حصل على نسخة مقلدة بعد صدور القانون.

### قانون.. ولكن!

يرى المهندس توفيق يسري - صاحب شركة كمبيوتر - أن أجهزة الكمبيوتر غالية الثمن ولكن المثل البرامج الأصلية مرتفعة بدرجة تزيد على ثمن الجهاز نفسه! ما يؤدي بالمشرك إلى تزوير النسخ المقلدة وعدم الالتزام بالأصل ولو راعت إحدى الشركات ذلك لهدد الإزعاج شركة أخرى مجاورة وتضطر في بيع الأجهزة مصلحه ببرامج مقلدة مما يجعلها تستأجر بالعملاء. وإن من تلك شركة بها عشرة أجهزة كمبيوتر وتستخدم عشرة برامج فإن معنى ذلك أن تشتري عشرة نسخ أصلية من كل برنامج لكل جهاز لديها. وبالعقل هذا يتكلف مبلغ طائلة ويستحيل توفيق يسري قللاً.. أن الفقرة الحقيقية من شراء البرامج الأصلية تعود في الواقع على الشركات المنتجة للبرامج. فلا كان من الضروري استخدام برامج أصلية ليجب أن تكون أسعار هذا البرامج ملائمة لسعر الجنيه.

## وطن

### تحقيق

### سماح فوزي

الصري. لأن ليس من المألوف أن - اضرب برنامجاً في مصر بلالة الإف - جنه بينما سفره في الولايات المتحدة - لبتدي خمسمائة دولار - ويضيف توفيق يسري قللاً.. أن القانون لا يرد على شركات الكمبيوتر أو شركات الطابع الخاص في حين أن معظم شركات الهندسة والوحدات وشركات الطابع العام تستخدم برامج مقلدة ولا أحد يترقب منها. ويرى المهندس مساحه ناجي - صاحب مكتب كمبيوتر - أن أشرطة الكاسيت والتدوين هي التي تحتاج إلى حماية بقية المصنفات الفنية إلا أن السبل لتكيد أصول هذه الأشرطة لا في حالة الكمبيوتر لأن الوضع مختلف. إن الغرض أن تضع شركات انتاج برامج الكمبيوتر حماية على برامجها أو ما يسمى Protection بحيث يستطيع أي مستخدم البرنامج تقليد الأصل بأي صورة من الصور. ولكن الملاحه - والحديث لاسلحه ناجي - أن شركات انتاج البرامج رغبة منها في غزو الأسواق لاتسمح حماية على برامجها حتى يسهل نسخها وتوزيعها بين المستخدمين. وإن تكن من السهل ملاحه الشركات التي تنبع أو تستخدم برامج مقلدة قلّه من المستحيل ملاحه الناس في متاجرهم والتفتيش على أجهزة الكمبيوتر بها. وإن كان من الناس يفتشون العمل التجاري من خلال المناظر بعيداً عن رقابة المصنعات الفنية.

### هواجس مرفوضة

ولمناجي برامج الكمبيوتر. ومع اللغة المتصورة - رأي آخر مختلف تماماً عن رأي بعض المستخدمين. يقول الأستاذ محمود الشراشي - مدير إحدى شركات انتاج البرامج - أن تكاليف انتاج برامج الكمبيوتر مرتفعة جداً. ومن الطبيعي أن يعكس هذا البرنامج لتفكيك كل هذه التكاليف. فلا قلّم أحد بتقليد البرامج وببعض يتعن بعد ذلك معنى ذلك مسخرة لفكرة التفتيش. وفي هذا الإطار يؤكد المهندس محمد زين الغمدين أن الشركات العالمية ترحب باستخدام اللغة التقنية في البلدان النامية نظراً لثقل التكاليف.





التصميم

وطني

## البحوث والتدريب والمعلومات

للتصميم

١٩٩٦ يونيو ١٦

وقد رأت الدول المتقدمة المحصرة للتكنولوجيا أن هناك انتهاكا لبراءات الاختراع وزيادة حجم التكلفة في السلع للقدرة والضرورة وبمقتضى طلبات براءة الحماية لبراءات الاختراع باعتبار أن المنتج الآن يحتوي نسبة كبيرة من إنتاج العقل البشري. وفي رأي هذه الدول أن حماية براءات الاختراع بضمن زيادة درجة التنافسية مما يسهم في تطوير المنتجات ويضمن حصول صاحب البراءة على حافله المالية والمعنوية وهو ما يميز من فرص المنافسة على الصعيد الفكري والتكنولوجي.

وبينما رأت الدول النامية في المفاوضات أن هذه الصفقات سوف تطلق يد صاحب البراءة في فرض سلطته ما يزيد الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والمخلفة ويضاهل من عدم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

ويضيف عبد الفتاح الجليل أنه فيما يخص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فلها تغطي الدولة الموقعة فترة سماح مدتها أربع سنوات ابتداء من العام التالي للتوقيع على الاتفاق أي ابتداء من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ مع الأخذ في الاعتبار أن فترة السماح تنحصر على الإرضاء للسفلة في دخول الاتفاقية حين التوقيع أما أي منتج جديد فهو يخضع لمطوارة للاتفاقية من حيث حماية براءات الاختراع.

ومن ذلك أن أي منتج فكري أو تقني جديد يخضع لاتفاقية المجات ومصر تتنعم فقط بفترة سماح حتى عام ٢٠٠٠

لإعادة ترتيب أوضاعها السفلية على دخول الاتفاقية حين التوقيع

### فصل الاشتراك

هناك قانون ونحن نحترم هذا القانون ولا نطالب أبداً بوقف تنفيذ بنوده.. ولكن في المقابل لابد من التفكير في سبل الخروج من هذا المأزق.

بعض مستخدمى الكمبيوتر اقترحوا أن تكون هناك فترة سماح، ينص عليها القانون لتوقيع الأوضاع. ورواوا أن لسل هذه الفترة إل عشر سنوات. يقول محمود القناري معنى ذلك القضاء على صناعة برامج الكمبيوتر. ويرى أن مدة شهر كافية جداً لذلك. خلافاً لتكهن الشركات والجهات المستخدمة من التنسيق مع الشركات المنتجة وشراء البرامج المرخصة التي تجعل للشركة المستخدمة في وضع

وهو ما يحدث على نطاق واسع حالياً في الهند. ومصر بالطبع مؤهلة لذلك بما تملكه من عمالة ذمعية عالية المستوى. ولكن حتى نتطرق لصناعة البرامج في مصر يجب أن يكون هناك مناخ ملائم لذلك. ثلاث ظاهرات تسبغ برامج الكمبيوتر الاصطناعية فإن معنى ذلك فقدان ثقة الشركات الكبرى في التعامل مع العقول المصرية.

وهذا ما يؤكد المهندس هاني بزاز - أخصائي بحادى شركات إنتاج البرامج - لئلا.. ليت ببراسات اجرتها هيئات اوروبية أنه في حالة زيادة نسبة استخدام برامج الكمبيوتر الاصطناعية إل ما يقرب من ٥٠٪ كما هو الحال في الولايات المتحدة فإن ذلك سوف يؤثر ٥٦ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً في أوروبا. وفي حالة ازدهار صناعة البرامج في مصر سوف تنشأ شركات للتسويق وأخرى لتقديم الدعم الفني وثلاثة للتدريب ما يساهمهم في خلق فرص عمل جديدة.

ويضيف هاني بزاز أنه تأسست في الولايات المتحدة جمعية لاتحاد الربيع باسم اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية. وللهذه الجمعية فروع في ٧٠ دولة في العالم. وحقاً هناك فرق تحت التأسيس في مصر. ومن أهداف هذه الجمعية مكافحة تطبيق القوانين المحلية التي تصدى لخدمة حقوق المؤلف. وسوف تقوم هذه الجمعية بفعل مباحث المستحقات الفنية في أية حالات انتهاك تده إليها سواء من خلال شركات منتجي البرامج أو حتى من خلال الأفراد.

ومن أوضاع أن تصعيد الاهتمام بالمطالبة على حقوق الملكية الفكرية اكتسب بعداً بولياً. وهو ما يؤكد الأستاذ عبد الفتاح الجليل الخبير الاقتصادي بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حيث يرى أن مصر ضمن البلدان الموقعة على اتفاقيات الجات التي بموجبها تضمنت منظمة التجارة العالمية وهذه الاتفاقيات تحتوي ٨٦ اتفاقية سجلت كافة مكنى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعتبر الدولة الموقعة على الاتفاقيات موقعة شتياً عليها جميعاً يستلزم إلتزامات فقط تركت للبلدان حرية التوقيع عليها من عدمه وإن ذلك الاتفاقية حين التوقيع من مبالغ عام ١٩٩٥. وتحتوي الخطة مجموعة من الاتفاقيات ضمنها ثلثي اتفاقية حماية الملكية الفكرية.

### لقنوني

ويوضح هاني بزاز فكرة إعطاء فترة سماح لتوقيع الأوضاع بجهة أن القانون قد مصر ولا يوجد لقنوني العالم بمصر لم يعطى فترة سماح بعد صدوره بأربع سنوات ويرى أن الحل الأمثل يتمثل في تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر. إذ أنه من المعروف أن الجمارك على أجهزة الكمبيوتر تفرح بحوالي ٥٠٪ يضاهل البها ١٠٪ ضريبة بيعها. في حين أن الجمارك على البرامج ٣٠٪ يضاهل البها ١٠٪ ضريبة بيعها. ويرون في حالة تخفيض الجمارك سوف تقل أسعار برامج الكمبيوتر ما يشجع المستخدمين على اقتناء برامج أصيلة.

### ويعد

النتيجة الطبيعية لا يسبق هو البحث عن حل أيا كان حرصاً على استقرار صناعة برامج الكمبيوتر في مصر. قد يكون الحل في تعديل تشريعي يحظى فترة سماح للمستخدمين حتى يوفوا لوضعهم أو قد يكون في تخفيض الجمارك على برامج الكمبيوتر المهم أننا في انتظار حل يقضي الإشكالية.





المركز والبحوث والتدريب والمعلومات

للصحة

الكتاب

العدد

١٦ / ٧ / ١٩٩٦

ندوة حقوق المؤلف : مدخل اسلامي

الفقه وضع

مقاييس علمية

لمن يريد النقل والاقتباس

السلطان الفكري  
نوع من السرقة  
لأنه انتحال

والعجيب ان السرقة تعددت صورها  
بسرقة الأفكار والكتب - ولهذا يجب  
تحديد معيار وتفسير لتلك السرقات  
سواء بقصد أو بغير قصد وأن يكون  
هناك علق رادع لمن تسول له نفسه  
الوقوف في هذا الجرم

نظمت رابطة الجامعات الإسلامية  
ندوة حول حقوق المؤلف : مدخل  
اسلامي شارك فيها أكثر من مائة  
وخمسين عالما .. وقد أكد المشاركون في  
الندوة أن حرية إبداء الرأي والتعبير لا  
تعني الاعتداء على ممتلكاتهم من فكر -





المصدر :

الأوراق ١٧٠٠

١٧٠٠ / ١٧٠٠

التوقيع :

تحقيق :

محمد الشنوبيل

## الفقه الإسلامي والحق المال للمؤلف

● وتحدث الدكتور عبدالسميح عبدالوهاب أبو الخير.. استاذ الفقهون المعني بكلية الشريعة

والفقهون بالقاهرة - جامعة الأزهر - عن مدى مشروعية الحق المال للمؤلف في نظر الفقه الإسلامي..

حيث أن هناك إلفة على أن يحس المؤلف لمصلحة العلم عن الطبع والتداول إلا في مقابل ما لا يحصل عليه، إنما يعتبر من قبيل كتمان العلم - وهو ما يستاهل الوعيد المنصوص عليه في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من كتم علما جاء يوم القيامة مغلفا بلجم من نار » وذلك هو ما يستلحق القول بحرمة حصول المؤلف في مقابل ما لا ينتجج أو لجهده الذهني.

ولكن هذا الاستدلال منقوض من وجهين : لأن الحديث المذكور لا يكتمل فيه - لأن النشر في العصر الحالي هو الوسيلة المألوفة لنشر الأفكار والآراء وإذاعتها على الناس بآيس الوسائل والوجه الثاني : أن كتمان المؤلف شرعا هو الذي يهدف إلى احتكار العلم وحجبه عن الآخرين إلا أن لحدا من الظاهر لم يال بأن حرمة الاحتكار تسقزم نظر المادة المحكرة مجتاف ودون عوض ، إذ كل ما توجب الظاهر من خلال إلفة الخراع هو البيع بالمان من مقولة تحفظ لكل حله دون وعس ولا شطط.

## مفهوم المؤلف

أما العليل الثاني أن العلم يعد فريضة وطاعة وليس من قبيل الصناعات أو الخجارة .. وعن مفهوم المؤلف وموقف الشرع الجنائي من الرقابة على المؤلفات - يقول الدكتور عبدالرحيم صدي الاستاذ بقسم الفقهون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة : أن التأليف عمل ذهني ، والأصل أنه من الإتيان التي لا تقبل الاستملاك فلا يستطيع أن يتحوز عليها شخص ، فلا يستطيع شخص ما أن يستأثر بمنتج « التأليف » ولكن يشترك الكافة في الانتفاع بها إلا أن المشرع الوضعي في

## لبحوث والتدريب والمعلومات

● وحول تطور أساليب حماية حق المؤلف في الفقه الإسلامي والفقهون المعنيون - بحث تقدم به الدكتور عبدالله مبروك النجار - استاذ الفقهون المعني بالساعد بكلية الشريعة والفقهون بالقاهرة - جامعة الأزهر - فإنه لا يجرى أحد في وقتنا الحاضر من مخالفة في تلك الحقيقة

## أهمية الاستدك كعلم

ولم تكن أهمية الاستدك كعلم له أهمية في بدايات عصر الصحابة الذي يطلق على ذلك « العلم فيه طبع الطهارة والحق والأمانة » وإن جو هذا لم يكن السؤال من الاستدك يتردد كثيرا - حتى وقت الفتنة بين علي ومعاوية - وبعدما بدأ عصر الحرى في الإسلام.

## أهمية الاستدك

● ولأهمية الاستدك حرص العلماء على التفرقة في الشيوخ وتقليد المصنفات بالإسناد .. ولم يقتصر على العمل وإيراد عند المحدثين على الإجازة فقط بل كان معها « الفتاوى » والوجاهة .. ونحوها .. وقد ظهرت المسانيد كثيرة لعلم الاستدك .. وقد تطور علم الاستدك بعد ذلك ليضمين المبادئ الإسلامية لحق المؤلف بما تستلزمه من أمانة علمية ، وتحريم الكذب .. والتقليد .. والسرقة والانتحال .. المعروف باسم فريضة الكتب وتنظيم الإبداع الذي كان يطلق عليه التقليد ..

وعلى هذا النحو فإنه لا يجوز الحصول على أجر عن أدائه .. ومن ثم فإنه يجب على المالك أن يتصرف بعلمه تحصيلا وتقسما دون مقابل على الأمانة بعد ذلك أن تكفي هذا العلم أمور يعيشه كما تنحل في السلف الصالح وشوان الله عليهم .. ومن لحظوا أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة قد لحظوا على الكثير من النصوص التي تخص على طبع العلم والتأليف ونشره بين الناس بكل وسيلة ولم يوجد في تلك النصوص ما يمنع أخذ الأجر على نقل العلم والتأليف ولا ريب أن التأليف نوع من التعليم وهو أبهى الرأ واعظم نفعا فإنه ليس ثمة ما يمنع من أخذ مقولة محتلا في حصول المؤلف على عائد مدى يوازى ثمره جهده.

تدول العالم نظم التأليف تحقق من الحقوق المعنوية أي غير المادية أي غير المحسوسة لصحابة المؤلف وليس لصاحب الإبداع الذهني الفكرى وليس لصاحب غيره من الأفراد وعلى ضوء هذه القاعدة الأصولية يجب أن يهتم « التأليف » أو يقول موازى « حق المؤلف » ، وتنتزع « حقوق التأليف » تحت عنوان الملكية الفكرية ، في القوانين المدنية في العالم إما كانت فلسفتها السياسية ، وبداية تعتبر اختراعات الإنسان نوع من أنواع التأليف الذهني الفكرى.

للتأليف في الإسلام حق من الحقوق المقررة شرعا ، وتسجيل ما يؤلفه الإنسان في كتاب أو فريضة أو لوحة أو ما شابه ذلك أمر يجب فيه الإسلام لذا شرعت في الإسلام كتابة العلم وإبرازت الأحاديث والآثار مشروعة تسجيل ما يؤلف والحديث يقول : « بلغوا عنى رواة » ، والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية عرات عقوبة التحسين ل عهد فاضى الخلفاء الراشدين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وإن سرقة مؤلف تخضع للعقاب التعزيرى مثل : الحبس ، والغرامة والمصادرة .

## الضعفان على حق المؤلف

وتقدم الدكتور محمد حسام محمود لطفي استاذ الفقهون المعني بكلية الحقوق بني سويف جامعة القاهرة - يبحث تحت عنوان « الضعفان على المؤلف والصور الجديدة التي يستغل فيها » دراسة مقترحة للفقهون الوضعي في إطار الشريعة الإسلامية وقد توصل بأن للمؤلف الحق في المنتج بطالين من الضعفان على مصنفاته بطالين البكرية وهما : طائلة أول الفكرة البكرية وهما : طائلة أول حقوق ملكية - تحول المؤلف طيلة حياته وأداة زمنية معينة بعد وفاته بالاستقلال ينتاج استقلال مصنفاته بأى صورة من صور الاستقلال المطلق التحليل - التلاوة وتعتبر من المصنفات الأدبية والأداء بلقسية للمصنفات الموسيقية .

طائلة ثانية وهي حقوق أدبية





## لبحوث و التريب و المعلومات

التاريخ

١٩٩٦/٧/١٢

الاصحاح

الاولاد ا. ا. ا.

تخول المؤلف مناقشة الحقيقة الإنسانية متصلة، ما يسمى بسلطات أبوية على مستقلة، فينتج عليه وحده، ويتعلق له الحق في اعتداء أي اعتداء على مصنفه بمثابة الاعتداء عليه شخصيا وهناك اتفاقات دولية قلقة في مجال حماية حقوق المؤلف منها:

الاتفاقية بين لحماية المصنفات الأدبية - الفنية في مدينة برن السويسرية في ٩ سبتمبر ١٨٨٦ م والاتفاقية جنيف للمصنفات السمعية البصرية الواقعة في مدينة جنيف السويسرية في ١٩٨٩.

.. والاتفاقية روما عام ١٩٦١ م لحماية المؤلفين وهيئات الادعاء ولا تقسم هذه الاتفاقية أية دولة عربية حسب احصاء يوليو عام ١٩٩٥.

.. والاتفاقية جنيف عام ١٩٧٠ بشأن حماية مناجى التسجيلات ضد التسخين غير المشروع واختتم الباحث برأسته بأن القانون يرضى للمؤلفين كل ما

تقدم من حقوق فإن الشريعة الإسلامية بدورها لا تتعارض مع ما افرد القانون، بل تؤيده وتدعمه بهدف تطبيق الخير للمنفعة جميعا، فتحمي ابداعاتهم الفكرية الحلقية.

والمستقلة حمايتها لحقوق مثالي هذه الإبداعات في أن يشارك في تحفيز المبدعين على الاستمرار في عطاءهم.

## حق المؤلف من منظور إسلامي

اما الدراسة التي تقدم بها الدكتور محمد الفحاح الجندى استنادا للشريعة الإسلامية وتكامل كلية

حقوق فطنا وتبرز بالوضوحية وعنوانها: حماية حق المؤلف من منظور إسلامي، فتناول عدة مؤيدات لحماية حقوق المؤلف أن يخول المؤلف احترام حقه في البيان لتصلر عنه.

عبارة كان أو كلية وكان ذا قيمة على نسب اليه وحظه في الباع منه ضد الاعتداء عليه أي كانت صورة الاعتداء عليه من تزوير أو تزيف أو

اقتباس أو تحويل لما في استخدام هذه الوسائل من تقييد لعمله وسلب لحقوقه مع كونها نافذة لديه مرتبطة بكون المؤلف واستخدام المعنى لوسائل تأييدها للشريعة الإسلامية.

ودلالة هذه الواقعة حق المؤلف

يخوله حق نسبة للمصنف اليه واعتباره حجة عليه عند التنازع وحماية حقه في النسبة اليه.

ومعظم في الإسلام تحريم الزور في كل أحواله قولاً أو فعلاً لما فيه من الاقتناع على الحقيقة وتغيير الثابت وإن القرآن واجتنبوا الرجز من الأولان واجتنبوا قول الزور. ومن خصم المؤمنين لهم. لا يسلكون الزور. وتعلم من ذلك أن من يسرق فكر الآخرين، يفسده لنفسه هو مرتكب الزور. وغير الحقيقة وهو متجاهل لعمل ليس له كتباً ويهتلك ومن جهة أخرى فإن الوحي القرآني يريث المسلمين أن يحلوا من أمثال هؤلاء الأشخاص الذين يبايعون عن الآخرين أو يخلطون الأضياع أو يفتبون الحقائق أو يحاسبون في التحمل.

.. أن السلب المصالح التزوير الحرى في الواقع في متولاتهم، والصدق في

مؤيدتهم





## غرفة تجارة القاهرة

### تحذر من الآثار

### السلبية للجات على

### القمح المصري

## واردات القمح ثابتة



ناصر البشري

لم تزد واردات مصر من القمح خلال السنوات الخمس الأخيرة .. ولم تتجاوز سنوياً ٥ مليون طن فقط قال ذلك ناظر البشري وزير الدولة للتخطيط في اجتماع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الأسبوع الماضي برئاسة الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة وقال ناظر البشري ذلك بزيادة الإنتاج المحلي من القمح رغم زيادة الاستهلاك وزيادة السكان

● زيادة متوسط إنتاجية الفدان بنحو ١٨٪ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٢٪ في المتوسط يؤكد التقرير أنه بالرغم من الاهتمام للتزايد الذي توليه الحكومة لزيادة المساحة المزروعة من القمح إلا أنه يلاحظ أن نسبتته في التركيب المحصولي ما زالت دون المستوى، حيث انخفضت من ١٦,٧٪ في السبعينات إلى ١٢,٨٪ في السبعينات ثم ١٢٪ الآن، وهو ما يتطلب زيادة وزنه في التركيب المحصولي.

وأوضح التقرير أن الأسعار

والتوسع في زراعة القطن وتزايد سكان المدن باستثمارهم يمثلون السواد الأعظم الذين يستهلكون القمح كمحصول غذائي.. وقد أدت تلك الأسباب إلى اتجاه مصر إلى استيراده من الخارج بداية من عام ١٩٥١ حيث وصل

حجم الاستيراد إلى ٧٠٪ من حجم الاستهلاك إلا أنه انخفض مؤخراً إلى ٥٠٪ فقط بعد توسع الدولة في زراعته حيث تستهدف الدولة زيادة مساحته للمزراعة إلى ٢,٥ مليون فدان أي بزيادة نصف مليون فدان.

وفي دراسة أمعتها الغرفة على تطور إنتاج القمح خلال الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٥ تبين:

● زيادة المساحة للمزراعة إلى المصنف تقريباً وبما نسبته ١٧,٥٪ أي بمعدل سنوي قدره ١٢٪ وهو ما يبين جهود الحكومة للتوسع في زراعته.

● زيادة الكمية للتنتجة بنسبة ٨,٥٪ أي بمعدل زيادة قدره ٨,٨٪.

حذرت الغرفة لتجارة للقاهرة من الآثار السلبية للتوقعة لاتفاقية الجات على القمح المصري والذي لا يكتفي الإنتاج المحلي منه حاجة المستهلك خاصة فيما ينطبق باحتمالات ارتفاع أسعاره عالمياً بعد انتعاش الدعم - للتير عليه - تدريجياً في ظل هذه الاتفاقية.

وأشار التقرير الشهري للغرفة - والذي لخصه عبدالله عبدالجيد - إلى أن القمح يمثل أهم مشكلات الغذاء في مصر باعتباره المحصول الرئيسي في الغذاء والاتجاه إلى العالم الخارجي لسد اللجوة الغذائية منه خاصة وأن الإنتاج لا يكتفي الاستهلاك وهو ما يشكل عبئاً على ميزانية المصروف الأجنبي إفساحاً إلى الاعتبارات السياسية المرتبطة بشروط اللجوء في مجال القمح.

وأرجع التقرير أسباب تراجع مصر في إنتاج القمح وبالرغم من أنها كانت إحدى مصانع القمح في العالم - إلى عدة أسباب أهمها زيادة عدد السكان

العالية للقمح في تزايد من عام ١٢٩ دولاراً سنة ١٩٩١ زاد إلى ١٤٢ دولاراً سنة ١٩٩٢ ثم ١٩٠ دولاراً عام ١٩٩٥.. ولا شك أن ارتفاعه المفاجيء من ١٠٠ دولار سنة ٩٤ إلى ١٩٠ دولاراً سنة ١٩٩٥ يرجع إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عام ١٩٩٥ تخفيض الدعم للقمح على القمح بمقدار ٤٠ دولاراً على اللحن أثر العمل باتفاقية الجات





للبحوث والتدريب والمعلومات

الاهتمام الاقتصادي

١٢ يونيو ١٩٩٦

للتصدير

للترويج

وفي حالة إضافة قيمة زواون  
الشحن بواقع ٢٠ دولاراً على  
الطن أصبحت تكلفة استيراد  
الطن ٢٢٠ دولاراً وهو ما يعني  
أن استيراد القمح يستنزف نقداً  
أجشياً مقداره ١,٦ مليار دولار  
عام ١٩٩٥

وبعت الفترة التجارية - عبر  
تقريرها - إلى مزيد من توشيد  
الاستهلاك والاضاء على الفائد  
في القمح مع الاهتمام بزيادة  
المساحة للزراعة وتحسين  
الانتاجية مع الاهتمام بسياسات  
التوسع الأثني من خلال  
تخصيص مساحات أكبر من  
الأرضي الاستصلاح للمصنعة  
للغيايه وسياسات التوسع  
الرأسي من خلال زيادة  
الانتاجية وتبنى سياسة الاعتماد  
على الذات في توفير معظم  
احتياجاتنا من القمح





البحوث والتدريب والمعلومات

العدد

الطابع

٢٥ يونيو ١٩٩٦

## تجارة مصر مع الدول العربية.. الواقع وآفاق المستقبل

مع التحرك المصري - العربي - الإسلامي والاستعدادات لفتح قمة عربية تأتي أهمية الحديث عن الاتحاد الاقتصادي للعلاقات المصرية العربية والعربية والاقتصادات وتطويرها، ومن أبرز جوانب هذه العلاقات التجاري بين مصر ودول المنطقة العربية. فلما رأى المستثمرين في واقع التجارة المصرية - العربية وما هي مشاكلها وآفاق تطويرها، وزيادة حجمها، خاصة مع التوسع في تطبيق اتفاقيات الجات - التي ستقوم بتطبيقها منظمة التجارة العالمية ومع تنفيذ

## ٢.٧ مليار جنيهه تجارة مصر مع الدول العربية

برامج المشاريع بين مصر والدول الأوروبية والأمريكية بداية تشير إحصاءات الجوانب المكنة لتقنية العانة والاقتصاد إلى أن إجمالي حجم تجارة مصر مع دول المنطقة العربية بلغ نحو ٢.٧ مليار جنيه في عام ١٩٩٥، منها نحو ١.١ مليار جنيه وأرباح مصر من دول المنطقة بنسبة بلغت نحو ٢٣.٨٪ من إجمالي واردات مصر مع جميع دول العالم، كما بلغت قيمة صادراتها نحو ١.٦ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالي ١٤٪ من إجمالي صادرات مصر لجميع دول العالم.





# التجارة العربية

مع جميع دول العالم وتأتي هذه الأرقام خلاصة حجم التبادل التجاري العربي - العربي هذا في الوقت الذي تشير فيه مشاكل الصادرات والواردات العربية إلى تضيق للتجارة العربية مع المنطقة العربية. فاما في التكتائات جهود التمثيل التجاري لتنشيط التجارة العربية

للمصرية - جميع دول المنطقة وبعضها البعض عائد لكل من دول وزيانة قوية التبادل التجاري مع دول المنطقة أو بين جميع الدول العربية ياتي من خلال التحرك على عدة محاور

ويؤكد اغلب مصطلحي على رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان اهم لقول العربية التي تستورد مصر منها في السعودية والتي بلغت قيمة وارداتها منها ٨٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، يليها ليبيا في المرتبة الثانية بنحو ٢٢٨ مليون جنيه، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بنحو ٨٤ مليون جنيه، يليها الامارات في المرتبة الرابعة بنحو ٥٠ مليون جنيه، ثم تونس في المرتبة الخامسة بنحو ٤٧ مليون جنيه، ثم سوريا في المرتبة السادسة بنحو ٤٠ مليون جنيه، والاردن في المرتبة السابعة ٢٤ مليون جنيه.

ويضيف ان السعودية تأتي أيضا على راس قائمة الدول التي تصدر مصر إليها للتجارة والسلع، حيث بلغ اجمالي صادراتنا إليها حوالي ٢٨٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٥، يليها سوريا في المرتبة الثانية بنحو ١٩٠ مليون جنيه، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بنحو ١٧٩ مليون جنيه، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بنحو ١٤٧ مليون جنيه، ثم الامارات في المرتبة الخامسة بنحو ١٢٩ مليون جنيه، ثم الجزائر ١٠٦ ملايين جنيه في الأردن ١٠٥ ملايين جنيه.

وبالرغم من تنوع ميعكل الصادرات والواردات مع دول المنطقة، وفشل سلع غير تقليدية في قوائم التصدير والاستيراد معها مثل اللانص والكيماريات والاثاث والسجاد والمفروشات، إلا انه ما زال هناك العديد من السلع الأخرى التي يجب ان تصني تصدير اكبر في اجمالي التجارة المصرية - العربية مثل الآلات والصناعات الهندسة والالكترونية والصنوعات الجبلية وغيرها. ومن ناحية أخرى يوضح التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي ومنظمة الأرابيك

منها إنشاء شركات مشتركة وتنشيط بعض الصفقات للتكافئة ودعم رجال الأعمال لتبادل اللقائات والمشاركة في توسيع رقعة الاستثمار، وتقديم جميع التسهيلات للمستثمرين، بالإضافة إلى أهمية تنشيط خطوط نقل البضائع، وفتح أسواق وعارض دائمة، وإصدار الدراسات التسويقية، وزيادة التكتائات بين الفرق التجارية والصناعية. وتحرص مصر دائما على تنشيط الاتفاقيات التجارية، والد استقطاعات خلال العام الأخير تجدد نحو ثلاثة اتفاقات تجارية جديدة مع دول المنطقة العربية، وفي المغرب والسعودية، واليمن بالإضافة إلى توقيع اتفاق رابع يتفق مع احكام الجات، وهو اتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة مع الأردن. كما يجري الأعداد لتوقيع ٤ اتفاقات جديدة مع مملكة من تونس وليبيا ولبنان والكويت خلال الشهرين المقبلين من العام الحالي.

ويوضح تكتون عابد خليل أنه بالرغم من توقيع بعض الدوائن والمطالين الاقتصاديين من زيادة التبادل التجاري مع دول الغرب من خلال اتفاقات للمشاركة المصرية - الأوروبية أو المصرية الأمريكية، فإن الاتفاق مع الولايات المتحدة هو اتفاق استثماري، وليس تجاريا، كما ان الاتفاق مع الدول الأوروبية قد يؤدى في المدى الطويل إلى تنوع ميعكل التجارة المصرية من خلال تنمية ميعكل الصناعة الذي سيعتمد مع الاستفادة بالمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا من الدول الأوروبية، والتي ستجدي في إطار اتفاقية لشراكة معها. ويعد بعد ذلك فكتية أخرى مهمة، وهي تحرير التجارة في إطار تطبيق اتفاقية الجات، التي ستقدم بتطبيقها منظمة للتجارة العالمية في المستقبل، وهي يعني تحرير التجارة مع دول الجات تخفيف حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وبعضها؟





ممثلاتها من الدول الأوروبية والأمريكية. مثل صناعات الأوتوموبيل والسفن والالكترونيات. جميع تليفزيونات والتكوير وكاميرات وغيرها. وصناعات الحديد والمصنوع والسيارات. مع ضرورة القيام بمراسات جدوى لتسهيل مدى إمكانية قيام هذه الصناعات وتنميتها على المستوى العربي بوجهة منافسة وممر منافس، مع أهمية تنمية الوعي لدى المستهلك العربي لتفضيل شراء السلع المصرية كلما

كان ذلك متلما حتى يمكن دعم وتنمية الصناعات المصرية العربية وتوفير سلع عربية للشعب في جميع اسواق العالم. ومن ناحية اخرى يؤكد رئيس التمثيل التجاري انه يجري اعداد الكويت خلال النصف الثاني من العام الحالي العام العربية والتي اعتمدت في غياب مصر عام ١٩٨٨ عن المساحة العربية، وسوق يؤدي هذا البرنامج التنفيذي إلى تنشيط وزيادة التبادل التجاري المصري العربي، وبين دول المنطقة وبعضها البعض. ومثل هذه الاتفاقية تعهد بمسوق عربية مشتركة. ولزيد من التفاعل التجاري والاقتصادي العربي.

### تحليل:

### صفاء جمال الدين

ويودع رئيس التمثيل التجاري على هذا التساؤل بان تحرير التجارة مع العالم، سيؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية وبعضها، مما يمكن أن يترتب عليه مزيد من التبادل التجاري. ويضيف ان المشكلة الرئيسية ليست في تحرير التجارة، ولكن في التكامل

### ٢.١ نسبة

### الواردات

### بين دول

### المنطقة

المصري، لأن تمهيداً في ظل الهياكل الانتاجية الحالية، يعني حركة بطيئة للتجارة. نظرا لتماثل الانتاج في دول المنطقة، فمعظم هذه الدول تركز على تصدير الانثوية والخضار والفاكهة ومستحضرات التجميل وغيرها من المنتجات التماثلية. ومن ثم يصعب المطلوب هو التكامل والاستفادة من القدرات العربية في انشاء صناعات تجميعية محلية، والاستفادة من المزايا التنسية لكل دولة لانتاج سلع صناعية مهمة تنافس في الجبهة





# تأثير اتفاقية الجات على النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية

من حق مصر طلب مد الفترة  
الانتقالية لإلغاء التدابير المقيدة  
للتجارة الحرة

فرضت اتفاقية الجات على الدول الأعضاء الالتزام بتدابير معينة فيما يتعلق بمعاملة الاستثمارات الأجنبية معاملة الاستثمارات المحلية سواء من حيث الضرائب أو حرية الاستثمار في المجالات الممنوعة وعندها فيما يتعلق بتجديد الواردات بمعنى إلغاء القيود الكمية أو تقييد الاستثمار على الواردات.

وتهدف الاتفاقية من هذه التدابير إلى ضمان تحرير التجارة والاستثمار وإزالة القيود والحدود سواء على كميات رؤوس الأموال أو السلع.

وإن كان لا يخفى على هذه التدابير مع النظام القانوني للدولة وفي هذه الحالة يجب أن تكيف الدول الأعضاء أنظمتها القانونية مع بنود اتفاقية الجات. وتشهد أحمد غراب الدين استطلاع القانون التجاري بتجارة بين فنيين لهم رؤية قانونية اقتصادية يوضح فيها تأثير تدابير الجات على النظام القانوني المصري للاستثمارات الأجنبية مستعرضاً أهم بنود اتفاقية الجات وعقيدة المعاملة الوطنية والمثل وحرية انتقال السلع ويقدم أيضاً تقويماً لآثار هذه الاتفاقية على عملية الإنتاج المحلي ويقول:

الاتفاقية زائلة التي تقوم عليها أحكام النظام القانونية الداخلية. فقد لاحظ أثناء محاضرات جولة أوروبية أن النظام القانوني للاستثمار الأجنبي يتضمن معايير تزاماً الدولة للضريبة له ضرورة لضمان جريان الاستثمار وفقاً لقرصن الزيارات الوافدة بما قد يكون له أثر معاكس على حرية التجارة.

ومن أمثلة هذه التدابير تقرير عدد من الخبراء والمزايا وفرض بعض القيود والالتزامات للاستفادة منها أو لتفجيه الاستثمارات نمو مجالات أو العالم. سحقة، فعلى سبيل المثال فإن التزاماً بمقتضى موازنة التجارة قد يحد قانون الدولة للضريبة للاستثمار وإيرادات الشروع بتكمية معينة مسجلة على أساس نسبة من حجم أو قيمة صادراته من الانتاج المحلي، كما أن امتيازات موازنة للتدبير الأجنبي قد تقرر من على

الاستثمارية حال قيود نظام الحصص ويحدد ترخيص الاستثمار والتصدير من نسبة أخرى.

وأما استثمار مصر في اتفاقيات جولة أوروبية فسيكون يكون من المفيد بحث آثار التزامها بما ورد في اتفاق تدابير الاستثمار للخدمة والتجارة وفي استعراض له من خلال بحث خلفية الاتفاقية ومحتواها.

أولاً، خلفية الاتفاقية:

يتوجب على الدول الأعضاء في الاتفاقية التي انتهت إليها محاضرات جولة أوروبية في التجارة للالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وبالتالي لزاماً لأحكام التي تضمنتها أنظمتها القانونية وهي تتعارض مع مبادئ الاتفاقية المذكورة وذلك رغم أهمية الاستثمارات

للتدبير الدول الأعضاء في الاتفاقية الناتجة من محاضرات جولة أوروبية خصوصاً اتفاقية الجات ١٩٩٤ والتي تقدم الرتبة بها، بالتدخل الضوابط والأجراءات الضرورية لضمان تطبيق فوائدها ونظمها الأثرية والاجرائية مع فوائدها الجات من بين الاتفاقيات الناتجة عن جولة أوروبية بشأن التجارة في المنتجات (السلع) اتفاقية باريس للاستثمار للخدمة والتجارة التي تنظر على الدول الأعضاء تطبيق هذه التدابير. وقد حدثنا بخمسة على نمو يتجلى من فاعلين من فوائدها الجات، مما تحديداً الفاعلة للمعاملة الوطنية وهي تعنى معاملة الاستثمارات الأجنبية بنظمها معاملة الاستثمارات (المحلية) من ناحية وتضمنت حق القيود الكمية على المنتجات









المصدر: الأهرام - ٣

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٢٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئة إذ للجنة الأهلية للأخطاء (خمس سنوات) إذا اكتشفت تلك استمارات الصالح العام من مدى لسمات للشروع الاستثمار في زيادة الاستثمار وهو ما يحدد ربط منح البريزة من حيث منحها بصافرات للشروع الأمر الذي قد يرى مخالفت للخطر العام للقيود ككيفية للصيغس ملية في اتفاقية جات ١٩٩٤. هكذا فانه إذا كان لتسليم مصر إلى لاجات يتقوى على مكسب فركه سوف يعملها بتضمينات يظهر أثرها بصفة خاصة في مجال تنمية الإنتاج المحلي ومخالفته. ومع ذلك فانه من الضروري أن يؤدي انتهاج مصر لسياسات ناجحة خلال الفترة الانتقالية (خمس سنوات من أول يناير ١٩٩٥) في شأن الإصلاح الاقتصادي إلى اشتداد عزيمة للتجارات المحلية وبخلافها حلية المنافسة لتفرض نفسها على المستثمر الأجنبي. وفي هذه الحالة فإن الداء شرط للكون المحلي أن تكون له آثار سلبية يصعب إزالتها. وعلى أية حال فإن مقتضيات الإصلاح ذاتها قد تبرز طلب مصر من الفترة الانتقالية لإلغاء التكاليف التي تنتج آثاره تقييدية أو مشوهة للتجارة وذلك إعمالا للاتفاق للتعلق بهذه التدابير. وينبغي ألا تتردد بهذه التدابير المحددة للارتباط باتفاق معايير الاستثمار للتصلة بالتجارة فيما يتعلق بشرط للكون المحلي. إذ أن هناك دولا مثل الأرجنتين وإيران وإسرائيل والمكسيك قامت بإلغاء هذا الشرط في جوانبها في تاريخ سابق على انتهاء جولة أير-واش. أما القضية للقيود المرتبطة بصافرات للشروع فإن تحسين جودة المنتجات المحلية والتزام الدول الأخرى بفتح أسواقها قد يختلفان من ثم هذه التقييم.





